خلق أفعال العباد

والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل

للإمام
محمد بن إسماعيل البخاري
١٩٤ - ٢٥٦ هـ

دراسة وتحقيق
فهد بن سليمان الفهيد

الجزء الأول

دار أطلس الخضراء
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م



المملكة العربية السعودية -الرياض ص . ب٢٩٠١٦٢ الرمز البريدي١١٣٦٢
هاتف ٤٢٦٦٩٦٣ - ٤٢٦٦١٠٤ فاكس ٤٢٥٧٩٠٦
الموقع الالكتروني : www.dar-atlas.com
البريد الالكتروني : info@dar-atlas.com



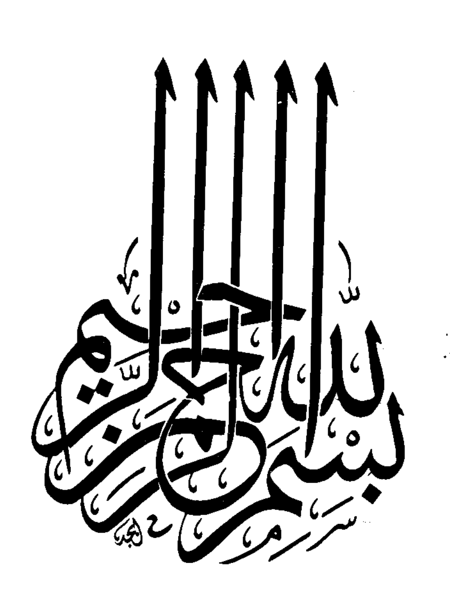
الجمهورية العربية السورية -دمشق
دومة - ص ب ٣٠٢
هاتف ٥٧٥٠٠١٢

خلق أفعال العباد

والرد على

الجهمية وأصحاب التعطيل

(١)



مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله صلى الله وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد...

فإن الله أنعم على هذه الأمة، بأن أكمل لها الدين وأتم عليها النعمة، ورضي لها الإسلام ديناً، ومن رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن حفظ لها هذا الدين بحفظ مصدريه العظيمين، كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ ـ التي هي الوحي الثاني ـ كما قال تعالى عن نبيه ﷺ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٤].

وتكفّل الله عز وجل بحفظ هذين الوحيين فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وقد حفظهما الله عز وجل لعباده رحمة لهم وهداية وتبصيراً، وليرجعوا إليهما عند الاختلاف والتنازع، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقيض الله عز وجل لهذا الدين حملةً أمناء، وهم أصحاب رسول الله ﷺ فحفظوا سنته ﷺ تعلموها وعملوا بها، وعلّموها من بعدهم وأنكروا على من خالفها أو عارضها برأي أو هوى.

وسار على نهجهم وطريقتهم التابعون وأتباعهم بإحسان من أئمة الدين والعلم والهدى، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. فهؤلاء ـ الصحابة فمن بعدهم ـ هم السلف الصالح الذين جاءت النصوص بالثناء عليهم وبالأمر بلزوم جماعتهم، والتحذير من مخالفتهم واتباع غير سبيلهم ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وكل من وقع في بدعة أو فتن بفتنة أو فارق جماعة المسلمين وفرّق في الدين فلتقصير منه وتفريط أو إعراض عن الوحيين ـ الكتاب والسنة ـ، وتفريط منه أيضاً، أو إعراض عن معرفة سبيل سلف الأمة والعمل به؛ وهذا سبيل أهل البدع والأهواء من الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجهمية، وغيرهم من فرق الضلال، الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال نبينا ﷺ: «وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله، قال: ما أنا عليه وأصحابي»(١).

---

(١) أخرجه الترمذي في الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٥/ ٦). وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٨٥)، والآجري في الشريعة (ص١٥ ـ ١٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ٩٩) رقم (١٤٥ ـ ١٤٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ١٢٨)، وأصل الحديث جاء عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، منهم معاوية، وأبو هريرة، وأنس، =

وهذا يعني وجوب التمسك بما ثبت عنه ﷺ من سننه في كل شؤونه وأموره والاجتماع على ذلك، ومن يسلك هذا المنهج وهم الموعودون بالنجاة من النار، وهم الطائفة المنصورة التي أخبر عنها ﷺ أنها لا تزال على الحق منصورة لا يضرها من خذلها ولا من خالفها حتى تقوم الساعة، وهم أهل السنة والجماعة، ويدل الحديث أيضاً على وجوب الحذر من مخالفة طريقته ومنهجه عليه الصلاة والسلام، فالابتداع في الدين واتباع المتشابه وترك المحكم والإسراع في الفتن والقول على الله بغير علم كلها أمور خطيرة تضل من سلكها، وتورده المهالك.

وقد مرت بالأمة الإسلامية أنواع من الفتن ابتلي فيها الناس بأنواع من الابتلاء؛ فصبر فيها من صبر فثبتهم الله على الحق، وهلك فيها من هلك، والعاقبة للمتقين.

ومن أخطر الفتن التي مرّت بالأمة ما أحدثه النفاة والمعطلة من إنكار الصفات وتولى كبر ذلك المعتزلة الذين اعتزلوا المسلمين وفارقوا جماعتهم، ببدعهم وانحرافاتهم، وأعظم بدعهم نفي الصفات الذي تلقوه عن الجهمية، وتمثلت هذه البدعة الخطيرة في دعوتهم الناس ـ لما صار لهم شيء من السلطة والإمرة ـ وإكراههم على القول بخلق القرآن ونفي صفة الكلام، وتوابع هذه البدعة الشنيعة.

فقام أئمة الإسلام وسُرُج هذه الأمة وأقطابها بالرد عليهم وفضحهم، وبيان

= وسعد بن أبي وقاص، وعوف بن مالك المزني، وأبو أمامة، وجابر بن عبد الله، وغيرهم رضي الله عنهم. وصحح الحديث الحاكم من طريق أبي هريرة وطريق معاوية فقال عقبهما: (هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث) (١/ ١٢٨)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ لما سئل عن هذا الحديث: (الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥). وقال ابن حجر عن حديث معاوية: (وإسناده حسن) تخريج أحاديث الكشاف (٤/ ٦٣)، وانظر: تخريج الإحياء للعراقي (٣/ ١٩٩)، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (١/ ٤٤٧)، والسلسلة الصحيحة للألباني (١/ ٣٥٨) رقم (٢٠٤).

خبث معتقدهم، وما يشتمل عليه من التعطيل، وإنكار ما في التنزيل، وأبدوا في ذلك وأعادوا، حتى إن الناظر في الآثار السلفية في الرد على هؤلاء الجهمية ومن تابعهم ليعجب من كثرتها، بل إن ردودهم عند التأمل تدل على عمق علم السلف ودرايتهم بالمقالات ومآخذها، وقدرتهم على الرد عليها بأدلة الكتاب والسنة، ومن أولئك الأئمة الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة، فقد جعل الله له القبول والإمامة في الدين، وذلك لما أراد الله له من الخير ولما حباه الله به من العلم، والعمل، والصبر، والزهد، والورع، فصار الإمام المتبوع، والعَلَم المرفوع، والقدوة لمن جاء بعده.

وصار لأقواله وكلماته وقع في النفوس، ثم جاء بعْدُ أئمة فضلاء وعلماء أجلاء من علماء أهل السنة والجماعة سلكوا طريقته، وحدث في وقتهم شيء من الاختلاف والنزاع في أمر يسير، ألا وهو مسألة لفظ العبد بكلام الله سبحانه وقراءته له.

فهم متفقون على أن كلام الله غير مخلوق، وأن أفعال العباد مخلوقة، ولكن هذه الجملة (لفظ العبد بالقرآن) ـ ونحو هذا الكلام من الأقوال المجملة التي تحتمل عدة معانٍ ـ حصل بسببها نوع نزاع؛ فيحتمل أن يراد باللفظ الملفوظ، ويحتمل أن يراد به فعل العبد وحركاته، ويحتمل أن يراد به مجموع المعنيين، كما سيأتي تفصيله في موضعه.

وذلك أن هذه الكلمات المجملة وما جرى مجراها، نفيها أو إثباتها بدون تفصيل يسبب النزاع والشقاق في الأمة، فهي بحاجة إلى تفصيل يزيل اللبس ويضع كل شيء في موضعه.

والمقصود أنه حدث النزاع في هذه المسألة وحدثت فتنة اشتهرت بأنها فتنة (اللفظ)، ووقع ناس في شيء من الغلو في كلا الطرفين، فمنهم من غلا في النفي والتعطيل لمرض في القلب وافق الشبهة الناشئة من هذا القول المجمل، ومنهم من غلا في الإثبات فوقع في باطل من القول.

فقام الإمام العلم ـ المشهود له عند سائر الأمة بالإمامة والتقدم ـ محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى بالرد على الطائفتين، وإخماد هاتين البدعتين، فألف كتابه (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل)؛ ضمَّنه أصولاً عظيمة في السنة والرد على المبتدعة.

ولما كان الكتاب بحاجة إلى خدمةٍ وتحقيقٍ، فقد عقدت العزم ـ متوكلاً على الله تعالى ـ على دراسة مسائل هذا الكتاب وتحقيقه.

* * *



خطة البحث

ويتكون البحث بعد هذه المقدمة من قسمين :

القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب:

* **التمهيد** : اعتقاد السلف في القرآن وذكر المخالفين إجمالاً .

● **الباب الأول** : **ترجمة موجزة للمؤلف، وبيان منهجه في العقيدة وفيه أربعة فصول :**

الفصل الأول : حياة المؤلف الشخصية والعلمية .

المبحث الأول : حياته الشخصية : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وموطنه ومولده ووفاته .

المبحث الثاني : طلبه للعلم واجتهاده وشيوخه وتلاميذه وثناء الناس عليه، ومؤلفاته .

الفصل الثاني : منهجه في تقرير العقيدة من خلال كتبه .

الفصل الثالث : أقواله في العقيدة .

الفصل الرابع : ذكر ما أُمْتحِنَ به البخاري بسبب مسألة اللفظ .

● **الباب الثاني** : **التعريف بالكتاب ووصف النسخ الخطية، وفيه فصلان :**

الفصل الأول : التعريف بالكتاب وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: اسم الكتاب وعنوانه.

المبحث الثاني: توثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: سبب تأليفه له.

المبحث الرابع: منهج المؤلف فيه.

الفصل الثاني: وصف مخطوطات الكتاب.

أولاً: وصف المخطوطات.

ثانياً: وصف طبعات الكتاب الموجودة.

- **الباب الثالث**: **دراسة مسائل الكتاب العقدية، وهي في ستة فصول**:

الفصل الأول: الجهمية وتحذير السلف منهم وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بهم.

المبحث الثاني: أقوال جهم بن صفوان في مسائل الاعتقاد.

المبحث الثالث: أسباب ضلالهم.

المبحث الرابع: أثر الملل والديانات على الجهم بن صفوان.

المبحث الخامس: موقف الإمام البخاري و السلف منهم.

الفصل الثاني: دراسة الصفات الواردة في كتاب خلق أفعال العباد وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: العلو.

المبحث الثاني: النزول.

المبحث الثالث: الكلام.

المبحث الرابع: الرؤية.

الفصل الثالث: إثبات القدر وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مراتب القدر وأدلتها.

المبحث الثاني: المخالفون في القدر والرد عليهم.

الفصل الرابع: خلق أفعال العباد وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية هذه المسألة وصلتها بمسألة كلام الله تعالى.

المبحث الثاني: إثبات فعل العبد ونسبته إليه حقيقة.

المبحث الثالث: المخالفون في هذا الأصل والرد عليهم.

الفصل الخامس: مسألة اللفظ بالقرآن وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: نشأة القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق.

المبحث الثاني: التعريف بالكرابيسي وعقيدته وموقف السلف منه

المبحث الثالث: قاعدة السلف في الألفاظ المجملة المحدثة.

المبحث الرابع: التفريق بين اللفظ والملفوظ والتلاوة والمتلو ونحو ذلك.

المبحث الخامس: مسألة الحرف والصوت.

الفصل السادس: أقوال الطوائف في مسألة اللفظ وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اللفظية النفاة واللفظية المثبتة.

المبحث الثاني: حقيقة مذهب الأشاعرة في مسألة اللفظ.

المبحث الثالث: حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية في مسألة اللفظ.

المبحث الرابع: الواقفة في القرآن، التعريف بهم والرد عليهم.

المبحث الخامس: بيان مذهب السلف في اللفظ بالقرآن والآثار الواردة عن السلف في ذلك.

المبحث السادس: ذكر من غلط على الإمام أحمد في هذه المسألة.

المبحث السابع: حقيقة قول البخاري والذهلي وما جرى بينهما وأثره.

القسم الثاني: الكتاب محققاً ومعلقاً عليه وفق المنهج الآتي:

١ ـ قمت بكتابة النص واعتمدت على النسخة السعيدية وسمَّيتها الأصل لمزاياها المذكورة في وصف النسخ الخطية وقابلتها بالنسخ الأخرى وذكرت الفروق في الهوامش، وإذا وجدت غلطاً في الأصل فإني أذكر الصواب في المتن وأشير إلى ذلك في الهامش.

٢ ـ إذا وجدت زيادة في غير النسخة الأصل أثبتها في المتن، وأشير إلى ذلك في الهامش، إلا إذا كانت الزيادة خطأً فلا أُعوِّل عليها، ولا أشير للسقط في النسخ الأخرى إلا ما فيه فائدة.

٣ ـ ضبطتُ الألفاظ والأعلام التي تحتاج إلى ضبط بالشكل.

٤ ـ صحَّحْت الأخطاء الإملائية والتزمت بالكتابة وفقاً للرسم المستعمل في الوقت الحاضر.

٥ ـ التزمتُ بذكر علامات الترقيم.

٦ ـ وضعتُ عناوين فرعية لمتن الكتاب للتوضيح.

٧ ـ علَّقْتُ على بعض المسائل التي تحتاج إلى تعليق ـ مما لم يرد في الدراسة ـ وبينت وجه الشاهد من النصوص، ودلالتها على مقصود المؤلف ـ رحمه الله ـ.

٨ ـ عَزَوْتُ الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية.

٩ ـ خرَّجْتُ جميع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب بالإشارة إلى مظانِّها في كتب السنة والاعتقاد وأنقل في التخريج كلام أهل العلم في الحكم على الأحاديث، وما لم أجد فيه لأحد حكماً اجتهدت في الحكم عليه.

١٠ ـ ترجمت لجميع رجال الأسانيد والأعلام الذين مرّ ذكرهم في الكتاب وأكتفي بكلام الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في تقريب التهذيب، وأعزو إليه

وإلى كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي ـ رحمه الله ـ، وقد أزيد على ذلك عند الحاجة، كما أني قد أذكر حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في غير التقريب كمقدمته على الفتح: هدي الساري وغيرها، إذا رأيت أنه أقرب، وقد أذكر حكم غير الحافظ ابن حجر من علماء الحديث المشهورين كالذهبي أو غيره.

١١ ـ رقّمتُ جميع الأحاديث والآثار وكذا أقوال البخاري ليسهل العزو إليها، وإذا ورد الحديث في أكثر من طريق فإني أجعل لكل طريق رقماً.

١٢ ـ شرحتُ الكلمات الغريبة والغامضة.

١٣ ـ عرّفت بالأماكن والبلدان وخرَّجْتُ الأبيات الشعرية الواردة في المتن.

١٤ ـ وضعتُ أرقاماً دالَّة على بداية صفحة المخطوطة الأصل، ليسهل الرجوع إلى النص عند الحاجة إلى ذلك.

١٥ ـ وضعت فهارس للبحث تُيسِّر الاستفادة منه:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الطوائف والفرق.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الغريب والشعر.
- فهرس الموضوعات.

وقبل ختام هذه المقدمة، أشكر الله عز وجل على ما منّ به عليَّ، ويسّر لي، وأحمده على كل نعمة؛ حمداً يليق بجلاله وكماله، ثم أشكر فضيلة الشيخ

العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك ـ حفظه الله ونفع المسلمين به ـ فقد استفدت من علمه وتوجيهاته ونصائحه وأخلاقه العالية، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، كما أشكر جميع من ساعدني وأعانني برأي أو توجيه أو نصيحة أو غير ذلك من إخواني، وأسأل الله أن يجزيهم عني خيراً.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يغفر لنا، ويتجاوز عنا، وأن يبارك في سعينا وجميع أعمالنا، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى مقبولاً، وأن يعمّم به النفع، وأن يوفقنا وسائر إخواننا المسلمين إلى ما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب الدعاء، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وقدوتنا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان، والحمد لله رب العالمين.

فهد بن سليمان بن إبراهيم الفهيد
في ٢٠/ ١/ ١٤٢٣هـ
ص.ب: ٢٦٠٩٤٧
الرمز البريدي: ١١٣٤٢
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

تمهيد

اعتقاد السلف في القرآن وذكر المخالفين لهم إجمالاً

لقد بعث الله محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، وأنزل عليه القرآن العظيم وأمره أن يبلغه إلى الناس ، قال الله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤] وفي الحديث الذي أخرجه أهل السنن عن جابر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يَعْرِضُ نفسَه بالموقف، فقال: «ألا رجلٌ يحملُني إلى قومه، فإنّ قريشاً قد مَنَعوني أنْ أُبلِّغَ كلامَ ربِّي»[١].

وأخذ الصحابة رضي الله عنهم بما جاء به نبيهم عليه الصلاة والسلام، من القرآن العظيم والسنة المطهرة، ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فآمنوا بالقرآن، وعملوا به، تصديقاً بأخباره، وامتثالاً لأحكامه، وتعظيماً له فإنه كلام الله عز وجل تكلم به حقيقة وأوحاه إلى رسوله ﷺ، فالإيمان بالقرآن العظيم من الإيمان بالله عز وجل، والإيمان بالقرآن داخل في الإيمان بالكتب، والإيمان بالرسل، (وذلك أن الله أرسل الرسل إلى الناس لتبلغهم كلام الله الذي أنزله إليهم، فمن آمن بالرسل آمن بما بلّغوه عن الله، ومن كذّب بالرسل كذب بذلك، فالإيمان بكلام الله داخل في الإيمان برسالة الله إلى عباده، والكفر بذلك هو الكفر بهذا)[٢].

---

(١) سيأتي تخريجه في الكتاب برقم (٨٧).

(٢) قاعدة في القرآن وكلام الله ضمن مجموع الفتاوى (١٢/ ٧).

والله سبحانه وتعالى هو الذي تكلم بالقرآن وأنزله على نبيه عليه الصلاة والسلام، ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقد تكرر تقرير الإيمان بما أنزله الله في آيات كثيرة من القرآن، قال تعالى: ﴿ الم ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ١ ـ ٤]، ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [السجدة: ٢]، ﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ٢]، وغير ذلك من الآيات التي تدل على أن القرآن من عند الله، وأن الله عز وجل أنزله.

فمسألة الإيمان بكلام الله والإيمان بما أنزل الله؛ مسألة جليلة، شريفة، عظيمة القدر، ومع ذلك فقد اضطربت فيها الأمة اضطراباً عظيماً، وتفرقوا واختلفوا بالظنون، والأهواء، بعد مضي القرون الثلاثة المفضلة، وكان أصل هذا التفرق والاختلاف بسبب بدع الجهمية التي نشأت في أوائل المائة الأولى بعد الهجرة، ثم انتشرت بعد المائة الثانية. والبدع مشتقة من الكفر، وهؤلاء الجهمية هم في الحقيقة فروع للمشركين، والصابئين، والمبدلين من اليهود والنصارى، فبدعتهم مشتقة من كفر أولئك وهي التعطيل، والإنكار.

وقابل الجهمية قوم من متكلمي الصفاتية المثبتين لبعض الصفات الإلٰهية مع أخذهم ببعض أصول الجهمية؛ فبينهم وبين الجهمية قدر مشترك في سلوك الطرق المنحرفة في صفات الله وأسمائه، وهؤلاء هم الأشعرية، والماتريدية، ونحوهم، فقابلوا بدعة الجهمية ببدعة أخرى هي أخف منها من وجه؛ فأثبتوا صفة الكلام لله تعالى لكن بتحريف وتبديل، فزعموا أنه معنى قائم بالنفس، وأن الحروف والأصوات ليست من حقيقة الكلام، وغير ذلك من اللوازم التي التزموها، وجاء أقوام آخرون ببدع في هذه المسألة لم تزد الأمر إلا شدة وبُعداً عن الكتاب والسنة، والحق في هذا هو ما عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو الموافق لصحيح المنقول، وصريح المعقول.

وقول السلف والأئمة في كلام اللهعز وجل هو أن الله عز وجل لم يزل متكلماً إذا شاء متى شاء، وكيف شاء، فهو سبحانه يتكلم بمشيئته واختياره.

ويقولون: إن كلامه سبحانه قائم به فهو المتكلم بالقرآن، والتوراة، والإنجيل حقيقة، ليس كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه، ولا لازماً لذاته لزوم الحياة لها بل هو قائم به، وتابع لمشيئته واختياره، وأن القرآن كلام الله منه بدا وإليه يعود، والقرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره لا جبريل، ولا محمد ﷺ، ولا يجوز إطلاق القول بأن القرآن حكاية عن كلام الله، أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله حقيقة، فإن الكلام إنَّما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً.

ويعتقدون أن الله تعالى يتكلم بصوت يُسْمَع كما جاءت بذلك الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارىء ولا غيره، فصوت القارىء الذي يقرأ كلام الله: مخلوق، وأما الملفوظ المقروء المكتوب المسموع فهو كلام الله تعالى، فإذا قرأه الناس فالصوت صوت القارىء، والكلام كلام الباري.

والله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته؛ فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق. ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه يشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبّه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته.

وجملة الأقوال المخالفة لقول السلف الصالح هي ستة أقوال:

فالقول الأول: قول الفلاسفة أتباع أرسطو والصابئة ومن وافقهم، الّذين يقولون: إن كلام الله عز وجل هو ما يفيض على النفوس إما من العقل الفعّال أو من غيره.

القول الثاني: قول غلاة الصوفية الاتحادية؛ أن كل كلام في الكون فهو كلام

الله، شعره ونثره وحقه وباطله كله عين كلام الله، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو.

القول الثالث: أن كلام الله مخلوق منفصل عنه، خلقه في غيره، وهذا قول المعتزلة والجهمية الّذين ينفون أن تقوم بالله صفة من الصفات، لا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا كلام.

القول الرابع: قول الكلابية والأشعرية والماتريدية: أن كلام الله تعالى قائم بذات الله أزلاً وأبداً، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وقالوا: إن ذلك الكلام معنى واحد في الأزل.

القول الخامس: قول السالمية (الاقترانية) وطائفة من المتكلمين؛ قالوا: إن كلامه قديم، وقالوا: إنه حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى أزلاً وأبداً لا يتكلم بها بمشيئته واختياره، ولا يتكلم بها شيئاً بعد شيء، ولا يفرقون بين جنس الحروف وأعيانها، بل يجعلون عين الحروف قديمة أزلية.

القول السادس: قول الكرامية، الّذين يقولون: إن كلام الله تعالى بمشيئته وقدرته بالقرآن العربي وغيره، وهو حروف وأصوات مسموعة، ولكن جنسه حادث؛ بمعنى أن الله لم يكن متكلماً ثم صار متكلماً، فجعلوا الله في الأزل غير قادر على الكلام بمشيئته، ولا على الفعل، ثم جعلوا الفعل والكلام ممكناً مقدوراً من غير تجدد شيء أوجب القدرة والإمكان.

هذا ملخص لأقوال المخالفين في هذه المسألة وسيأتي بسط لها في ثنايا هذه الدراسة، والله الموفق.

* * *

الباب الأول

ترجمة موجزة للمؤلف وبيان منهجه في العقيدة

الفصل الأول: حياة المؤلف الشخصية والعلمية

المبحث الأول: حياته الشخصية:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وموطنه، ومولده، ووفاته

المبحث الثاني: حياته العلمية:

طلبه للعلم، واجتهاده، وشيوخه، وتلاميذه، وثناء النَّاس عليه، ومؤلفاته

المبحث الأول

حياته الشخصية

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي ـ مولاهم ـ البُخَاري. وقيل: له البُخَاري؛ نسبة إلى بُخَارى وهي مدينة مشهورة من أعظم مدن ما وراء النهر، وسيأتي وصفها في ذكر موطنه.

وجدُّ جدِّ البُخَاري هو: بَرْدِزْبَه، بموحدة مفتوحة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ دال مهملة مكسورة، ثُمَّ زاي ساكنة، ثُمَّ باء موحدة مفتوحة، ثُمَّ هاء ساكنة، قال ابن حجر: (هذا هو المشهور في ضبطه)[1].

وقيل في ضبط بردزبه غير ذلك، فقيل هو: بَرْذربه ـ بالذال المعجمة بين الرائين المهملتين ـ، وقيل: يزْذِبه، وقيل: يزدزبه، وقيل: بَذِذْبَه ـ بباء موحدة مفتوحة ثُمَّ ذال معجمة مكسورة، ثُمَّ ذال ثانية معجمة ساكنة، ثُمَّ باء موحدة مكسورة ثُمَّ هاء ـ، و بَرْدِزْبَه لفظة بُخَارية معناها الزرّاع، وقيل: هو الأحنف؛ وبَرْدِزْبَه لقبٌ له، وقيل: بل الأحنف لقبٌ له لأنَّه كان أحنف الرِّجل.

وبَرْدِزْبَه مجوسي مات على المجوسية، وكان من أهل فارس.

وأما المُغيرة أبو جدّ البُخَاري ـ فهو بضم الميم على المشهور، ويجوز كسرها في لغة، قاله النَّووي ـ فقد أسلم على يد يَمَان الجُعفي البُخَاري والي

---

(١) مقدمة فتح الباري هدي الساري (ص ٤٧٧).

بُخَارى[١]، وإليه ينسب البُخَاري فيقال له: الجعفي، لأنَّه مولى يمان الجعفي ولاء إسلام.

قال ابن حجر: (نُسب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له؛ وإنَّما قيل له الجعفي لذلك)[٢].

وأما جدُّ البُخَاري: إبراهيم، فقد قال ابن حجر: لم نقف على شيءٍ من أخباره[٣].

وأما والده فهو أبو الحسن إسماعيل، قال ابنه محَمَّد بن إسماعيل في التاريخ الكبير: إسماعيلِ بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، رأى حمّادَ بن زيد صافح ابنَ المبارك بكلتا يديه[٤]، وسمع مالكاً، وقال ابن حبان في كتابه الثقات في الطبقة الرابعة: (إسماعيل بن إبراهيم والد البُخَاري يروي عن حمّاد بن زيد ومالك روى عنه العراقيون)[٥].

قال ابن حجر: (ذكر ولده عنه ما يدل على أنَّه كان من الصَّالحين)[٦].

---

(١) وهو أبو جدِّ المسندي المحدث المشهور ـ شيخ البُخَاري ـ عبد الله بن محَمَّد بن جعفر بن يمان البُخَاري الجعفي. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/ ٦)، الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٦٨)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٦٧).
ويمان الجعفي لم أجد له ترجمة إلا أن في ترجمة ابن حفيده عبد الله المسندي ذُكِرَ أن اسمه يمان بن أخنس بن خنيس الجعفي أحد أجداد البُخَاري من فوق، والجعفي نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة. تهذيب الكمال للمزي (٤/ ٢٧٠)، مقدمة فتح الباري (ص ٤٧٧)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٨٤)، وقد سقطت كلمة (مولى) من المطبوع من تهذيب الكمال واستدركتها من الأصل المخطوط (٢/ ٧٣٥).

(٢) مقدمة فتح الباري ص ٤٧٧.

(٣) المصدر السابق ص ٤٧٧.

(٤) أي أن والد البُخَاري ـ رحمه الله ـ رأى حمَّاداً وهو يصافحُ عبدَ الله بن المبارك بكلتا يديه، وذلك عندما جاء عبدُ الله بن المبارك إلى حمَّاد بمكة، وقد وقع في بعض المراجع أنّه رأى حمّاد بن زيد وصافح ابن المبارك وهذه الزيادة خطأ. انظر التاريخ الكبير (١/ ٣٤٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٥).

(٥) الثقات (٨/ ٩٨).

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٤).

وكان وَرِعاً؛ يقول أحمد بن حفص: دخلت عليه عند موته فقال: لا أعلم من مالي درهماً من حرام ولا درهماً من شبهة. قال أحمد: فتصاغرتْ إليّ نفسي عند ذلك[1].

وكان إسماعيل تاجراً وترك مالاً كثيراً[2]، ومات ـ رحمه الله ـ ومحَمَّد صغير فنشأ في حِجْر أمِّه، وكانت ـ رحمها الله ـ صالحة، عابدة، ولها قصة مشهورة في دعائها لولدها محَمَّد أن يردَّ اللهُ عليه بصرَه[3]، وقد حجَّ ـ رحمه الله ـ مع أمِّه وأخيه أحمد[4] ـ وكان أسن منه ـ فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بُخَارى فمات بها. فبهذا يظهر أنَّ بيت البُخَاري وأسرته بيت علم وعبادة، ولم أجد في المراجع التي بين يديّ ما يفيد عن تزوّجه وأولاده إلا نصّاً يقول ـ وهو يخاطب ورَّاقه ـ: (لي جوارٍ وامرأة وأنت عزب، فالذي يجب عليّ أن أناصفك لنستوي في المال وغيره...)[5].

موطنه:

ولد البُخَاري ونشأ في بُخَارى فهي موطنه وإليها ينسب كما تقدم، وهذا البلد إذ ذاك مليئاً بالعلماء والمحدثين، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر،

---

(١) مقدمة الفتح (٤٧٩).

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٣).

(٣) ذكرها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة في باب كرامات الأولياء (ص٢٤٧)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١٠)، وابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٥)، وذلك أن محَمَّد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صغره فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام في المنام فقال لها: (يا هذه قد ردَّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد ردَّ الله عليه بصره) وانظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٢ـ ٣٩٣)، وروى هذه القصة غنجار في تاريخ بُخَارى عن جبريل بن ميكائيل قال: سمعت البُخَاري يقول: (لما بلغت خُرَاسان أصبتُ ببصري، فعلّمني رجل أن أحلق رأسي، وأغلِّفه بالخِطْميّ، ففعلت، فردّ الله عليّ بصري) انظر طبقات الشافعية (٢/ ٢١٦).

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٦) و(١٢/ ٤٤٧)، وفي مرقاة المفاتيح (١/ ٥٧) قال: مات عن ولد ذكر، فيفيد أنه متزوج وله ذرية، انظر سيرة الإمام البُخَاري للمباركفوري (ص ٦٧).

ويقال لها: بُخَارى بالقصر وهو المشهور، وقال بعضهم: بُخَاراء بالمدّ[١].

وفي معجم البلدان تحدث عنها فقال: (وأما اشتقاقها وسبب تسميتها بهذا الاسم فإني تطلبته فلم أظفر به، ولاشكّ أنَّها مدينة قديمة نَزِهة، كثيرة البساتين، واسعة الفواكه جيّدتُها)[٢].

ونقل عن أحد الواصفين لها فقال: (وأما نزهة بلاد ما وراء النهر فإني لم أر ولا بلغني في الإسلام بلداً أحسن خارجاً من بُخَارى، لأنَّك إذا علوت قُهَنْدُزَهَا لم يقع بصرك من جميع النواحي إلا على خضرة متصلة خضرتها بخضرة السماء. . .).

وقال أيضاً: (هي مدينة على أرضٍ مستوية وبناؤها خشب مشبّك، ويحيط بهذا البناء من القصور والبساتين والمحال والسِّكك المفترشة والقرى المتصلة، سور يكون اثني عشر فرسخاً في مثلها. . .)[٣].

وذكر في معجم البلدان أنَّها يعبر إليها من آمُل الشطّ[٤]، وأنَّها تبعد سبعة أيام عن سَمَرْقَنْد[٥] وبينها وبين نهر جِيْحون يومان. وكانت قاعدة ملك

---

(١) معجم ما استعجم للبكري (١/ ٢٢٩).

(٢) معجم البلدان للحموي (١/ ٤١٩).

(٣) معجم البلدان (١/ ٤٢٠)، وانظر كتاب تركستان لبارتولد، (ص ١٩٣ ـ ٢٣٧).

(٤) يقال لها: آمل زم، وآمل جيحون ـ وآمل المفازة، وهي مدينة في غربي نهر جيحون على طريق القاصد إلى بُخَارى من مرو، ويقابلها في شرقي جيحون (فِرَبْر) وبينها وبين شاطىء جيحون نحو ميل. معجم البلدان للحموي (١/ ٧٨)، معجم ما استعجم للبكري (١/ ٩٣). وفي أطلس تاريخ الإسلام، ذكر أنها تقع على خطّ طول (٦٣) وعرض (٣٩) قريبة من نهر جيحون في الجهة الغربية الجنوبية منه (ص١١٦) خريطة رقم (٦٣).

(٥) سَمَرْقَنْد: يقول البكري: إنها مدينة السُّغد، وأنه غزاها (شمر) ملك من ملوك اليمن، وهو شمر برغش بن إفريقس، فهدمها فسميت شِمْركند فعربت فقيل (سَمَرْقَنْد) ومعنى (كند) كسر، وهي من خُرَاسان. معجم ما استعجم للبكري (٣/ ٧٥٥). وانظر ما كتبه بارتولد في تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي (ص١٧٠ ـ ١٨٧) وحددت موقعها في الأطلس الحديث فهي الآن في أوزبكستان. انظر أطلس تاريخ الإسلام (ص ٤٠٥) خريطة رقم: (١٩٠).

السّامانية، وعن طريق الأطلس الحديث فبُخَارى تقع على خطّ طول (٦٤,٥) وخطّ عرض (٤٠)، وهي قد فُتِحتْ قديماً في أواخر سنة (٥٣ هـ) وأول (٥٤ هـ) في عهد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ويوافق ذلك سنة (٦٧٤ م)، فتحها عبد الله بن زياد واليه على خُرَاسان، وصالح أهلها، ثُمَّ في عام (٥٦ هـ) استعمل معاوية على خُرَاسان سعيد بن عُثْمان بن عفَّان، وفتحها بعد أن نقضوا صلحهم مع المسلمين ثُمَّ فتح بعدها سَمَرْقَنْد وتِرْمِذ، ويطلق على بُخَارى وما كان غربي نهر جيحون: خُرَاسان، وإلى جهة الشمال من النهر: خوارزم، وإلى جهة الجنوب منه طخارستان، والآن يطلق على منطقة بُخَارى وسَمَرْقَنْد ونحوها: أوزبكستان.

ومَرْو[1] وآمل تقع في تركمانستان، وأما بلخ وتِرْمِذ ونحوها ففي طاجكستان.

وكل هذه المدن وقعت في الاحتلال الروسي، فسَمَرْقَنْد وبُخَارى وآمل وعامة طاجكستان في عام (١٣٣٩هـ) تقريباً (١٩٢٠م)، وبلخ[2] ومرو وعامة تركمانستان قبل ذلك بست سنوات (١٣٣٣ هـ) عام (١٩١٤ م)، وعامة هذه المدن المذكورة آنفاً تقع في شمال أفغانستان تماماً وفي الشمال الشرقي من إيران[3]. نسأل الله أن يعيد للمسلمين عزّتهم في كل مكان.

---

(١) يقال لها مرو الشاهجان، وهي تقع على خط طول (٦١) وعرض (٣٧,٥) تقريباً. معجم البلدان (٥/ ١٣٢).

(٢) بلخ: وهي من أشهر مدن خُرَاسان، ومن أجلِّ مدنها وأذكرها وأكثرها خيراً وأوسعها غلّة، دمَّرها التتار عام (٦١٨ هـ)، تقع على خطّ طول (٦٦,٥) وعرض (٣٧) جنوب شرق بُخَارى، وهي جنوب نهر جيحون. انظر: معجم البلدان (١/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩)، الروض المعطار (ص ٩٦)، أطلس تاريخ الإسلام د. حسين مؤنس(ص١١٦، ١١٨، ٤٠٥، ٤٠٦) رقم: الخرائط (٦٣، ٦٤، ١٩٠، ١٩١)، تركستان من الفتح العربي الى الغزو المغولي لفاسيلي فلاديمير وفتش بارتولد، بُخَارى في صدر الإسلام لـ د. محَمَّد أحمد محَمَّد.

(٣) انظر: تاريخ بُخَارى للنرشخي (ص ٧٧)، كتاب المسلمون في الاتحاد السوفيتي د. محَمَّد البار (٢/ ٤١٥)، فتوح البلدان للبلاذري (ص ٤١٠).

مولده ووفاته:

قال النَّووي ـ رحمه الله ـ: (اتفق العلماء على أنَّ البُخَاري ـ رحمه الله ـ ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشر ليلة[1] خَلَتْ من شوّال سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤هـ).

وتُوفِّي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦ هـ) ودفن بخَرْتَنْك)[2].

وبهذا يكون عمره اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً.

وقد نشأ يتيماً في حِجْر أمه كما تقدم ـ وهي امرأة صالحة عابدة ـ فربّته أحسن تربية، وتقدم أنَّه في صغره قد فقد بصره، ثُمَّ عافاه الله تعالى فرد الله عليه بصره.

يقول محَمَّد بن أبي حاتم ـ وَرَّاق البُخَاري ـ: (سمعت البُخَاري يقول: أُلهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكتّاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل)[3].

وأبوه ـ رحمه الله ـ كان وَرِعاً محبّاً للعلم والعلماء، ففي هذه الأسرة نشأ البُخَاري ـ رحمه الله ـ، يقول القسطلاني: (فقد رَبَا في حِجْر العلم حتى رَبَا وارتضع ثَدْي الفضل فكان فِطامه على هذا اللَّبَا)[4].

وقد كان أبوه تاجراً وترك له مالاً جليلاً مما كان له أثر في تفرغه للعلم وحفظ الحديث، مع ما حباه الله تعالى من فرط الذكاء، وقوة الحفظ، فأمضى عمره في العلم وخلف بعده شيئاً كبيراً.

---

(١) ذكر أبو يعلى الخليل في كتابه الإرشاد أن ولادته لاثنتي عشرة ليلة خلت من الشهر المذكور كما نقله عنه صاحب الوفيات (٤/ ١٩٠)، والظاهر أنه خطأ.

(٢) شرح النَّووي على البُخَاري (ص ٢٣/ ٢٤)، تاريخ بغداد (٢/ ٣٤)، معجم البلدان للحموي (٣/ ٤١٥)، اللباب (١/ ٣٥٣)، وخرتنك قرية بالقرب من سَمَرْقَنْد، وتسمى الآن (خاجا آباد) كما في كتاب المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ للدكتور البار (٢/ ٦٨٥).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص ٤٧٨).

(٤) إرشاد الساري شرح صحيح البُخَاري للقسطلاني (١/ ٣١).

يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (... وقد ترك ـ رحمه الله ـ بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين فعلمه لم ينقطع، بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: علم ينتفع به...» الحديث، رواه مسلم)[1].

* * *

(١) البداية والنهاية (١١/ ٢٧)، والحديث في صحيح مسلم في كتاب الوصية (٣/ ١٢٥٥ رقم ١٦٣١).

المبحث الثاني

حياته العلمية

طلبه للعلم ورحلته فيه:

لقد بدأ البُخَاري ـ رحمه الله تعالى ـ بطلب العلم في سنٍّ مبكرة جدّاً، وقد رزقه الله الحافظة القوية والذكاء، فكان أول أمره في الكتّاب دون عشر سنوات، قد أُلهم حفظ الحديث، ثُمَّ في سن إحدى عشرة بدأ يطلب الحديث على أهل بلده سنة (٢٠٥ هـ).

يقول ـ رحمه الله ـ: (جعلت أختلف إلى الدّاخلي[١] وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزُّبير عن إبراهيم، فقلت له: إن أبا الزُّبير لم يروِ عن إبراهيم! فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه ثُمَّ خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزُّبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأَحْكَم كتابه، وقال: صدقت، فقيل للبُخَاري: ابن كَمْ حين رددت عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة؛ كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء[٢]، ثُمَّ خرجت مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكّة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلفتُ في طلب الحديث)[٣].

ويقول أيضاً: (فلما طعنتُ في ثمانية عشر؛ جعلت أصنّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عُبَيْدِ الله بن موسى[٤]، وصنّفتُ كتاب التاريخ

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) قال ابن حجر: يعني أصحاب الرأي، مقدمة فتح الباري (ص ٤٧٨).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٧)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٠)، مقدمة الفتح (ص ٤٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٣).

(٤) عبيد الله بن موسى بن باذام العبْسي ت (٢١٣ هـ) من كبار المحدّثين، له ترجمة في تهذيب=

إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ[1] في الليالي المقمرة، وقلّ اسم في التاريخ إلا وله قصة إلا أنّي كرهت تطويل الكتاب)[2].

ويقول أيضاً: (وكنت أختلف إلى الفقهاء بمرو، وأنا صبي، فإذا جئت أستحي أن أسلِّم عليهم، فقال لي مؤدب من أهلها: كم كتبت اليوم؟ فقلت اثنين، وأردت بذلك حديثين، فضحك من حضر المجلس، فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعله يضحك منكم يوماً)[3]، وهذا الخبر يدلُّ على صغر سنِّ البُخَاري حين كان يتلقى العلم.

ومما يدل على قوة الحافظة العظيمة التي رزقه الله هذا الخبر، يقول محمَّد ابن أبي حاتم ورّاق البُخَاري: سمعت حاشد بن إسماعيل، وآخر يقولان: كان البُخَاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أياماً، فكنا نقول له، فقال: إنكما قد أكثرتما عليّ، فاعرضا عليّ ما كتبتما فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها على ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثُمَّ قال: أترون أنِّي أختلف هدراً، وأضيع أيامي فعرفنا أنَّه لا يتقدمه أحد. قالا: فكان أهل المعرفة يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شاب، حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شاباً لم يخرج وجهه[4].

وقال أبو بكر عيّاش: كتبنا عن محمَّد بن إسماعيل وهو أمرد على باب محمَّد

= الكمال (٥/ ٦٤)، وفروعه، وفي السير (٩/ ٥٥٣)، وفي شذرات الذهب (٢/ ٢٩)، وقد حدَّث عنه البُخَاري في صحيحه.

(١) يريد في مسجده ﷺ، ومن كان في مسجده فهو عند قبره، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيْمِيَّة ـ رحمه الله ـ أن طائفة من العلماء قد يعبرون عن زيارة المسجد بزيارة القبر، لأن من زار مسجده ﷺ فعل ما يشرع من الصلاة والسلام عليه والدعاء له والثناء عليه ﷺ، انظر مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٤٦).

(٢) انظر تاريخ بغداد (٢/ ٧)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٠)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠١).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ١٤ ـ ١٥)، شرح النَّووي (٢٩)، طبقات الشافعية (٢/ ٢١٧)، مقدمة الفتح (٤٧٨).

ابن يوسف الفِرْيَابي ، قلت ـ القائل ابن حجر ـ : (كان موت الفِرْيَابي سنة اثنتي عشرة ومائتين وكان سن البُخَاري إذ ذاك نحواً من ثمانية عشر عاماً أو دونها)[1] .

وقد اشتهر عند أهل العلم ما وقع من امتحان البغداديين للبُخَاري لما قدم عليهم.

فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن أبي أحمد بن عدي يقول: سمعت عدة مشايخ يحكون أنَّ محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا، وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسنادِ لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البُخَاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خُرَاسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البُخَاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فمازال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبُخَاري يقول: لا أعرفه، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البُخَاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم. ثُمَّ انتدب رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البُخَاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته، والبُخَاري يقول: لا أعرفه، ثُمَّ انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبُخَاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البُخَاري أنَّهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فردّ كلَّ متن إلى إسناده، وكلَّ إسناد إلى متنه،

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٧٨) ، شرح النَّووي (ص ٢٩).

وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متون الأحاديث كلِّها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرَّ له النَّاس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، فكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النّطّاح[1].

قال ابن حجر: سمعت شيخنا ـ يريد العراقي ـ غير مرة يقول: ما العجب من معرفة البُخَاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتساع معرفته، وإنَّما يُتَعَجَّبُ منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة[2].

رحلاته العلمية:

رحل البُخَاري ـ رحمه الله ـ في طلب العلم إلى سائر الأمصار، وكتب بخُرَاسان والجبال[3] ومدن العراق كلها: بغداد، والكوفة، والبصرة، والجزيرة[4]، وذهب إلى الحجاز، والشام، ومصر[5].

يقول البُخَاري ـ رحمه الله ـ: (دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أُحْصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين)، ويقول: (دخلت بغداد ثمان مرات، وكلّ ذلك

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩)، مقدمة الفتح (ص ٤٨٦) تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين ص ١٩٢ وهذه القصة مشهورة عند العلماء قاطبة، ولم يذكر أن أحداً تكلم فيها، ولها نظائر كما في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٧٠) وما بعدها، وممن ذكرها أيضاً ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ٨٢ ـ ٨٣)، وابن الملقن في المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٢)، وابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٩)، والنَّووي كما في تقريب النواوي (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، والسيوطي في شرحه على هذا المتن تدريب الراوي (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ١٠٣).

(٢) النكت على ا بن الصلاح (٢/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠).

(٣) المراد بها: بلاد الري وما حولها وكانت الري قصبة بلاد الجبال، انظر معجم البلدان للحموي (٢/ ٩٩).

(٤) هي جزيرة أقور ـ بالقاف ـ وهي بين نهري دجلة والفرات ولذلك سميت بالجزيرة، انظر معجم البلدان للحموي (١/ ٢٦٣).

(٥) طبقات الحنابلة (١/ ٢٧١)، تاريخ بغداد (٢/ ٤)، شرح النَّووي على صحيح البُخَاري (ص ٣٦).

أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله؛ تترك العلم والنَّاس وتصير إلى خُرَاسان، فأنا الآن أذكر قول أحمد)[١].

ولا تسأل عن الجهد والتعب والنصب الذي لاقاه في هذه الأسفار الكثيرة هجر فيها طيب المنام، وأحيا الليل واجتهد في النهار ولازم أهل العلم وحفظ عنهم هذا العدد الهائل من أحاديث رسول الله ﷺ وأخبار الصحابة والتابعين.

يقول محَمَّد بن أبي حاتم ورَّاقه: سمعت سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محَمَّد بن سلام البِيْكندي قال لي: لو جئت قبل لرأيت صبياً يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه، فلقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر ولا أجيئك بحديث عن الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل أحفظه عن كتاب الله أو سنَّة رسوله ﷺ[٢].

وكان ـ رحمه الله ـ يستيقظ من نومه مرات كثيرة لأجل العلم واستذكاره لبعض المسائل، يقول محَمَّد بن أبي حاتم الورّاق: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القدّاحة فيُوري ناراً بيده ويُسْرج ثُمَّ يخرج أحاديث فيُعلّم عليها ثُمَّ يضع رأسه[٣].

ويقول محَمَّد بن يوسف الفِرَبْرِي: كنت عند محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري بمنزله ذات ليلة فأحصيت عليه أنَّه قام وأسرج، يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة[٤].

ولذلك لا يستغرب منه كان في مجلس شيخه الفِرْيَابي شيخ أهل زمانه لما

---

(١) طبقات الشافعية (٢/ ٢١٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢١٨).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١٣)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٥)، شرح النَّووي (ص ٥٧)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٠).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ١٤)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٢).

ذكر الفِرْيَابي حديثاً سنده: (سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطّاب عن أبي حمزة) فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان فقال البُخَاري ـ على البديهة ـ: أبو عروة هو معمر بن راشد، وأبو الخطّاب هو قتادة بن دعامة، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، قال: وكان الثوري فعولاً لذلك، يعني يُكنِّي المشهورين[1].

وحضر البُخَاري يوماً بنَيْسَابُور مجلس إسحاق بن راهويه، فمر إسحاق بحديث من أحاديث النَّبي ﷺ، وكان دون صاحب النَّبي ﷺ عطاء الكَيْخاراني، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله: أيش كَيْخَاران، قال: قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل من أصحاب النَّبي ﷺ إلى اليمن، فسمع منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله كأنَّك قد شهدت القوم[2].

ويقول ـ رحمه الله ـ: تذكّرت يوماً أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاثُمائة نفس[3]!.

ولذلك صارت له ـ رحمه الله ـ ملكة فقهية وقوة علمية.

وكان على طريقة فقهاء الحديث كما يذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيْمِيَّة[4] مع أنَّ بعض المتأخرين منهم من نسبه إلى الحنابلة ومنهم من نسبه إلى الشافعية وقيل فيه غير ذلك[5]، وأحسن ما قيل فيه كلام شيخ الحرمين أبو الحسن محَمَّد ابن عبد الملك الكرجي في كتابه (الفصول في الأصول عن الأئمَّة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول)، وهو من أئمَّة الشافعية، حيث يقول عن البُخَاري: فلم أر له اختياراً، ولكن سمعت محَمَّد بن طاهر الحافظ يقول: استنبط البُخَاري في الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحاق[6].

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٧٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٨)، مقدمة الفتح (ص٤٨٣)، ووقع فيه كنجاران وصوابه كيخاران، وهي من قرى اليمن، انظر التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٣٨)، وفي معجم البلدان (٤/ ٥٦٤) موضع آخر بفارس يطلق عليه كيخاران.

(٣) مقدمة الفتح (ص ٤٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٤) و(١٠/ ٣٦٢).

(٥) فقد ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة، وذكره السبكي في طبقات الشافعية.

(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٨) حيث نقل هذا النص عنه.

عبادتـه وزهـده وأخلاقـه:

لقد ذَكَر من ترجم للبُخَاري بعضاً من أخباره وطرفاً من أحواله ـ رحمه الله وغفر له ـ في العبادة ونحوها؛ كان ـ رحمه الله ـ إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلّي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كل ختمة دعوة مستجابة[1].

ويقول ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم ـ لما ذكر قيامه في الليل أكثر من خمس عشرة مرة لتقييد العلم ـ: (وكان يصلِّي وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعة وكان لا يوقظني في كل ما يقوم، فقلت له: إنّك تحمل على نفسك في كل هذا ولا توقظني، قال: أنت شاب، ولا أحب أن أفسد عليك نومك)[2].

وأخرج الخطيب البغدادي بسنده عن بكر بن منير، قال: كان محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري يصلِّي ذات يوم فلسعه الزُّنْبور سبع عشرة مرة، فلما قضى صلاته قال: انظروا إيش هذا الذي آذاني في صلاتي، فنظروا فإذا الزنبور قد ورمه في سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته[3].

قال ابن حجر: ورويناها عن محَمَّد بن أبي حاتم ورَّاقه، وقال في آخرها: كنت في آية فأحببت أنْ أتمّها[4].

وقد أقام بالحجاز ستة أعوام كما تقدم، ويظهر أنَّه حجّ في كل عام منها، وكان قد أقام بالبصرة خمس سنين ومعه كتبه يصنف، ويحجّ في كل سنة ويرجع من مكة إلى البصرة[5].

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٨١).

(٢) طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٠)، ومقدمة الفتح (ص ٤٨١).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٢)، مقدمة الفتح (ص ٤٨٠).

(٤) مقدمة الفتح (ص ٤٨١)، تاريخ بغداد (٢/ ١٢ ـ ١٣)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٢).

(٥) شرح النَّووي (ص ٤٢).

وكان ـ رحمه الله ـ من العلماء العاملين، ذكر ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم أنَّه رآه يوماً قد استلقى على قفاه ـ وهم بفِرَبْر ـ في تصنيف كتاب التفسير، وكان أبو عبد الله أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقال له الوراق: يا أبا عبد الله سمعتك تقول يوماً: إني ما أتيت شيئاً بغير علم قط منذ عقلت، فأي علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور خشيت أن يحدث من أمر العدو فأحببت أن أستريح وآخذ أهبة ذلك، فإنْ غافصنا[1] العدو كان بنا حِراك[2].

قال النَّووي ـ رحمه الله ـ قلت: (هذه الحكاية وإن اشتملت على نفائس؛ فمقصودي التنبيه إلى قوله: (ما أثبتُّ شيئاً بغير علم) رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجمع بيننا وبينه في دار كرامته مع من اصطفاه، وجزاه عنّي وعن سائر المسلمين أبلغ الجزاء وحباه أكمل الحباء)[3].

ولهذا في كتبه ومؤلّفاته يكون له نيّة صالحة، روى الحاكم قال: حدثنا أبو عمرو إسماعيل، حدثنا أبو عبد الله محَمَّد بن علي قال: سمعت محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحجّ كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنّفات[4].

وكذلك كان في تصنيفه للجامع الصحيح، يقول النَّووي: وروينا من جهات عن البُخَاري ـ رحمه الله تعالى ـ قال: صنّفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجّة بيني وبين الله عز وجل[5].

وكان يقول: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك

---

(١) أي: فاجأنا وأخذنا على غرّة منا.

(٢) شرح النَّووي (ص ٥٨).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٢).

(٥) شرح النوَّوي (ص ٤١)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦)، مقدمة الفتح (ص ٤٩٠).

وصليت ركعتين. وقال أيضاً: ما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرتُ الله تعالى وصلّيت ركعتين وتيقنت صحته[1]. وهذا يدل على احتسابه ونيته الصالحة.

ومن كلماته النفيسة في هذا قوله: لا أعلم شيئاً يُحْتاج إليه إلا هو في الكتاب والسُّنَّة، قال له ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم: يمكن معرفة ذلك؟ قال: نعم[2].

وأما زهده في الدنيا فقد حكى ورَّاقه أنَّه ورث من أبيه مالاً جليلاً، وكان يعطيه مضاربة، فقطع له غريم خمسة وعشرين ألفاً، فقيل له: استعن بكتاب الوالي، فقال: إن أخذت منهم كتاباً طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي، ثُمَّ صالح غريمه على أن يعطيه كل شهر عشرة دراهم، وذهب ذلك المال كله[3].

وقال ورَّاقه أيضاً: سمعته يقول: ما توليتُ شراء شيءٍ قط، ولا بيعه، كنت آمر إنساناً فيشتري لي، قيل له: ولم؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط[4].

وقال ورَّاقه أيضاً: سمعته يقول: ما أردتُ أن أتكلم بكلام فيه ذكر الدنيا إلا بدأتُ بحمد الله والثناء عليه[5].

ومن ورعه أنَّه مرة ركب يوماً إلى الرَّمْي فأصاب سهمه وَتَدَ قنطرةٍ فضاق صدره من ذلك، وطلب من صاحب القنطرة إما إقامة بدل الوتد أو يأخذ ثمنه ويجعله في حلٍّ مما كان منه، فلما قيل لصاحب القنطرة، قال: أبلغ أبا عبد الله السّلام، وقل له: أنت في حلٍّ مما كان منك فإنَّ جميع ملكي لك الفداء، فلما

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٩)، شرح النَّووي (ص ٤١).
يقول شيخنا عبد الرحمن البراك ـ حفظه الله ـ: وفي ثبوت هذه القصة نظر، وإن ثبتت فهي من اجتهاده الذي لا يسلّم له، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويرد إلا الرسول ﷺ، والاستخارة لا يشرع لها الغسل، ولا تشرع الاستخارة عند رواية أو كتابة كل حديث، ولهذا لم ينقل مثل ذلك عن أحدٍ من الأئمَّة ـ والله أعلم ـ.

(٢) مقدمة الفتح (ص ٤٨٨).

(٣) مقدمة الفتح (ص ٤٧٩)، وذكر القصة مطولة في طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٤) مقدمة الفتح (ص ٤٧٩).

(٥) طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٦)، وانظر طرفاً صالحاً من أخباره في هذا في مقدمة الفتح (ص ٤٧٩ ـ ٤٨١).

بلغ ذلك البُخَاري تهلّل وجهه وأظهر سروراً عظيماً وقرأ ذلك اليوم للغرباء خمسمائة حديث وتصدّق بثلاثمائة درهم.

ومن ذلك أنَّه قال لأبي معشر الضرير: اجعلني في حلٍّ يا أبا معشر، فقال: من أي شيء؟ فقال: رويت حديثاً يوماً فنظرت إليك وقد أُعْجِبْتَ به وأنت تحرك رأسك ويديك، فتبسمتُ من ذلك، قال: أنت في حلٍّ يرحمك الله يا أبا عبد الله.

ومن ورعه أنَّه قال: لا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت له: (القائل ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم) إن بعض النَّاس ينقمون عليك التاريخ ويقولون: فيه اغتياب النَّاس، فقال: إنَّما روينا ذلك رواية، ولم نَقُلْه من عند أنفسنا، وقد قال النَّبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة».

قال: وسمعته يقول: ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أنَّ الغيبة حرام.

قال ابن حجر: وللبُخَاري في كلامه على الرجال توقٍّ زائد وتحرٍّ بليغ يظهر لمن تأمَّل كلامه في الجرح والتعديل، فإنَّ أكثر ما يقول: (سكتوا عنه)، (فيه نظر)، (تركوه) ونحو هذا، وقلّ أن يقول: (كذّاب) أو (وضّاع)، وإنَّما يقول: (كذبه فلان)، (رماه فلان) يعني بالكذب.

ثمَّ روى بسنده عن بكر بن منير يقول: سمعت البُخَاري يقول: إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً[١].

ومن أخلاقه ـ رحمه الله ـ لطفه بالنَّاس، من ذلك قصة غريمه الذي قطع عليه خمسةً وعشرين ألف درهم، فقيل له، فقال: ليس لنا أن نروِّعَه، ولما طلبوا منه الكتابة إلى السلطان ليعينه عليه امتنع ـ كما تقدم ـ، ثُمَّ إنهم كتبوا إلى الوالي بغير علمه فتأسّف ووَجَدَ وَجْداً شديداً، وقال: لا تكونوا أشفق عليّ من نفسي، وكتب كتاباً وأردف تلك الكتب بكتب، وكتب إلى بعض أصحابه بخوارزم؛ أن لا يتعرّض لغريمه، ثُمَّ لما تعرّضوا لغريمه صالحه على مبلغ زهيد جدّاً[٢].

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٨٠)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠) والحاشية عليه.

(٢) طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٦)، مقدمة الفتح (ص ٤٧٩).

ومن أخلاقه العالية: ما رواه محَمَّد بن منصور قال: كنت في مجلس البُخَاري فرفع إنسان من لحيته قذاة وطرحها إلى الأرض، قال: فرأيت محَمَّد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى النَّاس، فلما غفل النَّاس رأيته مدَّ يده فرفع القذاة من الأرض فأدخلها في كمِّه، فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها وطرحها على الأرض، فكأنَّه صان المسجد عما تُصان عنه لحيته(١).

وكذلك قصته مع ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم لما طلب منه أن يوقظه في الليل ليعينه، قال له: إنك شاب ولا أحب أَنْ أفسد عليك نومك، وقد تقدمت(٢).

وكذلك من أخلاقه صيانته للعلم وإعزازه له، فلما طلب منه والي بُخَارى أن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ ليسمع منه، فقال لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب النَّاس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من الجلوس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة لأني لا أكتم العلم لقول النَّبي ﷺ: «مَنْ سُئِل عن علمٍ فكتمه أُلْجم بلجام من نار» قيل: فكان سبب الوحشة بينهما هذا(٣).

وفي رواية أنَّ الوالي طلب منه أن يأتي منزله ليقرأ الجامع والتاريخ على أولاده فامتنع من ذلك، وقال: لا يسعني أن أخصَّ بالسَّماع قوماً دون قوم آخرين(٤).

شيوخه:

لقد كان لرحلات هذا الإمام الفذّ وطلبه الحديث في سنٍّ مبكرة أثر بالغ في كثرة شيوخه وتميّزهم وقد روى عنه ورَّاقه محَمَّد بن أبي حاتم أنَّه قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث. وفي رواية: (كلٌّ يعتقد أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص)(٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ١٣)، مقدمة الفتح (ص ٤٨١).

(٢) ص (٣٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٣٢)، مقدمة الفتح (ص ٤٩٣).

(٤) طبقات الشافعية (٢/ ٢٣٣)، مقدمة الفتح (ص ٤٩٣).

(٥) تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين ص ١٨٥.

وقال أيضاً: لم أكتب إلا عمّن قال: الإيمان قول وعمل[١]. وفي رواية أخرى قال: كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ولم أكتب إلا عن من قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عن من قال: الإيمان قول[٢].

فهو مع إكثاره كان يتخيّر شيوخه، وقد سئل مرة عن خبر حديث فقال: يا أبا فلان: تراني أدلّس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره فيه نظر[٣].

وقد ذكر ابن حجر طبقات شيوخه، وقال: إنهم ينحصرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين: مثل محَمَّد بن عبد الله الأنصاري، حدثه عن حميد ومثل مكّي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عُبيد، ومثل أبي عاصم النَّبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضاً، ومثل عبيد الله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاّد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان، ومثل علي بن عياض وعصام بن خالد، حدثاه عن حريز بن عُثْمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، و نعيم بن حمّاد، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل[٤]، وإسحاق بن راهويه،

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٧٩).

(٢) تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين ص ١٨٥.

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢٥).

(٤) في فتح الباري كتاب النكاح ـ باب: ما يحل من النساء (٩/ ١٥٤) ـ روى البُخَاري حديثاً وشيخه هو أحمد، فقال ابن حجر: (ليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع. وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة رقم: (٤٤٧٣) (٨/ ١٥٣) وكأنه=

وأبي بكر وعُثْمان ابني أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحَمَّد بن يحيى الذُّهْلي، وأبي حاتم الرازي، ومحَمَّد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وأحمد بن النَّضْر وجماعة من نظرائهم، وإنَّما يخرِّج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السِّنِّ والإسناد، سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حمَّاد الآملي ، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محَمَّد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة.

وعمل في الرواية عنهم بما روى عُثْمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن من هو فوقه وعن من هو مثله وعن من هو دونه.

وعن البُخَاري أنَّه قال: (لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه وعن من هو مثله وعن من هو دونه)[١].

والنَّووي ـ رحمه الله ـ قال لما تكلم عن شيوخه: وهذا باب واسع جدا لا يمكن استقصاؤه فأنبّه على جماعة من كل إقليم وبلد ليستدل بذلك على اتِّساع رحلته وكثرة روايته وعظيم عنايته ـ ثُمَّ أورد جملة من شيوخه في مكة والمدينة والشام وبُخَارى وبلخ وهراة والرِّي وواسط والكوفة ومصر والجزيرة[٢]. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

تلاميــذه:

قال النَّووي ـ رحمه الله ـ: (وأما الآخذون عن البُخَاري ـ رحمه الله تعالى ـ

= لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع الحديث، فكان لا يحدِّث إلا نادراً، فمِنْ ثَمَّ أكثر البُخَاري عن علي بن المديني دون أحمد).

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٧٩).

(٢) شرح النَّووي (ص ٣٣ ـ ٣٦).

فأكثر من أن يُحْصَروا وأشهر من أن يُذْكروا، وقد قدّمنا عن الفِرَبْرِي قال: (سمع الصحيح من البُخَاري تسعون ألف رجل) وقد روى خلائق غير ذلك، وقد قدّمنا أنَّه كان يحضر مجلسه أكثر من عشرين ألفاً يأخذون عنه)[١].

وسمّى من تلاميذه المشاهير: الإمام أبو الحسين مُسلم بن الحجّاج بـن مسلم صاحب الصحيح، وأبو عيسى محَمَّد بـن عيسى بن سَوْرة التِّرْمذي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي الإمام صاحب كتاب غريب الحديث، وصالح بن محَمَّد جَزَرة، وأبو بكر بن خزيمة الإمام المشهور، ويحيى بن محَمَّد بن صاعد، ومحَمَّد بن عبد الله مطين، وكل هؤلاء أئمَّة حفّاظ أعلام، وآخرون من الحفّاظ وغيرهم[٢].

ثنـاء النَّـاس عليـه:

وهذا باب واسع؛ فثناء الأئمَّة عليه من بعده مستفيض، وفيما يلي قطوف من ثناء بعض الأئمَّة عليه ـ رحمه الله ـ:

قال سليمان بن حرب ونظر إليه يوماً، فقال: هذا يكون له صِيْت، وقال البُخَاري: كنتُ إذا دخلتُ على سليمان بن حرب يقول: بيِّنْ لنا غلط شعبة[٣].

وقال أحمد بن حنبل: ما أخرجت خُرَاسان مثل محَمَّد بن إسماعيل[٤].

وقال محمد بن بشار ـ لما قدم البخاري البصرة ـ: قدم اليوم سيِّد الفقهاء، وقال أيضاً: ما قدم علينا مثل محَمَّد بن إسماعيل، وقال: أنا أفتخر به منذ سنين[٥].

وقال البُخَاري: ما استصغرتُ نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني،

---

(١) شرح النَّووي (ص ٣٦).

(٢) شرح النَّووي (ص ٣٦ ـ ٣٧)، وانظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٥٥٥)، مقدمة الفتح (ص ٤٩١ ـ ٤٩٢).

(٣) مقدمة الفتح (ص ٤٨٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٨٢).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٨٣).

وربما كنت أغرب عليه، قال حامد بن أحمد: فذكر هذا الكلام لعلي بن المديني فقال لي: دَعْ قوله، هو ما رأى مثل نفسه[1].

وقال عمرو بن علي الفلاّس: حديث لا يعرفه محَمَّد بن إسماعيل ليس بحديث[2].

وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محَمَّد بن إسماعيل[3].

وقال التِّرمِذي: لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري[4].
وقال لـه مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح: أشهدُ أنَّه ليس في الدنيا مثلك[5].

مؤلفاته:

١ ـ **(الجامع الصحيح)**: وهو أعظم وأنفع مؤلّفات الإمام البُخَاري ـ رحمه الله ـ وأعظم كتاب مصنّف في الحديث النَّبَوي، وأصحُّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، واسمه الكامل: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، وقد طُبع عدّة مرات، واعْتُنِيَ به عناية عظيمة، وله شروح كثيرة أفضلـها وأحسنها شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ (فتح الباري).

٢ ـ **(الأدب المفرد)**: جمع فيه المؤلف جملة كثيرة من المرويات في الآداب والأخلاق وله شرح مختصر للعلامة فضل الله الجيلاني الهندي (فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد)، وقد طُبع عدة طبعات والكتاب لا يزال بحاجة ماسّة إلى العناية والتحقيق.

٣ ـ **(رفع اليدين في الصلاة)**: أورد فيه روايات أحاديث رفع اليدين في الصلاة وضعّف الروايات الدالة على عدم الرفع، وهو مطبوع.

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٨٥).
(٢) المصدر السابق (ص ٤٨٥).
(٣) المصدر السابق (ص ٤٨٥).
(٤) المصدر السابق (ص ٤٨٥).
(٥) المصدر السابق (ص ٤٨٥).

٤ ـ **(القراءة خلف الإمام)**: وعنوانه يدل على ما فيه، فقد أورد الأحاديث والآثار الدالة على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم وهو مطبوع.

٥ ـ **(التاريخ الكبير)**: وهو من أعظم الكتب المصنَّفة في الرجال، قال الكتاني: (جمع فيه أسامي من رُوي عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً بين رجل وامرأة، وضعيف وثقة)[١]، وهو مطبوع في أحد عشر مجلداً.

٦ ـ **(التاريخ الأوسط)**: طُبع حديثاً في مجلدين، وكان من قبل يُظنّ أنَّه مفقود، ثُمَّ تبيّن لما عُثر على بعض النسخ الخطّية للكتاب أنَّه هو المطبوع باسم (التاريخ الصغير)[٢]، وقد ذكر فيه مشاهير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وسني وفاتهم ونسبهم ولقاءهم، ويذكر في الغالب الجرح والتعديل، وقد رتَّبه على السنوات.

٧ ـ **(التاريخ الصغير)**: وهو تاريخ في تراجم الصحابة فقط[٣].

٨ ـ **(خلق أفعال العباد)**: وهو كتابنا وسيأتي الحديث عنه ـ إن شاء الله ـ.

٩ ـ **(الضعفاء)**: ذكر فيه أسماء الرواة الضعفاء، مرتَّبة على حروف الهجاء وهو مطبوع.

١٠ ـ **(الجامع الكبير)**: ذكره ابن حجر في مؤلفات البُخَاري، ويقول الرَّحماني: (كانت نسخة قلمية كاملة بخطّ الحافظ ابن كثير في مكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب الثانية!)[٤].

١١ ـ **(التفسير الكبير)**: ذكر عبد الرحمن عميرة أنَّه توجد منه نسخة في

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ١٢٨).

(٢) مقدمة التاريخ الأوسط (١/ ٥٥)، وانظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/ ٢٠٤)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/ ١٧٨).

(٣) مقدمة التاريخ الأوسط (١/ ٥٥).

(٤) سيرة الإمام البُخَاري (ص ١١١).

مكتبة الجزائر الوطنية، وفي المكتبة الوطنية بباريس[1].

١٢ ـ **(المسند الكبير)**: قال الرَّحماني: (وكانت نسخة كاملة من المسند الكبير بخطّ الإمام ابن تيْمِيَّة في دار العلوم قبل الحرب!)[2].

١٣ ـ **(كتاب الأشربة)**: ذكره الدار قطني[3].

١٤ ـ **(كتاب الهبة)**[4].

١٥ ـ **(أسامي الصحابة)**.

١٦ ـ **(كتاب المبسوط)**.

١٧ ـ **(كتاب العلل)**.

١٨ ـ **(كتاب الكنى)**: قيل: لعله مأخوذ من آخر كتاب التاريخ الكبير، وقيل: بل هو كتاب آخر مستقل[5].

١٩ ـ **(كتاب الفوائد)**[6]: وهذه الكتب ذكرها ابن حجر ـ رحمه الله ـ، ومما لم يذكره:

٢٠ ـ **(الجامع الصغير في الحديث)**: ذكره في كشف الظنون، ويقول الرحماني: (كانت توجد له نسخة قلمية بخطّ الحافظ ابن حجر في مكتبة المخطوطات بدار العلوم بألمانيا قبل الحرب!)[7].

* * *

---

(١) مقدمة خلق أفعال العباد ت. عبد الرحمن عميرة (ص ٢٣)، وقد بحثت عنها في فهارس المخطوطات الخاصة بتلك المكتبتين فلم أجد إشارة إليها.

(٢) سيرة الإمام البُخَاري (ص ١١٣).

(٣) مقدمة الفتح (ص ٤٩٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٩٢).

(٥) مقدمة التاريخ الأوسط (١/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٦) مقدمة الفتح (ص ٤٩٢) وانظر تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٧) سيرة الإمام البُخَاري حاشية (ص ١١٨).

الفصل الثاني

منهج البُخَاري في تقرير العقيدة من خلال كتبه

الإمام البُخَاري ـ رحمه الله ـ سلك سبيل السلف الصالح ، وحذا حذوهم في مسائل الاعتقاد وغيرها، وذلك باتباع ما في كتاب الله وما جاء في سنة رسوله محَمَّد ﷺ الثابتة الصحيحة ، وبالاقتداء بأصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان، لم يخرج البُخَاري ـ رحمه الله ـ عن هذا المنهج في كل كتبه ومؤلفاته في كل حياته.

وبأدنى نظرة إلى كتاب الجامع الصحيح صحيح البُخَاري تجد هذا واضحاً في أبوابه وفي كلامه ، وإنَّ في كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة من صحيح البُخَاري الشيء الكثير الذي يبين فيه منهج السلف وطريقتهم[١] .

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (ولهذا كان أئمَّة السلف وأتباعهم يذكرون الآيات في هذا الباب ـ أي الأسماء والصفات ـ ثُمَّ يتبعونها بالأحاديث الموافقة لها كما فعل البُخَاري ومن قبله ومن بعده من المصنِّفين في السُّنَّة)[٢] .

(وللبُخَاري منهج في الاستدلال في غاية الدقة، وذلك أنَّه يورد النصوص من القرآن والسُّنَّة وكلام السلف، ثُمَّ يستخلص منها مذهبه فيما يذهب إليه من عقائد وآراء، وما هذا المنهج إلا منهج استقرائي شديد التتبع للنصوص وفحصها والاستنتاج منها بكل حذر ودقة واحتياط، ولم نر لأحد من المؤلفين

---

(١) صحيح البُخَاري مع الفتح (١٣/ ٢٤٧)، وانظر جزء رفع اليدين في الصلاة للبُخَاري، دار الأرقم ط. الأولى (ص ٥ ـ ٦، ٣٥، ٣٩، ٥٤).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٥٠٨).

هذه الدقة المنهجية التي سار عليها البُخَاري في هذا الكتاب الجليل (خلق أفعال العباد) ويمكن القول: إن هذا المنهج سار عليه أهل السُنَّة قاطبة، ولكن البُخَاري متفوق في هذا، فلم يكن له نظير ولا شبيه)[1].

وبالنظر في كلام البُخَاري ـ رحمه الله ـ يظهر تعظيمه لأهل العلم من أهل السُنَّة والجماعة؛ الّذين هم السلف الصالح، فتجده يذكر أقاويل الصحابة وأئمَّة التابعين ومن بعدهم من الأئمَّة مستأنساً بها ومحتجّاً، ويسمِّيهم أهل العلم والطائفة المنصورة، وأهل الحديث، والعلماء، ويفهم من ثنايا كلامه أنَّ هذه الألقاب لأهل السُنَّة المحضة، ولا يستحقها من كان عنده شوب من الابتداع، ولهذا يقول في كتابه خلق أفعال العباد: (ولم يُذْكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ما وصفنا، وهم الّذين أدَّوْا الكتاب والسُنَّة بعد النَّبي ﷺ قرناً بعد قرن قال الله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال النَّبي ﷺ: «أنتم شهداء الله في الأرض»[2]. . . قال أبو عبد الله: هم الطائفة التي قال النَّبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم. . .»[3]، قال أبو عبد الله: ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك والثوري وحمَّاد بن زيد وعلماء الأمصار. . .)، ثُمَّ سمَّى عدداً كثيراً من كبار أهل العلم من السلف الصالح، فهذا كله تأكيد لأصل عظيم وهو أنَّ منهج السلف الصالح وأهل السُنَّة والجماعة: التمسّك بالكتاب والسُنَّة كما فهمهما صدر هذه الأمة كما قال ـ رحمه الله ـ: (لأنَّهم هُمُ الّذين أدَّوا الكتاب والسُنَّة بعد النَّبي ﷺ قرناً بعد قرن).

والسبب الذي يدعو إلى هذا التقييد ـ أعني التمسك بالكتاب والسُنَّة كما فهمهما صدر هذه الأمة ـ هو أنَّ كثيراً من أهل البدع يدّعون التمسك بالقرآن

---

(١) مقدمة كتاب عقائد السلف للنشار والطالبي (ص ٣٣).

(٢) سيأتي تخريجه برقم (٥٠).

(٣) سيأتي تخريجه برقم (٢٢٠).

والسُّنَّة مع مخالفتهم للسلف الصالح؛ فيحرفون النصوص التي لا توافق أهواءهم إلى ما يهوون؛ كتأويلات المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والصوفية، ونحوهم، فهم وإن كان لا يُسَلَّم لهم دَعْوَاهم الاتِّباع لنصوص الوحيين؛ فهم لا يمكن أن يدّعوا موافقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يجدون متمسكاً لهم من أقوال الأئمَّة أبداً، فالسلف الصالح ـ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ـ هم بحق شهداء الله في الأرض الّذين يظهرون السُّنَّة ويردون على من خالفها ولهذا قال عمر رضي الله عنه: (سيأتي أناسٌ يجادلونكم بشُبهات القرآن فخذوهم بالسُّنَن، فإنَّ أصحاب السُّنَن أعلمُ بكتاب الله)[1].

وطريقة البُخَاري ـ رحمه الله ـ ترك التكلف والتوسع في المسائل وبسط الحديث فيها بل هو قليل الكلام في كل مسألة يذكرها ـ وكلامه مع ذلك نافع مفيد ـ على طريقة المتقدمين من الأئمَّة.

يقول ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (ومع هذا ففي كلام السلف والأئمَّة ـ كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق ـ التنبيه على مأخذ الفقه ومدارك الأحكام بكلام وجيز مختصر، يُفْهم به المطلوب من غير إطالة ولا إسهاب، وفي كلامهم من ردِّ الأقوال المخالفة للسُّنَّة بألطف إشارة، وأحسن عبارة، بحيث يغني ذلك مَنْ فهمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم...)[2] وأطال في شرح هذا المعنى ـ رحمه الله ـ.

والبُخَاري ـ رحمه الله ـ انتهج هذه الطريقة ولذلك يقول في كتاب خلق أفعال العباد: (... والبيان في هذا كثير، قال الخليل بن أحمد: يُقَلَّل الكلامُ ليُحفظ، ويُكَثّر ليُفهم...) فهو يبيّن بهذا سبب إطالته في الكتاب، وتكرار المسائل والأمور التي قد يقال إنها واضحة، فاعتذر بأنَّ قصده الإفهام في مسألة أخطؤوا عليه فيها.

---

(١) الإبانة (١/ ٢٥١)، وانظر (١/ ١٩٧).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف (ص ١٤٢ ـ ١٤٣)، ت. محَمَّد بن ناصر العجمي.

والبُخَاري ـ رحمه الله ـ على طريقة أهل العلم في إنكار البدع، والإنكار على أهلها وردِّ الآراء الباطلة والأقيسة الفاسدة ، ومن ذلك إنكاره في هذا الكتاب (خلق أفعال العباد) على الجهمية والمعتزلة ونحوهم ، وكذلك إنكاره على أهل الرأي الّذين يخالفون الأحاديث الصحيحة[1] ، وهذا كثير في الجامع الصحيح ، وخاصّة في كتاب الحيل وغيره.

وقال البخاري ـ رحمه الله ـ في معرض الرد على بعض المخالفين : (قيل له : هلاّ أمسكتَ كما أمسك كثيرٌ من أصحابك، ولو بعثت إلى مَنْ كَتَب عنك فاستردتَ ما أثبتَّ وضربتَ عليه . . .)[2] .

و البُخَاري ـ رحمه الله ـ من كبار العلماء الراسخين في العلم وله فهم راسخ وفقه عظيم أودعه في الجامع الصحيح (صحيح البُخَاري)، ومما اشتهر مقالة جمع من أهل العلم أنَّ فقه البُخَاري في تراجمه[3] ، فهو دقيق الفهم للمسائل المشكلة وله نظر ثاقب وبصيرة نافذة، يقرُّ بذلك المنصفون من أهل العلم، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلاّ ذوو الفضل[4] .

وعندما بيَّن غلط بعض النَّاس في مسألة اللّفْظ قال : (فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كلٌّ لنفسه فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربَّما لم يفهموا دقَّة مذهبه، بل المعروف عن أحمد، وأهل العلم أنَّ كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق)[5] .

---

(١) انظر (ص ١١٧ ، ١٦٦)، و انظر كتاب رفع اليدين في الصلاة، ففيه أمثلة كثيرة على هذا (ص ١٩ ، ٣٢، ٣٥، ٣٧ـ٣٨، ٥٤ ، ٧٣).

(٢) سيأتي برقم (٥٤٦).

(٣) مقدمة الفتح (ص ١٣).

(٤) انظر ما قاله ابنُ جماعة في موقف النَّاس من تراجم البُخَاري في كتابه تراجم البُخَاري (ص١٠١ ـ ١٠٣)، وانظر كتاب الإمام البُخَاري لنزار الحمداني (ص ١٥٦).

(٥) سيأتي برقم (٢٢٨)، وهذا الكلام الموجز اشتمل على ردٍّ لدعوى باطلة، وبيانٍ لسبب بطلانها وأنه من وجهين، وبيانٍ للحقّ، وانظر تعليق ابن القيم عليه كما في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩١).

يقول النَّووي ـ رحمه الله ـ: (اعلم أنَّ البُخَاري ـ رحمه الله ـ كانت له الغاية المرضية في التمكّن من أنواع العلوم، وأما[1] دقائق الحديث واستنباط اللطائف منه فلا يكاد أحد يقاربه فيها. . . وإذا نظرت في كتابه جزمت بذلك بلا شك، ثُمَّ ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث، وتكثير المتون؛ بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول، والفروع، والزهد، والآداب، والأمثال، وغيرها من الفنون. . .)[2].

ومن منهج البُخَاري في تقرير العقيدة أن يستدل لما يورده بالأحاديث وربما ذكر للحديث الواحد أسانيد متعددة وطرقاً أخرى ليثبت صحته، وربما أورد متن الحديث بغير إسناد، أو يذكر صحابيّه ويسمّى هذا تعليقاً، قال النَّووي: (وإنَّما يفعل هذا لأنَّه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجمها، واستغنى بها عن ذكر الحديث أو عن إسناده ومتنه، وأشار لكونه معلوماً)[3].

ومن طريقة البُخَاري ـ رحمه الله ـ: الإمساك والورع وترك الكلام فيما لم يأت موضحاً في القرآن والسُّنَّة ولم يتكلم به صدر هذه الأمة، خاصّة في المشتبهات، يقول ـ رحمه الله ـ: (وكل من اشتبه عليه شيء فَنَوْلُه: أنْ يَكِلَه إلى عالمه كما قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النَّبي ﷺ: «وما أشكل عليكم فكِلُوه إلى عالمه»، ولا يدخل في المتشابهات إلاّ ما بيّن له)[4] وأورد آثاراً في ذلك.

وقال في موضع آخر: (ونحن على قول عمر حيث يقول: إني قائل مقالة قُدّر لي أن أقولها، فمن عَقَلَها ووَعَاها فليُحَدِّثْ بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خشي ألاّ يعيها، فإني لا أُحِلُّ له أن يكذب عليّ. . .، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦]. . .)[5].

---

(١) سقطت من الكتاب بفعل من المحقق ظن أنها (ما)، وهي (أما).
(٢) شرح النَّووي (ص ٥١).
(٣) شرح النَّووي (ص ٥٢).
(٤) سيأتي برقم (٢٣١).
(٥) سيأتي برقم (٣٣٨).

ومن ورعه ـ رحمه الله ـ تركه التصريح باسم المخالف المبتدع، إلاّ من اشتهر عند أهل العلم فإنه يذكره محذراً كالجعد بن درهم والجهم بن صفوان، وبشر المريسي ونحوهم، وأما من كان دون ذلك فإنه يكنِّي عنه بقوله: (زعم بعضهم)[1] أو (جاهل لا يترفع) أو (المعترض)[2]، ونحو ذلك.

وهكذا طريقته في الرواة الشديد ضعفهم، فأبلغ لفظ يقوله فيهم: (تركوه)[3]. وهذه الطريقة قد ينتفع بها كثيرون ممن هم أتباع لذلك المخالف من أهل البدع، فإنَّه إذا لم يصرح باسم محبوبهم والمقدم عندهم، لم يبادروه بالإنكار والرد؛ بل ربَّما حصل منهم تروٍّ ونظر وتأمّل، فيرجعون عما هم عليه.

والبُخَاري ـ رحمه الله ـ مع كل ما تقدم، ذو قدرة بلاغية ولغوية عالية، وهو يعتمد في مصادره اللغوية أقوال أئمَّة هذا الشأن وفرسانه كأبي عبيد وغيره.

كما أنَّه ـ رحمه الله ـ واسع المعرفة بالتفسير ووجوه المعاني وتفاسير السلف وله مؤلف ضخم كبير في هذا الباب[4].

وله معرفة عظيمة في المسائل الفقهية، والأحكام الشرعية، وأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فهو بحق إمام عظيم، وفقيه كبير، وأمير من أمراء المؤمنين في الحديث، ومن أئمَّة المصنفين الّذين يعتمد على كتبهم ويعوّل عليها.

يقول شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيْمِيَّة ـ رحمه الله ـ: (ولهذا كان طائفة من أئمَّة المصنفين للسنن على الأبواب إذا جمعوا فيها أصناف العلم ابتدؤوها بأصل العلم والإيمان، كما ابتدأ البُخَاري صحيحه ببدء الوحي ونزوله، فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولاً، ثُمَّ أتبعه

---

(١) سيأتي برقم (٢٣١)، وانظر مقدمة كتاب رفع اليدين في الصلاة للبُخَاري.

(٢) سيأتي برقم (٣٣٨).

(٣) شرح ألفية الحديث للعراقي (٢/ ١٢٠ ـ ١٢٥)، تدريب الراوي (١/ ٣٤٩)، وانظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٩)، مقدمة الفتح (ص ٤٨٠).

(٤) تقدم ذكره في مؤلفاته (ص ٤٦)، وانظر تاريخ بغداد (٢/ ١٤).

بكتاب الإيمان الذي هو الإقرار بما جاء به، ثُمَّ بكتاب العلم الذي هو معرفة ما جاء به، فرتبه الترتيب الحقيقي، وكذلك الإمام أبو محَمَّد الدارمي صاحب المسند ابتدأ كتابه بدلائل النبوة، وذكر في ذلك طرفاً صالحاً، وهذان الرجلان؛ أفضل بكثير من مسلم والترمذي ونحوهما؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل يعظم هذين ونحوهما؛ لأنَّهما فقهاء في الحديث أصولاً وفروعاً)[١].

وقال ابن حجر: (الذي يظهر من تصرف البُخَاري في كتاب التوحيد أنَّهُ يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة، فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد، على طريق التنزل في ترك الحجاج بها في الاعتقادات[٢]، وأنَّ من أنكرها خالف الكتاب والسُّنَّة جميعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية بسند صحيح عن سلام ابن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البُخَاري، أنَّه ذكر المبتدعة فقال: (ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ونحو ذلك فلم يزل ـ أي سلام بن أبي[٣] مطيع ـ يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس)[٤].

* * *

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤)، وانظر (١٠/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

(٢) بل أراد بيان موافقة الكتاب للسنة، وأن من أنكر السُّنَّة فقد أنكر الكتاب، وما ذكره ليس المقصود بالأصالة.

(٣) سقط من فتح الباري.

(٤) فتح الباري (١٣/ ٣٥٩).

الفصل الثالث

أقوال البُخَاري في العقيدة

الإمام البُخَاري جرى في مسائل العقيدة على طريقة السلف بل هو من أئمَّة السلف، وقد صار لأقواله قيمة علمية وأهمّية خاصة عند أهل العلم من جهة إثبات عقيدة السلف الصالح، ومن جهة الردِّ على المخالفين لأهل السُّنَّة.

وحرصت في هذا الفصل على جمع أقواله التي لها تعلق بمسائل الاعتقاد، وقد وجدت كلاماً له تناول مسائل كثيرة مثل مسألة الإيمان والتوحيد والصفات والقَدَر والإمامة والصَّحابة والتمسك بالسُّنَّة ونحو ذلك. فإلى تلك الأقوال:

أولاً ـ في تعظيم السُّنَّة والرد على من خالفها:

يقول ـ رحمه الله ـ في أول كتاب رفع اليدين: (الردُّ على من أنكر رفع اليدين في الصلاة عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وأَبْهَمَ على العجم في ذلك تكلُّفاً لما لا يعنيه فيما ثبت عن رسول الله ﷺ من فِعْله وقوله، ومن فعل أصحابه وروايتهم كذلك، ثُمَّ فعلُ التابعين واقتداء السلف بهم، في صحة الأخبار بنقل الثقة عن الثقة من الخلف العدول رحمهم الله تعالى، وأنجز لهم ما وعدهم، على ضغينةِ صدره وحَرَجَةِ قلبه، ونِفاراً عن سنن رسول الله ﷺ لما يحمله، واستكنان عداوة لأهلها لشرب البدعة لحمَه وعظامَه ومخَّه، وأُنْسَته باحتفاء العجم حوله اغتراراً. لقول النَّبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا خلاف من خالفهم»[1] ماضٍ ذلك ـ أبداً ـ في جميع

---

(١) سيأتي تخريجه برقم (٢٢٠).

سنن رسول الله ﷺ لإحياء ما أميتت، وإن كان فيها بعض التقصير بعد. الحثّ والإرادة على صدق النية، وأنْ يُقام للأسوة في رسول الله ﷺ بما أُتيح على الخلق من أفعال رسول الله ﷺ، في غير عزيمة حتى يعزم على ترك فعل من نهي أو عمل بأمر رسول الله ﷺ ممّا أمر الله خلقه، وفرض عليهم طاعته، وأوجب عليهم اتباعه، وجعل اتباعهم إياه، وطاعتهم له طاعة نفسه ذي المنّ والطَّوْل فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، فَرحِمَ اللهُ عبداً استعان باتِّباع رسول الله ﷺ، واقتفاء أثره ويستعيذه تبارك وتعالى من شر نفسه ويستلهمه رشده؛ لقوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[1] [طه: ١٢٣].

وقال: (فليحذر امرؤٌ أن يتأول أو يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، قال الله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2] [النور: ٦٣].

وقال أيضاً: (ولقد قال وكيع: «من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سُنَّة، ومن طلب الحديث ليُقَوِّيَ هواه فهو صاحب بدعة» يعني أنَّ الإنسان ينبغي أن يُلقي رأيه لحديث النَّبي ﷺ حيث يثبت الحديث، ولا يُعلِّل بعلل لا تصح ليقوي هواه. . .). وأورد قبل ذلك بعض الآثار عن الأئمة في هجر المبتدعة[3].

---

(١) جزء رفع اليدين للبخاري (ص ١٧ ـ ٢٢)، وقد أصلحت كثيراً من التحريف بالنظر في الطبعات الأخرى.

(٢) المصدر السابق (ص ٩٥).

(٣) المصدر السابق (ص ١٠٥)، وانظر (ص ٥٨ ـ ٥٩).

ويظهر في كتاب الحيل في (الجامع الصحيح) تعظيم البُخَاري ـ رحمه الله ـ للسُّنَّة ورده على أصحاب الحيل، وأهلَ الرأي والمعارضين للسُّنَن[1].

وفي كتاب الأحكام ذَكَرَ ـ رحمه الله ـ وجوب طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ووجوب الحكم بما أنزل الله، وعظيم أجره وثوابه لقول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[2] [المائدة: ٤٧].

وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة الشيء الكثير ويكفي عنوانه في الدلالة على مقصوده ومنهجه ـ رحمه الله ـ.

ومن الأبواب التي اشتمل عليها الكتاب:

(باب قول النَّبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»).

و(باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ).

و(باب ما يكره من التعمّق والتنازع في العلم، والغلو في الدِّين والبدع).

و(باب إثم من آوى محدثاً).

و(باب ما يُذكر من ذمِّ الرأي وتكلّف القياس).

و(باب ما كان النَّبي ﷺ يُسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: لا أدري، أو لم يجب، حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا قياس، لقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٤]).

و(باب تعليم النَّبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل).

ثمَّ بيَّن ـ رحمه الله ـ أنَّه لا ينكر القياس الصحيح، فقال: (باب من شبّه أصلاً معلوماً بأصل مُبَيَّن وقد بيّن النَّبي ﷺ حكمهما ليُفهِم السائل).

و(باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى لقوله: ﴿وَمَن لَّمْ

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح (١٢/ ٣٢٧).
(٢) المصدر السابق (١٣/ ١١١).

يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]).

ثمَّ قال: (باب قول النَّبي ﷺ: «لتتبعنَّ سَنَن من كان قبلكم»).

و(باب إثم من دعا إلى ضلالة أو سنَّ سنَّة سيئة).

يشير بذلك إلى التحذير من الابتداع والرأي المذموم واتباع الهوى بغير هدى الله، وأنَّه لا بد من أن يقع، وشدة إثمه وعظيم وزره.

ثمَّ قال: (باب ما ذكر النَّبي ﷺ وحضّ على اتفاق أهل العلم. . . إلخ).

و(باب قول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]).

و(باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٤]).

و(باب قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣] وما أمر النَّبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم).

ثمَّ ذكر عدة أبواب تتعلق بالقضاء والحكام، وردِّ أحكامهم إذا خالفوا حكم الرسول ﷺ.

ثانياً ـ التوحيد والأسماء والصفات:

اشتمل التوحيد ضمن الجامع الصحيح على أقوال كثيرة له ـ رحمه الله ـ وكتاب التوحيد من أعظم وأنفع ما في الصحيح، جَمَع فيه الأحاديث عن النَّبي ﷺ وبوّبها أحسن تبويب، وذكر كثيراً من الآثار السلفية في مسائل الاعتقاد والتي تتضمن الردَّ على أهل البدع.

فأول باب فيها: (باب ما جاء في دعاء النَّبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى) واستدل له بحديث معاذ لما بعثه إلى اليمن، وحديث معاذ لما قال له: «أتدري ما حق الله على العباد. . . إلخ»، وقوله للرجل الذي كان يقرأ في صلاته ويختم بـ(قل هو الله أحد) فقال: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن» وقال: «سلوه لأي شيءٍ يصنع ذلك» فسألوه، فقال: لأنَّها صفة الرحمن، وأنا أحبُّ أن أقرأ بها، فقال: «أخبروه أنَّ الله يحبه».

ثمَّ قال: (باب قول الله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ

﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وأورد بعده أبواباً كثيرة في إثبات الأسماء والصفات لله تبارك وتعالى).

ثمَّ قال: (باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها)، وأورد فيه تسعة أحاديث تدل على هذا الأصل.

ثمَّ قال: باب ما يُذكر في الذات والنُّعوت وأسامي الله، وبعده أورد أبواباً في كثير من صفات الله تعالى.

ثمَّ قال: باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] أورد فيه أربعة عشر حديثاً كلها تدل على إثبات رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة.

وفي ضمن هذه الأبواب لـه ـ رحمه الله ـ كلمات واستدلالات، يقول في باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق: (وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فالربُّ بصفاته وفعله وأمره، وهو الخالق المكوِّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكوَّن).

ثمَّ أورد أبواباً في صفة الكلام والمشيئة والإرادة.

ومن تعليقاته ـ رحمه الله ـ قوله بعد: باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]: (ولم يقل ماذا خلق ربكم).

ثمَّ أورد عدداً من الأبواب في إثبات الكلام لله تعالى يذكر فيها الأحاديث الصحيحة ويعلِّق على الآيات ويذكر تفسير السلف، إلى أن ختم الكتاب بهذه المسألة العظيمة ـ كلام الله ـ وختم بحديث أبي هريرة عن النَّبي ﷺ: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم».

وابن القيم ـ رحمه الله ـ نقل في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية كلام البُخَاري وكثيراً من تراجم الأبواب في كتاب التوحيد من (الجامع الصحيح) وأثنى عليه ثناءً عظيماً[(١)].

وقال الذهبي ـ لما نقل من كتاب التوحيد من الجامع الصحيح للبُخَاري ـ: (ثُمَّ إنه بوّب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو، والكلام، واليدين، والعينين محتجّاً بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: (باب قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وباب قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، باب: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، باب كلام الربّ مع الأنبياء، ونحو ذلك مما إذا تعقّله اللبيب عرف من تبويبه أنَّ الجهمية تردُّ ذلك وتحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه)[(٢)].

ومما يتعلق بالتوحيد ما ذكره في كتاب الجنائز؛ حيث قال: (باب ما يُكْره من اتخاذ المساجد على القبور) وأورد فيه الأحاديث التي تدل على ذلك، ثُمَّ بعده بأبواب (باب بناء المسجد على القبر) وذكر فيه حديث عائشة في إنكار النَّبي ﷺ لذلك.

وفي كتاب الإيمان قال: (باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وأورد فيه حديث ابن مسعود لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ الآية [الأنعام: ٨٢]، وأورد فيه حديث أبي بكرة: «أكبر الكبائر الشرك بالله. . .» الحديث.

ثالثاً ـ في مسائل الإيمان:

قال ـ رحمه الله ـ في كتاب الإيمان: (باب قول النَّبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس. . .» وهو قول وفعل ويزيد وينقص)، ثُمَّ ذكر الأدلة من القرآن والآثار عن السلف الصالح، ثُمَّ ذكر أبواباً كثيرة بيَّن فيها اشتمال الإيمان على الأعمال، وتفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٣٥ ـ ٢٤١).

(٢) العلو (ص ١٣٧).

ومن ذلك قوله: (باب كفران العشير، وكفر دون كفر).

ومن ذلك قوله: (باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك).

وفي كتاب الجنائز في أول باب قال: (من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله، وقيل لوهب بن منبه: أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك).

ثمَّ أورد حديث أبي ذر: «من مات ولم يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» الحديث.

وتحدّث عن أعمال القلوب في كتاب الرِّقاق، فأورد ما يتعلق بالخوف والرجاء والجمع بينهما، وأورد بعض الأعمال الأخرى مثل التوكّل والتواضع وغير ذلك.

كما أنَّه لم يُغْفل مسائل التكفير وأسباب الرِّدَّة؛ فأورد في كتاب استتابة المرتدِّين والمعاندين وقتالهم (باب حكم المرتدّ والمرتدّة واستتابتهم) وأورد فيه آيات كثيرة وحديثين.

وقال أيضاً: (باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الرِّدَّة) وأورد فيه حديث أبي هريرة: «أُمرت أن أقاتل النَّاس...» وقصَّة أبي بكر مع عمر ـ رضي الله عنهما ـ في شأن المرتدّين.

ومن الأبواب قوله: (باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥])، ثُمَّ (باب من ترك قتال الخوارج للتألّف لئلا ينفر النَّاس عنه) وختم بـ(باب ما جاء في المتأوّلين).

رابعاً ـ عقد البُخَاري كتباً وأبواباً في صحيحه في بقية مسائل الاعتقاد:

ممّا يتعلق بالإيمان بالرسل وعلامات النبوة وباليوم الآخر والإيمان بالغيب،

وأحوال الآخرة من النفخ في الصُّور والحشر والقصاص يوم القيامة والحساب والصراط والحوض وصفة الجنَّة والنَّار، وما يتعلق ببدء الخلق وصفة الملائكة وصفة إبليس وجنوده، وذكر الجنِّ وثوابهم وعقابهم، والإيمان بالقدر خيره وشره وذكر مراتبه.

ومسائل الإمامة والسمع والطاعة، ولزوم الجماعة، والحذر من الفتن، وفي فضائل الصحابة رضي الله عنهم، ومناقبهم، والتحذير من الابتداع وأهله.

ومن أقوال البُخَاري المشهورة في التحذير من الجهمية؛ قوله: (ما أُبالي صليتُ خَلْفَ الجهمي والرافضي، أم صليتُ خلف اليهود والنصارى، ولا يُسلم عليهم، ولا يُعادون، ولا يُنكحون، ولا يُشهدون، ولا تُؤكل ذبائحهم)[1].

وهكذا قوله: (نظرتُ في كلام اليهود، والنصارى، والمجوس، فما رأيتُ أضلَّ في كفرهم منهم، وإنِّي لأستجهل من لا يكفِّرهم، إلا مَنْ لا يعرف كفرَهم)[2] يعني الجهمية.

وقد نقل هذا البيهقي ـ رحمه الله ـ في كتاب الأسماء والصفات[3].

ونقل عنه أبو الحسن الكرجي ت (٥٣٢ هـ) أنَّه قال في كتاب الفصول: (وأقول في المصحف قرآن، وفي صدور الرجال قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر)[4].

وذكر اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة نصَّاً مطولاً من كلام البُخَاري له أهميته ذكر فيه جملة من أقواله وعقيدته.

حيث يقول اللالكائي ـ رحمه الله ـ: اعتقاد أبي عبد الله محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري ـ رحمه الله ـ في جماعة من السلف الّذين يروي عنهم، ثُمَّ ذكر سنده إلى البُخَاري أنَّه قال: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز،

---

(١) سيأتي برقم (٥١).

(٢) سيأتي برقم (٣٤).

(٣) الأسماء والصفات (١/ ٦١٦).

(٤) نقله عنه ابن تيميّة في مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٢).

ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرّاتٍ، قرناً بعد قرن، ثُمَّ قرناً بعد قرن[1]، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة) ثُمَّ سمّى عدداً منهم، وقال: (واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصراً، وأن لا يطول ذلك، فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: أنَّ الدِّين قول وعمل، وذلك لقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قال أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل: قال ابن عيينة: فبيّن الله الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وأنَّ الخير والشر بقَدَر، لقوله: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١ ـ ٢]، ولقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩].

ولم يكونوا يكفِّرون أحداً من أهل القبلة بالذنب، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وما رأيت فيهم أحداً يتناول أصحاب محمَّد ﷺ؛ قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ (أُمِروا أن يستغفروا لهم)، وذلك لقوله: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وكانوا ينهون عن البدع، ما لم يكن عليه النَّبي ﷺ وأصحابه، لقوله: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤].

---

(١) أراد بالقرن الطبقة من العلماء كما تقدم.

ويحثُّون على ما كان عليه النَّبي ﷺ وأتباعه لقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وأنْ لا نُنَازع الأمر أهله، لقول النَّبي ﷺ: «ثلاث لا يَغِلُّ عليهنَّ قلبُ امرىء مسلم؛ إخلاص العمل لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإنَّ دعوتهم تحيط من ورائهم» ثُمَّ أكّد في قوله: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وأنْ لا يرى السيف على أمّة محَمَّد ﷺ، وقال الفُضَيْل: لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام، لأنَّه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد، قال ابن المبارك: يا معلِّم الخير من يجترىء على هذا غيرك[1].

فهذا النصّ المطول اشتمل على بيان اعتقاد البُخَاري ـ رحمه الله ـ في مسائل متعددة، في الإيمان، والقرآن، والقدر، والصحابة، والاتباع، والسمع والطاعة لولاة الأمور، وغير ذلك.

* * *

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (١/ ١٧٢ ـ ١٧٦).

الفصل الرابع

ذكر ما امتحن به بسبب مسألة اللّفْظ

البُخَاري ـ رحمه الله ـ أول ما قدم نَيْسَابُور، وهي من خُرَاسان، كان ذلك في عام (٢٥٠ هـ)، كما روى ذلك الحاكم في تاريخ نَيْسَابُور، قال: (قدم البُخَاري نَيْسَابُور سنة خمسين ومائتين، فأقام بها مدّة يحدِّث على الدَّوام)[١].

وكان فيها المحدِّث الإمام محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي[٢] ـ رحمه الله ـ وكانت له اليد الطُولى، وهو الإمام المقدّم في تلك البلاد، وإليه يُهاجر الطلاب والعلماء، ومجالسه معمورة بأهل العلم والحديث، فلما قدم البُخَاري فرح به النَّاس ـ وفي مقدِّمتهم أهل العلم ـ قال الذُّهْلي: (اذهبوا إلى هذا الرجل العالم الصالح فاسمعوا منه)، فذهب النَّاس إليه، وأقبلوا على السَّماع منه حتى ظهر الخلل في مجالس محَمَّد بن يحيى. . .[٣].

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٩٠).

(٢) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله الذهلي النيسابوري الإمام الحافظ، سمع من عبد الرحمن بن مهدي وطبقته، وروى عنه الجماعة سوى مسلم، وروى عنه خلق كثير، وأكثر الترحال وصنف التصانيف، وكان الإمام أحمد يجله و يعظمه، قال أبو حاتم: كان إمام أهل زمانه، وقال ابن أبي داود: هو أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين، وكان أعلم الناس بحديث الزهري؛ فقد جمع علم الزهري وصنفه وجوده، توفي سنة ٢٥٨ هـ عن ست وثمانين سنة، وذكر أهل العلم أن البخاري روى عنه في مواضع من الصحيح فتارة يقول: حدثنا محمد، فلا ينسبه، وتارة يقول: حدثنا محمد بن عبد الله، فينسبه إلى جده، وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسبه إلى جد أبيه. الجرح والتعديل (٨/ ١٢٥)، تهذيب الكمال (٦/ ٥٥٣)، سير أعلام النبلاء(١٢/ ٢٧٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٨).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٠)، المقدمة (ص ٤٩٠).

وأخرج الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي حامد الأعمش يقول: (رأيت مَحَمَّد بن إسماعيل البُخَاري في جنازة أبي عُثْمان سعيد بن مروان[1]، ومحَمَّد بن يحيى ـ يعني الذُّهْلي ـ يسأله عن الأسامي والكُنَى وعِلَل الحديث، ويمرُّ فيه مَحَمَّد بن إسماعيل مثل السَّهْم كأنَّه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فما أتى على هذا شهر حتى قال مَحَمَّد بن يحيى: «ألا مَنْ يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنَّهم كتبوا إلينا من بغداد أنَّه تكلّم في اللَّفْظ، ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا»، فأقام مَحَمَّد بن إسماعيل هاهنا مدَّة وخرج إلى بُخَارى)[2].

وكأنَّ هذه المسألة أثارها بعض النَّاس على البُخَاري في بغداد قبل مجيئه إلى خُرَاسان ونشروها عنه، على خلاف الحقيقة؛ فقد روى الخطيب البغدادي أيضاً عن أبي عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيم النَيْسَابُوري المعروف بالخفَّاف، قال: (كنا يوماً عند مَحَمَّد بن إسحاق القَيْسي ومعنا مَحَمَّد بن نَصْر المروزي، فجرى ذكر مَحَمَّد بن إسماعيل البُخَاري، فقال مَحَمَّد بن نَصْر: سمعته يقول: مَنْ زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذّاب، فإنِّي لم أقله، فقلت له: يا أبا عبد الله ـ يعني ابن نَصْر ـ: قد خاض النَّاس في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه، قال أبو عمرو الخفَّاف؛ فأتيت مَحَمَّد بن إسماعيل فناظرته في شيءٍ من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبد الله هاهنا أحد يحكي عنك أنَّك قلت هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو؛ احفظ ما أقول لك: مَنْ زعم مِنْ أهل نَيْسَابُور وقومس والرَّيّ وهَمدان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكّة والبصرة؛ أنِّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو

---

(١) هو سعيد بن مروان بن علي أبو عُثْمان البغدادي نزيل نَيْسَابُور، من أقران البُخَاري، وروى عنه البُخَاري حديثاً واحداً، توفي في نَيْسَابُور في نصف شعبان سنة (٢٥٢ هـ) وصلى عليه مَحَمَّد بن يحيى الذُّهْلي. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٩٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٨٠)، الخلاصة (١/ ٣٩٠)، وفي كتاب الكلاباذي فيمن أخرج لهم البُخَاري في صحيحه (٢/ ٨٧٢) أنه توفي سنة (٢٥٣ هـ) وأظنه تصحيفاً أو وهماً من المؤلف.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣١)، مقدمة الفتح (ص ٤٩٠).

كذّاب، فإنِّي لم أقل هذه المقالة، إلا أنِّي قلت: أفعال العباد مخلوقة)[1].

فهذا الخبر يدلُّ على أنَّه نُشِر عن البُخَاري ما لم يقله، وأنَّهم اشتغلوا بهذه المسألة وأكثروا من الخوض فيها، بل هناك خبر صريح يدلُّ على هذا، وهو ما نقله ابن حجر في المقدمة قال: قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجّاج يقول: لما قدم محَمَّد بن إسماعيل نَيْسَابُور، ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نَيْسَابُور ما فعلوه به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محَمَّد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإنِّي أستقبله، فاستقبله محَمَّد بن يحيى وعامّة علماء نَيْسَابُور، فدخل البلد فنزل دار البُخَاريين، فقال لنا محَمَّد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام؛ فإنّه إنْ أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشَمَتَ بنا كل ناصبيٍّ ورافضيٍّ وجهميٍّ ومرجئي بخُرَاسان فازدحم النَّاس على محَمَّد بن إسماعيل، حتّى امتلأت الدار والسّطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه؛ قام إليه رجل فسأله عن اللّفْظ بالقرآن، فقال: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا) فوقع بين النَّاس اختلاف، فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل؛ فوقع بينهم في ذلك اختلاف،

---

(١) أخرج القصة الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٢)، والذهبي في السير (١٢/ ٤٥٧)، وانظر: فتح الباري (١٣/ ٥٣٥)، مقدمة الفتح(ص٤٩١)، المقصد الأرشد في أصحاب الإمام أحمد (٢/ ٣٧٧)، وجزم بصحتها شيخ الإسلام حيث قال: (ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال: . . .) فذكره في مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٢)، وانظر (١٢/ ٣٦٤، ٤٣٣)، وقال ابن حجر لما نقل كلاماً للكرماني عن البُخَاري: (أنه أكثر من أحاديث تدل على خلق أعمال العباد. . . ليبين جواز ما نقل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق ! ! إنْ صحّ عنه) قال ابن حجر: (قلت: قد صحَّ عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق؛ فقال: (كل من نقل عني أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب عليّ، وإنَّما قلت: أفعال العباد مخلوقة)، أخرج ذلك غُنْجار في ترجمة البُخَاري من تاريخ بُخَارى بسند صحيح إلى محَمَّد بن نَصْر المروزي ـ الإمام المشهور ـ أنه سمع البُخَاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نَصْر النَيْسَابُوري الخفّاف أنه سمع البُخَاري يقول ذلك) فتح الباري (١٣/ ٥٣٥) فالعَجَب من السبكي وغيره من الأشعرية عندما ينقلون عن البُخَاري ما تبرأ منه، انظر طبقات الشافعية (٢/ ٢٢٩) وكتاب الإمام البُخَاري وصحيحه لعبد الغني عبد الخالق (ص١٦٩).

حتى قام بعضهم إلى بعض، فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم)[1].

فهذا الخبر يدلُّ على أنَّ الذُّهْلي ـ رحمه الله ـ خشي من هذا التفرق والاختلاف، وأنَّ هذه المسألة اشتهرت وانتشرت بين النَّاس، ولا سيما بعد ما أذلَّ الله المعتزلة وخبت قولهم وطفأت بدعتهم، وانتشر الحق وأنَّ القرآن غير مخلوق، ورَكَنَ النَّاس إلى ما ثبّت الله به الإمام أحمد، وكرهوا كلَّ كلام يدلُّ أو يشعر بأنَّ القرآن مخلوق؛ وصار عندهم تحرّز كبير في هذا.

والبُخَاري ـ رحمه الله ـ وضّح الحق وبيّنه وفصّل الأمر في هذه المسألة فلم يُقْبل منه هذا من كثير من أهل العلم خاصّة في خُرَاسان الّذين أرادوا سدّ الباب والاحتياط الزائد اجتهاداً منهم. وزاد الأمر واستفحل، وافْتُرِيَ على البُخَاري وشُنِّع عليه مع ما صاحب ذلك من الهوى والحسد والله يتولى السرائر، و الله أسأل أن يغفر لهم و يعفو عنهم أجمعين.

يقول أحمد بن عدي ـ رحمه الله ـ: ذكر لي جماعة من المشايخ أنَّ محَمَّد بن إسماعيل لما ورد نَيْسَابُور اجتمع النَّاس عليه، حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نَيْسَابُور، لما رأوا إقبال النَّاس إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إن محَمَّد بن إسماعيل يقول: اللّفْظ بالقرآن مخلوق؛ فامْتَحِنوه في المجلس، فلما حضر النَّاسُ مجلس البُخَاري، قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله؛ ما تقول في اللّفْظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البُخَاري، ولم يُجِبْه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، ثُمَّ قال في الثالثة، فالتفت إليه البُخَاري وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغّب الرجل وشغّب النَّاس وتفرّقوا عنه، وقعد البُخَاري في منزله[2].

---

(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٠)، وهذا يدلُّ على أن الإمام مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله، راوي هذه القصة ـ عندما نَسَبُوا إليه بأنه يظهر القول باللّفْظ بالقرآن أنه مخلوق؛ مراده فعل العبد لا الملفوظ به.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٤)، مقدمة الفتح (ص ٤٩٠).

وقال شيخ الإسلام: (رأيت بخطّ القاضي أبي يعلى ـ رحمه الله ـ على ظهر كتاب العدّة بخطّه قال: نقلت عن آخر كتاب الرسالة للبُخَاري في أنَّ القراءة غير المقروء، وقال: وقع عندي عن أحمد بن حنبل على اثنين وعشرين وجهاً كلها يخالف بعضها بعضاً، والصحيح عندي أنَّه قال: ما سمعت عالماً يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق، قال: وافترق أصحاب أحمد بن حنبل على نحو من خمسين، قال أبو عبد الله البُخَاري: قال ابن حنبل: اللّفْظي الذي يقول القرآن بألفاظنا مخلوق)[1]. ومن مجموع هذه الأخبار يتبيّن أنَّ البُخَاري ـ رحمه الله ـ لم يقل إنَّ اللّفْظ بالقرآن مخلوق، وأنَّ هذا كذب عليه نشره بعض الحساد والجُهّال، ولازال من المتأخِّرين من يظن أنَّ البُخَاري يقول هذا، مع أنَّه كذّبه هو بنفسه كما تقدم.

وفي مجلس آخر يقول محَمَّد بن خشنام: سُئل محَمَّد بن إسماعيل عن اللّفْظ بنَيْسَابُور فقال: حدثني عُبَيْد الله بن سعيد ـ يعني أبا قدامة ـ عن يحيى بن سعيد قال: أعمال العباد كلها مخلوقة فمرقوا عليه[2]، قال: فقالوا له بعد ذلك: تراجع عن هذا القول حتى يعودوا إليك، قال: لا أفعل حتى يجيئوا بحجّة فيما يقولون أقوى من حجّتي، وأعجبني من محَمَّد بن إسماعيل ثباته[3].

وهذه الجملة الأخيرة من كلام محَمَّد بن خشنام مهمة، وهي تقول: (وأعجبني من محَمَّد بن إسماعيل ثباته) وهي تُصوِّر بعض الشدّة التي أحاطتْ بالبُخَاري، فأولاً معاداة الشيخ الرئيس في البلد، وهجرانه له، وتحذيره منه، مما يعني سقوط منزلته عند النَّاس: طلبة العلم والعامة وغيرهم، وهذا أمر آخر غير الأول؛ ففي الأثر السابق، قيل له: تراجع عن هذا القول حتى يعودوا إليك، فلم يكن مهتماً ولا مكترثاً بتفرق تلك الجموع عنه، إلى درجة أنَّه لما خرج من نَيْسَابُور لم يشيّعه إلا رجل واحد، بل قبل ذلك في مجالسه العلمية؛ لم

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).

(٢) هذا الأثر رواه في كتابه خلق أفعال العباد، وسيأتي تخريجه برقم (١٣٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٠).

يكن يجلس إليه بعد هذا الأمر؛ إلا الإمام مسلم، وأحمد بن سلمة[١] ـ رحمهما الله تعالى[٢] ـ.

روى الحاكم عن محَمَّد بن صالح بن هاني قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول: دخلت على البُخَاري فقلت: يا أبا عبد الله؛ هذا الرجل مقبول في خُرَاسان خصوصاً في هذه المدينة[٣]، وقد لجّ في هذا الحديث حتى لا يقدر أحد منّا أن يكلمه فيه، فما ترى؟ فقبض على لحيته ثُمَّ قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللهم إنّك تعلم أني لم أردْ المقام بنَيْسَابُور أَشَراً ولا بَطَراً، ولا طَلَباً للرئاسة وإنَّما أَبتْ عليّ نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين[٤]، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير، ثُمَّ قال لي: يا أحمد؛ إنّي خارج غداً لتتخلّصوا من حديثه لأجلي، قال: فأخبرت جماعة ـ من أصحابنا ـ، فوالله ما شيّعه غيري، كنت معه حين خرج من البلد، وأقام على باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره.

وفي روايـة أخرى تدل على أنَّ سبب خروج البُخَاري هو أنَّ الذُّهْلـي قال: لا يساكنني هذا الرجل في البلد، فخشي البُخَاري وسافر، وسبب قول الذُهْلي هو أنَّه لما حصل بعض ما تقدم من الكلام في اللّفْظ، ونادى على البُخَاري، ومنع النَّاس منه، انقطع عنه أكثر النَّاس غير مسلم بن الحجاج، فلما بلغ الذُّهْلي أنَّ مسلماً يجلس إليه قال: ألا من قال باللّفْظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا.

---

(١) هو أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النَيْسَابُوري البزّاز، قال الذهبي: الحافظ الحجة العدل المأمون المجوِّد، سمع من قتيبة، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وخلق غيرهم، وحدّث عنه ابن وارة، وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيره، توفى في غرة جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومائتين سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣)، وانظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨)، شذرات الذهب (٢/ ١٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠).

(٣) لعلها نَيْسَابُور.

(٤) وطنه: بُخَارى، وكانت مليئة بأهل الرأي المتعصِّبين منهم، ولذلك آذوه لما رجع إلى بُخَارى آخر حياته كما سيأتي.

فأخذ البُخَاري رداءً فوق عمامته، وقام على رؤوس النَّاس، وبعث إلى الذُّهْلي ما كتب عنه على ظهر جمال[1].

وفي رواية أخرى قال الذُّهْلي: ألا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج من المجلس، وتبعه أحمد بن سلمة[2].

ولا شك أنَّ سبب خروجهما هو ميل الذُّهْلي على البُخَاري؛ ولذلك قال: من ذهب بعد هذا إلى محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه[3].

وقيام الإمام مسلم وأحمد بن سلمة من المجلس على مشهد من النَّاس له أثر على الإمام محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي ـ رحمه الله ـ ولذلك يقول محَمَّد بن يعقوب الأخرم: سمعت أصحابنا يقولون: لما قام مسلم وأحمد بن سلمة من مجلس الذُّهْلي؛ قال الذُّهْلي: لا يساكنني هذا الرجل في البلد، فخشي البُخَاري وسافر[4].

قال الحاكم: حدثنا طاهر بن محَمَّد الوراق، سمعت محَمَّد بن شاذل يقول: لما وقع بين محَمَّد بن يحيى والبُخَاري؛ دخلت على البُخَاري، فقلت: يا أبا عبد الله أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محَمَّد بن يحيى، كلٌّ من يختلف إليك يُطرد، فقال: كم يعتري محَمَّد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء، فقلت: هذه المسألة التي تحكى عنك؟! قال: يا بُنَيَّ؛ هذه مسألة مشؤومة؛ رأيت أحمد بن حنبل، وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها[5].

والبُخَاري ـ رحمه الله ـ مع كل ما حصل له مما تقدم من الأذى والجفاء والهجر صابر محتسب. وقد أورد الذهبي عن محَمَّد بن حاتم، قال: أتى رجل

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وانظر ما تقدم (ص ٦٦ ـ ٦٧) حول نسبة هذا القول للإمام مسلم.

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣١ ـ ٣٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٠)، مقدمة الفتح (ص ٤٩١).

(٥) سير اعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٧).

أبا عبد الله البُخَاري فقال: يا أبا عبد الله، إن فلاناً يُكَفِّرُك، فقال: قال النَّبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهما»[١].

وكان كثيرٌ من أصحابه يقولون له: إن بعض النَّاس يقع فيك فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] ويتلو أيضاً: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣] فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الّذين يظلمونك ويتناولونك ويبهتونك؟ فقال: قال النَّبي ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»[٢] وقال ﷺ: «من دعا على ظالمه فقد انتصر»[٣].

قال محَمَّد بن أبي حاتم: سمعته يقول: لم يكن يتعرض لنا قطّ أحد من أفناء النَّاس إلا رُمي بقارعة ولم يسلم، و كلما حدّث الجُهّال أنفسهم أن يمكروا بنا؛ رأيت من ليلتي في المنام ناراً توقد، ثُمَّ تطفأ، من غير أن ينتفع بها، فأتأول قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وكان هجّيراه من الليل إذا أتيته فى آخر مقدمه من العراق: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾[٤] [آل عمران: ١٦٠].

وخرج البُخَاري ـ رحمه الله ـ من نَيْسَابُور، وكان الذُّهْلي ـ رحمه الله ـ قد كتب إلى بعض النَّواحي يحذر عن البُخَاري، حتى إن ابن أبي حاتم يقول: قدم محَمَّد بن إسماعيل الرَّيّ سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة،

---

(١) أخرجه البُخَاري في الأدب (١٠/ ٥١٤ رقم ٦١٠٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري في الأدب (١٠/ ٥١٤ رقم ٦١٠٤)، ومسلم في الإيمان (١/ ٧٩ رقم ٧٩) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البُخَاري في مناقب الأنصار (٧/ ١١٧ رقم ٣٧٩٢)، ومسلم في الإمارة (٣/ ١٤٧٤ رقم ١٨٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي في الدعوات (٥/ ٥٥٤ رقم ٣٥٥٢) من حديث عائشة وقال: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة، وقد تكلّم بعض أهل العلم في أبي حمزة، وهو ميمون الأعور). وميمون الأعور ضعيف، ونقل المناوي في فيض القدير (٦/ ١٢٦) عن الترمذي قوله في العلل: (سُئل عنه البُخَاري فقال: لا أعلم أحداً رواه غير أبي الأحوص، لكن هو من حديث أبي حمزة، وضعّف أبا حمزة جدّاً).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

وتركا حديثه عندما كتب إليهما محَمَّد بن يحيى أنَّه أظهر عندهم بنَيْسَابُور أنّ لفظه بالقرآن مخلوق[1]!!.

قال شيخ الإسلام ابن تيْمِيَّة ـ رحمه الله ـ: (وأعظم ما وقعت فتنة (اللّفْظ) بخُرَاسان، وتُعُصِّب فيها على البُخَاري ـ مع جلالته وإمامته ـ، وإن كان الّذين قاموا عليه أيضاً أئمَّة أجلاء، فالبُخَاري رضي الله عنه من أجلّ النَّاس، وإذا حسن قصدهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ فالله يغفر لهم كلهم، لكن من الجهّال من لا يدري كيف وقعت الأمور...)[2].

وقال أيضاً: (وكذلك أيضاً افترى بعض النَّاس على البُخَاري الإمام صاحب الصحيح، أنَّه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللّفْظية!! حتى وقع بينه وبين أصحابه مثل محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم، بسبب ذلك وكان في القضية أهواء وظنون حتى صنف كتاب خلق الأفعال...)[3].

ونقل عنه نقولاً كثيرة ثُمَّ قال: (إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول)[4].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في معرض حديث عن أسباب وقوع الفتنة بين العلماء ـ في هذه المسألة ـ: (فخفي تفريق البُخَاري وتمييزه على جماعة من أهل السُّنَّة والحديث، ولم يفهم بعضهم مراده، وتعلّقوا بالمنقول عن أحمد نقلاً مستفيضاً أنَّه قال: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع)، وساعد ذلك نوعُ حسدٍ باطنٌ للبُخَاري لما كان الله نشر له من الصِّيْت والمحبة في قلوب الخلق واجتماع النَّاس عليه حيث حلّ، حتى

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، وتقدم أن هذا المنسوب إلى البُخَاري لم يثبت عنه بل كذّبه البُخَاري بنفسه كما تقدم (ص ٦٥ ـ ٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٨).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، وانظر مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧).

هضم كثير من رياسة أهل العلم وامتعضوا لذلك، فوافق الهوى الباطنُ الشبهةَ الناشئةَ من القول المجمل. . . فتركّب من مجموع هذه الأمور فتنة وقعت بين أهل الحديث. . .)[1] ثُمَّ أورد ما جرى للبُخَاري بالإسناد وتكلم عن البُخَاري بما هو أهله، رحم الله الجميع.

محنـة البُـخَـاري مع أمير بُـخَــارى:

ثمَّ إن البُخَاري ـ رحمه الله ـ استقر ببُخَارى ـ بعد انتقاله من نَيْسَابُور لما سبق ـ وصار يملي ويقرىء الحديث فيها، فسأله أميرُ بُخَارى ـ خالد بن أحمد الذُّهْلي خليفة الطّاهرية ـ أن يحمل إليه كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما ليسمعها منه، فقال لرسوله: أنا لا أذلُّ العلم ولا أحمله إلى أبواب النَّاس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضر إلى مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنَّك سلطان، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم؛ لقول النَّبي ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه أُلْجم بلجام من نار» فكان سبب الوحشة بينهما هذا[2].

وفي رواية أخرى أنَّه طلب منه أن يقرأ هذه الكتب على أولاده فامتنع البُخَاري من ذلك تقديراً للعلم، وجرياً على طريقة السلف في أنَّ العلم يُؤتى إليه، فراسله الوالي بأنْ يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع، وقال: لا أخصَّ أحداً. .[3].

وقال الحاكم: (حدثنا خلف بن محَمَّد، حدثنا سهل بن شاذويه، قال: كان محَمَّد بن إسماعيل يسكن سكّة الدِّهْقان، وكان جماعة يختلفون إليه، يظهرون شعار أهل الحديث من إفراد الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك، فقال حُرَيْث بن ورقاء وغيره[4]: هذا رجل مشاغب، وهو يفسد علينا هذه المدينة،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٨٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٤)، مقدمة الفتح (ص ٤٦٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣ ـ ٣٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٤)، مقدمة الفتح (ص ٤٦٥).

(٤) أي من أهل الرأي المتعصبين، وكتاب رفع اليدين في الصلاة للبُخَاري ألّفه في الرد عليهم كما=

وقد أخرجه محَمَّد بن يحيى من نَيْسَابُور وهو إمام أهل الحديث؛ فاحتجَّوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد فأُخرج، وكان محَمَّد بن إسماعيل ورعاً يتجنب السلطان ولا يدخل عليهم)[1].

هذا بالإضافة إلى أنَّ الأمير جاءه كتاب من الذُّهْلي: (أنَّ هذا الرجل قد أظهر خلاف السُّـنَّـة...) ـ إن صح الخبر[2] ـ فاجتمعت هذه الأمور كلها على أنَّ الأمير نفى البُخَاري، وأخرجه من بُخَارى، وقد دعا الإمام محَمَّد بن إسماعيل حينئذٍ عليهم.

قال أبو بكر أبي عمرو الحافظ البُخَاري: (فلم يأت شهر حتى ورد أمر الطاهرية، بأن يُنادى على خالد في البلد، فنُودي عليه على أتان، وأما حُرَيْث فإنَّه ابتلي بأهله، فرأى فيها ما يجِلّ عن الوصف، أما فلان فابتلي بأولاده، وأراه الله فيهم البلايا)[3].

وبعد ذلك اتجه البُخَاري ـ رحمه الله ـ إلى (بِيْكَنْد)[4]، ثُمَّ إلى خَرْتَنْك[5] وحدّث بها إلى أن مات، يقول محَمَّد بن واصل البِيْكَنْدي: منَّ اللهُ علينا بخروج أبي عبد الله ومقامه عندنا، حتى سمعنا منه هذه الكتب، وإلا مَنْ كان يصل إليه، وبمقامه في هذه النواحي: (فِرَبْر) و(بِيْكَنْد) بقيت هذه الآثار فيها، وتخرَّج النَّاس به[6].

ومع ذلك فما حصل للبُخَاري من الابتلاء والإيذاء لم يضرَّ البُخَاري، بل جعله الله إماماً من أئمَّة أهل السُّنَّة والجماعة، ورفع الله منزلته في الدنيا عند سائر الأمة، وصار كتابه الجامع الصحيح أعظم كتب الإسلام، التي دُوِّنَتْ

= يظهر من مقدمته، فيظهر مما تقدم أن هؤلاء المتعصبة استعانوا بالسلطان وبما سمعوه من كلام الذُّهْلي وهو من أئمَّة المحدثين في تلك الديار.

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٥).

(٢) لأن رواة هذه القصة هم بعض أصحاب أحمد بن منصور الشيرازي، وهم مجهولون.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٦).

(٤) بلدة بين جيحون وبُخَارى على مرحلة منها كما في معجم البلدان للحموي (٢/ ٣٣٩).

(٥) تقدم أنها من قرى سَمَرْقَنْد.

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٦).

فيها سُنَّةُ رسول الله ﷺ، فمحَمَّد بن إسماعيل البُخَاري أميرُ المؤمنين في الحديث، وإمامُ أهل السُّنَّة والأثر، بعد أحمد بن حنبل، فإنَّه جرى على طريقته، وتحقَّق فيه ـ إن شاء الله تعالى ـ قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤]، وبصبره واحتسابه صار قدوة لمن بعده.

ومن إمامته في هذا الباب أنَّه لم يترك التحديث عن شيخه محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي الذي وَجَد عليه وجْداً شديداً، ورَوَى عنه حتى بعد المحنة. على خلاف ما كان من الإمام مسلم بن الحجّاج صاحب الصحيح، فإنه على إثر ما حصل ترك التحديث عن الذُّهْلي، غفر الله للجميع، وجمعنا الله وإياهم وسائر إخواننا المسلمين في مقعد صدقٍ عند مليك مقتدر.

والبُخَاري ألّف كتابه خلق أفعال العباد بعد هذه الفتنة، وحدّث به، وفي أسانيد كتابه أنَّه حدّث به سنة (٢٥٦ هـ) أي في نفس السَّنَة التي توفي فيها.

ويجد المتأمِّلُ في كتابه بعض الإشارات لهذا الابتلاء، وبعض النصائح التي ينصح بها البُخَاري للمسلمين[(١)].

يقول عبد القُدُّوس بن عبد الجبَّار السَمَرْقَنْدي: (جاء محَمَّد بن إسماعيل إلى خَرْتَنْك، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، فسمعته ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يدعو، ويقول في دعائه: اللّٰهم إنّه قد ضاقتْ عليّ الأرض بما رَحُبَتْ فاقبضني إليك، فما تمَّ الشهر حتى قبضه الله إليه)[(٢)].

فهذا محصل ما ذكر المؤرِّخون فيما جرى للبُخَاري ـ رحمه الله تعالى ـ في آخر حياته من المحنة والبلاء، نسألُ الله أنْ يغفرَ له ويرحمه ويجزيه خير الجزاء وأكمله.

* * *

---

(١) رقم (٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٥ ـ ٢٤٤، ٣٣٣، ٣٣٧ ـ ٣٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٦).



الباب الثاني
التعريف بالكتاب ووصف النسخ الخطية

وفيه فصلان

الفصل الأول : التعريف بالكتاب

الفصل الثاني : وصف مخطوطات الكتاب

الفصل الأول: التعريف بالكتاب

المبحث الأول

اسم الكتاب وعنوانه

هذا الكتاب اشتهر عند أهل العلم تسميته: بـ(خلق أفعال العباد).

وسمّاه بهذا الاسم كل من ذكره من العلماء في ترجمة البخاري، وسائر النسخ الخطية على هذا إلا أن النسخة (ل) و (هـ) و(ح) لم يتيسر لي الوقوف على لوحة العنوان، وفي النسخة السعيدية والتي جعلتها أصلاً عنوان الكتاب: (خلق أفعال العباد والردّ على الجهمية وأصحاب التعطيل)، ولعل هذا هو الأقرب لمراد المؤلف، وهو الأولى بأن يكون اسماً للكتاب، وذلك لأمور:

الأول: أن النسخة السعيدية رويت بالإسناد المتصل إلى البخاري ـ رحمه الله ـ وقد ذكر فيها هذا العنوان كاملاً.

الثاني: أن عنوان الكتاب فيه إشارة لما تضمنه؛ فقد اشتمل الكتاب في أوله على مقدمة طويلة ضمنها الردّ على الجهمية وأصحاب التعطيل، وأول باب فيها قوله: (باب ذكر أهل العلم للمعطلة الذين يريدون أن يبدِّلوا كلام الله)، وذكر من الآثار ما فيه الردّ على الجهمية وأصحاب التعطيل حتّى الأثر رقم (١٢٣)؛ فالعنوان يدلّ على الردّ على طائفتين:

الطائفة الّتي غلت في الإثبات فجعلت بعض أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى ! !، والطّائفة الأخرى الّتي غلت في النّفي فأنكرت صفة الكلام لله تعالى.

فالجملة الأولى من العنوان ردّ على الطائفة الأولى، والجملة الثانية من العنوان ردّ على الطائفة الثانية.

الثّالث: أنّ من ذكر الكتاب باسمه الأول (خلق أفعال العباد)؛ فذلك نوع اختصار ولا يعارض الاسم الكامل.

كما أن بعض أهل العلم قد يختصر اسمه أكثر من هذا فيسميه: (خلق الأفعال)(١) أو (كتاب أفعال العباد)(٢). وهذا كله من باب الاختصار فلا ينافي الأول.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنّه رأى بخط القاضي أبي يعلى نفسه تعليقاً له على رسالة البخاري في (أن القراءة غير المقروء).

وهذا الاسم لا أعلم أحداً سمّى به كتاب البخاري غير القاضي أبي يعلى وكأنّه نظر لمعنىً من المعاني التي اشتمل عليها الكتاب، أو لكون هذه المسألة (مسألة القراءة والمقروء) أكبر مسألة خلافية بين البخاري وبين مخالفيه.



---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/٥٠٨)، الصّواعق المرسلة لابن القيم (٤/١٣٠١، ١٣٩٥، ١٤٣٢) وأما في كتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/١/٢٥٩)، فإنّه جعل عنوانه: (خلق أفعال العباد والردّ على الجهمية).

(٢) انظر: الورقة (١٩: أ) من النسخة السعيدية.

المبحث الثاني

توثيق نسبته إلى المؤلف

هذا الكتاب (خلق أفعال العباد) من كتب البخاري المشهور المعروفة، وقد ذكرها من ترجم للبخاري، وعرّف بكتبه من أهل العلم.

وقد ظهرت بوادر من أهل البدع والزائغين عن السنة بالتشكيك في بعض كتب الأئمة والتعرض لها بأنواع من القدح واللمز!! وصار بعضهم يجاهر بإنكار صحتها أو يشكك في ذلك.

ومن ذلك ما فعله الكوثري الذي شوّه كثيراً من الكتب بتعليقاته على كتب السنة التي أخرجها، فحرّف فيها وبدّل، وقَدَحَ ولَمَز وفعل ما بوسعه من المحاربة الصريحة أو الخفية لمنهج السلف الصّالح.

ومن ذلك كتاب خلق أفعال العباد للبخاري فقد قال في تعليقه السيّيء على كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة في (ص ١٢) في الحاشية:

(ومن طالع كتاب السنّة والجماعة لحرب السيرجاني، وكتاب الجامع من مسائله، ونقض عثمان بن سعيد السجزي، والاستقامة لخشيش بن أصرم، خلا كتاب خلق الأفعال المنسوب لأبي عبد الله البخاري... يجد فيها من الروايات في الإكفار...) وانظر (ص ٤٩).

وما كنت أظنّ أنّ أحداً من المنتسبين للعلم يفعل مثل هذا. ولكن العجب أن يحمل هذا اللّواء أيضاً بعض مقلدي الكوثري من أهل البدع، الذين ساروا على طريقته.

وإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه له عدة طرق لا تخفى على المختصين، وقد تيسر لإثبات صحة كتاب الإمام البخاري خلق أفعال العباد من هذه الطرق ما يلي:

أولاً: إطباق أهل العلم وأهل الحديث العارفين بكتب البخاري، فقد اعتمد الحافظ المزّي في تهذيبه لكتاب أسماء الرّجال للمقدسي ذكر رجال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد ورمز لهم بالرمز (عخ)، وتبعه ابن حجر في التهذيب والتقريب، وأجمع أهل العلم بعدهم من علماء الحديث وغيرهم على هذا، فهم يعرفون هذا الكتاب ويحيلون إليه، وهذه الاستفاضة والشهرة من أقوى الأدلة على أنّه ثابت صحيح عن البخاري ـ رحمه الله ـ.

ثانياً: الكتاب مروي عن البخاري بإسنادين مشهورين ذكرهما ابن حجر والروداني وحاجي خليفة.

الإسناد الأول: من رواية يوسف بن ريحان بن عبد الصمد ولم أقف عليها.

والإسناد الثاني: من رواية الفِرَبْري، ومن طريقه رويت النسخة (الأصل) و(ت). فعن الفربري رواه جمع منهم إبراهيم بن أحمد المستملي كما في النسخة (ت)، وإسماعيل بن محمد بن حاجب الكشاني كما في الأصل، وأبو بكر محمد بن الهيثم المطوعي، كما في الأسماء والصفات للبيهقي[1] وغيرهم.

قال ابن حجر في المقدمة: (وخلق أفعال العباد يرويه عنه يوسف بن ريحان ابن عبد الصّمد والفربري أيضاً)[2].

وقال حاجي خليفة: (خلق أفعال العباد للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) صنّفه بسبب ما وقع بينه وبين الذهلي، ويرويه عنه يوسف بن ريحان بن عبد الصمد، والفربري أيضاً، وهو من تصانيفه الموجودة، قاله ابن حجر العسقلاني)[3].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٦). وانظر أيضاً تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٠ ـ ٣١).

(٢) مقدمة الفتح (ص ٤٩٢).

(٣) كشف الظنون (١/ ٧٢٢).

وقال الروداني: (كتاب خلق أفعال العباد. . . به إلى أبي طاهر السِّلفي عن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي عن أبيه عن إبراهيم بن أحمد المستملي عن محمد بن يوسف الفربري عنه)[1]، وقوله: (به إلى أبي طاهر السلفي) أي بإسناده إلى الحجار أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار عن أبي الفضل جعفر بن علي الهمداني عن أبي طاهر السلفي[2].

ثالثاً: جميع نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة تؤكد صحة نسبته للبخاري وأنّه من تأليفه، وعلى بعض هذه النسخ سماعات من كبار أهل العلم وسيأتي في الفصل الثاني ما يوضح هذا.

رابعاً: نُقول أهل العلم من هذا الكتاب وعزوهم إليه بعض الأحاديث والآثار، وهذا كثير جداً.

وعلى سبيل المثال لا الحصر:

فقد نقل عنه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات، والقاضي أبو يعلى كما سبق والمزّي وابن تيمية وابن القيم والذّهبي وابن رجب وابن حجر وغيرهم كثير.

خامساً: أن طريقة البخاري ومنهجه في هذا الكتاب موافق لطريقته ومنهجه في سائر كتبه وكذلك شيوخه وأسانيده فكل هذا يدل على أنّه من تأليفه.

وبعْدُ؛ فهذه أدلة خمسة؛ الواحد منها يكفي في إثبات صحة الكتاب عن البخاري ـ رحمه الله ـ.

والتشكيك فيه بعد ذلك سبيل أهل الزيغ والضلال والله المستعان.



(١) صلة الخلف بموصول السلف (ص ٢٢٩).

(٢) انظر صلة الخلف ص ٢٩.

المبحث الثالث
سبب تأليفه

الناظر في هذا الكتاب، وفي وقت تأليفه، وفي ما ذكره العلماء عن البخاري حول مسألة اللفظ يعلم يقيناً أن البخاري ـ رحمه الله ـ ألّفه بسبب ما وقع من الفتنة بين بعض أهل الحديث في هذه المسألة وقصد بذلك بيان الحق والرّدّ على الغالطين.

ونصّ على هذا جمع من أهل العلم، منهم ابن قتيبة وابن تيمية[١]، وحاجي خليفة كما سبق، وغيرهم.

والمتأمل في الكتاب جيداً يتبيّن له ذلك.

والبخاري ألّفه في آخر عمره بعد سنة (٢٥٢ هـ) يقيناً، وقبل وفاته؛ لأنّ الفتنة وقعت في شعبان عام (٢٥٢ هـ) كما تقدّم، وآخر ما حدّث البخاري بكتابه في سنة (٢٥٦ هـ) كما نصّ على ذلك في إسناد المخطوطة السعيدية (الأصل) و(ت):

(. . . حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الإمام رضي الله عنه سنة ست وخمسين ومائتين . . .).

وسيأتي قول البخاري: (فأما ما احتجَّ به الفريقان لمذهب أحمد، ويدّعيه كلٌّ لنفسه، فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربَّما لم يفهموا دِقَّةَ مَذْهَبِه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أنّ كلامَ الله غيرُ مخلوق، وما سواه فهو

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٥).

مخلوق، وأنهم كرهوا البَحْث والتَّنْقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنَّبوا أهلَ الكلام والخوضَ والتنازعَ إلا فيما جاء فيه العلم وبيَّنَهُ رسولُ الله ﷺ)[1]، وفيه إشارة للخلاف والنزاع في هذه المسألة، وهذا يبين للقارى سبب تأليفه لهذا الكتاب.

* * *

(١) سيأتي برقم (٢٢٨).

المبحث الرابع

منهج المؤلف فيه

الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ على طريقة أهل الأثر وأئمّة الحديث والسنّة الّذين يعظِّمون نصوص الوحيين ويلتزمون بمنهج السّلف الصّالح في التّلقي والاستدلال والرّدّ على المخالف، ولهذا سار البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على هذه الطريقة السلفية من إيراد كلام الأئمة المجمع على إمامتهم وقبولهم في الأمة، فأورد كلامهم في الرّدّ على الجهمية في مسائل شتّى.

وقد أتى بالآيات والأحاديث الّتي فيها ما يبين الرّدّ على المخالفين، وهذه طريقته في الجامع الصحيح (صحيح البخاري) كما في كتاب التوحيد منه، وإنْ كان (الصحيح) يتميّز بأنّه جعل العمدة فيه على الآيات والأحاديث ولم يكثر من ذكر الآثار عن السّلف والأئمة، والسّبب ـ والله أعلم ـ هو أنّه وضع كتابه الصحيح للأحاديث الصحيحة المسندة عن رسول الله ﷺ، هذا الأصل فيه ولهذا لم يورد غيرها إلاّ قليلاً، بخلاف كتبه الأخرى الّتي ليست مثل الصحيح في اشتراط الصّحة ولا في المقصود من التّأليف.

فكتاب (خلق أفعال العباد والرّدّ على الجهمية وأصحاب التعطيل) تميّز بأنّه ردّ على أنواع من البدع، فقد ضمّنه الرّدّ على الجهمية، والمعتزلة، والرّافضة، والمشبّهة، والقدرية، والجبرية، واللّفظية وغيرهم.

وهذه الرّدود لها قيمة علمية عظيمة، وهي تهدم أصول البدع الأخرى الّتي تفرّعت عن الجهمية كالأشعرية، والماتريدية، فتفيد المسلم معرفة بطلان

ما عليه الأشعرية ونحوهم من إنكار العلوّ ونفي حقيقة الكلام، وتعطيل صفة النّزول وغير ذلك من صفات الله تعالى[1].

ومن منهجه ـ رحمه الله ـ في كتابه أنّه يسند الأحاديث والآثار على طريقة أهل الحديث، وبعض هذه الآثار لم يذكر أسانيدها إما لقصد الاختصار وإمّا لكونها مشهورة بين أهل العلم في عصره فاكتفى بذلك عن إيراد أسانيدها.

ومن منهجه اعتماده لأقوال السلف والأئمة والنقل عنهم، والثناء عليهم والإشادة بهم، وبيان أنهم هم الطائفة المنصورة التي وردت بفضلها الأحاديث.

كذلك من منهجه الإحاطة باللغة العربية ومعرفة معانيها، والردود على المخالفين بإيضاح المعاني الصحيحة في اللغة العربية، وأوضح أن من أسباب غلطهم عجمة اللسان.

ومن منهج المؤلف ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب الاختصار وعدم التوسع في الكلام، فكتابه هذا ـ مع صغر حجمه ـ جمع فيه الرّدود على كثير من أهل البدع واشتمل أيضاً على تقرير كثير من المسائل؛ المهمّة كمسألة العلوّ والاستواء على العرش وأنّ الله تعالى يتكلّم بصوت، وبيّن الفرق بين الصوت الذي ينادي الله تعالى به، وبين الصوت الذي يُسمع من العباد، وغير ذلك من المسائل المهمة.

فطريقته ـ رحمه الله ـ هي الاختصار وترك التكلف والتطويل إلاّ أنّه في الاستدلال على مسألة الفرق بين القراءة والمقروء أطال وتوسّع وأتى بأنواع من الأدلة من القرآن ومن السنّة ومن كلام الصّحابة والأئمة، وهكذا في آخر كتابه الجامع الصحيح في كتاب التوحيد وفي آخره أيضاً، فعند النظر في الجامع

---

(١) قال ابن كثير: (ثمّ اتّفق أنّ الشيخ جمال الدّين المزّي الحافظ قرأ فصلاً بالرّد على الجهمية من كتاب أفعال العباد للبخاري تحت قبة النسر بعد قراءة ميعاد البخاري بسبب الاستسقاء، فغضب بعض الفقهاء الحاضرين وشكاه إلى القاضي الشافعي ابن حصري وكان عدوّ الشيخ فسجن المزّي، فبلغ الشيخ تقي الدّين وتألم لذلك وذهب إلى السّجن فأخرجه منه بنفسه...)، البداية والنهاية (١٤/ ٣٧)، وقال الذهبي في ترجمة المزّي: (وأوذي نوبة أخرى لقراءة شيء من كتاب أفعال العباد ممّا تناوله الفضلاء المخالفون، وحُبس فصَبَرَ وكَظَمَ) ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

الصحيح ترى أنّه من باب رقم (٣٢)، وهو باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

وإلى آخر الكتاب حيث ختمه بباب رقم (٥٨) وهو (باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ وأنّ أعمال بني آدم وقولهم: يُوزن. . .).

فكل هذه الأبواب متعلقة بمسألة خلق أفعال العباد وأقوالهم، وأنّ قراءتهم من عملهم، وعملهم مخلوق.

وهذا التّوسع الذي فعله في هذه المسألة سببه ما وقع من الفتنة والاشتباه وكثرة الخوض بالباطل في هذه المسألة في زمنه ـ رحمه الله ـ، وقد اعتذر ـ رحمه الله ـ عن تلك الإطالة بقوله في كتاب خلق أفعال العباد: (وقال الخليل: يقلّل الكلام ليحفظ، ويكثر ليفهم، ونحن على قول عمر. . .)[1].

ومن منهج المؤلف في هذا الكتاب إثباته لشبه المخالفين وحججهم ثمّ بيان ما فيها من المآخذ والغلطات والرّد عليها رِدّاً علمياً دقيقاً.

ويستفاد من ردود البخاري على هذه الشبه منهجاً مفيداً للباحثين، وأُجْمل ذلك فيما يلي:

١ ـ مناقشة المخالف في ثبوت النص، وبيان ضعفه إن كان ضعيفاً، كما في تعليله لحديث: «إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه» رقم (٥٣٣ ـ ٥٣٥)، وبيّن المعنى الصحيح على تقدير ثبوته.

٢ ـ مناقشة المغالط في الأدلة العقلية وتقرير الصواب فيها على طريقة أهل السنة، فيجمع في الرد بين الاحتجاج بالأخبار والاحتجاج بالحجج العقلية الصحيحة الموافقة لها، كما في رقم (٦٤٣ ـ ٦٤٦).

٣ ـ إلزام الخصم باللوازم التي تدل على بطلان قوله كما في (٥٤٨ ـ ٥٥١، ٥٧٥ ـ ٥٧٨، ٦٣٢ ـ ٦٣٤، ٦٤٣ ـ ٦٤٦).

---

(١) سيأتي برقم (٣٣٧).

٤ ـ إثبات تناقض المخالفين لأهل السنة، فتناقض أقوالهم دليل ضعفها وبطلانها كما في (٣٢٥).

٥ ـ الإحاطة بأقوال الناس في المسائل العقدية، وإرجاع هذه المسائل إلى مآخذها؛ كما في مسألة الفعل والفاعل والمفعول (٥٥٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣١).

هذه أهم الملامح العامة في منهج البخاري ـ رحمه الله ـ في كتاب خلق أفعال العباد، وقد تقدّم في الفصل الثاني من الباب الأول ذكر منهجه في تقرير العقيدة من خلال كتبه بصفة عامة. والله الموفق.

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني: وصف مخطوطات الكتاب

أولاً - وصف المخطوطات

أولاً: المخطوطة السعيدية؛ وهي في المكتبة السعيدية بحيدر آباد في الهند، محفوظة هناك برقم ٣٥٢ (١ب - ٣١ب)، وعدد لوحاتها (٣٣) لوحاً في (٦٦) صفحة[١]، وكل صفحة فيها خمس وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ - ١٥) كلمة، وجعلتها (الأصل)، وحصلت عليها عن طريق الشيخ الفاضل وليد الخميس[٢] -جزاه الله خيراً-، وهذه النسخة نسخة نفيسة، ومقابلة ، ومروية بإسنادها إلى المؤلف، وعليها ما يدل على مقابلتها بالأصل المنقول منه، وذلك في سبعة مجالس كلها في شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة من الهجرة النبوية، على يد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن علي بن حيدرة القرشي المصري الشافعي القاضي، شمس الدين أبو المعالي، الشهير بابن القمَّاح، صاحب المجاميع المفيدة، المولود سنة (٦٥٦هـ)، والمتوفَّى سنة (٧٤١هـ) بالقاهرة[٣].

وقد نقل هذه النسخة من نسخةٍ بخط أبي بكر بن الخاضبة، وهو من الأئمة المشهورين المحتجّ بخطوطهم عند أئمة الحديث، يقول ناسخه محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشي الشافعي: (نقلته من نسخة بخط الشيخ الحافظ

---

(١) وقد حصل خطأ بعد اللوح رقم (٢٠) فكرر الذي بعده بنفس الرقم ولذلك جعلته: ٢٠: جـ، ثم ٢٠: د في التحقيق.

(٢) وهو مدير مكتب الدعوة في الهند في نيودلهي التابع لوزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

(٣) طبقات الشافعية (٩/ ٩٢)، حسن المحاضرة (١/ ٤٢٦)، الدرر الكامنة (٣/ ٣٩١)، شذرات الذهب (٦/ ١٣١)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٥٠)، الذيل على تذكرة الحفاظ (ص ١١١)، الذيل على تاريخ الإسلام (ص٤٨٣)، الذيل على العبر (ص ٢٢١).

أبي بكر بن الخاضبة ـ رحمه الله ـ وعليها طبقة سماع بخطه أيضاً وقراءاته، وبعدها طبقة ثانية لسماع عنه، وعورضت حسب الطاقة ولله الحمد. . . وتوفي ابن الخاضبة في عشر التسعين والأربعمائة، وهو من الأئمة الحفاظ المتقنين المحتج بخطوطهم عند أئمة الحديث ولله الحمد والمنة).

وأبو بكر ابن الخاضبة هو الشيخ الإمام المحدِّث الحافظ الصادق القدوة أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي الدقَّاق المعروف بابن الخاضبة، ولد سنة نيِّف وثلاثين وأربعمائة، وقرأ للناس الكثير، وكان مقرىء المحدثين ببغداد، وكتب وخرج وأفاد، وهو متوسط في الفن مع ديانة متينة، وتعبّد وفصاحة، وحسن قراءة، وكان محبوباً إلى الناس، حسن القراءة جداً، توفِّي في ثاني ربيع الأول سنة تسع وثمانين وأربعمائة، وكانت جنازته مشهودة[1]، ويعرف بابن الخاضبة، كذا في أكثر المراجع المطبوعة، وأما في البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٨٢، ١٩٠) ففيهما (ابن الحاضنة) فلعله تصحيف.

والنسخة مروية بإسناد من الناسخ إلى المؤلف، وهذا هو إسنادها (كما هو في أول الكتاب، وأيضاً في لوحة العنوان): (أخبرني الشيخ العالم الزّكي أبو بَكْر وَجِيهُ بنُ طاهر بن محمد الشّحّامي كتابةً من نيسابور، وقرأه بعْدُ على الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري البغدادي عنه سماعاً؛ قال: أخبرني الشيخ الحافظ أبو الفتح محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأصبهاني سَمْكَوَيْه، فيما أذن لي أن أرويه عنه؛ قال: أنبأنا الإمام أبو سَهْل محمد ابن علي الأَبْيُوردي؛ قال: حدثنا إسماعيل بن محمد بن أحمد ابن حاجِب الكُشَاني؛ قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِي؛ قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَاري الإمام رضي الله عنه سنة ستٍّ وخَمْسين ومائتين).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٩)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٢٤ ـ ١٢٢٧)، البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٨٢، ١٩٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٣)، وانظر الكامل لابن الأثير (١٠/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

وفيما يلي تراجم هؤلاء الرواة:

١ ـ أبو بَكْر وَجيهُ بنُ طاهر بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر الشّحّامي النيسابوري الشيخ العالم العدل مسند خراسان، من بيت العدالة والرواية، ولد سنة (٤٥٥ هـ)، ورحل في الحديث وسمع من كثير من الأئمة والعلماء وحدث عنه خلق، قال السمعاني: كان كخير الرجال متواضعاً متودداً ألوفاً دائم الذكر، كثير التلاوة، وصولاً للرحم، تفرد في عصره بأشياء، توفِّي في ثامن عشر جمادى الآخرة سنة (٥٤١ هـ)[١].

٢ ـ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري البغدادي: لم أقف له على ترجمة، لكن وجدت في سير أعلام النبلاء[٢] أنه توفي سنة (٥٣٠ هـ) ووصفه بالواعظ.

٣ ـ أبو الفتح محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن سَمْكَوَيْه الأصبهاني، الشيخ الإمام الحافظ المفيد المصنف الثقة، نزيل هراة، كان من فرسان الحديث المكثرين منه، سمع ببغداد من أبي محمد الخلال وطبقته ومن جمع من كبار الأئمة، ولد سنة (٤٠٩ هـ) وطلب الحديث على كِبَر، وتوفِّي بنيسابور في ذي الحجة سنة (٤٨٢ هـ)[٣]، وفي ضبط سمكويه ونظائرها وجهان: الأول بفتح ما قبل الواو والواو وإسكان الياء وكسر الهاء، والوجه الثاني وعليه اصطلاح المحدثين بضم ما قبل الواو وإسكان الواو وفتح الياء وإسكان الهاء[٤].

٤ ـ أبو سَهْل محمد بن علي الأَبْيُوردي: لم أقف له على ترجمة، ووجدت مشابهاً له في الاسم، وهو أحمد بن علي الأبيوردي، وهو أحد رواة الحديث عن الكُشَاني فلعله هو[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٢٢)، شذرات الذهب (٤/ ١٣٠).

(٢) المصدر السابق (١٩/ ٦٣١).

(٣) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٢ ـ ١٢١٣)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٦)، البداية والنهاية (١٢/ ١٣٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٦٧).

(٤) انظر تدريب الراوي (١/ ٣٣٨)، كشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٤٥٤).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤١٦) (٢١/ ١٧٣).

٥ ـ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني السَّمَرْقَنْدي الشيخ المسند الصدوق، آخر من روى صحيح البخاري (عالياً)، سمعه من أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري في سنة (٣٢٠ هـ)، وروى عنه جمع منهم أبو سهل أحمد بن علي الأبيوردي، راوي الصحيح عن الكشاني، قال الذهبي: (كان شيخاً مُعَمَّراً)، توفي سنة (٣٩١ هـ) أو (٣٩٢ هـ)[١]، والكشاني بضم الكاف وفتح الشين المعجمة نسبة إلى (كشانية) بلدة من بلاد الصُّفْر بنواحي سمرقند كما في الأنساب للسمعاني[٢].

٦ ـ المحدث الثقة العالم أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْرِي راوي الجامع الصحيح عن أبي عبد الله البخاري، وكان ثقة ورعاً، ولد سنة (٢٣١ هـ) وتوفي لعشر بقين من شوال سنة (٣٢٠ هـ) وقد أشرف على التسعين[٣].

ثانياً: النسخة (هـ)؛ ومصدرها مكتبة روضة الحديث في حيدر آباد تحت رقم (٣٥٩)، وعدد لوحاتها (٢٤) لوحاً في (٤٨) صفحة، وكل صفحة فيها ثلاث وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٨ ـ ٢٠) كلمة تقريباً، وهي نسخة حديثة، وخطها نسخ تعليق، وهي ضمن مجموع هي الرسالة الثانية فيه، وقد نسخت سنة (١٣٠٥ هـ)، وهي غير مقابلة، وفيها سقط يسير وأخطاء في بعض المواضع، وفيها دوائر لم تنقط، ويظهر أنها منسوخة عن السعيدية، ولهذا جعلتها بعدها هنا، وتوجد فروق يسيرة بينها وبين الأصل، ولم أجد شيئاً يعرف على ناسخها. وقد حصلت عليها من جامعة الكويت فهي محفوظة لديها برقم (١٤٢) ميكروفيلم (مج٢).

ثالثاً: النسخة (ت)؛ ومصدرها مكتبة رئيس الكُتَّاب عاشر أفندي في السليمانية في مدينة اسطانبول في تركيا برقم (١/ ١٣٩)، وقد حصلت عليها عن طريق مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وعدد لوحاتها (٣٢)

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٨)، شذرات الذهب (٣/ ١٣٩)، فتح الباري (١/ ٥).

(٢) (٤/ ١١) (١٠/ ٤٣١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠)، شذرات الذهب (٢/ ٢٨٦).

لوحاً في (٦٥) صفحة بما في ذلك صفحة العنوان، وكل ورقة فيها ثلاث وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ ـ ١٥) كلمة، وفي لوحة العنوان ختم وقفية النسخة لله تعالى وبعض كلماته لم أستطع قراءتها وتبينت منه ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

. . . المصطفى

. . . لكم . . . السابق لوجه الله

. . . . حكم بصحته

حاكم الشرع . . . . وشرط السلطان

منه لأولاده قيمـــ . . . . بدرهم

رد محمدية في . . . .

السليمانـــ . . . .

قرشا . . وباعه . .

سنـــ١١٨٤ـــة

وعلى النسخة ختم آخر حديث باللغة الإنجليزية، وفي أعلى اللوحة من اليمين: (الله حسبي، من كتب أبي بكر بن رستم بن أحمد الشيرواني).

والناسخ لم أستطع معرفته، وهي نسخة واضحة الخط، وخطها جميل، وهي منقوطة في أكثر الأحيان، وقد يُشكل الناسخ بعض الحروف، وظهرت آثار المقابلة والتصحيح في حواشيها مما يدل على إتقانها.

ومن اللوحة (٢٣/ب) بدأ المقابل للنسخة بنقط الدوائر، ولم يفعل ذلك فيما قبلها من الصفحات؛ لعدم وجود الدوائر، وكانت المقابلة والتصحيح في مجالس آخرها في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة (٨٣٨ هـ). وعدد هذه المجالس التي قوبلت فيها هذه النسخة يزيد على ست مجالس كما يفهم من علامات انتهاء المجلس التي يكتب عند الموضع الذي وصلوا إليه كلمة (بلغ) انظر اللوحات: (٦/أ)، (١٦/ب)، (٢٣/أ)، (٢٤/ب) وقال: بلغ مقابلة، (٢٧/ب)، (٣٠/أ).

وفي آخر الكتاب كتب في الهامش: (بلغ مقابلة بحسب الطاقة فصح إن شاء الله تعالى وذلك في مجالس آخرها في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة (٨٣٨ هـ).

وقد ذكر الناسخ في أولها إسناد الكتاب إلى المؤلف، وقد تكرر هذا الإسناد في عدة مواضع من الكتاب، واختلفت فيه صيغ التحمل.

والإسناد كما في أول النسخة:

(أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي؛ قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي البلخي، ببلخ قراءة عليه سنة أربع وسبعين وثلاثمائة؛ قال: أنبأنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفربر سنة أربع عشرة وثلاثمائة؛ قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ست وخمسين ومائتين). وتقدم أن الروداني رواه من طريق الحجار عن أبي الفضل جعفر الهمداني، عن أبي طاهر السلفي عن عيسى بن أبي ذر الهروي عن أبيه...

وفيما يلي تراجم هؤلاء الرواة الذين ذكروا في الإسناد المثبت على هذه النسخة:

١ ـ الحافظ الإمام المجوِّد العلامة شيخ الحرم، أبو ذر: عبْدُ بن أحمد بن محمد ابن عبد الله بن غفير بن محمد المعروف ببلده بابن السماك، الأنصاري الخراساني الهروي المالكي، صاحب التصانيف، وراوي الصحيح، ولد سنة (٣٥٥ هـ) أو (٣٥٦ هـ)، وقد تأثر بأهل الكلام المذموم، وبسببه انتشر المذهب الأشعري في بعض الجهات، وعنه أخذ أبو الوليد الباجي وغيره علم الكلام، وتوفِّي سنة (٤٣٤ هـ)[1].

٢ ـ الإمام المحدِّث الرَّحَّال الصادق، أبو إسحاق: إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي المستملي، راوي الصحيح عن الفربري، حدَّث عنه أبو ذر عبد بن أحمد وغير واحد، وكان سماعه للصحيح في سنة (٣١٤ هـ)،

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٤)، البداية والنهاية (١٢/ ٥٠ ـ ٥١)، شذرات الذهب (٣/ ٢٥٤)، وانظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٦٨ ـ ٢٧١) و(٢/ ١٠١).

وكان من الثقات المتقنين ببلخ، طوَّف وسمع الكثير، توفِّي سنة (٣٧٦ هـ)[١].

رابعاً: النسخة (م): ومصدرها المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، والمحمودية نسبة لمكتبة السلطان محمود خان الوقفية ، وهي الآن في مكتبة الملك عبد العزيز بجوار المسجد النبوي مسجلة برقم (٦٤١)، وهي نسخة جيدة، ومقابلة، وعلامات التصحيح في كل صفحة منها تقريباً، وعدد لوحاتها (٣٢) لوحاً في (٦٥) صفحة بما في ذلك صفحة العنوان، وكل صفحة فيها خمس وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ ـ ١٥) كلمة، وناسخها هو محمد بن عبد العزيز بن أحمد آل عبد القادر، حيث قال الناسخ في آخرها:

(آخر كتاب خلق أفعال العباد والحمد لله. . . . كمل نسخه في ثماني عشرة جمادى الأخيرة عام (ونسي كتابة التاريخ) على يد الفقير محمد بن عبد العزيز ابن أحمد آل عبد القادر)، وفي الجانب الأيسر: بلغ مقابلة وتصحيحاً على نسخة صحيحة.

وبالسؤال عن الناسخ تبين أنه من أسرة علمية مشهورة في الأحساء، وأن المذكور تولى القضاء في الأحساء عام (١٢١٣ هـ)، ورحل إلى البصرة ودرَّس في مدرسة فيها قد بناها السيِّد محمود الرديني، وكان المترجم له أول من تصدر فيها، ومكث في البصرة عدة أعوام[٢] ثم توجّه إلى بيت الله الحرام وأدّى فريضة الحجّ، قال في سبائك العسجد: (ولما قضى مناسك الحجّ، وحلَّ من الإحرام فاجأه الحُمَام)، ولم تُحَرَّر سنة وفاته.

وفي لوحة العنوان ختم فيه: (وقف لله سبحانه: مدرسة محمودية. المدينة المنورة)، وفي أعلى الصفحة من اليسار (من أجزاء كتب علم الحديث والعقائد).

خامساً: النسخة (ل) وهي نسخة محفوظة في جامعة قار يونس في مدينة بنغازي في ليبيا برقم (١٥٥٢) ، وقد حصلت عليها عن طريـق أحد الإخوة الذين عرفتهم عن طريق المراسلة بالبريد في مدينة مصراته وهو الأخ الفاضل:

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٢)، شذرات الذهب (٣/ ٨٦).

(٢) أفادني الأستاذ عبد الرحمن بن عبد المحسن آل عبد القادر أنه بقي في البصرة اثني عشر عاماً.

عز الدين أحمد عبد العالي ـ جزاه الله خيراً وبارك فيه ـ، فقد اجتهد وتعب حتى حصل عليها ـ ضاعف الله مثوبته ـ.

وهذه النسخة مقروءة، وعليها تصحيحات يسيرة، وخطها نسخي واضح وهي من منسوخة في القرن العاشر أو الحادي عشر تقريباً، ولم أستطع معرفة الناسخ، وعدد لوحاتها خمس وعشرون لوحاً، وكل صفحة فيها ثلاث وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٨ ـ ٢١) كلمة.

سادساً: النسخة (ح)، وهي نسخة لا بأس بها، وعدد لوحاتها (٣٢) لوحاً في (٦٣) صفحة، وكل صفحة فيها من اثنين وعشرين سطراً إلى أربع وعشرين سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ ـ ١٦) كلمة، وتبين لي بعد المقابلة أنها مطابقة للنسخة (م)، وذلك لتوافقها معها في السقط، والتصحيفات، وقرب العهد بينهما، وقد حصلت عليها عن طريق الشيخ الفاضل: علي بن عبد العزيز الشبل ـ بارك الله فيه وجزاه الله خيراً ـ وقد أتى بها من مكتبة خاصة، وهي مكتبة الشيخ صالح بن سالم بن محسن البنيان (١٢٧٣ هـ ـ ١٣٣٠ هـ)، وهو من سكان الجبل في حائل (البدة)، وناسخها هو الشيخ سعد بن نبهان، وكان تاريخ نسخها في تمام المحرم سنة (١٢٧٠ هـ).

سابعاً: النسخة (ق) وحصلت عليها من جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (٣٤٩)، وهي من المخطوطات التركية، وقد سقط منها أوراق كثيرة من وسطها ومن آخرها، ولم يبق منها إلا ثمان ورقات، وخطها مقروء وواضح، وعدد الأسطر في كل صفحة واحد وعشرون سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ ـ ١٨) كلمة.

ثامناً: أربع نسخ خطية لم أعتمد عليها؛ فثلاث منها منسوخة عن النسخة المحمودية وهي:

١ ـ نسخة في دار الكتب الوطنية في الرياض برقم (٤٥).

٢ ـ نسخة في مكتبة الشيخ محمد نصيف محفوظة في المكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (٢٧٦٤) وقد نسخت سنة ١٣٣٢ هـ.

٣ ـ نسخة أخرى في مكتبة الشيخ محمد نصيف محفوظة في المكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (٢٨١٧).

٤ ـ والنسخة الرابعة حصلت عليها من مكتبة الملك فهد الوطنية من مخطوطات الدلم، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتصحيفات، وليس فيها ما يدل على المقابلة، ولا يعرف الأصل المنقولة منه، وناسخها هو الشيخ علي بن سلطان بن راشد بن سليمان.

* * *

ثانياً - وصف طبعات الكتاب الموجودة

عدد طبعات الكتاب التي وقفت عليها هو ثمان طبعات:

١ - الطبعة الهندية القديمة عام (١٣٠٦ هـ) وقد طبع الكتاب في مطبعة الأنصاري بالدهلي، وتفضل بإعارتي هذه الطبعة فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير - حفظه الله -، وهذه الطبعة مجموع فيها أربعة كتب: الأول إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر، والثاني كتاب خلق أفعال العباد، والثالث كتاب العلو للذهبي، والرابع كتاب القول المحقق في إخصاء البهائم والكتاب الأخير باللغة الأُرْدية، والظاهر أنهم اعتمدوا في طباعة كتاب خلق أفعال العباد على النسخة السعيدية في حيدر آباد.

٢ - طبع الكتاب في مكة المكرمة بمطبعة النهضة الحديثة سنة (١٣٨٩ هـ - ١٣٩٠ هـ) وتولى الإشراف على طبعه الشيخ عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي.

٣ - طبع الكتاب سنة (١٩٧١ م) والناشر منشأة المعارف بالإسكندرية بمصر، مع مجموعة من كتب الأئمة (الرد على الجهمية لأحمد بن حنبل، وخلق أفعال العباد للبخاري، والاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، والرد على الجهمية للدارمي، والرد على المريسي له أيضاً)، واعتنى بهذه الطبعة علي بن سامي النشار، وعمار بن جمعي الطالبي، وقدما لهذه الكتب بمقدمة مختصرة عن كل كتاب.

٤ - طبع الكتاب في دار المعارف السعودية بتحقيق د. عبدالرحمن عميرة، وطبع مرة أخرى مصورة عنها في دار الجيل ببيروت (١٤١١ هـ)، وهي طبعة خالية من التحقيق العلمي والتعليق المفيد، وليس فيها إلا تراجم مختصرة لبعض الصحابة وبعض العلماء المشهورين، وهذا في أول الكتاب فقط، وأما في وسطه وآخره فيكاد يخلو من أي تعليق، وقد وقع فيها تحريفات كثيرة.

٥ - طبع الكتاب سنة (١٤٠٤ هـ) في مؤسسة الرسالة وهي تكرار للطبعات السابقة في عدم التحرير والعناية، إلا أن فيها فهارس للآيات والأحاديث والرواة.

٦ ـ طبع الكتاب في سنة (١٤٠٥ هـ) في الدار السلفية في الكويت، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ بدر بن عبد الله البدر، وقد قدم له بمقدمة موجزة، وبين أنه اعتمد في طباعته على الطبعة الهندية التي سبق الحديث عنها، ولم يعلق على النصوص والآثار أو يشرح المراد بكثير منها، ولم يترجم للأئمة والرواة، وفي هذه الطبعة سقط وتصحيفات، وتمتاز هذه الطبعة بالعناية بالتخريج.

٧ ـ طبع الكتاب في مصر في مكتبة التراث الإسلامي سنة (١٤٠٨ هـ)، وكتب على الكتاب: خرج أحاديثه وصحح ألفاظه أبو محمد سالم بن أحمد السلفي وأبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني الأبياني، وهي مثل الطبعات السابقة وزادت عليها بتخريج للأحاديث منقول باختصار عن طبعة الدار السلفية، وليس فيها فهارس للموضوعات.

٨ ـ وقفت على طبعة خرجت مؤخراً بتحقيق عمرو عبد المنعم سليم ، دار ابن القيم ، دار ابن عفان ١٤٢٣ هـ ، وقد اعتمد فيها على النسخة السعيدية التي أشرت إليها وسميتها الأصل ، واعتنى فيها بالتخريج ، لكن ليس فيه تعليقات على المسائل العقدية ، كما أنه لم يخل من متابعة من قبله في كثير من الأخطاء المطبعية وترك تخريج بعض الآثار وغير ذلك.

وقد قمت بتتبع إحدى هذه الطبعات ـ وهي طبعة الدار السلفية ـ فوجدت من السقط والتحريف ما يربو على مائة وأربعين. فقد سقطت أسانيد من المطبوع، وسقطت آثار وكلمات وتعليقات للبخاري على بعض النصوص.

فهذا ما يتعلق بالمطبوع من هذا الكتاب، وجملة الملاحظات عليها ما يلي:

١ ـ عدم الاعتماد على نسخ خطية.

٢ ـ عدم تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً.

٣ ـ كثرة التحريف والسقط المخل بالمعنى.

٤ ـ عدم التعليق وخدمة الكتاب.

* * *

صور لبعض لوحات النسخ الخطية

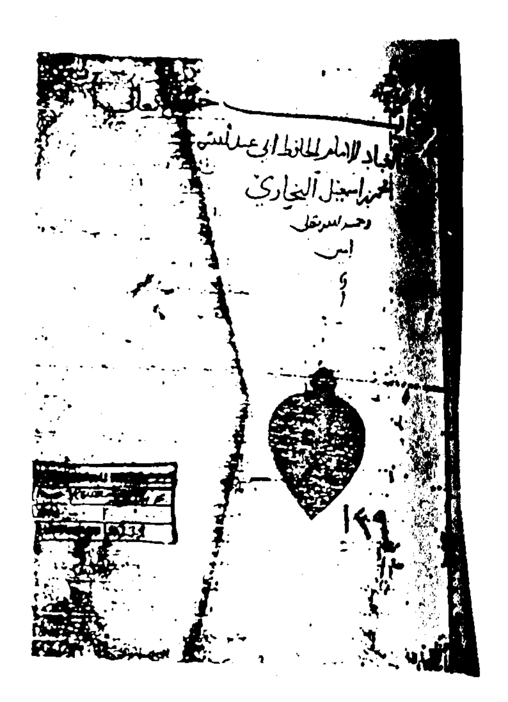
لوحة العنوان من النسخة الأصل

الصفحة الأولى من الأصل

الصفحة الأخيرة من الأصل

اللوحة الأولى من النسخة (هـ)

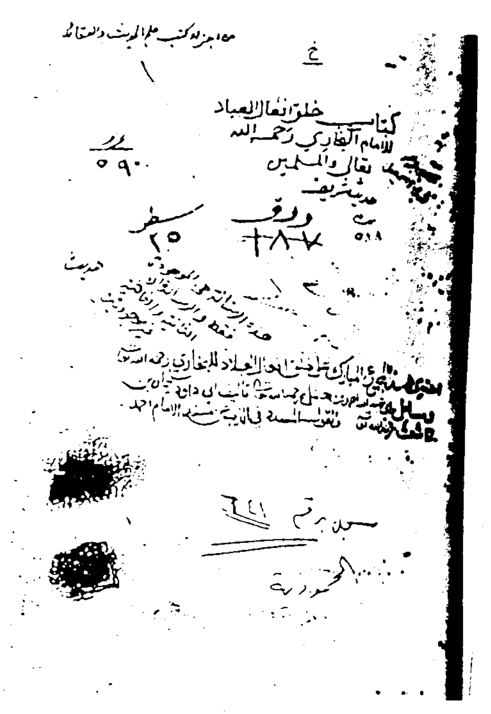
اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ)



لوحة العنوان من النسخة (ت)

اللوحة الأولى من النسخة (ت)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ت)


كتاب خلق أفعال العباد
للإمام البخاري رحمه الله
تعالى والمسلمين

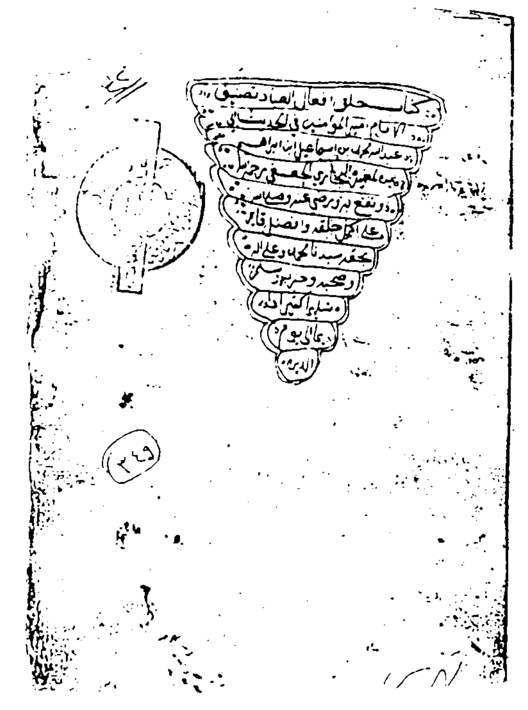
لوحة العنوان من النسخة (م)

اللوحة الأولى من النسخة (م)

اللوحة الأخيرة من النسخة (م)

اللوحة الأولى من النسخة (ل)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ل)



كتاب خلق أفعال العباد تصنيف
الإمام أمير المؤمنين في الحديث أبي
عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
بن المغيرة البخاري الجعفي رحمه الله
ونفع به ورضي عنه وصلى الله
على أكمل خلقه وأفضل أنبيائه
محمد سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وحزبه وسلم
تسليما كثيرا دائما
إلى يوم
الدين

لوحة العنوان من النسخة (ق)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ق)

الصفحة الأولى والأخيرة من النسخة (ح)

اللوحة الأخيرة من مخطوطة الدلم

الباب الثالث

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : الجهمية وتحذير السلف منهم .

الفصل الثاني : دراسة الصفات الواردة في كتاب خلق أفعال العباد .

الفصل الثالث : إثبات القدر .

الفصل الرابع : خلق أفعال العباد .

الفصل الخامس : مسألة اللفظ بالقرآن .

الفصل السادس : أقوال الطوائف في مسألة اللفظ .



الفصل الأول
الجهمية وتحذير السلف منهم

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بهم
- المبحث الثاني: أقوال جهم بن صفوان في مسائل الاعتقاد
- المبحث الثالث: أساب ضلالهم
- المبحث الرابع: أثر الملل والديانات على الجهم بن صفوان
- المبحث الخامس: موقف الإمام البخاري والسلف منهم



المبحث الأول
التعريف بهم

أولاً ـ المراد بالجهمية:

الجهمية وصف أطلقه أئمَّة السلف على جهم بن صفوان وأتباعه، ومن قال بقوله، وأطلقوه أيضاً على من نفى الصفات، ونسبته إلى الجهم لأنه هو الذي وضع دين الجهمية، كما قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن جهم: (فأضلَّ بكلامه بَشَراً كثيراً، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة، ووضع دين الجهمية)[1].

وعلماء السُّنَّة كابن المبارك وأحمد وإسحاق والبخاري يسمون نفاة الصفات من جميع الطوائف جهمية[2].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وأهل النفي للصفات والتعطيل لها، هم عند السلف يقال لهم: الجهمية)[3] وذكر ـ رحمه الله ـ أن أحمد بن دؤاد القاضي المعتزلي قد جمع للإمام أحمد بن حنبل نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث[4] ومن أكابر

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل (ص ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩).

(٣) المرجع السابق (١٤/ ٣٤٩).

(٤) برغوث: هو أبو عيسى محمد بن عيسى، الجهمي رأس البدعة، توفي سنة (٢٤٠ هـ)، وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٥٤)، وانظر الحاشية على منهاج السُّنَّة (٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤).

النجاريةأصحاب حسين النجار[1]، فلم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية، وأنواع المرجئة[2].

وأئمَّة السُّنَّة ـ كابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والبخاري وغيرهم ـ يسمون جميع هؤلاء جهمية.

وصار كثير من المتأخرين من أصحاب أحمد وغيرهم ـ يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة، ويظنون أن بشر بن غياث المريسي ـ وإن كان قد مات قبل محنة أحمد ـ، وابن أبي دؤاد ونحوهما: كانوا معتزلة، وليس كذلك، بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول: القرآن مخلوق، وكانت الجهمية أتباع جهم، والنجارية أتباع حسين النجار، والضرارية[3] أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة هؤلاء يقولون: القرآن مخلوق[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض الرد على من قال: إن كلام الله مخلوق: (كما هو قول الجهمية الّذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم، فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة؛ جهمياً. . .)[5].

وقال أيضاً عن طريقة السلف الصالح: (وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: هذا جهمي معطل، وهذا كثير جداً في كلامهم. . .)[6].

---

(١) النجارية: أتباع حسين بن محمد بن عبد الله النجار المتوفى سنة (٢٢٠ هـ) له أقوال منحرفة، وكان يقول بقول المعتزلة في التوحيد إلا في باب الإرادة والجور، وكان يخالفهم في القدر ويقول بالإرجاء. مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، الفرق بين الفرق (ص ٢٠٧)، الملل والنحل (٢/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٢) منهاج السُّنَّة (٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤).

(٣) الضرارية: أتباع ضرار بن عمرو الغطفاني المتوفى سنة (١٩٠ هـ) تقريباً، انظر أقوالهم في نفي الصفات في المقالات (١/ ٣٣٩)، الفرق بين الفرق (ص ٢١٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٥٢)، وانظر (١٢/ ١١٩).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٩).

(٦) الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١١٠).

ونفاة الصفات على درجات، ومع ذلك فالسلف يطلقون عليهم هذا اللقب وذلك لأن الأصل الذي بنوا عليه نفيهم يرجع إلى أصل جهم.

ولهذا تُسَمَّى المعتزلة جهمية، والأشاعرة جهمية، والكُلاّبية جهمية، واللفظية جهمية، والواقفة جهمية وغيرهم.

كما قال أحمد وغيره من الأئمَّة: افترقت الجهمية على ثلاث فرق، فرقة يقولون: القرآن مخلوق، وفرقة تقف ولا تقول مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة[١].

وكما قال أحمد ـ رحمه الله ـ فيمن أوّل حديث الصورة إنه جهمي[٢]، وهذا له أمثلة كثيرة[٣].

فالسلف جعلوهم جهمية مع أن كثيراً منهم يثبت بعض الصفات، ويثبت الرؤية والاستواء على العرش، ولكن مرادهم أنهم وافقوا الجهمية في بعض المسائل فوصفوهم بذلك ليتبين ضعف قولهم وليُحَذِّروا من خطئهم وبدعتهم، لا أنهم مثل الجهمية أتباع جهم، ولا أن حكمهم هو حكمهم[٤].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (لكن ليس النَّاس في التجهّم على مرتبة واحدة، بل انقسامهم في التجهّم يشبه انقسامهم في التشيع، فإن التجهم والرفض هما أعظم البدع، أو من أعظم البدع التي حدثت في الإسلام...)[٥] ثم تحدّث عن التشيع ودرجاته.

ثم قال: (وكذلك الجهمية على ثلاث درجات: فشرُّها الغالية؛ الّذين ينفون

---

(١) السُّنَّة للخلال (٥/ ١٢٥ ـ ١٢٧).
(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢١١ ـ ٢١٢، ٣٠٩).
(٣) فقد سَمَّى شيخُ الإسلام الرازيَّ جهمياً جبرياً، مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٣)، ويُطْلِقُ ابن تيْميّة على الأشاعرة هذا الوصف كما ألّف كتابه بيان تلبيس الجهمية في الرد على الرازي وأتباعه من الأشاعرة.
(٤) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٦).
(٥) التسعينية (١/ ٢٥٩).

أسماء الله وصفاته، وإنْ سَمَّوْه بشيء من أسمائه قالوا: هو مجاز، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيٍّ، ولا عالم، ولا قادر، ولا سميع، ولا بصير، ولا تكلم ولا يتكلم. . . وهذا القول ـ الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة ـ هو قول القرامطة الباطنية ومن سبقهم من إخوانهم الصابئية الفلاسفة.

والدرجة الثانية من التجهم؛ هو تجهم المعتزلة ونحوهم الّذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة؛ بل يجعلون كثيراً منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم كالّذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة. . .)[1].

وبيّن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن منهم من يرد طائفة من الأسماء والصفات الخبرية، أو غير الخبرية، ويتأولونها كتأويلات الجهمية، ومنهم من يقر بها في القرآن دون الحديث، ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار في الجملة؛ لكن مع نفي لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول.

قال الشيخ: (وذلك كأبي محمد بن كُلاّب ومن اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري، وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السُّنَّة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السُّنَّة المحضة. . .).

ثم تكلم عن متأخري الأشاعرة فقال: (وأما المتأخرون؛ فإنهم والَوْا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السُّنَّة والإثبات، وخالفوا أوليهم ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر النَّاس يقولون: إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات)[2].

---

(١) التسعينية (١/ ٢٦٥).

(٢) التسعينية (١/ ٢٧١).

ومن كلام الشيخ يتبين أن الجهمية في عرف السلف: هم أتباع جهم ومن شاركه في نفي الصفات كالمعتزلة فإنهم هم الجهمية المشهورون، وتقدم من كلامه ـ رحمه الله ـ التنبيه على غلط من ظنّ أن المعتزلة فقط هم خصوم أحمد والواقع أن المعتزلة هم أحد أنواع الجهمية؛ بل أشهرهم ممن ناظر الإمام أحمد.

قال شيخ الإسلام ابن تيْميّة: (وكان ممن احتج على أن القرآن مخلوق بنفي التجسيم؛ أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث، تلميذ حسين النجار، وهو من أكابر المتكلمين، فإن ابن أبي دؤاد كان قد جمع للإمام أحمد من أَمْكَنه من متكلمي البصرة وبغداد وغيرهم ممن يقول: إن القرآن مخلوق[1]، وهذا القول لم يكن مختصاً بالمعتزلة كما يظنه بعض النَّاس؛ فإن كثيراً من أولئك المتكلمين أو أكثرهم لم يكونوا معتزلة، وبشر المريسي لم يكن من المعتزلة، بل فيهم نجارية، ومنهم برغوث، وفيهم ضرارية وحفص الفَرْد[2] الذي ناظر الشافعي كان من الضرارية، أتباع ضرار بن عمرو، وفيهم مرجئة، ومنهم بشر المريسي، ومنهم جهمية محضة. وابن أبي دؤاد لم يكن معتزلياً بل كان جهمياً ينفي الصفات، والمعتزلة تنفي الصفات، فنفاة الصفات الجهمية أعم من المعتزلة. . .)[3].

ومع ذلك فإن بين المعتزلة والجهمية فرقاً، كما أن بين الأشاعرة والجهمية فرقاً أكبر، فإن المعتزلة يقولون ببعض التجهم الذي ابتدعه جهم، وذلك أن المعتزلة بدعتهم التي عرفوا بها أول ما نشأ مذهبهم هي المنزلة بين المنزلتين،

---

(١) انظر محنة أحمد بن حنبل (ص ٤٧ ـ ٤٨)، وانظر الإبانة لابن بطة الكتاب الثالث (٢/ ٢٥٩).

(٢) حَفْص الفَرْد: يكنى أبا عمرو وكان من أهل مصر قدم البصرة، وقال الذهبي: (مبتدع صاحب كلام. . .) الميزان (١/ ٥٦٤)، الفهرست لابن النديم (ص ٢٥٥)، وانظر كلام أهل العلم فيه في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٢٥)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٥١ رقم ٢٤٩)، وهو من أصحاب ضرار بن عمرو المعتزلي، وقد كفّره الشافعي ـ رحمه الله ـ انظر الميزان (١/ ٥٦٤) واللسان (١/ ٣٣٠) ومجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

وبدعتهم في القدر، هذه أخص أوصافهم التي بها اشتهروا[1] ولم يكونوا ينكرون الصفات، فإن إنكار الصفات إنَّما حدث بعد المائة الأولى على يد جهم ابن صفوان وأتباعه، ثم تبعه على بدعته هذه فئام من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، كما تقدم في كلام الإمام أحمد حيث قال: (وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة، ووضع دين الجهمية. . .)[2]، وذكر شيخ الإسلام أن الجهم اشتهر ببدعتين؛ الأولى: نفي الصفات، والثانية: الغلو في القدر والإرجاء[3]. وسيأتي من كلام الملطي ـ رحمه الله ـ أن الجهمية أتباع الجهم تعددت أقوالهم وتشعبت.

لكن المعتزلة في طورها الثاني صار معها أصول من أصول الجهم بن صفوان ولذلك، قال شيخ الإسلام: (فكل معتزلي جهمي، وليس كل جهمي معتزلياً، ولكن جهم أشد تعطيلاً، لأنه ينفي الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات دون الأسماء، وبشر المريسي كان من المرجئة، ولم يكن من المعتزلة، بل كان من كبار الجهمية)[4]، ويقول أيضاً: (والتحقيق أن التجهم المحض هو نفي الأسماء والصفات؛ كما يحكى عن جهم والغالية من الملاحدة ونحوهم من نفي أسماء الله الحسنى: كفر بيِّن مخالفٌ لما عُلِم بالاضطرار من دين الرسول)[5].

ويقول أيضاً عن الجهمية: (حتى قال ابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم: إن الجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة بل هم زنادقة. وهذا مع أن كثيراً من بدعهم دخل فيها قوم ليسوا زنادقة بل قبلوا كلام الزنادقة جهلاً وخطأً، قال الله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، فأخبر

---

(١) انظر نقض التأسيس (١/ ٤١٩).

(٢) الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل (ص ١٠٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩) وانظر ما سيأتي (ص ٢٦٨).

(٤) منهاج السُّنَّة (٢/ ٦٠٤).

(٥) النبوات (ص ١٩٨).

سبحانه أن في المؤمنين من هو مستجيب للمنافقين، فما يقع فيه بعض أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين هو من هذا الباب)[1].

ومما سبق يتضح أن التجهم بالمعنى العام يطلق على عدة طوائف وفرق، وأما بالمعنى الخاص فهو ما كان عليه جهم بن صفوان وأتباعه، فبهذا يصح نفي كون المعتزلة من الجهمية؛ أي من أتباع جهم، ويصح وصفهم بالجهمية كما أطبق على ذلك السلف لموافقتهم جهم في نفي الصفات ـ والله أعلم ـ.

ثانياً ـ مبدأ ظهور الجهمية:

يذكر أهل العلم أن مبدأ ظهورهم كان في أوائل المائة الثانية من الهجرة، وذلك في أواخر دولة بني أمية وآخر عصر التابعين، وكان ذلك في بلاد المشرق من جهة خراسان وترمذ.

وأول من عرف بشيء من هذا هو الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان، وأمر علماء الإسلام في ذلك الوقت بقتله فقتل، وأخذ عنه هذه البدعة الجهم بن صفوان، وصار له أتباع، وإنَّما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السُنَّة، فإن الجهمية قوي أمرهم في إمارة المأمون، وذلك لأن المأمون كان بخراسان مدة، واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس[2] سنة ثماني عشرة ومائتين، وفيها مات[3].

ويجدر التنبيه على أن بدعة نفي الصفات لم تكن معروفة حتى ظهر شيخ الجهمية؛ الجعد بن درهم، قال شيخ الإسلام: (وإن كان أهل المقالات قد نقلوا أن قول الخوارج في التوحيد هو قول الجهمية المعتزلة، فهذا شرٌّ للجهمية لكن يشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون ذلك قد قاله من بقايا الخوارج من كان موجوداً حين حدوث مقالات جهم في أوائل المائة الثانية، فأما قبل ذلك فلم يكن حدث

---

(١) شرح الأصفهانية (ص ١٤٥).

(٢) طَرَسوس: بفتح أوله وثانيه، مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، معجم البلدان (٤/ ٣١ ـ ٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩).

في الإسلام قول جهم في نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وإنكار أن يكون الله على عرشه ونحو ذلك، فلا يصح إضافة هذا القول إلى أحدٍ من المسلمين قبل المائة الثانية لا من الخوارج ولا من غيرهم، فإنه لم يكن في الإسلام إذ ذاك من يتكلم بشيء من هذه السلوب الجهمية، ولا نقل أحد عن الخوارج المعروفين ـ إذ ذاك ـ ولا عن غيرهم من هذه المقالات الجهمية)[1].

فكان ظهور البدع والنفاق بحسب البعد عن السنن والإيمان، وكلما كانت البدعة أشد تأخر ظهورها، وكلما كانت أخف كانت إلى الحدوث أقرب، فلهذا حدث أولاً بدعة الخوارج والشيعة، ثم بدعة القدرية والمرجئة، وكان آخر ما جدث بدعة الجهمية...[2].

ثالثاً: التعريف بالجعد والجهم إمامي الجهمية:

الجعد بن درهم هو شيخ الجهم كما تقدم، قال الهروي ـ رحمه الله ـ: (وأما فتنة إنكار الكلام لله عز وجل؛ فأول من زرعها جعد بن درهم، فلما ظهر جعد قال الزهري ـ وهو أستاذ أئمَّة الإسلام زمانئذٍ ـ: (ليس الجعدي من أمة محمد ﷺ)[3] ثم أسنده عنه.

ثم قال: (فأخذ جهم بن صفوان الترمذي منه هذا الكلام، فبسطه وطراه ودعا إليه، فصار به مذهباً لم يزل هو يدعو إليه الرجال، وامرأته زُهرة تدعو إليه النساء حتى استهويا خلقاً من خلق الله كثيراً، فأما الجعد فكان جزري الأصل)[4] ثم أسند ذلك عن قتيبة بن سعيد.

---

(١) التسعينية (١/ ٢٣٢)، نقض التأسيس (١/ ٤١٩).

(٢) شرح الأصفهانية (ص ١٤٥).

(٣) ذم الكلام للهروي (٥/ ١١٨).

(٤) ذم الكلام للهروي (٥/ ١٢٠) وفي بيان تلبيس الجهمية، المحقق (ت. د. رشيد بن علي) نقل عن ذم الكلام هذا النص وفيه أنه كان (خزرياً) نسبة إلى بلاد الخزر وهي بلاد الترك، معجم البلدان للحموي (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩)، وأما الجزري فنسبة إلى الجزيرة الفراتية وهي ما بين نهري دجلة والفرات، وفيها عدة مدن كالموصل وحَرّان والرقة وغيرها. انظر معجم البلدان والأنساب (٣/ ٢٦٩) والأقرب أنه جزري من أهل الجزيرة العراقية.

ثم قال: (لكن الجهم بسط ذلك المذهب وتكلم عليه، فهو صاحب ذلك المذهب الخبيث)[1] ثم قال: (وأما الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري على رؤوس الخلائق وماله يومئذٍ نكير وذلك سنة نيف وعشرين ومائة)[2].

وهذه القصة أوردها البخاري ـ رحمه الله ـ في أول كتابه خلق أفعال العباد وسيأتي تخريجها هناك، وفيها يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

ولأجْلِ ذا ضحّى بجَعْدٍ خالدُ الـ ـقسْريُ يومَ ذبائحِ القُرْبان
إذ قال إبراهيمُ ليس خليلهَ كلا ولا موسى الكليمُ الداني
شَكَر الضحيةَ كلُّ صاحبِ سُنّةٍ لله درّك من أخي قربان[3]

والجعد بن درهم من الموالي، واختلف في ولائه على أقوال[4]، وأمه ـ كما يقول ابن كثير ـ: أمة كُردية يقال لها: لبابة، وكانت لإبراهيم بن الأشتر النخعي، أخذها محمد بن مروان يوم قتله، فاستولدها مروان هذا، ويقال: إنها كانت لمصعب بن الزبير[5].

وكان من أهل حَرَّان كما قال الإمام أحمد وغيره[6]، وهي من مدن الجزيرة من أرض العراق[7].

---

(١) ذم الكلام (٥/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) ذم الكلام (٥/ ١٢٢) وقيل: إن قتله كان قبل سنة (١٢٠ هـ)، وهو أقرب لأن خالداً عزل عن الولاية عام (١٢٠ هـ) في جمادى الأولى منها كما في سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٦).

(٣) النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (١/ ٥٠ ـ ٥١)، بل قال الدارمي ـ رحمه الله ـ: (ذبحه خالد بواسط يوم عيد الأضحى على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه عائب، ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه) الرد على الجهمية (ص١٧، ١٧٦)، وانظر التنكيل للمعلمي (١/ ٢٥٤).

(٤) الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٨٧)، تاج العروس (٢/ ٣٢١)، اللباب (١/ ٢٨٢)، البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).

(٥) البداية والنهاية (١٠/ ٤٦).

(٦) انظر درء التعارض (١/ ٣١٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٤٧)، (١٢/ ٣٥٠)، ومنهاج السُنَّة (٢/ ١٩٢)، وانظر مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٦/ ٥٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٣٣٧).

(٧) وهي تقع بين الشام والعراق في جنوب شرق تركيا كما ترى موقعها في أطلس العالم=

قال شيخ الإسلام: (وكان بحَرَّان أئمَّة هؤلاء الصابئة الفلاسفة، بقايا أهل هذا الدين ـ أي دين المشركين من الصابئة ـ أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال)[١]. وذكر أهل العلم أن الجعد أخذ بدعته عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم وزوج ابنته، عن لبيد بن الأعصم الساحر لعنه الله[٢].

وزاد ابن كثير: وأخذها لبيد عن يهودي باليمن[٣] وفي مختصر تاريخ ابن عساكر: (وكان لبيد يقرأ القرآن، وكان يقول بخلق التوراة، وأول من صنف في ذلك طالوت، وكان طالوت زنديقاً فأفشى الزندقة)[٤].

والجعد كان معلماً لمروان بن محمد، ولهذا يقال لمروان هذا: الجعدي[٥]، وهذا يدل على أنه كان في دمشق عاصمة الخلافة الأموية، أقام مدة فيها، وكأنه تبين أمره وانفضح، ففي الكامل لابن الأثير: (وقيل: إن الجعد كان زنديقاً، وعظه ميمون بن مهران فقال: لشاه قباذ أحب إليّ مما تدين به، فقال له: قتلك الله، وهو قاتلك، وشهد عليه ميمون، وطلبه هشام، وسيّره إلى خالد القسري فقتله)[٦]، ومعنى (شاه قباذ) أي: ملك من ملوك الفرس[٧]،

= (ص ٣٩)، وانظر معجم البلدان (٢/ ٢٣٥).

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣١٣)، وانظر التسعينية (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٢) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٦/ ٥٠) وهو ساقط من الأصل المطبوع، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون (ص ١٦٨)، البداية والنهاية لابن كثير (٩/ ٣٥٠).

(٣) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٦/ ٥٠).

(٤) المرجع السابق، نفس الموضع.

(٥) هو أبو عبد الملك مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي، آخر خلفاء بني أمية يُعرف بمروان الحمار لجرأته في الحروب، واشتهر أيضاً بمروان الجعدي نسبة إلى مؤدبه جعد بن درهم، ولد سنة (٧٢ هـ) ومات مقتولاً سنة (١٣٢ هـ). انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٥٤ ـ ٥٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٧٤ ـ ٧٧).

(٦) الكامل (٥/ ٤٢٩).

(٧) انظر المعرَّب للجواليقي (ص ٢٦٥)، وفي القاموس: (قُبَاذ كغُرَاب: أبو كسرى) مادة: قبذ (ص ٤٢٩).

وذكر ابن عساكر قولاً آخر وهو: أنه أظهر القول بخلق القرآن، فلذلك أراد الأئمَّة قتله[١].

ويقول ابن عساكر: (وأما الجعد فإنه أقام بدمشق حتى أظهر القول بخلق القرآن، فتطلبه بنو أمية فهرب منهم، فسكن الكوفة، فلقيه بها الجهم بن صفوان فتقلد عنه هذا القول، ثم قتله خالد بن عبد الله القسري يوم الأضحى بالكوفة)[٢].

وقد قال اللالكائي: (ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق؛ جعد بن درهم سنة نيف وعشرين) ـ أي ومائة ـ، ثم ذكر قتله[٣]. ونقل عن ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (أول من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم)[٤].

وذكر ابن حجر أن للجعد أخباراً كثيرة في الزندقة[٥].

وقال شيخ الإسلام: (وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة، فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل؛ انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم...)[٦] وضرب على هذا أمثلة، ثم قال: (والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب التي أوجبت إدبارها...)[٧].

---

(١) مختصر تاريخ دمشق (٦/ ٥٠).
(٢) نقله عن ابن عساكر ابنُ عيسى في شرح النونية (١/ ٥٧) وهو ساقط من الأصل المطبوع (١١/ ٢٤٢)، وانظر مختصره لابن منظور (٦/ ٥٠ ـ ٥١)، البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٣١٢).
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٣٨٢).
(٥) لسان الميزان (٢/ ١٣٤) وانظر: المنتظم لابن الجوزي (٧/ ٢٦٠)، النجوم الزاهرة (١/ ٣٢٢)، شذرات الذهب (١/ ١٦٩)، تاريخ الموصل للأزدي (ص ٦٣)، وذكر أنه يظهر للناس النسك والعلم ثم أظهر الشك ودعا إليه، والرد على الجهمية للدارمي في أوله، الفهرست لابن النديم(ص ٤٧٢)، الكامل في التاريخ (٥/ ٤٢٩).
(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٢).
(٧) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٧٧ ـ ١٨٢).

وأما الجهم فهو: الجهم بن صفوان الترمذي السمرقندي أبو محرز الراسبي مولاهم، قال الإمام أحمد: (فكان مما بلغنا من أمر الجهم ـ عدو الله ـ أنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ...)[1]. وكذا قال الهروي: (فأخذ جهم بن صفوان الترمذي...)[2].

وأصله من مدينة بلخ، ثم انتقل إلى سمرقند وترمذ ثم إلى الكوفة حيث التقى بالجعد بن درهم، وأخذ منه بدعته، وكان له مناظرات مع بعض العلماء كمقاتل بن سليمان في مسجده في الكوفة وبعدها نفي إلى ترمذ.

وأول ما اشتهر جهم بن صفوان حين ظاهر الحارث بن سُرَيْج التميمي[3]، وقاتل معه وكان الحارث قد أظهر بدعة الإرجاء، وخرج على الوالي في خراسان ـ وكان إذ ذاك عاصم بن عبد الله الهلالي ـ وكان الجهم بن صفوان كاتباً للحارث بن سريج ووزيره، وكان يقص في عسكره، ويتلو على النَّاس سيرة

---

(١) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٢).

(٢) ذم الكلام (٥/ ١٢٠).

(٣) الحارث بن سريج التميمي: كان يرى رأي المرجئة الجبرية، وكان من القواد الكبار، ولحق بالكفار ومالأهم على المسلمين، تاريخ الموصل للأزدي (ص ٣٧)، النجوم الزاهرة (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦)، ثم منّ الله عليه بالهداية ووفقه حتى رجع إلى الإسلام، ومدة إقامته عند الكفار اثنتا عشرة سنة، الكامل (٥/ ٣٠٧) وانظر: البداية والنهاية (٩/ ٣٢٢) (١٠/ ٢٦ ـ ٢٧)، المنتظم لابن الجوزي (٧/ ١٦٩، ١٩٢، ٢٦٥)، وكان قبل ذلك قد قاتل مع أشرس بن عبيد الله السلمي ببيكند سنة (١١٠ هـ) ثم خرج على عاصم بن عبد الله الهلالي والي خراسان سنة (١١٦ هـ)، وكان يظهر رأي المرجئة الجبرية، ويَظْهر أنه من الغلاة في الإرجاء كما في الأبيات التي قيلت فيه كما أوردها ابن جرير في تاريخه (٧/ ١٠٠)، وفي آخر أمره خرج على الخليفة مروان بن محمد، ولم يقبل طاعته، وتكلم في مروان ودعا نائبه على خراسان وهو نصر بن سيار للخروج على مروان والدخول في طاعته، فامتنع نصر من موافقته، ثم قاتله نصر فقُتِل الحارث وجهم، وطائفة كثيرة منهم في عام (١٢٨ هـ)، وأهل العلم أطبقوا على أن الحارث بن سريج من الّذين خرجوا على الوالي، ومع ذلك فهناك من يدعي أن هذا لنصرة الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه خرج لإقامة العدل!!.
كما في تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي، وانظر البداية والنهاية (١٠/ ٣١). =

الحارث، ويدعي أنه يعمل بالكتاب والسُّنَّة، واستمال النَّاس بما يظهره من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكانت له امرأة اسمها زهرة، وكانت داعية إلى مذهب زوجها جهم، واستهوت هْي وزوجها خلقاً كثيراً، وفي العلو للذهبي؛ قال الأصمعي: (قدمت امرأة جهم فنزلت بالدباغين، فقال رجل عندها: الله على عرشه، فقالت: محدود على محدود. قال الأصمعي: كفرت بهذه المقالة)[1].

وكان جهم فصيحاً ذا لسان، كما قال مقاتل بن سليمان، لما جاء شاب يقول ما تقولون في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] فقال مقاتل: هذا جهمي، ثم قال: ويحك؛ إن جهماً والله ما حج البيت قط، ولا جالس العلماء، إنَّما كان رجلاً أعطي لساناً[2].

وفي خلق أفعال العباد نقل ما يدل على ذلك حيث نقل عن عبد العزيز بن سلمة أنه قال: (كلام جهم صفة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يعد قط من أهل العلم)[3].

ولما أوردوا خطأه في الفتيا ـ كما سيأتي ـ أرادوا بذلك الاستدلال على عميق جهله، وبعده عن الكتاب والسُّنَّة، وذلك لأن بعض النَّاس اغتر بما يظهره جهم من دعوى اتباع الكتاب والسُّنَّة، وسيأتي ذكر نصوص أهل العلم المبينة بطلان هذه الدعوى. وكان للجهم دعاة وأعوان وأنصار على بدعته، ومنهم رجل يقال له: أبو الجوزاء، قال أيوب بن أبي تميمة: (وكان أبو الجوزاء صاحب جهم، وكان أقوى في أمرهم من جهم ـ فيما بلغنا ـ وكان يسكن الفارياب[4]، وأخبرنا أناس من أهلها من صالحيهم أنه ترك الصلاة، وشرب

---

(١) العلو للذهبي (١١٨)، ومختصره للألباني (ص ١٧٠)، وما بين المعكوفتين من الحموية لشيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣).

(٢) الإبانة لابن بطة (٢/ ٩٠) رقم (٣١٩).

(٣) يأتي برقم (٢٠).

(٤) الفارياب: مدينة مشهورة بخراسان من أعمال جوزجان قرب بلخ وينسب لها جماعة من الأئمَّة، معجم البلدان (٤/ ٢٦٠).

الخمر، واتبع الشهوات، وأفسد عالماً من النَّاس)[1].

وأما مقتل الجهم؛ فقد قتل في سنة (١٢٨ هـ)، قتله سلم بن أحوز المازني وكان صاحب شرطة بني أمية في خراسان، وكان من الشجعان، وأورد صفة قتله ابن جرير، وابن الأثير، وابن كثير وغيرهم، قال ابن كثير لما ذكر قتال نصر بن سيار للحارث ومن اتبعه: (فحارب دونه (أي دون الحارث) أصحابه، فقتل منهم طائفة كثيرة منهم الجهم بن صفوان، طعنه رجل في فيه فقتله، ويقال: بل أسر الجهم، فأوقف بين يدي سلم بن أحوز، فأمر بقتله، فقال: إن لي أماناً من أبيك، فقال: ما كان له أن يؤمنك، ولو فعل ما أمنتك، ولو ملأت هذه الملاءة كواكب، وأنزلت عيسى ابن مريم؛ ما نجوت، والله لو كنت في بطني لشققتِ بطني حتى أقتلك، وأمر ابن ميسر فقتله)[2]، وهذا يوافق ما ذكره البخاري في خلق أفعال العباد[3].

وأخرج ابن أبي حاتم عنه أنه قال لجهم: (يا جهم؛ إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت أحقر من ذلك، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك إلا قتلتك)[4]، وفيه أنه قال: (بلغ سلم بن أحوز، وكان على شرطة خراسان أن جهم بن صفوان ينكر أن الله كلم موسى تكليماً، فقتله)[5].

وخلاصة القول عن الجهم أنه ورث هذه الضلالة من الجعد، ونشرها في الأمة فهو الذي نشر المذهب، وبسطه وطراه، ودعا إليه، وكثر أتباعه، لأن

---

(١) من كتاب السُّنَّة والجماعة لأبي عبد الله محمد بن سلام البيكندي، نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيْميّة كما في التسعينية (١/ ٢٤٠).

(٢) البداية والنهاية (١٠/ ٢٧) وانظر تاريخ ابن جرير (٧/ ٣٣٥)، الكامل (٥/ ٣٤٤)، لسان الميزان (٢/ ١٧٩)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦).

(٣) برقم (٨٦).

(٤) نقله عن ابن أبي حاتم ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) وانظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للآلكائي (٣/ ٣٧٩رقم ٦٣٢) و(٣/ ٣٨١رقم ٦٣٦ ـ ٦٣٧).

(٥) نقله عن ابن أبي حاتم: ابنُ حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٤٦)، وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٦٥ ـ ٦٨).

المكان الذي هو فيه في خراسان، حيث قلة العلم، وكثرة الجهل، والعجمة في اللسان، ولما أوتى جهم من اللسان وحسن البيان، وإظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يقول إبراهيم بن طهمان ـ رحمه الله ـ عن الجهم بن صفوان: (ما ذكرته، ولا ذُكر عندي إلا دعوت عليه، ما أعظم ما أورث أهل القبلة من منطقه هذا العظيم)[1].

* * *

---

(١) الإبانة لابن بطة ـ الكتاب الثالث الرد على الجهمية ـ (٢/ ٩١رقم٣٢٠).

المبحث الثاني

أقوال جهم في مسائل الاعتقاد

نقل أهل العلم أقوال جهم في مسائل الاعتقاد بياناً لحقيقة حاله، وتحذيراً من الوقوع في ضلالاته، والمقصود هنا ذكر آرائه في مسائل الاعتقاد، ومن أقدم من نقل ذلك الإمام أحمد، ومحمد بن سلام البيكندي، والبخاري، وغيرهم من أهل العلم.

واتفقوا على شناعة أقواله وقبحها، ومما نقله البخاري عن خارجة بن مصعب أن الجهمية يقولون بفناء الجنة، ونقل عن جمع من أهل العلم إنكار الجهمية لكلام الله، ولبعض الصفات كالاستواء، ونقل عن وكيع بن الجراح أنهم يقولون بالإرجاء وأنه يكفي في الإيمان المعرفة فقط[1].

ويقول أبو عبد الله محمد بن سلام البيكندي (ت: ٢٢٥ هـ) في كتاب السُّنَّة والجماعة: (باب ما جاء في بدو الجهمية والسُّمَنيّة و كيف كان شأنهم و كفرهم بآيات الله. . .) ثم أورد ما يتعلق بالسُّمَنيّة ثم قال: (فصارت طائفة جهمية لم تكن على عهد رسول الله ﷺ، و لا على عهد الصحابة؛ وإنَّما هو رأي محدث ويرون أن أول من تكلم فيه جهم بن صفوان؛ وكان جهم فيما بلغنا ـ لا يعرف بفقه ولا ورع ولا صلاح ـ أعطي لساناً منكراً فكان يجادل ويقول برأيه؛ يجادل السُّمَنيّة وهم شبه المجوس، يعبدون الأصنام فكلمهم فأخرجوه[2] حتى ترك

---

(١) انظر ما سيأتي برقم (٤١).

(٢) كذا في نسخة التسعينية المخطوطة بالخاء المعجمة من فوق، والمحقق جعلها: فأحرجوه بالمهملة.

الصلاة أربعين يوماً لا يعرف ربه؛ وكلامهم يدعو إلى الزندقة، وكلامهم وصفناه لغير واحد من أهل الفقه والبصر؛ فمالوا آخر أمرهم إلى الزندقة، والرجل إذا رسخ في كلامهم ترك الصلاة واتبع الشهوات)، ثم ذكر على ذلك مثالاً؛ وهو أبو الجوزاء صاحب جهم، ثم قال: (فنعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى، ما أعلم من تكلم في الإسلام قوم أخبث من كلامهم، القرآن كله نقض لكلامهم، وبلغنا أن منهم من يقول: إن ما يفسد علينا كلامنا القرآن ويكسره؛ ولا يرون أن في السماء ساكناً. . .)[1].

وأورد ـ رحمه الله ـ كلام ابن المبارك: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية)، وقوله:

ولا أقول بقول الجهم إن له قولاً يضارع قول الشرك أحياناً

ونقل عن الجهم أنه قال: (إنهم زادوا في القرآن ونقصوا منه)[2].

وممن نقل عن الجهم بعض آرائه؛ الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ حيث يقول: (وكذلك الجهم وشيعته دعوا النَّاس إلى المتشابه من القرآن والحديث، فضلوا وأضلوا بكلامهم بشراً كثيراً، فكان مما بلغنا من أمر الجهم ـ عدو الله ـ أنه كان من أهل خراسان، من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تبارك وتعالى فلقي أناساً من المشركين يقال لهم: السُّمَنِيَّة؛ فعرفوا الجهم فقالوا له: نكلمك، فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. . .[3]، ثم ذكر ـ رحمه الله ـ مناظرتهم له، وأنه تحيّر فلم يدر من يعبد أربعين يوماً بما ألقوا عليه من الشبهات، ثم ردّ عليهم بحجة مثل حجة زنادقة النصارى. . . إلخ، وذكر بعض شبهاته التي تدل على إنكاره للصفات كالقول بخلق القرآن وبنفي الرؤية، وبنفي الاستواء على العرش، وغير ذلك.

---

(١) أي على السماء أو في العلو، ومراده أنهم ينكرون علو الله تعالى على خلقه.

(٢) انظر التسعينية فقد نقل عنه هذا النص (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤١).

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٠١ ـ ١٠٥).

ومِمن ذكر أقوال جهم الإمام أبو عاصم خُشَيْش بن أَصْرم[1]، نقل ذلك عنه الملطي في كتاب التنبيه والرد، فذكر عن أبي عاصم أن جهم بن صفوان أنكر العرش والكرسي وسائر الصفات كالسمع، والبصر، والكلام، والعلو، والرؤية، والاستواء، وصفة الوجه، واليد، وغير ذلك، وكذلك نُقل عنه إنكاره للشفاعة ولعذاب القبر، ومنكر ونكير، والميزان، والصراط، وإنكاره لخلق الجنة والنار، وقوله بأنهما تفنيان بعد خلقهما[2].

وقال الملطي[3]: (وإنَّما سموا جهمية لأن الجهم بن صفوان كان أول من اشتق هذا الكلام من السُّمَنيّة، صنف من العجم بناحية خراسان، وكانوا شككوا في دينه حتى ترك الصلاة أربعين يوماً، وقال: «لا أصلي لمن لا أعرفه»، ثم اشتق هذا الكلام وبنى عليه من بعده. . .)[4].

وقد نقل من اعتنى بمقالات الطوائف أقوال جهم كالأشعري والبغدادي والشهرستاني وابن حزم، ومما ذكروا عن الجهم:

أولاً ـ نفي الصفات والقول بخلق القرآن:

قال الأشعري ـ في ذكر معتقد جهم بن صفوان ـ: (ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول إن الله سبحانه شيء، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء) وهذا الذي

---

(١) هو خُشَيْش بن أَصْرم بن الأسود النسائي الإمام الحافظ الحجة، مصنف كتاب الاستقامة في الرد على أهل الأهواء والبدع، وكان صاحب سنة واتباع (ت٢٥٣ هـ)، انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر كتاب التنبيه والرد (ص ١١٣ ـ ١١٤).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي الطرائفي الشافعي الفقيه المقرىء من أهل عسقلان (ت. ٣٧٧ هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧٧) ومقدمة كتابه التنبيه والرد طبقات القراء (٢/ ٦٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥١)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٠).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ١١٣).

ذكره بصيغة التمريض جزم به الأئمَّة، فهو ثابت عنه[1]، ثم قال الأشعري: (وكان يقول: إن علم الله سبحانه مُحْدَث، فيما يُحكى عنه، ويقول بخلق القرآن، وأنه لا يقال: إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون) وهذا ذكره البغدادي والشهرستاني وغيرهم[2].

ثانياً ـ قوله بالجبر:

فهو من غلاة الجبرية، قال الأشعري في سياق معتقد جهم: (إنه لا فعل لأحد في الحقيقة، إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن النَّاس إنَّما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنَّما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس: الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل، واختياراً له منفرداً بذلك، كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به متلوناً)[3].

ثالثاً ـ قوله بالإرجاء:

فهو من الغلاة فيه قال الأشعري عن جهم أنه يقول: (إن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ! !، والكفر هو الجهل بالله فقط ! !)[4].

رابعاً ـ قوله بفناء الجنة والنار:

وإنكاره لما وردت به الأخبار مما يكون بعد الموت من عذاب القبر، ونعيمه، وما يكون يوم القيامة من الصراط والميزان وغير ذلك[5].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٥)، التسعينية (١/ ٢٦٥)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٢).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨)، الفرق بين الفرق (ص ٢٢١)، الملل والنحل (١/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨)، وكذا ذكره البغدادي في الفرق (ص ٢٢١)، الملل والنحل (١/ ٨٧).

(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨)، الفصل (٣/ ٢٢٧)، الفرق بين الفرق (ص ٢٢٧)، الملل والنحل (١/ ٨٨).

(٥) انظر التنبيه والرد للملطي (ص ١١٣ ـ ١٤٤)، المقالات (١/ ٢٢٩، ٣٣٨)، الفرق بين الفرق (ص ٢٢١)، الملل والنحل (١/ ٨٧).

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (الجهم هو أعظم النَّاس نفياً للصفات، بل وللأسماء الحسنى، قوله من جنس قول القرامطة الباطنية، حتى ذكروا عنه أنه لا يسمي الله شيئاً، ولا غير ذلك من الأسماء التي يسمى بها المخلوق، لأن ذلك بزعمه من التشبيه الممتنع، وهذا قول القرامطة الباطنية، وحُكي عنه أنه لا يسميه إلا قادراً فاعلاً، لأن العبد عنده ليس بقادر، ولا فاعل، إذ كان هو رأس المجبرة، وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة، فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب)[1].

وقال: (والجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة؛ نوع في الأسماء والصفات، فغلا في نفي الأسماء والصفات. . .)[2].

ثم ذكر من شابهه وأخذ عنه بعض بدعته، ثم قال: (والمقصود أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة أحدهما: نفي الصفات، والثاني: الغلو في القدر والإرجاء، فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة)[3].

فاجتمعت في حقه الجيمات الثلاث، كما يقول ابن القيم:

جبرٌ رجاء ثم جيم تجهم   فتأمل المجموع في الميزان[4]

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٢)، وانظر (١٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٤٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)، وانظر (٨/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠) (١٢/ ١١٩، ٣٥٢).

(٤) النونية لابن القيم مع شرح ابن عيسى (٢/ ١١٥)، وقد حكى أقواله في النونية (١/ ٤٤، ٥٧ ـ ٥٨، ٦٤ ـ ٦٥، ٧١، ٨٢، ١١٠، ١١٩).

المبحث الثالث

أسباب ضلال الجهمية

ذكر أهل العلم الأمور التي لأجلها انحرف أهل البدع عن سواء السبيل، والمقصود من ذلك الحذر من سلوك سبيلهم، والوقوع في مثل ما وقعوا فيه، وسأذكر ما يستفاد من كلام الإمام أحمد والبخاري وغيرهما من أهل العلم في ذلك.

أولاً: تلقيهم عن أهل الضلال من الكفار والمشركين وتأثرهم بهم، وضعفهم في المناظرة عن الرد الصحيح:

فقد ذكر الإمام أحمد والبخاري أن الجهم ناظر أناساً من المشركين يقال لهم: السُّمَنيّـة، فتعلقت بقلبه شبهاتهم، وعجز عن الرد عليها، ثم ردّ عليهم بالباطل[1].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (ومن أعظم أسباب بدع المتكلمين ـ من الجهمية وغيرهم ـ قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين، فإنهم يناظرونهم، ويحاجونهم بغير الحق والعدل، لينصروا الإسلام ـ زعموا بذلك ـ فيستطيل عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم، أو يحتجون بممانعات، ومعارضات فيحتاجون حينئذٍ إلى جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، والظلم والعدوان لإخوانهم المؤمنين بما استظهر عليهم أولئك المشركون، فصار قولهم مشتملاً على إيمان وكفر، وهدى وضلال، ورشد وغي، وجمع بين النقيضين،

---

(١) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠١) وما سيأتي برقم (١٩)، وانظر ما تقدم.

وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين، كالّذين يقاتلون الكفار والمؤمنين. . .)[1].

ولشيخ الإسلام تحليل دقيق لهذه المناظرة التي وقعت بين جهم والسُّمَنيّة، وأن احتجاجه عليهم بغير الحق سبب لاستطالة المبطلين عليهم، وعلى المسلمين، وأن نفاة الأسماء والصفات، ونفاة العلو، والحلولية، اعتمدوا في حججهم على معطلة الصانع ـ كما فعل جهم مع السُّمَنيّة ـ، وهكذا من تفلسف كالرازي وغيره اعتمدوا على مثل هذه الحجج الضعيفة في الرد على الفلاسفة الطبيعيين، وهذا مما يدل على التشابه في الباطل، وأن الجميع يشربون من عينٍ واحدة، وبيّن ـ رحمه الله ـ الجواب الصحيح للسمنية وأمثالهم، فعدل عنه جهم وأمثاله فضلوا عن سواء السبيل[2].

ثانياً: من أعظم أسباب ضلالهم؛ عجمة اللسان وعدم فهم القرآن والسُّنَّة على الوجه الصحيح:

والجهم من الموالي، ونشر مذهبه في بلاد العجم في خراسان، قال البخاري ـ رحمه الله ـ: (فالمقروء هو كلام الرب الذي قال لموسى: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤] إلا المعتزلة فإنهم ادعوا أن فعل الله مخلوق، وأن أفعال العباد غير مخلوقة، وهذا خلاف علم المسلمين، إلا من تعلق من البصريين بكلام سنسويه كان مجوسياً، فادعى الإسلام، فقال الحسن: أهلكتهم العجمة) ثم أسنده عن الحسن[3].

وقال أيضاً: (وقال بعضهم: إن آكثر مغاليط النَّاس في هذه الأوجه؛ الّذين لم يعرفوا المجاز من التحقيق، ولا الفعل من المفعول، ولا الوصف من الصفة، ولم يعرفوا الكذب لمَ صار كذباً، والصدق لمَ صار صدقاً. . .).

والمتأمل في شبهاتهم التي أوردها الإمام أحمد يجد أنهم يغالطون

---

(١) التسعينية لابن تيمية (١/ ٢٣٢ـ٢٣٣)، وانظر (١/ ٢٣٤) وما بعدها و(١/ ٢٤٧) وما بعدها، ودرء التعارض (٥/ ١٦٩ ـ ١٧١، ١٧٥)، ونقض التأسيس (١/ ٣١٨ ـ ٣٢٥).

(٢) انظر التسعينية (١/ ٢٥٠).

(٣) برقم (٣٢٥ـ٣٢٦).

ويخالفون اللسان العربي، كما احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[1] [الزخرف: ٣] على أن المراد بالجعل هنا الخلق، وهذا في هذا الموضع خلاف لسان العرب.

وقد قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: (ما جهل النَّاس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس)[2].

قال السيوطي: (وقد وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب)[3].

ثالثاً: اتباع المتشابه من النصوص وترك المحكم الواضح المبين.

قال الإمام أحمد عن الجهم: (ووجد ثلاث آيات من المتشابه: قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فبنى أصل كلامه كله على هذه الآيات، وتأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة ! !)[4]، ولذلك أهل العلم نهوا عن سلوك هذا الطريق، يقول البخاري حاكياً عن أهل العلم أنهم: (كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض إلا التنازع فيما جاء به العلم، وبينه رسول الله ﷺ)، ثم أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «إنَّما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنَّما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً، فلا تضربوا بعضه ببعض ما علمتم منه فقولوا، وما لا فكلوه إلى عالمه».

(وقال أبو عبد الله: وكل من اشتبه عليه فنوله أن يكله إلى عالمه، كما قال

---

(١) انظر الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٦، ١١٠، ١٢٠، ١٢٣ ـ ١٢٤، ١٢٧).
(٢) صون المنطق للسيوطي (ص ١٥).
(٣) صون المنطق (ص ٢٢) وانظر الاعتصام للشاطبي (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩).
(٤) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٤).

عبد الله بن عمرو عن النّبي ﷺ: «وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه» ولا يدخل في المتشابهات إلا ما بين له)، ثم أورد حديث عائشة مرفوعاً: «فإذا رأيتم الّذين يتبعون ما تشابه منه فهم الّذين عنى الله فاحذروهم»، وأورد في ذلك آثاراً عن السلف[1].

والله جلّ وعلا يقول: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (يخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب؛ أي بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد من النّاس، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من النّاس أو بعضهم، فمن رد ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكّم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس ولهذا قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ أي أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه، ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ أي تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب، لا من حيث المراد).

هذا في اشتباهها من جهة نفسها، و يضاف لهذا بأنه قد يكون الاشتباه ناشئاً من الشبهة أو لعدم التدبر وقصور الفهم.

ثم ذكر ـ رحمه الله ـ الأقوال في المتشابهات وقال: (وأحسن ما قيل فيه الذي قدمناه، وهو الذي نص عليه محمد بن إسحاق بن يسار ـ رحمه الله ـ حيث قال: ﴿ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ فيهنّ حجة الرب وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لهن تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه.

قال: والمتشابهات في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن

---

(١) انظر درء التعارض لابن تيمية (٥/ ١٧٥).

العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام؛ ألاّ يصرفن إلى الباطل، ولا يحرفن عن الحق).

ثم قال ابن كثير: (ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾، أي إنَّما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم، ولهذا قال: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾، أي الإضلال لأتباعهم إيهاماً لهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن وهذا حجة عليهم لا لهم... وقوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ أي تحريفه على ما يريدون، وقال مقاتل والسدي: (يبتغون أن يعلموا ما يكون وما عواقب الأشياء من القرآن)[1].

فالمراد بالآيات المتشابهات في قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ ما يخفى معناه على بعض النَّاس، ويقال له: التشابه النسبي والإضافي، وسبب ذلك إما لغرابة اللفظ أو لاشتباه المعنى بغيره، وتارة يكون الاشتباه لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، كما هو الحال عند المتكلمين، أو لعدم التدبر التام، أو لغير ذلك من الأسباب. وهذا التشابه والخفاء ليس في آية معينة أو آيات مخصوصة من القرآن، تشكل على جميع النَّاس ولا يدرى ما معناها!! فالقرآن كله مما يمكن علمه وفهمه وتدبره، ولا يلزم من وقوع الاشتباه و الخفاء في المعنى في بعض الآيات أن يقع ذلك عند جميع النَّاس؛ بل الراسخون في العلم يعلمون المعنى المراد، فتكون الآيات المشتبهة عند غيرهم غير مشتبهة عندهم.

قال شيخ الإسلام: (فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض النَّاس أنه هو أو مثله، وليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنَّما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ثم من

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤ ـ ٥).

النَّاس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه ومنهم من يهتدي إلى ذلك.

فالتشابه الذي لا تميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية بحيث يشتبه على بعض النَّاس دون بعض، ومِثْل هذا يَعْرِفُ مِنْه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض النَّاس ما وُعِدُوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه، ومن هذا الباب الشُّبَهُ التي يضل بها بعض النَّاس، وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل، حتى يشتبه على بعض النَّاس، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل.

والقياس الفاسد إنَّما هو من باب الشبهات، لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه و القياس الفاسد)[1].

وقال بعد ذلك: (ومن هداه الله سبحانه فرَّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينها من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام، لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم، الفارق الذي يبينهما من الفصل والافتراق)[2].

وهذا معنى كلام البخاري ـ رحمه الله ـ: (وكل من اشتبه عليه شيء فنوله أن يكله إلى عالمه... ولا يدخل في المتشابهات إلا فيما بُيِّن له)، ولهذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (سيأتي أناس يجادلونكم بشبهات القرآن فجادلوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله)[3].

ومبحث المحكم والمتشابه من المباحث المهمة، وليس هذا موضع التطويل فيه، وأهم مسألة أحب التنبيه عليها هي أنه يجب القطع بأن جميع

---

(١) التدمرية (ص ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) التدمرية (ص ١٠٧).

(٣) رواه الدارمي (١/ ٦٢ رقم ١١٩)، والآجري في الشريعة (ص ٥٢)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٢٥٠ رقم ٨٣ ـ ٨٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ١٢٣ رقم ٢٠٢).

القرآن بما يمكن فهمه ومعرفة معانيه، وتدبره، وليس في القرآن آيات يخفى معناها على جميع النَّاس، كما يقوله طوائف من المتأخرين[1].

وعلى جميع الأقوال التي قيلت في المتشابه فإنه لا أحد يقول إن في القرآن ما لا يُفهم معناه، ولا يصح نسبة ذلك إلى أحد من السلف، و أما قول ابن عباس في أنواع التفسير: (وتفسير لا يعلمه إلا الله)، وكذا قول جابر بن عبد الله: (المحكم ما علم العلماء تأويله، والمتشابه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل) لا يدل على أن معنى الخطاب لا يعرف، بل المراد وقت تأويله، وحقائق ما يوجد، وكيفياته، أو الإحاطة بجميع تفسير القرآن، وأما الحروف المقطعة في أوائل السور فقد تكلم كثير من أهل العلم في معناها، مما يدل على أنها ليست من المتشابه عند جميع النَّاس، على أنه قد قيل: إنها ليست آيات، والخلاف في الآيات.

رابعاً: مخالفتهم لطريق السلف الصالح الّذين هم أعلم النَّاس بالكتاب والسُنَّة، وقد قال البخاري: (ولم يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ما وصفناه، وهم الّذين أدوا الكتاب والسُنَّة بعد النَّبي ﷺ قرناً بعد قرن)، ثم ذكر أنهم هم الطائفة المنصورة الواجب سلوك طريقها[2].

وقال بعد ذلك لما ذكر أهل العلم وسمى بعض أعيانهم قال: (وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف بينهم أن القرآن كلام الله إلا من شذ فسها، أو غفل عن الطريق الواضح فعمي عليه، فإن مرده إلى الكتاب والسُنَّة قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩])، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وأثنى الله على من اتبع السلف الصالح وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٨ ـ ٤٢٣).

(٢) انظر رقم (٢١٦ ـ ٢٢٣).

﴿ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وفي الحديث عن العرباض بن سارية عن النَّبي ﷺ أنه قال: «لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[(١)]، وأخبر عن صفة الفرقة الناجية أنهم من كان على مثل ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، ولهذا كان خلاف هؤلاء وترك اتباعهم من أعظم أسباب الضلال.

خامساً: ائتمامهم بالزنادقة وأخذهم عنهم، فقد أورد البخاري ما يدل على ذلك فقال: (حدثني أبو جعفر، قال: سمعت الحسن بن موسى الأشيب وذكر الجهمية فنال منهم، ثم قال: أُدْخل رأس من رؤساء الزنادقة يقال له: شمعلة، على المهدي، فقال: دلني على أصحابك، فقال: أصحابي أكثر من ذلك، فقال: دلني عليهم، فقال: صنفان ممن ينتحل القبلة الجهمية والقدرية، الجهمي إذا غلا قال: ليس ثمّ شيء، وأشار الأشيب إلى السماء، والقدري إذا غلا قال: هما اثنان: خالق خير، وخالق شر، فضرب عنقه وصلبه).

ثم ذكر البخاري قصة جهم وصديقه الذي قطعه وجفاه؛ قال: (جاء منه ما لا يحتمل، قرأت يوماً آية كذا وكذا... فقال: ما كان أظرف محمداً، فاحتملتها، ثم قرأ سورة طه فلما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، قال: أما والله لو وجدت سبيلاً لحكها لحككتها من المصاحف فاحتملتها، ثمّ قرأ سورة القصص فلما انتهى إلى ذكر موسى؛ قال: ما هذا؟! ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكرها هنا فلم يتمها!، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه فوقع، فوثبت عليه)[(٢)].

قال شيخ الإسلام: (ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمَّة يعلمون مقصودهم وأن غرضهم التعطيل، وأنهم زنادقة، والزنديق المنافق، ولهذا تجد

---

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة (١/ ٤ رقم ٥) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٣٠٨) رقم (٦٨٨)، وظلال الجنة (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

(٢) أثر رقم (٧٠ ـ ٧١).

مصنفات الأئمَّة يصفونهم فيها بالزندقة، كما صنّف الإمام أحمد الرد على الزنادقة والجهمية، وكما ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية[1]، كان عبد الله بن المبارك يقول: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية)[2]. وقال أيضاً: (وكل من تدبر كلام السلف والأئمَّة في هذا الباب علم أن الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمَّة من جملة الملاحدة والزنادقة)[3].

وتقدم ذكر الجعد وحاله وموقف أهل العلم منه[4]، فأئمَّة السُّنَّة علموا أن شيوخ المذهب الجهمي ورؤساؤه كانوا زنادقة.

قال أبو الحسن الأشعري في الإبانة ـ وهو من المطلعين على مقالات الطوائف ـ: (وزعمت الجهمية أن الله لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله عالم، قادر، حي، سميع، بصير، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك، فأتوا بمعناه... وهذا إنَّما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل، لأن الزنادقة قال كثير منهم: إن الله ليس بعالم، ولا قادر، ولا حي، ولا سميع، ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه...)[5].

سادساً: من أسباب ضلالهم تأثرهم بالملل والديانات الباطلة، وسيأتي الكلام عن هذا السبب في المبحث الرابع.

* * *

---

(١) كذا ذكره الشيخ والذي في الصحيح كتاب التوحيد وفي بعض النسخ: والرد على الجهمية وغيرهم، فلعل الشيخ وقف على نسخة فيها هذه الكلمة (الزنادقة)، انظر صحيح البخاري ط. اليونينة (٣/ ٥٧٩)، فتح الباري (١٣/ ٣٤٤)، عمدة القاري (٢٥/ ٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٢).

(٣) درء التعارض (٥/ ٣٠٢).

(٤) في (ص ١٢٣) وذكر ابن النديم في الفهرست أسماء رؤساء المتكلمين الّذين يظهرون الإسلام ويبطنون الزندقة (ص ٤٠١)، وانظر كلام ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٤ ـ ٨٥)، وكلام الدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٧٣) وما بعدها، وانظر نقض التأسيس (٢/ ٦٣) في بيان ردة الجهم عن الإسلام، وأن هذا هو الغالب على الجهمية.

(٥) الإبانة للأشعري (ص ٥٩)، وانظر المقالات (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

المبحث الرابع
أثر الملل والديانات على الجهم بن صفوان

ذكر أهل العلم أن لقول الجهم مصدراً قديماً، وأنه امتداد لضلالات سابقة جددها وأحياها في الأمة؛ فقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ عن قول الجهم في إنكاره وجود ما لا يحس: (وهذا الذي قاله هو قول الصابئية الفلاسفة المشائين)[1].

ثم ذكر أنه أخذ بدعته عن الجعد بن درهم و أنه من أهل حَرَّان.

(وكانت حَرَّان إذ ذاك دار الصابئية الفلاسفة الباقين على ملة سلفهم أعداء إبراهيم الخليل، فإن إبراهيم كان منهم ودعاهم إلى الحنيفية، وكان من قصته ما ذكر الله في كتابه. . . .)[2].

وقال: (وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة؛ هو قول القرامطة الباطنية، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئية الفلاسفة)[3].

كما أن الجهم قد تأثر بالسُّمَنيّة، وهم طائفة من الدهرية الّذين عطلوا المخلوقات عن خالقها ـ كما تقدم ـ.

وأما تأثر الجهم باليهود المنحرفين المبدلين، فهو من جهة أنه أخذ عن الجعد، الذي أخذ عن أبان بن سمعان، والذي أخذها عن طالوت ابن أخت

---

(١) التسعينية (١/ ٢٤٧).

(٢) التسعينية (١/ ٢٥٠)، وذكر مثل هذا في الحموية (٥/ ٢٠ ـ ٢٢) وغيرها، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٠).

(٣) التسعينية (١/ ٢٧٠).

لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لبيد اليهودي الساحر الذي سحر النّبي ﷺ، فهذا مصدر الجهم وشيوخه كما ذكر هذا جمع من أهل العلم.

ولكن يظهر أن الأثر الأكبر في تأثر الجهم بالدهرية والصابئين المشركين؛ لأن قول أولئك مبني على التعطيل و الجحد، ويشبه أن يكون ما أخذه عن اليهود إنّما هو عن بعض المبدلين المنحرفين منهم في مسألة خلق التوراة ونفي الصفات عموماً، فإن طالوت كان زنديقاً أفشى الزندقة، ولبيد كان يقول بخلق التوراة كما تقدم[1].

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر أصل مقالة التعطيل: (فهذه أسانيد جهم، ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين والفلاسفة الضالين، وهم إما من الصابئين وإما من المشركين)[2].

وقال أيضاً: (وأما أهل البدع والضلالة من الجهمية ونحوهم، فإنهم سلكوا سبيل أعداء إبراهيم وموسى ومحمد الّذين أنكروا أن يكون الله كلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم خليلاً، وقد كلم الله محمداً واتخذه خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً... وتابعوا فرعون الذي قال: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] وتابعوا المشركين الّذين ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] واتبعوا الّذين ألحدوا في أسماء الله، فهم يجحدون حقيقة كونه الرحمن، أو أنه يرحم أو يكلم، أو يود عباده أو يودونه، أو أنه فوق السماوات...)[3].

وقال أيضاً: (وهم في هذا التعطيل موافقون في الحقيقة لفرعون رئيس الكفار الذي جحد الصانع بالكلية، فإن جحود صفاته مستلزم لجحود ذاته...)[4].

---

(١) (ص ١٢٤).

(٢) الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥١).

وقال أيضاً: (فأهل النفي والتعطيل مشابهون للكفار والمشركين من النصارى وغيرهم. . .)[1].

وقال: (ولهذا كان المعتزلة ونحوهم من القدرية: مجوس هذه الأمة، أي لمشابهتهم المجوس والتأثر بهم)، قال: (وهم يجعلون الصفاتية نصارى الأمة ! !، ويميلون إلى اليهود لموافقتهم لهم في أمور كثيرة أكثر من النصارى، كما يميل طائفة من المتصوفة والمتفقرة إلى النصارى أكثر من اليهود. . .)[2].

ويقول أيضاً: (فإن اليهود لهم بالمعتزلة اتصال، وبينهما اشتباه، ولهذا كانت اليهود تقرأ الأصول الخمسة، التي للمعتزلة، ويتكلمون في أصول اليهود بما يشابه كلام المعتزلة. . .)[3].

وتحدث ابن القيم عن تأويلات المؤولين في هذه الأمة، وأنها كتأويلات اليهود والنصارى، حيث يقول: (فلو تأملت تأويلاتهم ـ أي اليهود والنصارى ـ لرأيتها والله من جنس تأويلات الجهمية والرافضة والمعتزلة، ورأيت الجميع من مشكاة واحدة، ولولا خوف التطويل لذكرنا لك تلك التأويلات، ليعلم أنها من تأويلات المحرفين من هذه الأمة:

رضيعا لبانِ ثَدْي أمٍّ تقاسما بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرق[4]

ولو رأيت تأويلاتهم لنصوص التوراة في الأخبار والأمر والنهي، لقلت: إن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، وانظر (١٦/ ٢١٢) وما بعدها، ففيه رد مفيد على الجهمية الّذين يرمون أهل العلم والإيمان بمشابهة اليهود.

(٣) درء التعارض (٧/ ٩٤)، وانظر نقض التأسيس (٢/ ٩).

(٤) هذا البيت للأعشى، ومعناه أنهم أخوان رضعا ثدي أمٍّ واحدة، وتحالفا بحرمة الثدي الذي رضعاه لا يتفرقان أبد الدهر، ومعني أسحم داجٍ: هو الليل، أو حلمة الثدي الذي رضعا منه، عوضُ: مبني على الضم، مثل: قطُّ وقَبْلُ وبَعْدُ، ومعناه: أبد الدهر، وذكر في سرح العيون له معنى آخر فانظره (ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، ديوان الأعشى مع شرحه (ص ٢٦١).

أهل التأويل الباطل من هذه الأمة تلقوا عنهم تأويلاتهم. . .) ثم ذكر عن النصارى مثل ذلك[1].

وقال ابن أبي العز ـ رحمه الله ـ في سياق الكلام عن نصوص الصفات: (وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل. . . وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المتكلمون إلا سلوك سبيلهم. . .)[2].

* * *

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٦١ـ ٣٦٤).

(٢) شرح الطحاوية (ص ٢٠٨).

المبحث الخامس

موقف الإمام البخاري والسلف منهم

أجمع السلف على ذم الجهمية، وأنهم شر الطوائف، بل أخرجهم من الثنتين وسبعين فرقة: عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وعبد الرحمن بن مهدي وطائفة من العلماء[1].

ومن المهم معرفة أن البخاري ـ رحمه الله ـ صرّح في كتاب خلق أفعال العباد بتكفير الجهمية، وتضليلهم، حيث يقول: (نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس، فما رأيت أضل في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يكفرهم، إلا من لا يعرف كفرهم)، وقال أيضاً: (ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يُسَلَّم عليهم، ولا يُعَادون، ولا يُنَاكحون، ولا يُشْهدون[2]، ولا تُؤْكل ذبائحهم)[3].

وقد ساق البخاري آثاراً كثيرة عن السلف والأئمَّة تؤيد ذلك وتبيّن كفرهم، وجعلها البخاري في أول كتابه قبل الشروع في مسألة خلق الأفعال، فالأثر الثاني في كتاب خلق أفعال العباد في بيان أن من قال: إن القرآن مخلوق فهو مشرك، والثالث: في قتل رأس هذه الطائفة الجعد بن درهم، والرابع: في بيان أنهم زنادقة، وأن من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق، وأن هذا أصل الزندقة، وهكذا تتوالى ذكر الآثار في ذمهم ولعنهم ووجوب قتلهم،

---

(١) الإبانة لابن بطة (١/ ٣٧٩)، درء التعارض (٧/ ١٠٩ ـ ١١٠).

(٢) أي في جنائزهم.

(٣) انظر رقم (٣٤) ورقم (٥١).

لكفرهم وخروجهم عن الإسلام وأن قولهم يرجع إلى التعطيل، وأن قولهم شرٌّ من قول اليهود والنصارى، وأنه يجب هجرهم، وكرر البخاري ـ رحمه الله ـ الآثار ونوّعها وعلّق على بعضها.

فإن السلف استعظموا مقالة الجهمية، وأنكروها أشد الإنكار، وقد قال فيهم عبد الله بن المبارك: (إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية)، وقد علّق عليه الدارمي بقوله: (وصدق ابن المبارك؛ إن من كلامهم في تعطيل صفات الله ما هو أوحش من كلام اليهود والنصارى...)[1].

وعن يزيد بن هارون (ت: ٢٠٦ هـ) [وقد قارب التسعين] أنه قال: (القرآن كلام الله، لعن الله جهماً ومن يقول بقوله، كان كافراً جاحداً، ترك الصلاة أربعين يوماً، زعم أنه يرتاد ديناً، وأنه شكّ في الإسلام)، قال يزيد: (قتله سلْم ابن أحوز بأصبهان على هذا القول)[2].

وقال علي بن عاصم (ت: ٢٠٦ هـ): (احذر من المريسي وأصحابه، فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمت أستاذهم جهماً فلم يثبت لي أن في السماء إلٰهاً) وعلي بن عاصم ممن أدرك جهماً فإنه عاش بضعاً وتسعين سنة.

وقال ابن حجر: (ثبت عن أبي حنيفة أنه قال: بالغ جهم في نفي التشبيه، حتى قال: إن الله ليس بشيء)[3].

وعن سلام بن أبي مطيع أنه قال: (الجهمية كفار لا يصلى خلفهم)، والآثار عن السلف جمعها اللالكائي، وابن بطة، وغيرهم ممن ساق كلام الأئمَّة في شأن الجهمية، وحكى ذلك ابن القيم في النونية حيث يقول:

---

(١) الرد على الجهمية (ص ٢٥).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي(٣/ ٣٧٩ رقم٦٣١) وفيه فائدة جليلة وهي تصريح أئمة السنة الذين عاصروا جهماً وأتباعه بأن قتل جهم وأمثاله إنما هو لأجل هذه المقالات الكفرية، لا لأمور سياسية كما يقوله بعض المغرضين، وانظر ما تقدم في قصة قتله.

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٤٥)، وانظر تاريخ بغداد (١٣/ ٣٨٢).

ولقد تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسون في عَشْرٍ من العلماء في البلدان
والـلالكـائـي الإمـامُ حكـاه عنهـم بـل حكـاه قبلـه الطَّبـرانـي

وقد قال الذهبي عن الجهم: (أسّ الضلالة، ورأس الجهمية... وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها ـ بزعمه ـ، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها، قال ابن حزم: كان يخالف مقاتلاً في التجسيم، وكان يقول: الإيمان عقد بالقلب وإن تلفّظ بالكفر...)[1].

وأما ابن كثير فترحّم على سَلْم بن أحوز حين قتل جهماً فقال: (ثمّ قتل الجهم بأصبهان، وقيل: بمرو، قتله نائبها سَلْم بن أحوز ـ رحمه الله، وجزاه عن المسلمين خيراً ـ)[2].

ونقل ابن حجر كلام الذهبي في الميزان مقراً له، حيث نقل قوله عن الجهم: (هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً، ولكنه زرع شراً عظيماً)[3].

فهذا موقف البخاري ـ رحمه الله ـ، وهكذا من ألّفَ في السُّنَّة كالإمام عبد الله ابن أحمد بن حنبل[4]، وابن أبي حاتم[5]، وابن بطة[6]، واللالكائي[7] وغيرهم وقد حكوا إجماع أهل العلم على تكفير الجهمية.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (و المحفوظ عن أحمد و أمثاله من الأئمَّة إنَّما هو تكفير الجهمية و المشبّهة)[8].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٦ ـ ٢٧)، وذكر الذهبي إنكار الأئمَّة لبدعة جهم في كتابه العظيم العلو للعلي الغفار (ص ١٠١) وما بعدها، ومختصره للألباني (ص ١٣٥) وما بعدها.

(٢) البداية والنهاية (١٠/ ٣٥٠).

(٣) لسان الميزان (٢/ ١٧٩).

(٤) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد في أول كتابه.

(٥) في كتاب الرد على الجهمية؛ وهو مفقود وتوجد نقول منه كما في العلو للذهبي وغيره.

(٦) في الإبانة انظر الكتاب الثالث (٢/ ٨٦) وما بعدها.

(٧) في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٣٧٨) وما بعدها.

(٨) الإيمان ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٧).

وقال أيضاً: (المشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة الأئمَّة تكفير الجهمية)[١] وقال أيضاً: (وكان أئمَّة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله ـ أي قول الجهم بن صفوان ـ من علماء الحجاز والشام والعراق، ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم، مع أن عامة أئمَّة المسلمين تكلموا فيهم ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق، وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه. . .)[٢].

وقد قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي ـ رحمه الله ـ: (باب الاحتجاج في إكفار الجهمية):

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ: (ناظرني رجل ببغداد منافحاً عن هؤلاء الجهمية فقال لي: بأية حجة تكفرون هؤلاء الجهمية، وقد نُهيَ عن إكفار أهل القبلة؟ بكتاب ناطق، أم بأثر، أم بإجماع؟! فقلت: ما الجهمية عندنا من أهل القبلة، وما نكفرهم إلا بكتاب مسطور، وأثر مأثور، وكفر مشهور)، ثم ذكر الأدلة من القرآن ومن السُّنَّة من عدة أوجه قوية[٣].

ثم قال: (قال أبو سعيد: فقال لي المناظر الذي ناظرني: أردت إرادة منصوصة في إكفار الجهمية باسمهم. . .) فبَيَّن له أن الجهم لم يكن على عهد أصحاب رسول الله ﷺ، وكبار التابعين، وأنه لو ظهر في زمانهم ما كان سبيله وأتباعه ـ عند القوم ـ إلا قتلهم، كسبيل أهل الزندقة، ثم أورد له عن الأئمَّة والعلماء الّذين عاصروا الجهمية تكفيرهم، ثمّ عقد باباً في قتل الزنادقة والجهمية واستتابتهم من كفرهم، ونقل عن أهل العلم في ذلك ما يكفي، ثمّ ختم كتابه بقوله: (ولو لم يكن عندنا حجة في قتلهم وإكفارهم إلا قول حمّاد بن زيد، وسلام بن أبي مطيع، وابن المبارك، ووكيع، ويزيد بن هارون، وأبي

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٥).
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٣) الرد على الجهمية (ص ١٧١).

نوبة، ويحيى بن يحيى، وأحمد بن حنبل، ونظرائهم ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ لجبنّا عن قتلهم وإكفارهم، بقول هؤلاء حتى نستبرىء ذلك عمن هو أعلم منه وأقدم، ولكنّا نكفرهم بما تأولنا فيهم من كتاب الله عز وجل، وروينا فيهم من السُّنَّة، وبما حكينا عنهم من الكفر الواضح المشهور، الذي يعقله أكثر العوام، وبما ضاهوا مشركي الأمم قبلهم، بقولهم في القرآن، فضلاً على ما ردوا على الله ورسوله من تعطيل صفاته، وإنكار وحدانيته، ومعرفة مكانه واستوائه على عرشه؛ بتأويل ضلال، به هتك الله سترهم، وأبدى سوءتهم، وعبّر عن ضمائرهم، كلما أرادوا به احتجاجاً ازدادت مذاهبهم اعوجاجاً، وازداد أهل السُّنَّة بمخالفتهم ابتهاجاً، ولما يخفون من خفايا زندقتهم استخراجاً)[1].

وهذا الذي قاله الدارمي هو المعروف عن أئمَّة السلف، وهو إطلاق تكفير الجهمية، كما حكاه شيخ الإسلام ابن تيْميّة ـ رحمه الله ـ وغيره، وهذا هو الصحيح خلافاً لمن حكى الخلاف في المسألة عن أحمد أو غيره[2].

قال شيخ الإسلام: (وقد حكى أبو نصر السجزي عنهم في هذا قولين، أحدهما: أنه كفر ينقل عن الملة، قال: وهو قول الأكثرين. والثاني: أنه كفر لا ينقل، ولذلك قال الخطابي: إن هذا قالوه على سبيل التغليظ، وكذلك تنازع المتأخرون من أصحابنا في تخليد المُكَفَّر من هؤلاء، وأطلق أكثرهم عليه التخليد، كما نقل ذلك عن طائفة من متقدمي علماء الحديث، كأبي حاتم، وأبي زرعة وغيرهم، وامتنع بعضهم من القول بالتخليد. . . .)[3].

ووضّح ـ رحمه الله ـ سبب هذا التنازع وأنهم رأوا إطلاق الإمام أحمد بتكفيرهم، ثمّ رأوه مع كثير من أعيانهم جعلهم مسلمين، ووضح أن ألفاظ العموم التي أطلقوها صحيحة. ولكن لتكفير المعيّن شروط وموانع قد تنتفي في

---

(١) الرد على الجهمية (ص ١٨٦)، وانظر النقض على بشر المريسي (١/ ١٤٩) وما بعدها.
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٧).
(٣) المصدر السابق (١٢/ ٤٨٧).

حقه، فالتكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعيّن إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع.

ولهذا قال شيخ الإسلام: (ثمّ إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم، والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه، ومن غيره من الأئمَّة؛ صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الّذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وقد نُقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوماً معينين[1]. فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان؛ ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كُفِّر بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم)[2].

ولذلك أفتى العلماء بقتلهم بعد الاستتابة، وممن أفتى بذلك الإمام مالك ابن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: (ما كنت أعرض أحداً من أهل الأهواء على السيف إلا الجهمية)[3]، وهكذا وكيع بن الجراح، وعبد الله بن داود الخريبي، وجمع من أهل العلم وبعضهم قال: لا يرث ولا يُورّث، وآخرون قالوا: (لا يُنْكِحون، ولا يصلى خلفهم، ولا تعاد مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، وأن موالاة الإسلام انقطعت بينهم وبين المسلمين)[4]، وبعض أقوال هؤلاء أوردها البخاري في كتاب خلق أفعال العباد.

وبعد، فهذه بعض أقوال أهل العلم من أئمَّة السلف المرضي دينهم في

---

(١) انظر السُّنَّة للخلال (٥/ ٩٥ ـ ١١٧) فقد صرح بتكفير بعض المعينين.
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٩).
(٣) السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣١٦).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

الجهم وأتباعه ومن قال بقوله، فلا يلتفت إلى من شذ، ودافع عن الجهم، وجعل ما نُسب إليه من قبيل النبز بالألقاب، تهويلاً ! ! !، وبعضهم جعل ذلك لأسباب سياسية! [1]، وهذا القول يجب الحذر من قائله ومعرفة كيده وخبثه، فإن هذا طعن في جميع أئمَّة الإسلام وهداته، الّذين صرّحوا بتكفير الجهمية، وسوء ظن بالسلف الصالح، فليحذر قائل هذا على دينه وإسلامه، لأن هذا القول سببه مجافاة قائله لمعتقد السلف وسلوكه مسالك أهل البدع والضلال، والله وحده الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

(١) كما يقول ذلك الكوثري في مقدمته على تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص ١٢)، وانظر تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي، وانظر أيضاً: التنكيل للمعلمي (١/ ٢٥٤).

الفصل الثاني
دراسة الصفات الواردة في الكتاب

وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : صفة العلو .

المبحث الثاني : صفة النزول الإلٰهي .

المبحث الثالث : الكلام .

المبحث الرابع : الرؤية .



تمهيد

تقدم في الفصل الأول الحديث عن الجهمية، وبدعهم، وتاريخهم، وأسباب ضلالهم وموقف السلف منهم، ومن المهم الحديث عن أربع من الصفات التي نفتها الجهمية وأتباعهم وكثر فيها الخوض والاختلاف، وهي العلو والنزول والقرآن والرؤية، وقد ذكرها البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه هذا، وهذه الصفات ثابتة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع وغير ذلك كما سيأتي.

وقد عدّ ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مسألة علو الله تعالى على عرشه، ومسألة القرآن من أمهات المسائل التي خالف فيها متأخرو المتكلمين ـ ممن ينتحل المذهب الأشعري وغيره ـ أهل السُّنَّة والحديث[1].

والبخاري ـ رحمه الله ـ وضح موقف السلف في هذه الأمور، ومن يقرأ كلامه يعرف مذهب أهل السُّنَّة والجماعة وطريقتهم، معرفة تامة، وسيكون الحديث في هذا الفصل عن هذه المسائل الأربع: العلو، والنزول، والقرآن، والرؤية، وذلك ليُعرف منهج أهل السُّنَّة وطريقتهم في سائر الصفات الإلٰهية، وأنهم يمرونها كما جاءت من غير كيف فلا يحرفون ولا يعطلون، كما أنهم لا يكيفون ولا يمثلون. أما الجهمية وفروعها فطريقتهم التحريف للنصوص وتسليط المعاول عليها، وصد الناس عن دلالاتها العظيمة وما تقتضيه من تعظيم الله جلا وعلا، والإيمان بكماله.

فالله جلّ وعلا ذكرها، ورسوله ﷺ بيّنها كذلك لأجل أنْ يُعَظَّم الله، ويُعْرَف

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٥)، نقض التأسيس (١/ ١٤٦).

ويُحَب بمقتضى معاني أسمائه وصفاته؛ فهي من أعظم أسباب زيادة الإيمان، بل معرفتها أصل الإيمان ولبّه وروحه.

والبخاري ـ رحمه الله ـ سمى كتابه بـ (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل) فقدّم ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه: النصوص والأدلة والآثار عن الأئمَّة بما فيه أبلغ الرد على الجهمية، وأصحاب التعطيل، وفروعهم، ممن شاركهم في بعض ذلك، كما أنه في كتابه الجامع الصحيح أتى في آخره بكتاب التوحيد، والرد على الزنادقة، والجهمية، فأتى فيه بما يشفي ويكفي، جزاه الله عن نصرة السُّنَّة خير الجزاء.



المبحث الأول
العلو

إن علو الله تعالى فوق خلقه، واستواءه على عرشه ثابت بالكتاب والسُّنَّة بل تضافرت عليه أدلتهما، ومعلوم بالاضطرار منهما، وهو ثابت بإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولهذا أطبق السلف على تكفير من أنكر ذلك لأنه عندهم معلوم من الدين بالاضطرار.

وثبوت علو الله تعالى دل عليه العقل من أوجه كثيرة، وكذلك جميع الفطر شاهدة بذلك مقرة به، قال شيخ الإسلام: (فإن القول بأن الله فوق العرش هو مما اتفقت عليه الأنبياء كلهم، وذكر في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل، وقد اتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها من جميع الطوائف، وجميع طوائف الصفاتية تقول بذلك، الكلابية وقدماء الأشعرية وأئمتهم، والكرامية وقدماء الشيعة من الإمامية، وغيرهم)[(١)].

وهذه الصفة العظيمة لربنا ـ تبارك وتعالى ـ قد عطلها الجهمية ومن اتبعهم، ونفوا عن الله تعالى ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ وأجمع عليه المسلمون، ولهذا ردّ عليهم الأئمَّة ـ ومنهم البخاري ـ وقد أورد في كتاب خلق أفعال العباد من الآثار ما فيه كفاية ومقنع لمن وفقه الله عز وجل[(٢)].

وكذلك ما أورده في صحيحه في كتاب التوحيد[(٣)]، فهذه عقيدة البخاري

---

(١) نقض التأسيس (٢/ ٩ ـ ١٠).

(٢) انظر الأرقام الآتية: (٦، ١٠، ١٣ ـ ١٥، ١٨، ٢٢، ٦٣ ـ ٦٤، ٧٠، ٩٨، ١٠٥ ـ ١١٠).

(٣) انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (١٣/ ٣٤٧) وما بعدها.

وسائر الأئمَّة، فهل بعد هذا يلتفت إلى أقوال بعض المتأخرين ممن لُبّس عليهم الأمر كما قال بعض أئمتهم ـ لما ذكر إنكار علو الله تعالى ـ: (خصومنا في هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة)[1].

فهؤلاء الأئمَّة وغيرهم الّذين سترد النقول عنهم، ويشار إلى كلامهم قبل أحمد بن حنبل، وأحمد ـ رحمه الله ـ ائتم بهم، وقد نقل ابن القيم والذهبي أقوال العلماء قبل المذاهب الفقهية وبعدها، من سائر فقهاء المذاهب، حتى شيوخ المذهب الكلامي: الأشعري، والكلابي، مما يدل على أن قائل هذه المقالة غالط، ومغالط، وبعيد عن سواء السبيل.

ولهذا لما ذكر ابن القيم أسماء العلماء والأئمَّة الّذين يثبتون صفة العلو قال:

ما في الّذين حكيت عنهم آنفاً ... من حنبلي واحد بضمان
بل كلهم والله شيعة أحمد ... فأصوله وأصولهم سيان[2]

وقال شيخ الإسلام ـ لما نقل عن الرازي أن خصومه الّذين يثبتون علو الله على خلقه إنَّما هم الحنابلة والكرامية ـ: (بل خصومه في الباب جميع الأنبياء والمرسلين، وجميع الصحابة والتابعين، وجميع أئمَّة الدِّين الأولين والآخرين، وجميع المؤمنين الباقين على الفطرة الصحيحة...)[3].

أدلة علو الله تعالى:

علو الله تعالى ثابت بأنواع من الأدلة، وسوق جميع هذه الأدلة مما يصعب جداً؛ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ثم كلام سائر الأئمَّة مملوء بما هو إما نص، وإما ظاهر في أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿إِنِّي

---

(١) انظر كلام الرازي في أساس التقديس (ص ١٨).
(٢) النونية مع شرحها لابن عيسى (١/ ٤٧٩)، وانظر نقض التأسيس (١/ ٢٠ ـ ٢٤).
(٣) نقض التأسيس (١/ ٢١ ـ ٢٢).

﴿مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ـ ثم ذكر بعض الأدلة ـ ثم قال: إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة، وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة، مثل قصة معراج الرسول ﷺ إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه. . . (وذكر جملة من الأحاديث، ثم قال): إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو من أبلغ المتواترات اللّفْظية والمعنوية، التي تورث علماً يقيناً من أبلغ العلوم الضرورية أن الرسول ﷺ المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين ـ أن الله سبحانه على العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم، عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته، ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين أو ألوفاً. . .)[١].

ونقل ـ رحمه الله ـ عن بعض أكابر أصحاب الشافعي أنه قال: (في القرآن ألف دليل أو يزيد على أن الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنه فوق عباده)، وقال غيره: (فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك. . .)[٢].

وقد ذكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ في النونية واحداً وعشرين نوعاً من أنواع الأدلة، وتحت كل نوع أكثر من دليل[٣]. وقد ذكر ـ رحمه الله ـ في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية أدلة من القرآن ومن السُّنَّة ثم أتبعها بعدد كثير جدا من أقوال السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمَّة الأربعة وغيرهم من أئمَّة الإسلام، ومن بعد هؤلاء على اختلاف طبقاتهم من أهل الحديث والفقه والتفسير واللغة والزهاد والصوفية أهل الاتِّباع وغيرهم[٤]، وقال في النونية:

وقد اقتصرت على يسيرٍ من كثيـ ـرٍ فائتٍ للعدِّ والحُسْبان
ما كل هذا قابل للتأويل والتـ ـحريف فاستحيوا من الرحمن[٥]

---

(١) الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٤ ـ ١٥)، وانظر التسعينية (٣/ ٩٥٤ ـ ٩٥٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١، ٢٢٦)، وانظر الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٧٩).
(٣) النونية (١/ ٣٩٦ ـ ٥٣٤) مع شرح ابن عيسى، توضيح المقاصد.
(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية من (ص ٩٦ ـ ٣٣١).
(٥) النونية مع شرحها توضيح المقاصد (١/ ٥٣٤).

وقد أفرد لها بعض أهل العلم كتباً خاصة بهذه المسألة[1]، ومنهم الذهبي، فقد ألّف جزءاً سماه: كتاب العلو للعلي الغفار، وذكر النصوص من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على اختلاف طبقاتهم، ومن كلماته -رحمه الله- لما ذكر بعض الأدلة: (أنا أعد نصوص هذه المسألة للاحتجاج عيّاً، أما سمعت قول القائل:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل)[2]

حتى إن أهل الكلام الباطل، ونفاة العلو لا ينازعون باستفاضة أدلة العلو في الكتاب والسُّنَّة؛ ولكنهم يحرفون كل ذلك إصراراً على الباطل جهلاً أو تعصباً.

قال التفتازاني: (فإن قيل: إذا كان الدين الحق نفي الحيز والجهة، فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك؟! من غير أن يقع في موضع منها تصريح بنفي ذلك وتحقيق[3]، كما قررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته، وحقيقة المعاد وحشر الأجساد في عدة مواضع، وأكدت غاية التأكيد مع أن هذا أيضاً حقيق بغاية التأكيد والتحقيق، لما تقرر في فطرة العقلاء مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء!!، أجيب: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة حتى يكاد يجزم بنفي ما ليس في الجهة؛ كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى اصطلاحاتهم، والأليق بدعوتهم إلى الحق ما يكون ظاهراً في التشبيه وكون الصانع في أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمات الحدوث...)[4].

---

(١) مثل كتاب العرش وما روي فيه للحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وكتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، وكل ما صنف أهل العلم في العقيدة فقد ذكروا فيه هذه المسألة العظيمة.

(٢) العلو للعلي الغفار (ص ٩٦).

(٣) العبارة فيها شيء من الاضطراب.

(٤) شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٥٠ - ٥١)، وقد رد عليه المعلمي -رحمه الله- في التنكيل (٢/ ٣٧٧ - ٣٨١)، والقائد لتصحيح العقائد (ص ١٨٥).

وهكذا يقول أئمة الكلام[1]: إن الكتب السماوية والأحاديث النبوية أخفت الحق ولم تظهره، ولم تقرر للناس العقيدة الصحيحة الواضحة، وإنَّما قررت ما ظاهره التشبيه والكفر، وأما الدين الحق فهو مما لم يبين ولم يوضح، وعلق على هذا الكلام بعضهم فقال: (فيه فتح باب الباطنية لأنه كما جاز إظهار الباطل حقاً في آيات كثيرة وتقريره في عقول عامة المسلمين لقصور دركهم؛ جاز مثله في سائر الأحكام. . .)[2].

وهذا معنى قول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (ولذلك كان منتهى هؤلاء السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات)[3].

وإليك ذكر أنواع الأدلة على علو الله تعالى:

أولاً ـ الدليل السمعي:

وهو أنواع كثيرة[4]:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة (مِنْ) المعيِّنة لفوقية الذات نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[5] [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقول النبي ﷺ: «فيعرج الّذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم»[6].

---

(١) انظر: إلجام العوام للغزالي (ص ١٠٢)، تأسيس التقديس (ص ١٩٢)، فلهما كلام مماثل لهذا تماماً.

(٢) انظر التنكيل للمعلمي (٢/ ٣٨٠)، فقد نقل هذا الرد بعض المحشين على المواقف.

(٣) درء التعارض (١/ ٢٨٦)، التدمرية (ص ١٩).

(٤) أوردها ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه إعلام الموقعين (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٥)، وينظر في الطبعة الأخرى التي بتحقيق عبد الرحمن الوكيل. (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٨).

(٥) انظر هذا الوجه والذي قبله في النونية مع شرح ابن عيسى توضيح المقاصد (١/ ٤٠١ ـ ٤١٦).

(٦) المرجع السابق (١/ ٤٠٣).

الرابع: التصريح بالصعود إليه كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[1] [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

السادس: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وهذا يدل على شيئين: على أن القرآن ظهر منه لا من غيره وأنه الذي تكلم به لا غيره، الثاني: على علوه على خلقه وأن كلامه نزل به الروح الأمين من عنده من أعلى مكان إلى رسوله[2].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[3] [الأنبياء: ١٩]، فَفَرّق بَيْن مَنْ له عموماً ومَنْ عنده من مماليكه وعبيده خصوصاً، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: (إنه عنده على العرش).

التاسع: التصريح بأنه سبحانه في السماء، وهذا عند أهل السُّنَّة على أحد وجهين: إما أن تكون (في) بمعنى: (على)، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز حمل النص على غيره[4].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ٤١٢).

(٣) انظر الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٥)، النونية مع شرح ابن عيسى (١/ ٤٢٠).

(٤) النونية (١/ ٤١٧).

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة (على) مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحباً في الأكثر لأداة (ثم) الدالة على الترتيب والمهلة، وهو بهذا السياق صريح في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره من العلو والارتفاع، ولا يحتمل غيره ألبتة[1].

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله سبحانه كقوله ﷺ: «إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صِفْراً».

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنَّما يكون من علو إلى أسفل[2].

الثالث عشر: الإشارة إليه حسّاً إلى العلو كما أشار إليه من هو أعلم به وما يجب له ويمتنع عليه من أفراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في أعظم مجمع على وجه الأرض يرفع أصبعه إلى السماء، ويقول: اللهم اشهد، ليشهد الجميع أن الرب الذي أرسله ودعا إليه واستشهده هو الذي فوق سماواته على عرشه[3].

الرابع عشر: التصريح بلفظ الأين الذي هو عند الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة، ولا فرق بين اللّفْظين عندهم ألبتة، فالقائل: (أين الله) و(ومتى كان الله) عندهم سواء، كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأعظمهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: (أين الله) في غير موضع[4].

الخامس عشر: شهادته التي هي أصدق شهادة عند الله وملائكته وجميع المؤمنين لمن قال: (إن ربه في السماء) بالإيمان، وشهد عليه أفراخ جهم بالكفر.

وصرّح الشافعي بأن هذا الذي وَصَفَتْهُ من أن ربها في السماء: إيمان فقال في

---

(١) النونية (١/ ٣٩٦).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤١٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ٤٢٢).
(٤) المصدر السابق (١/ ٤٢٨).

كتابه في باب عتق الرقبة المؤمنة[1] وذكر حديث الأمة السوداء التي سَوَّدت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المحمدية: فلما وصفت بالإيمان، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» وهي إنَّما وَصَفَتْ كون ربها في السماء، وأن محمداً عبده ورسوله؛ فقرنت بينهما في الذكر؛ فجعل الصادقُ المصدوقُ مجموعهما هو الإيمان[2].

السادس عشر: إخباره سبحانه عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبر به من أنه سبحانه فوق السماوات، فقال: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ـ٣٧][3]، فكذب فرعونُ موسى في إخباره إياه بأن ربه فوق السماء، وعند الجهمية لا فرق بين الإخبار بذلك وبين الإخبار بأنه يأكل ويشرب. وعلى زعمهم يكون فرعون قد نزه الرب عما لا يليق به، وكذب موسى في إخباره بذلك؛ إذ مَنْ قال عندهم: إن ربه فوق السماوات؛ فهو

---

(١) في الأم (٥/ ٢٦٦ـ ٢٦٧) ونصه: (وأحب إليّ ألا يعتق إلا بالغة مؤمنة؛ فإذا كانت أعجمية فوصفت الإسلام أجزأته. أخبرنا مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم... الحديث، وقال عقبه: (اسم الرجل معاوية بن الحكم، كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كثير) وانظر الرسالة للشافعي (ص٧٥)، وللشافعي نص آخر في العلو (ص ١٢٠)، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٠٢).

(٢) النونية (١/ ٤٢٨ـ ٤٢٩)، وانظر عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي (ص ٤٥ ـ ٤٧).

(٣) وقد استدل بهذه الآية جمع من أئمَّة السُّنَّة على إثبات علو الله، ومن هؤلاء: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي كما في الرد على الجهمية (ص ٣٧) ت: بدر البدر، وابن جرير الطبري كما في تفسيره في سورة القصص وسورة غافر (٢٠/ ٧٨)، (٢٤/ ٦٥ ـ ٦٦)، والإمام ابن خزيمة كما في كتاب التوحيد (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)، وابن قدامة المقدسي كما في إثبات صفة العلو (ص ٤٤)، وابن عبد البر كما في التمهيد (٧/ ١٣٣)، وأبو القاسم التيمي، وأبو القاسم عبد الله بن خلف الأندلسي، والإمام سعد بن علي الزنجاني كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٢)، (ص ١٦٠)، (ص ١٩٧)، والنونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى(١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥)، والحارث المحاسبي كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٧٣)، والأشعري في الإبانة (ص ٤٨) ط. جامعة الإمام، وانظر اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٩٥)، والجويني في رسالة إثبات الاستواء والفوقية ضمن الرسائل المنيرية (١/ ١٧٧) و(ص ٣٣) الطبعة المفردة المحققة، وغير هؤلاء كثير. وانظر نقض التأسيس لابن تيمية (١/ ٤٦١)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٧٢ ـ ١٧٣) و(١٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

كاذب، فهم في هذا التكذيب موافقون لفرعون مخالفون لموسى ولجميع الأنبياء، ولذلك سماهم أئمَّة السُنَّة (فرعونية) قالوا: وهم شر من الجهمية؛ فإن الجهمية يقولون: إن الله في كل مكان بذاته، وهؤلاء عطلوه بالكلية، وأوقعوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض، فأي طائفة من طوائف بني آدم أثبتت الصانع على أي وجه؛ كان قولهم خيراً من قولهم.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى وبين الله ويقول له موسى: ارجع إلى ربك فسَلْه التخفيف، فيرجع إليه ثم ينزل إلى موسى فيأمره بالرجوع إليه سبحانه، فيصعد إليه سبحانه ثم ينزل من عنده إلى موسى، عدة مرار(١).

الثامن عشر: إخباره تعالى عن نفسه وإخبار رسوله ﷺ عنه أن المؤمنين يرونه عياناً جهرة كرؤية الشمس في الظهيرة والقمر ليلة البدر، والذي تفهمه الأمم على اختلاف لغاتها وأوهامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي تكون بين الرائي والمرئي فيها مسافة محدودة غير مُفْرِطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا تمكن الرؤية، لا تعقل الأمم غير هذا، فإما أن يروه سبحانه من تحتهم ـ تعالى الله ـ أو من خلفهم، أو من أمامهم، أو عن أيمانهم، أو عن شمائلهم أو من فوقهم، ولا بد من قسم من هذه الأقسام إن كانت الرؤية حقاً، وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبار قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة سلام عليكم» ثم قرأ قوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، ثم يتوارى عنهم، وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم، ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا طرد الجهمية أصلهم وصرحوا بذلك وركبوا النفيين معاً، وصدَّقَ أهل السُنَّة بالأمرين معاً، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه مذبذباً بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء(٢).

---

(١) النونية (١/ ٥٢٥).

(٢) انظر النونية مع شرح ابن عيسى (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧).

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

يا قومِ واللهِ العظيمِ لقَوْلنا ألفٌ تدلُّ عليه بل ألفان
عقلاً ونقلاً مع صريحِ الفطرة الأولى وذوقِ حلاوة الإيمان
كلٌّ يدلُّ بأنَّه سبحانه فوقَ السماءِ مبايِنُ الأكوان

وذكر في النونية زيادة على هذه الأنواع الثماني عشرة ثمانية أنواع[1]، وهي: وصفه تعالى بالظهور، واسم الظاهر، ووصفه بأنه تعالى رفيع الدرجات، وإجماع الرسل، وإجماع أهل العلم والإيمان، وأنه لو كان ذلك من النقائص لنزه عنه كما نزه عن الولد والصاحبة، وبأسئلة إلزامية تدل على بطلان قول النفاة، ودليل سياقات النصوص، وبنصوص الإتيان والمجيء.

(فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة، إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الرب على خلقه، واستوائه على عرشه؛ فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمتشابه من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وردَّه زعيمهم المتأخر بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وبقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ثم ردوا تلك الأنواع كلها متشابهة، فسلطوا المتشابه على المحكم وردوه به، ثم ردوا المحكم متشابهاً؛ فتارة يحتجون به على الباطل، وتارة يدفعون به الحق، ومن له أدنى بصيرة يعلم أنه لا شيء في النصوص أظهر ولا أبين دلالة من مضمون هذه النصوص؛ فإذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة، وليس فيها شيء محكم، ولازم هذا القول لزوماً لا محيد عنه أن ترك الناس بدونها خير لهم من إنزالها إليهم، فإنها أوهمتهم وأفهمتهم غير المراد وأوقعتهم في اعتقاد الباطل، ولم تبين لهم ما الحق في نفسه، بل أحيلوا فيه على ما يستخرجونه بعقولهم وأفكارهم ومقاييسهم؛ فنسأل الله مثبت القلوب تبارك وتعالى أن يثبت قلوبنا على دينه

---

(١) النونية مع شرح ابن عيسى: (١/ ٤١٥ ـ ٥١٥).

وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا؛ إنه قريب مجيب)[1].

ثانياً ـ دلالة الإجماع:

نقل ابن القيم ـ رحمه الله ـ اتفاق أهل الإسلام على إثبات علو الله تعالى على عرشه وفوقيته، ونقل حكاية الإجماع عن ستة من أكابر علماء المسلمين[2].

بل قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي ـ رحمه الله ـ: (ثَمّ إجماع من الأولين، والآخرين، العالِميْنَ منهم والجاهلين؛ أن كل واحد مضى وغبر إذا استغاث بالله تعالى، أو دعاه، أو سأله؛ مدّ يديه وبصره إلى السماء، لمعرفتهم بالله أنه فوقهم. . .)[3].

بل حكى كثير من المتكلمين ـ من أهل الإثبات ـ إجماع الخلائق على إثبات العلو، مثل عبد الله بن كلاب، فقد قال بعد أن ذكر حديث الجارية: (كيف وقد غرس في بنية الفطرة، ومعارف الآدميين من ذلك ما لا شيء أبين منه ولا أوكد؟ ! لأنك لا تسأل أحداً من الناس عنه عربياً ولا عجمياً ولا مؤمناً ولا كافراً، فتقول: أين ربك؟ إلا قال: (في السماء)، إن أفصح، أو أومأ بيده، أو أشار بطرفه؛ إن كان لا يفصح لا يشير إلى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل ولا رأينا أحداً داعياً له إلا رافعاً يديه إلى السماء، ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يُسأل عن ربه فيقول: في كل مكان كما يقولون ! ! وهم يدّعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول، وسقطت الأخبار، واهتدى جهم وحده وخمسون رجلاً معه ! نعوذ بالله من مضلات الفتن)[4].

وقال أبو الحسن الأشعري: (ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٨٥).
(٢) مختصر الصواعق (٢/ ٤١٦ ـ ٤١٨).
(٣) الرد على الجهمية (ص ٣٧).
(٤) نقله عنه شيخ الإسلام في درء التعارض (٦/ ١٩٤)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٠)، وانظر الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٨٤).

دعوا نحو السماء، لأن الله مستوٍ على العرش)[1].

والباقلاني أيضاً له نصوص كثيرة حول هذا المعنى ومما قاله في كتاب التمهيد: (باب وهل الله في كل مكان. . .؟) (قيل: معاذ الله، بل هو مستوٍ على العرش كما أخبر في كتابه) ثم ذكر دليل الإجماع وقال: (ولو كان في كل مكان لصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا، وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا ما أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله)[2].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وكلامه ـ يعني الباقلاني ـ وكلام غيره من المتكلمين في مثل هذا الباب كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسُّنَّة وآثار السلف عن كل كلام)[3].

وأما آثار السلف وأقوالهم فهي كثيرة جداً، قال الأوزاعي ـ رحمه الله ـ: (كنا ـ والتابعون متوافرون ـ نقول: إن الله ـ تعالى ذكره ـ فوق عرشه، ونؤمن بما وردت فيه السُّنَّة من صفاته)[4].

وقال الإمام قتيبة بن سعيد: (هذا هو قول الأئمَّة في الإسلام، والسُّنَّة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه. . .)[5].

وقال أبو عبد الله القرطبي المالكي لما ذكر اختلاف الناس في تفسير الاستواء: (وأظهر هذه الأقوال. . . ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، والفضلاء والأخيار: أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف،

---

(١) الإبانة (ص ٤٨)، طبعة جامعة الإمام، و(ص ٧٠)، طبعة دار الكتاب العربي.

(٢) التمهيد للباقلاني (ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢)، وانظر الحموية في مجموع الفتاوى (٥/ ٩٩)، العلو للذهبي (ص ١٧٣).

(٣) الحموية في مجموع الفتاوى (٥/ ٩٩)، وانظر كلام أبي المعالي الجويني وابن فورك وغيرهم في ما تقدم من المراجع، وفي مجموع الفتاوى (٦/ ٩٠)، وفي كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية شيء كثير من هذه الآثار.

(٤) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤)، وانظر: الحموية في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩)، درء التعارض (٦/ ٢٥٠) وما بعدها، فتح الباري (١٣/ ٤٠٦).

(٥) درء التعارض (٦/ ٢٦٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٣١)، العلو للذهبي (ص ١٢٨).

بائن من جميع خلقه هذا جملة مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات)[1].

وحكى أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان مذهب أهل السُّنَّة، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار. . . فكان من مذهبهم ـ فذكروا جملاً من عقائد السلف ـ: ثم قالا: وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] [الشورى: ١١].

وقال أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجستاني: (أئمتنا كسفيان الثوري ومالك وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة ـ وذكر غيرهم ـ متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش. . .)[3].

وقال أبو عثمان الصابوني ـ رحمه الله ـ: (ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله سبحانه فوق سبع سماواته، على عرشه مستوٍ، كما نطق به كتابه في قوله عز وجل في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ـ وذكر بعض النصوص ـ ثم قال:

---

(١) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للقرطبي (٢/ ١٣٢)، وفي النص عبارة بعد قوله: (وأظهر هذه الأقوال)؛ وهي قول القرطبي: (وإن كنت لا أقول به ولا أختاره) ويحتمل أنها غير مرادة للقرطبي إحساناً للظن به، ونقلها السفاريني في لوامع الأنوار واستغربها وقال: (ولعله خشي من تحريف الحسدة فدفع وهمهم بذلك، قاله الشيخ مرعي) (١/ ٢٠٦)، وانظر كلام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٤٠ ـ ١٤١)، وانظر المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي (١/ ٢٨٩ ، ٣٢٠)، وانظر: درء التعارض (٦/ ٢٥٨)، اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٣ ، ٢٨٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، وصحح سندها الألباني كما في مختصر العلو (ص٢٠٤ ـ ٢٠٥)، وانظر الآثار في كتاب اللالكائي (٣/ ٣٨٧ ـ ٤٠٢)، وانظر درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٧)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٩٠).

(٣) درء التعارض (٦/ ٢٥٠)، العلو للذهبي (ص ١٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٦).

وعلماء الأمة وأعيان الأئمَّة من السلف ـ رحمهم الله ـ لم يختلفوا في أن الله تعالى على عرشه وعرشه فوق سماواته)[1].

والأقوال عنهم كثيرة والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا به.

ثالثاً ـ دلالة العقل على العلو وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الله تعالى خلق هذا الكون بعد أن لم يكن فلا يخلو؛ إما أن يكون خلقه في نفسه أو خارجاً عن نفسه، والأول باطل بالاتفاق، لأنه يلزم أن يكون محلاً لما لا يليق ذكره؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهكذا القول بأنه خلقه خارجاً عنه ثم دخل فيه، فهذا محال أيضاً؛ تعالى أن يحل في خلقه، وهذه والتي قبلها لا نزاع فيهما بين المسلمين، فبقي أنه خارجاً عن نفسه فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة وهذا هو الحق.

الوجه الثاني: أن كل أمرين متقابلين إذا كان أحدهما صفة كمال والآخر صفة نقص فإن الله سبحانه يوصف بالكمال منهما دون النقص، ولهذا لما تقابل الحياة والموت وصف بالحياة دون الموت، وهكذا العلم والقدرة والكلام.

فلما تقابلت المباينة للعالم والمداخلة له؛ وصف بالمباينة دون (المداخلة)، وإذا كانت المباينة تستلزم علوه على العالم أو سفوله عنه، و تقابل العلو، والسفل؛ وصف بالعلو دون السفول، وإذا كان مبايناً للعالم؛ كان من لوازم مباينته أن يكون فوق العالم، ولما كان العلو صفة كمال؛ كان ذلك من لوازم ذاته، فلا يكون مع وجود العالم إلا عالياً عليه ضرورة[2].

الوجه الثالث: أنه إذا ثبت أن العالم كُري، وأن الله لابد أن يكون مبايناً لخلقه، والعلو المطلق فوق الكرة، فيلزم أن يكون في العلو[3].

الوجه الرابع: أن كونه تعالى لا داخل العالم، ولا خارجه، يقتضي نفي

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٢) الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٠٧) المحققة.

(٣) درء التعارض (٧/ ٣).

وجوده بالكلية، لأنه غير معقول، فيكون موجوداً إما داخله، وإما خارجه، والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة[1].

رابعاً ـ دلالة الفطرة:

إن من الثابت قطعاً والمعروف عن الخلف جميعاً أنهم بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى، وهذا أمر مستقر في فطر بني آدم، معلوم لهم بالضرورة، وهذا أيضاً متفق عليه بين العقلاء السليمي الفطرة وكل منهم يخبر عن فطرته من غير مواطأة من بعضهم لبعض، ويمتنع في مثل هؤلاء أن يتفقوا على تعمد الكذب عادة[2].

وهذا ما لا يستطيع نفاة العلو دفعه، ومما يستشهد به في هذا المقام ما جرى بين أبي المعالي الجويني وأبي جعفر الهمذاني لما عارضه وهو يقرر نفي صفة العلو، فقال له الهمذاني: دعنا مما تقول، ما هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا؟ قال: فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه، وقال: حيّرني الهمذاني، أو كما قال: ونزل[3].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (ولهذا تجد المنكر لهذه القضية يُقِرُّ بها عند الضرورة ولا يلتفت إلى ما اعتقده من المعارض لها، فالنفاة لعلو الله إذا حَزَب أَحَدَهم شدّةٌ وَجّه قَلْبَه إلى العلو يدعو الله. ولقد كان عندي من هؤلاء

---

(١) انظر في هذه الوجوه وغيرها: التدمرية (ص٦٣ ـ ٦٥)، مجموع الفتاوى (٤/ ٦٠ ـ ٦١) (٥/ ١٥٢، ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، درء التعارض (٧/ ٣ ـ ١١) وما بعدها و(٧/ ١٣٢)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٠٧ ـ ١٣٤٠).

(٢) انظر إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص ٤١ ـ ٤٢)، و(ص ١٣٠ ـ ١٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤، ٦١)، وانظر: العلو للذهبي (ص١٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٤ ـ ٤٧٨)، وانظر (١٨/ ٤٧١)، ومختصر العلو (ص ٢٧٧)، وصحح إسناد هذه القصة الألباني.

النافين لهذا مَن هو مِن مشايخهم وهو يطلب مني حاجة، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له، وأخّرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء وقال: يا الله، فقلت له: أنت محقق، لمن ترفع طرفك ورأسك؟! وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بينت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك، ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم)[1].

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: (ومن الحجة أيضاً في أنه عز وجل على العرش فوق السماوات، أن الموحدين أجمعين من العرب، والعجم؛ إذا كربهم أمر، أو نزلت بهم شدة؛ رفعوا وجوههم إلى السماء، يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة، والعامة، من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار، ولم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم...)[2].

سياق الأقوال الباطلة في نفي العلو:

المخالفون لأهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: الّذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك كثير من الجهمية: عبّادهم، وصوفيتهم، وعوامهم[3].

الفرقة الثانية: الجهمية النفاة الّذين يقولون: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، فينكرون علوه مطلقاً، ويقولون: ليس فوق العالم شيء أصلاً، ولا فوق العرش شيء، وهذا قول المعتزلة، وطوائف من متأخري

---

(١) درء التعارض (٦/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٢) التمهيد (٧/ ٣٤)، وانظر للمزيد حول هذا الموضوع: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٢٧١ ـ ٢٧٢)، العلو للذهبي (ص ١٤٥)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥٤)، إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص ١٣١)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٣٩٠ ـ ٣٩١)، الإبانة لابن بطة ـ الكتاب الثالث الرد على الجهمية ـ (٢/ ٩٨ ـ ١٢٠)، الشريعة للآجري (٣/ ١٠٧٢ ـ ١١٠٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٣، ٢٧٢).

الأشعرية، والفلاسفة النفاة، والقرامطة الباطنية، وغير هؤلاء[1].

والقول الأول هو الغالب على عامة الجهمية وعبَّادهم. . .، والقول الثاني هو الغالب على نظارهم ومتكلميهم وأهل البحث منهم والقياس فيهم، ومن الجهمية من يجمع بين القولين؛ ففي حال النظر والبحث يقول بالسلب والنفي للوصفين المتقابلين، وفي حال تعبده وتألهه يقول بأنه في كل مكان ! !.

وسبب ذلك أن الدعاء والعبادة، والقصد والإرادة والتوجه يطلب موجوداً، بخلاف النظر والبحث والكلام؛ فإن العلم والكلام والبحث والنظر والقياس والنظر يتعلق بالموجود والمعدوم، فإذا لم يكن القلب في عبادة وتوجه ودعاء؛ سَهُلَ عليه النفي والسلب، وأعرض عن الإثبات، بخلاف ما إذا كان في حال الدعاء والعبادة فإنه يطلب موجوداً يقصده ويسأله ويعبده، والسلب لا يقتضي إلا النفي والعدم، فلا ينفي في السلب ما يكون مقصوداً أو معبوداً[2].

الفرقة الثالثة: قول من يقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان ! ! ويقول: أنا أقر بهذه النصوص وهذه، ولا أصرف واحداً منها عن ظاهره، وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في المقالات الإسلامية، وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية[3] . . . وهؤلاء غالطون وإن زعموا الجمع بين النصوص[4].

اللوازم الباطلة على قول نفاة علو الله تعالى:

إنّ من نفى علو الله تعالى على خلقه وأنكر أنه بائن من خلقه، وأنه ـ سبحانه ـ فوقهم وأنه مستوٍ على عرشه، فلازم قوله أنه لم يثبت حقيقة وجوده ! فضلاً عن إثباته لكماله اللائق به جل وعلا، ولذلك فمنكرو العلو حقيقة قولهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٢).

(٢) درء التعارض (١٠/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٦) (٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، نقض التأسيس (٢/ ٥ ـ ٦).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٥٧، ٣٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

يعود إلى قول معطلة الصفات الّذين ينكرون جميع الصفات.

وقد فهم السلف مرادهم وعرفوا حقيقة قولهم كما قال حماد بن زيد: (ما يجادلون إلا أنه ليس في السماء إله)[١].

وكما قال علي بن عاصم: (احذر من المريسي وأصحابه؛ فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمت أستاذهم جهماً فلم يثبت لي أن في السماء إلٰهاً)[٢].

وهكذا قال الإمام أحمد ـ كما في الرد على الجهمية ـ: (قد عرف المسلمون أنكم لا تؤمنون بشيء، إنَّما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرونه...)[٣].

وقال أيضاً: (تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية)[٤].

وقال الدارمي ـ عن الجهمية ـ: (ونكفرهم أيضاً لأنهم لا يدرون أين الله ولا يصفونه بـ(أين)، والله قد وصف نفسه بـ(أين) فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ووصفه الرسول ﷺ بـ(أين) فقال للأمة السوداء: (أين الله؟).

وهذا من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، لكن يكابرون ويغالطون الضعفاء...)[٥].

والنفاة المخالفون للكتاب والسُّنَّة والعقل والفطرة وما كان عليه السلف، لا يجعلونه متَّصفاً بالعلو دون السفول؛ بل إما أن يصفوه بالعلو والسفول، أو

---

(١) انظر أثر رقم (١٠).

(٢) انظر أثر رقم (٢٢).

(٣) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٦).

(٤) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٥)، وانظر (ص ١١٤، ١٧٦)، وهذا قد نص عليه كثير من العلماء، انظر التدمرية(ص ٦٠)، ونقض التأسيس (١/ ٨٩، ٩٢ ـ ٩٣، ١٤٦)(٢/ ٤١، ٤٥، ١٠٤)، والصواعق المرسلة (٤/ ١٢٣٣ ـ ١٢٣٥)، (٤/ ١٢٨٧)، والتحف في مذاهب السلف للشوكاني (ص ٩).

(٥) الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي (ص ١٧٥ ـ ١٧٦).

بما يستلزم ذلك، وإما أن ينفوا عنه العلو والسفول ![1].

وأيضاً فالّذين نفوا صفة العلو عن الله سبحانه وتعالى فراراً من التشبيه والتجسيم ـ كما زعموا ـ وقعوا في شرٍّ مما فروا منه ! إذ يستلزم قولهم نفيَ وجوده، وتشبيهه بالناقصات والمعدومات والممتنعات[2].

ولذلك يترتب على قولهم: أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إلا العدم المحض، كما قال ابن القيم: (ولذلك سماهم أئمَّة السُّنَّة «فرعونية»، وقالوا: وهم شر من الجهمية، فإن الجهمية يقولون: إن الله في كل مكان بذاته، وهؤلاء عطلوه بالكلية، وأوقعوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض، فأي طائفة من طوائف بني آدم أثبتت الصانع على أي وجه؛ كان قولهم خيراً من قولهم)[3].

كما أنه يترتب على قولهم سلوك سبيل المغضوب عليهم والضالين، ومخالفة سبيل الّذين أنعم الله عليهم من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين[4].

فلهذا وغيره يقول البخاري ـ رحمه الله ـ: (ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى...)[5]، ويقول: (وإني لأستجهل من لا يكفرهم، إلا من لا يعرف كفرهم)[6].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (كما أنهم لما أصلوا تعطيل الرب من صفة العلو، وتعطيل العرش من استواء ربه عليه، لزمهم التكذيب بما لا يحصى من الآيات والأحاديث، وإن أقروا بألفاظها.

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).
(٣) إعلام الموقعين (٢/ ٢٨٣).
(٤) تقدم ذكر دليل الإجماع، وانظر مختصر الصواعق (٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨)، والنونية مع شرحها لابن عيسى (١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٩).
(٥) انظر أثر رقم (٥١).
(٦) انظر أثر رقم (٣٤).

ولزمهم الطعن في خيار الأمة وساداتها وأئمَّة الإسلام وأهل السُّنَّة والحديث، ولزمهم إنكار نزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، وإنكار مجيئه وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، وإن أقروا به مجازاً لا حقيقة.

ولزمهم من ذلك التكذيب بمعراج رسول الله ﷺ إلى ربه، ودنوه منه، حتى كان قاب قوسين أو أدنى، وتردده بين موسى وبين ربه مراراً كل ذلك لا حقيقة له عندهم، كما صرح به أفضل متأخريهم، وملك مناظريهم في كلامه على المعراج، وجعله خيالاً لا حقيقة له ! !)[1].

ومن أهم أسباب ضلالهم في هذا الباب ظنهم أن النصوص الدالة على أن الله تعالى في السماء تدل بظاهرها على أنه تعالى تحيط به السماء المخلوقة، وهو في جوفها !! فشبهوه بمخلوق داخل مخلوق ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ ففروا من هذا التشبيه الذي وقعوا فيه لسوء الفهم، فوقعوا في التعطيل، فأمرهم يتردد بين التشبيه والتعطيل.

ويتوصلون إلى ذلك النفي بإدخال المصطلحات الحادثة المحتملة، ثم ينفونها ويدخلون في نفيهم ما اشتمل عليه الكتاب والسُّنَّة؛ كقولهم بنفي الجهة، وأنه لو أثبت الجهة للزم قدم المكان والجهة والحيز، ولزم كونه كذا وكذا[2].

ولو قالوا صراحة بأن الله ليس فوق العرش، وأنه لم يستو على العرش،

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/١٤٢٧ـ١٤٢٨)، والمشار إليه لعله الرازي، وانظر كلامه على المعراج في أساس التقديس (ص ١٢٦)، ومتأخرو النفاة يصدرون عن كلامه في هذه المسألة وغيرها.

(٢) وانظر ما سيأتي من الألفاظ والمصطلحات الحادثة، وقد يطلق بعض متأخريهم عبارات خطيرة جداً في حق من أثبت ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من علو الله تعالى؛ كقول الكوثري ـ عليه من الله ما يستحق ـ: (إن المشبهة (يريد من أثبت الاستواء) لاحظّ لهم من الإسلام غير أنهم جعلوا صنمهم الأرضي صنماً سماوياً ! !)، وكقول بعضهم: إن الله لا على شيء (أي ليس على العرش) ومن وصفه على شيء فقد وصفه بأنه محتاج محمول فيكفر، انظر التعليق على كتاب تبيين كذب المفتري (ص ٢٨)، وانظر تبديد الظلام (ص ٣٥) وغيرها.

ونحو ذلك؛ لم يقبل منهم المسلمون هذا، فيحتالون على التعطيل بمثل هذه الشبه الواهية كما قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن أهل البدع: (يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم)[١].

ويقال لهؤلاء: (إن النصوص الثابتة في الكتاب والسُّنَّة لا يعارضها معقولٌ بيِّنٌ قَطّ، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق؛ لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق، بل نقول قولاً عاماً كلياً: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قَطّ صريحٌ معقولٌ فضلاً عن أن يكون مُقَدّماً عليها، وإنَّما الذي يعارضها شبهٌ وخيالات مبناها على معانٍ متشابهةٍ وألفاظٍ مجملةٍ، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية)[٢].

وشبه هؤلاء المعطلة لا حصر لها، والإيرادات التي يوردونها لدفع ما دلت عليه النصوص الشرعية؛ هي من جنس وساوس الشيطان التي كان السلف يتعوذون بالله منها، ويعتقدون في الله ما يليق بجلاله وكماله، وأنه سبحانه لا تدركه الأبصار ولا تحيط بكنه ذاته وكيفية صفاته العقول. وكانوا يتعاظمون أن يتكلموا بمثل هذا الكلام الباطل، كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: «جاء ناس من أصحاب رسول الله ﷺ إلى النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: أوقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذاك صريح الإيمان»[٣].

وأما هؤلاء المخالفون لمنهج السلف فيتكلمون به ولا يتعاظمونه، ويسترسلون مع الشيطان، وقد أمر رسول الله ﷺ بدفع ذلك بالاستعاذة والانتهاء والكف عن هذا الباطل؛ ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

---

(١) الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ٨٥)، وانظر نقض التأسيس (١/ ١٠٠ ـ ١٠١) و(٢/ ١١).

(٢) درء التعارض (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦) وانظر أيضاً (١/ ١٦٩، ٢٢١) و(٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) و(٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان (١/ ١١٩ رقم ١٣٢).

ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته»(١).

وعنه أيضاً قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله ورسله»(٢) متفق عليه.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، فالواجب على المؤمن ألا يعارض كلام الله ـ عز وجل ـ وكلام رسوله ﷺ بمثل هذه الشبه والإيرادات والوساوس، ولو صدرت من شياطين الإنس، وعليه أن يتعوذ بالله منها، ويعلم أن الله ليس كمثله شيء، ولا يسترسل في الشبهات والوساوس، وأن يقول كما قال الله تعالى عن الراسخين: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٧ ـ ٨].

وهذا جواب إجمالي وإلا فالجواب التفصيلي فيكون عن كل شبهة بحسبها، وقد تولى أهل العلم والتحقيق الرد على أهل النفي والتعطيل في كتب ورسائل كثيرة، ومن هؤلاء فارس المنقول والمعقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه الكبير نقض التأسيس، وكتابه الآخر درء تعارض العقل والنقل، وغيرها من كتبه النفيسة تولى الإجابة عن شبه هؤلاء ورد باطلهم، وكشف عوارهم وهتك أستارهم ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق (٦/ ٣٣٦ رقم ٣٢٧٦)، ومسلم في الإيمان (١/ ١١٩ ـ ١٢٠ رقم ١٣٤).

(٢) انظر ما تقدم، ولفظ: (آمنت بالله ورسوله) إحدى روايات مسلم (١/ ١٢٠).

المبحث الثاني

النزول الإلٰهي

صحّت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثُلُث الليل الآخر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟، من يسألني فأعطيه؟، من يستغفرني فأغفر له؟»[1].

قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ عن حديث النزول: (هو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي ﷺ)[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في هذا الحديث: (قد استفاضت به السنة عن النبي ﷺ واتفق سلف الأمة وأئمتها، وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه)[3].

وقال الحافظ الذهبي: (وقد ألفت أحاديث النزول في جزء وذلك متواتر أقطع به)[4].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد (٣/ ٢٩ رقم ١١٤٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في صلاة المسافرين (١/ ٥٢١ رقم ٧٥٨).

(٢) التمهيد (٧/ ١٢٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٢).

(٤) العلو للذهبي (ص ٧٣).

والسلف آمنوا بما ورد وأثبتوا هذه الصفة كما وردت، وردوا على من تأولها أو حرفها بأنواع التحريفات.

قال ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ: (باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب جلّ وعلا إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشْهدُ شهادةَ مُقرّ بلسانه، مصدِّق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى ﷺ لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله جل وعلا لم يترك، ولا نبيه ﷺ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدِّقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول غير متكلفين القول بصفته، أو بصفة الكيفية؛ إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول)[1].

وقال أبو عُمر ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: (الذي أقول: إنه من نظر إلى إسلام أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن، وسائر المهاجرين، والأنصار، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجاً؛ علم أن الله عز وجل لم يعرفه أحدٌ منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا من قبل حركة، ولا من باب الكل والبعض، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً، وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازماً؛ ما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهوراً أو من أخلاقهم معروفاً؛ لاستفاض عنهم ولشُهِروا به كما شُهِروا بالقرآن والروايات وقول رسول الله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» عندهم مثل قول الله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف، لا يقولون: كيف يجيء؟، وكيف يتجلى؟، وكيف ينزل؟ لأنه ليس كشيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له وفي قول الله عز وجل ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

﴿رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، دلالة واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجلياً للجبل وفي ذلك ما يفسر معنى حديث التنزيل. . .)[(١)].

فالسلف الصالح وأصحاب الحديث كما قال أبو عثمان الصابوني ـ رحمه الله ـ أقروا بهذا (وقبلوا الخبر وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما أن ذاته لا تشبه الخلق، تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علواً كبيراً)[(٢)].

قال إسحاق بن راهويه ـ رحمه الله ـ: (جمعني وهذا المبتدع ـ يعني إبراهيم بن أبي صالح ـ مجلس الأمير عبد الله بن طاهر، فسألني الأمير عن أخبار النزول فسردتها، فقال إبراهيم: كفرت بربٍّ ينزل من سماء إلى سماء!! فقلت: آمنت بربٍّ يفعل ما يشاء، فرضي عبد الله كلامي، وأنكر على إبراهيم)[(٣)].

وقال حرب: (هذا مذهب أئمة أهل العلم وأصحاب الحديث والأثر، وأهل السنة المعروفين بها، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه والحميدي وغيرهم، كان قولهم: إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء وكما شاء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][(٤)].

وقال أبو جعفر الترمذي[(٥)] لما سئل عن كيفية النزول قال: (النزول معقول،

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣) بتصرف، وانظر (٧/ ١٤٣).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص ٢٣٢)، وانظر مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٥٣).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٧٥ رقم ٩٥١) ورواه الذهبي في كتاب العلو (ص ١٣١)، وقال: (كأن إسحاق الإمام يخاطبك بها) يعني أنها في غاية الصحة عنه.

(٤) نقله عنه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٣)، وانظر (٥/ ٣٨٠).

(٥) هو محمد بن أحمد بن نصر، أبو جعفر الترمذي الشافعي الزاهد الإمام العلامة، شيخ الشافعية بالعراق في وقته، ولد سنة (٢٠١هـ)، وتوفي سنة (٢٩٥ هـ)، انظر: تاريخ بغداد (١/ ٣٦٥)، الصارم المنكي لابن عبد الهادي (ص ٣٠٤)، شذرات الذهب (٢/ ٢٢٠).

والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[١].

وهكذا قال البخاري ـ رحمه الله ـ: وقال الفضيل بن عياض: (إذا قال لك جهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء)[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقاً على قول الفضيل بن عياض ـ فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء ـ: (أراد الفضيل بن عياض ـ رحمه الله ـ مخالفة الجهمي الذي يقول: إنه لا تقوم به الأفعال الاختيارية، فلا يتصور منه إتيان ولا مجيء ولا نزول ولا استواء، ولا غير ذلك من الأفعال الاختيارية القائمة به، فقال الفضيل: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء، فأمره أن يؤمن بالرب الذي يفعل ما يشاء من الأفعال القائمة بذاته التي يشاؤها لم يرد من المفعولات المنفصلة عنه ومثل ذلك ما يُروى عن الأوزاعي وغيره من السلف أنهم قالوا في حديث النزول: يفعل الله ما يشاء...)[٣].

وهذا التنبيه من الشيخ ـ رحمه الله ـ ليردّ زَعْم مَنْ زَعَم أن مراد الفضيل والأوزاعي بقولهم: يفعل الله ما يشاء: أن الله يحدث شيئاً منفصلاً عنه، من دون أن يقوم به هو فعل أصلاً، وسبب ذلك أنهم ينفون عن الله قيام الأفعال الاختيارية به تعالى، فأرادوا حمل كلام السلف على اعتقادهم، والحق أن السلف كالفضيل والأوزاعي مرادهم نقيض قول هؤلاء النافين للصفات الاختيارية كما هو معروف عنهم في سائر الصفات[٤].

وأهل البدع تأولوا ما جاء في ذلك كله، وقالوا: إن الله لا ينزل حقيقة، وإنما يخلق الله أعراضاً في بعض المخلوقات يسميها نزولاً، ويقول بعضهم: إن المراد بالنزول إقباله على أهل الأرض بالرحمة، وبعضهم يقول: المراد

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص ٣٠٤).
(٢) سيأتي برقم (٦١).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).
(٤) انظر شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨٦ ـ ٣٩٦) (٥/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

بالنزول: نزول أمره، أو رحمته، أو ملك من ملائكته، أو غير ذلك[1] من التأويلات التي هي في الحقيقة تحريفات للنصوص وصرف لها عن حقائقها، ونفيهم لهذه الصفة بناءً على قاعدتهم الباطلة؛ وهي نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، فتجرؤوا بذلك على ما امتدح الله به، ووصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، فهذا يبين خطر الاعتماد على القواعد الكلامية المبتدعة، وأنها تفضي إلى شر كثير.

قال شيخ الإسلام: (والصواب أن جميع هذه التأويلات مبتدعة لم يقل أحد من الصحابة شيئاً منها، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة والحديث، أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة، ولكن بعض الخائضين بالتأويلات الفاسدة يتشبث بألفاظ تنقل عن بعض الأئمة وتكون إما غلطاً أو محرفة، كقول الأوزاعي في النزول: «يفعل الله ما يشاء» فسَّره بعضهم بأن النزول مفعول مخلوق. . . وليس الأمر كذلك)[2].

وقولهم: إن الله يخلق أعراضاً يسميها نزولاً، فهذا لا شك في بطلانه لأنه لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل صراحة، ثم إن المخلوق لا يجوز أن يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني. . . إلخ.

وأما قولهم: إن المراد بالنزول إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستعطاف، فهذا ليس خاصاً بثلث الليل الآخر، ثم إنه في الحديث ما يبطل ذلك وهو قوله: «إلى سماء الدنيا» فالرحمة، والاستعطاف، وما يحصل في قلوب العارفين من الرقة، والتضرع، وحلاوة العبادة ونحو ذلك؛ حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

قولهم: إن الذي ينزل أمره أو ملك هذا باطل لأنه في نفس الحديث:

---

(١) انظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٧٤ ـ ٧٥)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص ٣٦)، وأصول الدين للبزدوي (ص ٢٧ ـ ٢٨)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٠ ـ ٣١) (١٣/ ٤٨٦).

(٢) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٩)، وانظر مختصر الصواعق (٢/ ٤٥٣).

«فيقول: من يدعوني. . إلخ»، ومعلوم أنه لا يجيب الدعاء، ويغفر الذنوب، ويعطي كل سائل سؤله إلا الله، وأمره، ورحمته لا تفعل شيئاً من ذلك.

وأما قولهم: إن النازل ملك؛ فهذا غير صحيح لما سبق، وأيضاً فالملائكة لا تزال تنزل بالليل والنهار إلى الأرض، كما ثبت في عدد من الأحاديث، وهكذا أمره سبحانه، ورحمته ينزلان في كل وقت لا في ثلث الليل فقط، ثم يقال لهم أيضاً: إنكم تنكرون علو الله على خلقه، أفينزل أمره، ورحمته من العدم على قولكم[1]، ولهذا ذكر أبو العباس ابن تيمية أنه لما قال بعض النفاة: (ينزل أمره ورحمته)، فقال له المثبت: فمِمّنْ ينزل؟! ما عندك فوق شيء! فلا ينزل منه، لا أمر، ولا رحمة، ولا غير ذلك، فبُهِت النافي، وكان كبيراً فيهم[2]!، وأما اعتراض النفاة على إثبات هذه الصفة باختلاف الليل، والنهار، والبلدان، والفصول في التقدم والتأخر والطول والقصر، فهذا لا يرد به الحديث، وسبب هذا الإيراد القياس الخاطىء والتوهم والتخيل الباطل، وهو تشبيه الله بخلقه، وأنهم تخيلوا من نزول الله تعالى أنه مثل نزول أحدهم، وهذا عين التمثيل، وهو باطل، فالقول في الذات كالقول في الصفات، فصفاته تعالى لا تشبه صفات المخلوقين، قال شيخ الإسلام: (ثم إنهم بعد ذلك جعلوه كالواحد العاجز منهم، الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يعجز غيره عن جمعه، وقد جاءت الأحاديث بأنه يحاسب خلقه يوم القيامة كل منهم يراه مخيلاً به ويناجيه، لا يرى أنه متخلياً لغيره ولا مخاطب غيره. . . وذلك كما قيل لابن عباس: كيف يحاسب الله تعالى الخلق في ساعة واحدة؟ فقال: «كما يرزقهم في ساعة واحدة» ومن مثّل مفعولاته التي خلقها بمفعولات غيره فقد وقع في تمثيل المجوس القدرية، فكيف بمن مثّل أفعاله بنفسه، أو صفاته بفعل غيره وصفته. . .)[3].

ومن النفاة لهذه الصفة من يصير إلى تفويض المعنى ويقول: لا يفهم من هذا

---

(١) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥٢، ٣٦٩ ـ ٣٧٤، ٤١٥ ـ ٤١٨).

(٢) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٦).

(٣) نقض التأسيس (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، وانظر شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٨، ٤٦٧ ـ ٤٧٦) ومختصر الصواعق (٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

الحديث شيء، ولا معنى له، ويزعمون أن هذا مذهب السلف ويقولون: إن قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] يدل على أن معنى المتشابه لا يعلمه إلا الله، والحديث منه متشابه كما في القرآن، وهذا من متشابه الحديث ! ! فيلزمهم أن يكون الرسول الذي تكلم بحديث النزول لم يدر هو ما يقول، ولا ما عنى بكلامه ! ! وهو المتكلم به ابتداءً، فهل يجوز لعاقل أن يظن هذا بأحدٍ من عقلاء بني آدم فضلاً عن الأنبياء، فضلاً عن أفضل الأولين والآخرين، وأعلم الخلق، وأفصح الخلق، وأنصح الخلق للخلق ﷺ، وهم مع ذلك يدعون أنهم أهل السنة، وأن هذا القول الذي يصفون به الرسول ﷺ وأمته هو قول أهل السنة، ولا ريب أنهم لم يتصوروا حقيقة ما قالوه ولوازمه، ولو تصوروا ذلك لعلموا أنه يلزمهم ما هو من أقبح أقوال الكفار في الأنبياء، وهم لا يرتضون مقالة من ينتقص النبي ﷺ ولو تنقصه أحد لاستحلوا قتله، وهم مصيبون في استحلال قتل من يقدح في الأنبياء عليهم السلام، وقولهم يتضمن أعظم القدح، لكن لم يعرفوا ذلك، ولازم القول ليس بقول، فإنهم لو عرفوا أن هذا يلزمهم ما التزموه[1].

فلا شك أن قول النفاة لا دليل عليه لا سمعي ولا عقلي، بل الأدلة كلها على خلافه، والسبب الذي جعلهم يقولون بنفي هذه الصفة هو أن أوهامهم الباطلة وعقولهم الفاسدة فهمت من نزول الرب تعالى ومجيئه وإتيانه. . . ما يُفْهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهبوطه ودنوه، وهو أن يفرغ مكاناً ويشغل مكاناً، فنفت حقيقة ذلك، فوقعت في محذورين: محذور التشبيه ومحذور التعطيل، ولو علمت هذه العقول الضعيفة أن نزوله سبحانه وإتيانه لا يشبه نزول المخلوق وإتيانه ومجيئه، كما أن سمعه وبصره وعلمه وحياته كذلك. . . وإذا كان نزولاً ليس كمثله نزول، فكيف تنفي حقيقته ! ![2].

* * *

---

(١) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٢٩) بتصرف يسير.

المبحث الثالث

صفة الكلام

وقد وقع بين طوائف الأمة خلاف ونزاع كبير في إثبات صفة الكلام لله تبارك وتعالى، وفارق أهل البدع فيها منهج السلف الصالح بأنواع متفاوتة من البدع والمقالات الباطلة، وسيكون الكلام على هذا الموضوع من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حقيقة الكلام والمتكلم في لغة العرب.

المطلب الثاني: قول أتباع الرسل؛ السلف الصالح، أهل السُّنَّة والجماعة.

المطلب الثالث: الأدلة على مذهب أهل السُّنَّة في كلام الله تعالى.

المطلب الرابع: تقرير البخاري لمذهب السلف في كتابه خلق أفعال العباد وفي الجامع الصحيح.

المطلب الخامس: ذكر مذاهب أهل البدع والضلال في كلام الله عز وجل.

المطلب السادس: ذكر أهم شبه المعتزلة، والرد عليها.

المطلب السابع: ذكر أهم شبه الأشاعرة، والرد عليها.

* * *

المطلب الأول: حقيقة الكلام والمتكلم في لغة العرب

هذه المسألة مع وضوحها وجلائها؛ إلا أنه قد وقع فيها نزاع، وإلا فمن المعلوم عند جميع العقلاء في سائر اللغات أن الكلام، والقول، والحديث، والخبر ونحو ذلك عند الإطلاق يتناول اللّفْظ والمعنى جميعاً، لا ينازع في هذا أحد إذا رجع إلى عقله ورشده، وأن الكلام إنَّما يطلق على اللّفْظ فقط أو على المعنى فقط عند القرائن الدالة على التقيد.

فمن الأمثلة على هذا ـ وهي كثيرة لا حصر لها ـ قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١٠ ـ ١١] فلم يسمّ الإشارة وما قام بالنفس كلاماً وهكذا قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به، أو تعمل به»[١] وغير ذلك من النصوص، فيراد بالقول والكلام ونحوه اللّفْظ والمعنى جميعاً، إلا عند وجود القرائن فينصرف إلى ما دلت عليه القرينة، كما في قول الراجز:

امتلأ الحوض وقال قطني ... قطني رويداً قد ملأت بطني[٢]

وقول الآخر:

وقالت له العينان سمعاً وطاعة[٣]

فهنا القرينة دلّت على أن القول ليس المراد به اللّفْظ، لأن الجماد لا يتكلم، وهذا كثير في اللغة[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في العتق (٥/ ١٦٠) رقم (٢٥٢٨)، ومسلم في الإيمان (١/ ١١٦) رقم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أورده في لسان العرب (٧/ ٣٨٢)، ولم ينسبه لأحد.

(٣) المصدر السابق (١١/ ٥٧٢)، ولم ينسبه لأحد.

(٤) انظر لسان العرب (١١/ ٥٧٢).

قال ابن فارس مبيناً حقيقة الكلام: (الكاف واللام والميم أصلان أحدهما؛ يدل على نطق مفهم، والآخر؛ على جراح فالأول الكلام. . .)[1] فقوله: (يدل على نطق مفهم) فالنطق هو اللّفْظ، و الإفهام دل على اشتماله على المعنى، فالكلام مشتمل عليهما وهكذا القول في حقيقة المتكلم.

فالمعروف في اللغة والشرع ـ كما هو الموافق للعقل ـ أن المتكلم من قامت به صفة الكلام وفعله بمشيئته وقدرته، فلا يقال عن ساكت: إنه متكلم، ولو قامت بقلبه المعاني والأفكار، كما لا يقال عمّن لم يتكلم وتكلم غيره بأمره: إنّ المتكلم هو الأول، لا الثاني، واتفق الفقهاء على أنه من حلف لا يتكلم؛ لم يحنث بدون النطق وإن حدثته نفسه، وأهل العرف وسائر العقلاء يسمون الناطق متكلماً، ومن عداه ساكتاً أو أخرس[2]، ومع وضوح هذه الحقائق إلا أن أهل البدع خالفوا فيها اللغة والعقل مع مخالفتهم للشرع.

فالذي استقر عليه قول المعتزلة أن المتكلم هو من فعل الكلام، ولو في غيره لا من قام به الكلام، وسبب ذلك أن الجهمية أول ما أظهروا بدعتهم كانوا يصرِّحون بأن الله لا يتكلم، كما ثبت عن الجعد بن درهم وغيره ـ وهذا هو حقيقة القول بأن القرآن مخلوق ـ فلما رأوا ما في ذلك من مخالفة القرآن والمسلمين؛ قالوا: إنه يتكلم مجازاً؛ يخلق شيئاً يعبر عنه، لا أنه في نفسه يتكلم، فلما شنّع عليهم المسلمون قالوا: يتكلم حقيقة، ولكن المتكلم هو من أحدث الكلام وفعله ولو في غيره، فيكون متكلماً بذلك الكلام حقيقة، وهذا الذي استقر عليه المعتزلة.

فهذا من تلبيسهم وتمويههم على المسلمين، فخرجوا عن العقل والشرع واللغة[3]، وفي المقابل لهؤلاء أحدث ابن كلاب بدعة القول النفسي ـ الذي

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٣١)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٥٦ ـ ٤٦١).

(٢) شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٠ ـ ٣١) وانظر (٢/ ٢٤ ـ ٢٦).

(٣) شرح الأصفهانية (٥/ ٥٤)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩ ـ ٣٠) (١٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، والتسعينية (١/ ٢٧٢، ٢٧٥ ـ ٢٨٤) وذكر ابن تيمية أن مذهب المعتزلة ومذهب الجهمية في المعنى سواء، لكن هؤلاء يقولون: هو متكلم حقيقة، وأولئك ينفون أن يكون متكلماً حقيقة،=

خالف فيه أهل السُّنَّة وأهل البدعة ـ فزعم أن الكلام والقول هو المعاني فقط دون الألفاظ فقابل بدعة المعتزلة ببدعة أخرى وهي أن المتكلم هو من قام به المعنى النفسي، ولو لم يتكلم حقيقة بلفظ الذي هو حروف وصوت[1].

ولا يخفى بُعد هذا القول عن اللغة والعقل ـ فضلاً عن الشرع ـ لمن تأمله، وسيأتي بيان بطلانه في الحديث عن بدعة الكلام النفسي.

وقد التزمت المعتزلة وكذا الكلابية والأشاعرة في مسمى مثل ما تقدم، فعند المعتزلة أن الكلام اسم لمجرد الحروف ومسماه وهو اللّفْظ؛ ولذلك قالوا: إنه مخلوق منفصل عن الله، لأن الكلام هو الألفاظ والحروف، ولا يجوز عندهم أن تقوم بالله، فجعلوها مخلوقة منفصلة، وعلى العكس من ذلك قالت الكلابية والأشاعرة ومن تبعهم: إن الكلام في اللغة اسم لمجرد المعنى فقط، وإطلاقه على اللّفْظ مجاز، فنفوا أن يكون القرآن المنزل كلام الله، وقالوا: هو حكاية عنه، أو عبارة، ونفوا أن يكون كلام الله حروف وصوت، وابتدعوا القول بالكلام النفسي.

قال ابن أبي العز الحنفي ـ رحمه الله ـ: (وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

أحدها: أنه يتناول اللّفْظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: أنه اسم للّفظ فقط، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم[2].

الثالث: أنه اسم للمعنى فقط، وإطلاقه على اللّفْظ مجاز، لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن تبعه.

= وحقيقة قول الطائفتين أنه غير متكلم فإنه لا يعقل متكلم إلا من قام به الكلام، انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٥٢)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١١٩).

(١) انظر الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص ٨١ ـ ٨٢).

(٢) وقد أطلق بعض المنتسبين للسنة هذا القول من غير موافقة للمعتزلة، وإطلاقهم خطأ، فالكلام حقيقة على اللّفْظ والمعنى جميعاً، انظر ما ذكره في شرح الكوكب المنير (٢/ ١٣) وما بعدها.

الرابع: أنه مشترك بين اللّفْظ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قول ثالث يُروى عن أبي الحسن: أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين، لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه)[١].

وقال أبو نصر السجزي ـ رحمه الله ـ: (اعلموا ـ أرشدنا الله وإياكم ـ أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي، والصالحي، والأشعري وأقرانهم، . . . ، في أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً، ذا تأليف واتساق، وإن اختلفت به اللغات. . .) وذكر إجماع العقلاء وأهل اللغة على ذلك[٢].

وقال شيخ الإسلام: (فإذا قيل: تكلم فلان؛ كان المفهوم منه عند الإطلاق: اللّفْظ والمعنى جميعاً. . . وإذا سُمّي المعنى وحده كلاماً، أو اللّفْظ وحده كلاماً، فإنّما ذاك مع قيد يدل عليه)[٣].

فالسلف يقولون: إن كلام الله ـ من القرآن وغيره ـ مما تكلم الله به، شامل للفظ والمعنى، وإن القرآن حروفه ومعانيه كلام الله تعالى[٤].

ويقرر شيخ الإسلام في هذا الموضع مسألة عقلية مهمة ذات شقين، **الشق الأول**: أن الصفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمها إلى ذلك المحلِّ، فكان هو الموصوف بها كالعلم والقدرة والحركة ونحو ذلك ـ إذا قام بالمحل كان ذلك المحل هو العالم القادر المتحرك ونحوه ـ، **والشق الثاني**: أنه لا يعود حكم هذه الصفة على غير ذلك المحل، فلا يكون عالماً بعلم يقوم بغيره، ولا قادراً بقدرة تقوم بغيره، ولا متحركاً بحركة تقوم بغيره، وهكذا.

---

(١) شرح الطحاوية (ص ١٩٩)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٣) و(١٢/ ٦٧)، وكتاب الإيمان (ص ١٦٢) ط. المكتب الإسلامي.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص ٨٠ ـ ٨١).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٣) و(١٢/ ٦٧ ـ ٦٩)، وانظر شرح الكوكب المنير (٢/ ٥٩ ـ ٦١).

(٤) الإيمان لشيخ الإسلام (ص ١١٤ ـ ١٢٠)، وضمن مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٢ ـ ١٤٠)، والاستقامة (١/ ٢١١)، والواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٤).

ويوضح ـ رحمه الله ـ أن هذه المسألة لها علاقة باللغة والسمع، فيشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم [إذ كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم؛ احترازاً من أصناف الروائح التي لا يشتق لمحلها منها اسم]، كالعلم إذا قام بمحل قيل: عالم، وهكذا القدرة والحركة ونحوها... ولا يشتق هذا الاسم لمحل لم تقم به هذه الصفة؛ فلا يقال لمحل لم يقم به العلم أو القدرة أو الإرادة أو الكلام أو الحركة؛ إنه عالم أو قادر أو مريد أو متحرك أو متكلم)[1].

وتحقيق هذا المقام ـ مع وضوحه ـ في غاية الأهمية ـ هنا ـ وشيخ الإسلام يجعله من البحوث العقلية النافعة في هذا المقام، كما نبّه على خطأ الرازي ومن وافقه من متأخري الأشاعرة في استخفافهم بهذه المسألة[2].

وبيّن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن ردود السلف على المعتزلة ـ في بدعتهم أن القرآن مخلوق ـ هي بناءً على هذا الأصل، وذلك كقول ابن المبارك: (من قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] مخلوق؛ فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك).

وقال سليمان بن داود الهاشمي: (من قال: إن القرآن مخلوق؛ فهو كافر وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا؛ فلِمَ صار فرعون أولى بأن يخلد في النار؟! إذ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وزعموا أن هذا مخلوق، ومن قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤] مخلوق؛ فهذا أيضاً قد ادعى ما ادعىٰ فرعون! فلِمَ صار فرعون أولىٰ بأن يخلد في النار من هذا؟! وكلاهما عنده مخلوق، فأُخْبِر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه. وقال أبو الوليد: سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر له أن قوماً يقولون: القرآن مخلوق، فقال: كيف يصنعون بـ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]؟! كيف

---

(١) شرح الأصفهانية (٥/ ٥٥)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٩ ـ ٥١٥).

(٢) شرح الأصفهانية (٥/ ٥٤ ـ ٥٥)، والتسعينية (٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٢)، وسماها القاعدة الشريفة كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٦)، وانظر (١٢/ ٣١٣)، وهذا مما تناقض فيه أهل البدع، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢١).

يصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]؟! وقال وكيع: (لا تستخفوا بقولهم: القرآن مخلوق، فإنه من شر قولهم، إنَّما يذهبون إلى التعطيل)[١].

وكلام السلف في هذا واضح، وهو أن حقيقة قول الجهمية: (إن القرآن مخلوق) أن الله لا يتكلم، وأن المحلَّ الذي قام به الكلام مخلوق، هذا المحل هو الذي قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] فادعى الإلٰهية، ولا فرق بين هذا المحل المخلوق المدعي للإلٰهية وبين فرعون المدعي للربوبية.

قال شيخ الإسلام: (وكلام السلف مبني على ما يعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم، وإذا كان كلامه ما خلقه في غيره؛ كان كل كلام كلامه!!، وكان كلامُ فرعون: كلامَه!!، إذ المتكلم من قام به الكلام، فلا يكون متكلماً بكلام يكون في غيره كسائر الصفات والأفعال فإنه لا يكون عالماً بعلم يقوم بغيره، ولا قادراً بقدرة تقوم بغيره...)[٢].

كما أن في تحقيق هذا المقام ردٌّ على الأشاعرة وغيرهم الّذين يقولون: إن حروف القرآن وألفاظه مخلوقة، فإن قولَهم يؤول إلى أن المتكلم بالقرآن والمنشيء له مخلوق[٣][٤].

---

(١) هذا الآثار سيأتي تخريجها في هذا الكتاب برقم (٥٨ ـ ٦٤).

(٢) الأصفهانية (٥/ ٥٥)، والتسعينية (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢)(٣/ ٩٦٢ ـ ٩٦٧)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٩، ٥١٦ـ٥١٨)

(٣) ولهم في هذا الباب تناقضات مع المعتزلة، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١، ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، والتسعينية (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧) و(٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٣)، وسائرُ الأصوليين المخالفين للمعتزلة متفقون على أنه لا يشتق اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره، انظر غاية المرام للآمدي (ص٨٨) وما بعدها، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٧)، والإنصاف للباقلاني (ص٧٠)، وشرح المنهاج للبيضاوي (١/ ١٩٨)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢)، والإحكام للآمدي (١/ ٥٤)، وسلاسل الذهب للزركشي (ص١٧١).

(٤) وحاول الجويني التخلص من هذا الإشكال، لأن المعتزلة ألزموا الأشعرية بأن تقوم به الصفات الفعلية لأنه خالق، ورازق، وعادل، فكيف لا يقوم به خلق، ولا رزق، ولا عدل، فقال: إن إطلاق كلام الله على الكلام النفسي، والنظم والعربي حقيقة فيهما جميعاً، الإرشاد (ص١٠٨) وهكذا فعل الرازي متابعاً له، وهذا الذي قالوه أفسدوا به أصل دليلهم الذي =

وأشار البخاري إلى هذه المسألة في أثناء الرد على من لم يفرق بين تلاوته وقراءته وبين كلام الله عز وجل، فقال: (قال أبو عبد الله: وإن ادعيت أنك تسمع الناس كلام الله كما أسمع الله كلامه لموسى، قال له: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ فهذا دعوى الربوبية، إذا لم تميز بين قراءتك وبين كلام الله . . .)[1].

وهكذا قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في كتاب الرد على الجهمية: (فقلنا: هل يجوز لمُكَوِّن أو غير الله أن يقول: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ ـ ١٢]، أو يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، فمن زعم ذلك؛ فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية، كما زعم الجهم أن الله كون شيئاً كان يقول ذلك المكون . . .)[2].

المطلب الثاني: قول أتباع الرسل ـ السلف الصالح: أهل السُّنَّة والجماعة ـ

قولهم في كلام الله عزّ وجل هو ما تلقوه عن الرسول ﷺ فقالوا: إن الله عز وجل لم يزل متكلماً إذا شاء، متى شاء، وكيف شاء، فهو سبحانه يتكلم بمشيئته واختياره، فنوع الكلام قديم أزلي، وأفراده حادثة متجددة بمشيئته سبحانه.

ويقولون: إن كلامه سبحانه قائم به فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل حقيقة، مُحَالٌ أن تقوم صفة الكلام بنفسها أو بغير الموصوف بها ـ كما يقول الزائغون ـ، فليس كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه، ولا لازماً لذاته لزوم الحياة لها، لم يقل هذا أحد من سلف الأمة بل هو قائم به، وتابع لمشيئته واختياره، وأن القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم به المبتدىء به، وإليه يعود في آخر الزمان يرفعه من الأرض من الصدور والمصاحف ـ كما جاء في بعض الآثار ـ، والقرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً

= يحتجون به على المعتزلة، وتناقضوا معهم فيه، انظر التسعينية (٣/ ٩٥٠ ـ ٩٥١).

(١) انظر ما سيأتي برقم (٥٧٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٣٠).

لغيره لا جبريل ولا محمد ﷺ، فالله هو الذي تكلم به حقيقة، وأنزله على رسوله محمد ﷺ، وبلّغه ﷺ إلى الناس، فليس القرآن اسماً لمجرد الحروف فقط، ولا لمجرد المعنى فقط، بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط، ولا المعاني فقط، وتقدم ذكر هذا، ولا يجوز إطلاق القول بأن القرآن حكاية عن كلام الله أو عبارة بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله حقيقة، فإن الكلام إنَّما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً.

ويعتقدون أن الله تعالى يتكلم بصوت يُسْمَع كما جاءت بذلك الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارىء ولا غيره، فصوت القارىء الذي يقرأ كلام الله، وهكذا المداد الذي كتب به القرآن، والورق الذي كتب عليه كل ذلك مخلوق، وأما الملفوظ المقروء المكتوب المسموع فهو كلام الله تعالى، فالصوت صوت القارىء، والكلام كلام الباري.

والله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته؛ فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته(١).

المطلب الثالث: الأدلة على مذهب أهل السُّنَّة في كلام الله تعالى

النصوص الدالة على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات صفة الكلام لله

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، وفي مسألة كلام الله انظر: مسألة الأحرف ضمن مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢ ـ ٥٢)، والمسألة المصرية في القرآن ضمن مجموع الفتاوى(١٢/ ١٦٣، ١٧٣)، مجموع الفتاوى(١٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٦)، الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٤)، مجموع الفتاوى(٦/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨)، منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٨٦)، درء التعارض (٢/ ٢٥٥)، الأصفهانية (٥/ ٤٢ ـ ٦٢)، التسعينية (١/ ٢٢٨) وما بعدها، وانظر البرهان في بيان القرآن لابن قدامة (ص٢٩ ـ ٣٠)، النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (١/ ٢٦٢)، مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٦٥) وما بعدها.

كثيرة جداً ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٣ ـ ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، والآيات في هذا كثيرة جداً[1].

وأما الأحاديث فهي كثيرة أيضاً فمنها:

١ ـ حديث جابر بن عبد الله قال: كان النَّبي ﷺ يعرض نفسه بالموقف، فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه؟ فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي»[2].

٢ ـ وحديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، وليس بينه وبينه ترجمان...»[3].

٣ ـ وحديث جابر بن عبد الله قال: قال النَّبي ﷺ: «ألا أبشرك عما لقي أبوك؟ إن الله كلّم أباك من غير حجاب، فقال: عبدي، سلني...» الحديث[4].

٤ ـ وحديث زيد بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح

---

(١) انظر درء التعارض (٢/ ١١٥ ـ ١٢١).
(٢) حديث صحيح: وسيأتي تخريجه برقم (٨٧).
(٣) متفق عليه، وسيأتي تخريجه برقم (١٠٢).
(٤) حديث صحيح: وسيأتي تخريجه برقم (١٠٣).

بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر...»[1].

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة[2]، وسيأتي ذكر الأحاديث التي فيها إثبات الصوت[3]، ويلاحظ أن جميع الألفاظ التي تدل في اللغة العربية على التكلم قد جاءت بها النصوص، كالتكليم، والمناداة، والمناجاة، والقول ماضياً ومستقبلاً[4].

قال ابن القيم: (وقد نوّع الله تعالى هذه الصفة في إطلاقها عليه تنويعاً يستحيل معه نفي حقائقها، بل ليس في الصفات الإلٰهية أظهر من صفة الكلام والعلو والفعل والقدرة... فإذا كان كلامه، وتكليمه، وخطابه، ونداؤه، وقوله، وأمره، ونهيه، ووصيته، وعهده، وإذنه، وحكمه، وإنباؤه، وإخباره، وشهادته، كل ذلك مجاز لا حقيقة له، بطلت الحقائق كلها، فإن الحقائق إنَّما حقّت بكلمات تكوينه ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨٢] فما حقّتْ الحقائق إلا بقوله وفعله)[5].

وأما أقوال السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم فهي كثيرة، وقد أورد البخاري ـ رحمه الله ـ جملة منها، فمن ذلك:

ما ورد عن الصحابة:

١ ـ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما خاطر قوماً من أهل مكة على أن الروم تغلب فارس فغلبت الروم فنزلت: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ١ ـ ٢] فأتى قريشاً فقرأها عليهم، فقالوا: كلامك هذا أم كلام صاحبك؟ فقال: (ليس

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان، (٢/ ٣٣٣ رقم ٨٤٦)، ومسلم في الإيمان (١/ ٨٣ رقم ٧١).
(٢) انظر درء التعارض (٢/ ١٢٤ ـ ١٤٥).
(٣) في (ص ٣٨٢).
(٤) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٦٥) وما بعدها.
(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٧١).

بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله عز وجل) وفي لفظ: (اللهعز وجل أنزل هذا)[١].

٢ ـ وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قصة الإفك: (والله ما كنت أظن أن الله ينزل براءتي، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بأمر يتلى)[٢].

٣ ـ وقال خبّاب بن الأرت رضي الله عنه: (تقرب إلى الله ما استطعت، فإنك لن تقرب إلى الله بشيء أحب إليه من كلامه)[٣].

٤ ـ وكانت أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنها ـ إذا سمعت القرآن قالت: (كلام ربي، كلام ربي)[٤].

٥ ـ ولما قال الحجاج: (إنّ ابن الزبير يبدِّلُ كلام الله، فقال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: كذب الحجاج، إن ابن الزبير لا يبدل كلام الله، ولا يستطيع ذلك)[٥].

ومما ورد عن التابعين وأتباعهم والأئمّة:

١ ـ قال عمرو بن دينار: (أدركت أصحاب النَّبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة، يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود)[٦].

٢ ـ وقال أبو عبد الرحمن السلمي: (فضل القرآن على سائر الكلام؛ كفضل الرب على خلقه). ويروى عن الحسن مثله[٧].

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٤٠٤)، وعبد الله بن أحمد في السُّنَّة (١/ ١٤٣رقم ١١٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٨٥ رقم ٥١٠)، وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد من وجه آخر وليس فيه الشاهد وسيأتي برقم (١٢٢).

(٢) انظر رقم (٢٨٠).

(٣) انظر رقم (٩٣).

(٤) انظر رقم (٩٥).

(٥) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٩٥ رقم ٥٢٨) بإسناد صحيح.

(٦) سيأتي تخريجه برقم (١).

(٧) انظر رقم (٩٦)، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٦ رقم ٥٢٩).

٣ ـ وقال قتادة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦]: (أي يعلمون أنه كلام الرحمن)[١].

٤ ـ وقال عبد الله بن المبارك: (القرآن كلام الله عز وجل ليس بخالق ولا مخلوق)[٢].

٥ ـ وقال أبو بكر الخَلّال: (أخبرني علي بن عيسى أن حنبلاً حدثهم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: من زعم أن الله لم يكلِّم موسى فقد كفر بالله، وكذّب القرآن، وردّ على رسول الله ﷺ أمره، يستتاب من هذه المقالة، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه، قال: وسمعت أبا عبد الله قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] فأثبت الكلام لموسى كرامة منه لموسى، ثم قال يؤكد كلامه: ﴿تَكْلِيمًا﴾، قلت لأبي عبد الله: الله عز وجل يكلم عبده يوم القيامة؟ قال: نعم، فمن يقضي بين الخلائق إلا الله عز وجل يُكلم عبده ويسأله، الله متكلم، لم يزل الله يأمر بما شاء ويحكم، وليس له عدل ولا مثل، كيف شاء، وأنَّى شاء)[٣].

٦ ـ وقال قِوام السُنَّة الأصبهاني ـ وقد ذكر بعض الآثار عن الصحابة في هذه المسألة ـ: (فهو إجماع الصحابة وإجماع التابعين بعدهم، مثل: سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، والشعبي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم أشاروا إلى أن كلام الله هو المتلو في المحاريب والمصاحف، وذكر صالح بن أحمد بن حنبل، وحنبل، أن أحمد ـ رحمه الله ـ قال: جبريل سمعه من الله تعالى، والنَّبي ﷺ سمعه من جبريل والصحابة سمعته من النَّبي ﷺ...)[٤].

٧ ـ وقد ساق الإمام أبو القاسم اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل

---

(١) رواه الدارمي في سننه في فضائل القرآن، باب القرآن كلام الله (٢/ ٥٣٢) رقم (٣٣٥٢)، وابن جرير في التفسير (١/ ١٨٠).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السُنَّة: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦) رقم (١٤٤).

(٣) نقله عنه ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٣٧ ـ ٣٨)، وانظر السنة للخلال (٦/ ١٧).

(٤) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، وانظر (١/ ٢٦٩).

السُّنّة والجماعة أقوال الأئمّة عن أكثر من خمسمائة عالم كلهم يقولون: (القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق؛ فهو كافر)، قال ـ رحمه الله ـ: (فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين، والأئمّة المرضيين، سوى الصحابة الخيّرين على اختلاف الأعصار، ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام، ممّن أخذ الناس بقولهم، وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة)[1].

٨ ـ ويقول أبو بكر بن أبي داود ـ رحمه الله ـ في قصيدته السلفية الحائية:

وقل غير مخلوق كلام مليكنا ... بذلك دان الأتقياء وأفصحوا
ولا تك في القرآن بالوقف قائلاً ... كما قال أتباع لجهم وأسجحوا
ولا تقل: القرآن خَلْق قرانه ... فإن كلام الله باللّفْظ يوضح[2]

٩ ـ وقال أبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى ـ رحمه الله ـ عقب سياقه لحديث: «ما منكم من رجلٍ إلا سيكلمه ربه...» قال: حدثنا أبو السائب حدثنا وكيع بهذا الحديث عن الأعمش، فلما فرغ وكيع من هذا الحديث، قال: (منْ كان هاهنا مِنْ أهل خُراسان فلْيَحْتَسِبْ في إظهار هذا الحديث بخُراسان لأنّ الجهمية يُنكرون هذا)[3].

وهذا بعض ما ورد عن الأئمّة في إثبات صفة الكلام لله تعالى والرد على أهل البدع، وليس المقصود حصر كلامهم كله فإن هذا صنفت فيه المصنفات.

وفيما ذكر كفاية لمن أراد الحق فهو إجماع السلف الصالح قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

---

(١) شرح السُّنَّة (٢/ ٣١٢ رقم ٤٩٣).

(٢) في أول قصيدته المطبوعة بتحقيق محمود الحداد (ص ١٧، ٣٠).

(٣) سنن الترمذي (٤/ ٦١١)، وقد ذكر شيخ الإسلام أن علماء السُّنَّة في المشرق أكثر كلاماً في رد مذهب الجهمية ممن كان في الحجاز والعراق والشام، وذلك لأن مبدأ ظهور الجهمية في خراسان، ومن كان بها من علماء أهل السُّنَّة أعرف بهم من غيرهم، انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩) (١٤/ ٣٥١).

ومن الأدلة العقلية التي أرشد الله إليها في القرآن على إثبات الكلام لله تعالى؛ أن التكلم من أوصاف الكمال، وضده وهو الخرس من أوصاف النقص كما قال تعالى عن العجل وعُبّاده: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، فدلت الآيتان على أن نفي رجوع القول، ونفي التكلم نقص، يُستدل به على عدم الإلهية[١].

المطلب الرابع: تقرير البخاري لمذهب السلف في كتابه خلق أفعال العباد وفي الجامع الصحيح

ذكر البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه الجامع الصحيح الأدلة من الكتاب والسُّنَّة على صفة الكلام، وبوّب عليها أبواباً كثيرة، ففي آخر الصحيح في كتاب التوحيد (باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]) وبعده عشرة أبواب ساق فيها الآيات والأحاديث الدالة على إثبات صفة الكلام لله تعالى[٢]، منها (باب كلام الرب تعالى مع جبريل، ونداء الله الملائكة)، و(باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم)، و(باب كلام الرب مع أهل الجنة)، وأورد بعد ذلك أبواباً كثيرة إلى آخر كتاب التوحيد تتعلق بمسألة خلق أفعال العباد، ومسألة اللّفْظ بالقرآن وتوسع في ذلك.

وقال أيضاً: (باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، و﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقول الله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال ابن مسعود عن النّبي ﷺ: «إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء،

---

(١) انظر شرح الأصفهانية (ص ٧٢ ـ ٧٣)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٧).
(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٥٣).

وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»[1]، وأورد قول ابن عباس: (كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم، وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بالله تقرؤونه محضاً لم يشب))[2].

ومراد البخاري ـ رحمه الله ـ أن الله جلّ وعلا يحدث من أمره ما يشاء، وأن كلامه، وأمره، ونهيه، وهدايته لبعض عباده، وإضلاله لبعض، وتغييره لحكم شرعه وغير ذلك مما يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وأن ذلك الفعل مما يحدث بمشيئته واختياره، وفي ذلك الرد على من زعم أن كلام الرب تعالى وأفعاله ليست بمشيئته !.

كما أن البخاري ـ رحمه الله ـ ردّ عليهم في إنكارهم الأصل الآخر وهو قيام هذه الصفة بالله تعالى، ولهذا قال قبل ذلك بأبواب: (باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرهما من الخلائق، وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره، وهو الخالق المكوِّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكوّن. . .)[3].

فهذا صريح من كلام البخاري أن الرب بصفاته غير مخلوق، ومن صفاته: فعله وأمره، فهي صفات تقوم به سبحانه، وتتجدد آحادها وأفرادها، كما قال: (وإن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين كما قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١])[4].

وأما في كتابه خلق أفعال العباد فذكر مسألة كلام الله عز وجل، وتوسّع في نقل الآثار عن أئمّة السلف الصالح وأورد عدداً من الأحاديث والآيات[5].

---

(١) سيأتي تخريجه برقم (٤٢٩).
(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٩٦).
(٣) فتح الباري (١٣/ ٤٣٨).
(٤) انظر شرح كتاب التوحيد للغنيمان (٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٥).
(٥) انظر الآثار التي ستأتي برقم (١٣٢، ١٧٨، ٢١٣، ٢١٥ ـ ٢٢٩)

يقول ـ رحمه الله ـ في ثنايا كتابه: (سمعت عُبَيْد الله بن سعيد، يقول: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: مازلتُ أسمع أصحابنا يقولون: إنّ أفعال العباد مخلوقة.

قال أبو عبد الله: حَرَكَاتُهم، وأصْواتُهم، واكتسابُهم وكتابتُهم مخلوقة، فأمّا القرآنُ المتْلُوّ المُبيْن المُثْبَت في المصاحف، المَسْطور المَكْتوب المُوْعَى في القلوب، فهو كلامُ الله ليس بَخلْق، قال الله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]).

ويقول ـ رحمه الله ـ: (ولا توجَّه القرآن إلا أنه صفة الله عزّ وجلّ، ولا يقال: كيف ما توجَّه وهو قول الجبّار تعالى أنطق به عباده، وكذلك تواترت الأخبار عن النّبيّ ﷺ أن القرآن كلام الله، وأن أَمْرَه قَبْل خَلْقِه، وبه نَطَق الكتاب...)، ثم استدل لذلك وذكر إجماع العلماء عليه، ثم قال: (وكُلُّ من لم يعرف الله عزّ وجلّ بكلامه أنه غير مخلوق فإنه يُعَلَّم ويُرَدُّ جَهْلُه إلى الكتاب والسنة، فمَنْ أَبَى بعد العلم به كان معانِداً...).

وذكر الخلاف بين بعض المنتسبين إلى الإمام أحمد فقال: (فأما ما احتجَّ به الفريقان لمذهب أحمد، ويدّعيه كلٌّ لنفسه، فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربَّما لم يفهموا دِقَّةَ مَذْهَبِه. بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أنّ كلامَ الله غيرُ مخلوق، وما سواه فهو مخلوق، وأنهم كرهوا البَحْث والتَّنْقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنَّبوا أهلَ الكلام، والخوضَ والتنازعَ إلا فيما جاء فيه العلم وبَيَّنَهُ رسولُ الله ﷺ)[1].

وقال أيضاً: (مع أن الجهمية والمعطلة إنما ينازعون أهل العلم على قول الله [تبارك وتعالى]: إنَّ اللهَ لا يتكلم، وإنْ تكلّمَ فكلامُه خَلْق، فقالوا: إنّ القرآن المقروء بعِلْمِ الله مخلوق، فلم يميِّزوا بين تلاوة العباد وبين المقروء...)[2]، وقال أيضاً: (باب ما كان النّبيّ ﷺ يستعيذ بكلمات الله لا بكلام غيره، وقال

---

(١) انظر رقم (٢١٣، ٢٢٩).

(٢) انظر رقم (٣٢١).

نُعَيْم: لا يستعاذ بالمخلوق ولا بكلام العباد والجنّ والإنس والملائكة، وفي هذا دليل أنّ كلام الله غير مخلوق، وأنّ سواه خلق. . .).

وقال قبل ذلك: (ولقد بيَّن نُعَيْم بن حَمَّاد رحمه الله تعالى أنَّ كلام الربِّ ليس بخَلْق، وأنّ العرب لا تعرف الحيَّ من الميتِ إلا بالفِعْل، فَمَنْ كان له فِعْل فهو حَيّ، ومَنْ لم يكن له فعل فهو ميت، وأن أفعال العباد مخلوقة، فضُيِّق عليه حتى مضى لسبيله وتوجَّع أهل العلم لما نزل به، وفي اتفاق المسلمين دليلٌ على أنّ نُعَيْماً ومَنْ نَحا نَحْوَه ليس بمُفَارق ولا مبتدع، بل البَدْع والرَّئيسُ بالجهل بغيرهم أولى؛ إذ يفتون بالآراء المختلفة ما لم يأذن به الله. . .)(١).

وقال أيضاً: (ويذكر عن النّبيّ ﷺ أنّه كان يحبّ الرّجل خفيض الصوت، ويكره أَنْ يكون رفيع الصوت وأنّ الله ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جلّ ذكره وفي هذا دليلٌ أنّ صوت الله لا يشبه صوت الخلق، لأنّ صوت الله يُسمعُ من بعد كما يسمع من قرب، وأنّ الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا وقال عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فليس لصفة الله ندّ ولا مِثْل ولا يوجد شيء من صفاته بالمخلوقين. . .)(٢).

ففي هذه النصوص إثبات قيام صفة الكلام بالله تعالى، وأن كلامه غير مخلوق، وأن كلامه سبحانه بصوتٍ يُسْمَع، والله أعلم.

المطلب الخامس: ذكر مذاهب أهل البدع والضلال في كلام الله عز وجل:

افترق أهل الضلال في هذه المسألة على أقوال شتى:

فالقول الأول: قول الفلاسفة أتباع أرسطو والصابئة ومن وافقهم، الّذين يقولون: إن كلام الله عزوجل هو ما يفيض على النفوس، إما من العقل

(١) انظر رقم (٤٥٥ ـ ٤٥٦).
(٢) انظر رقم (٤٧٩ ـ ٤٨٢).

الفعّال[1]، أو من غيره، ويزعمون أن الله إنّما كلّم موسى من سماء عقله، أي بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من خارج[2]، وهذا القول هو أفسد الأقوال، وأبعدها عن العقل واللغة، والشرع، وحقيقته أن الله لا يتكلم. وأن القرآن وسائر الكتب المنزلة ليست كلام الله، وأن الرسل جاؤوا بهذا من عند أنفسهم، معبرين به عما فاض عليهم. وقول الفلاسفة في كلام الله تعالى موافق لقولهم في النبوة، فإن النبوة عندهم تجمع ثلاثة أمور:

قوة التخيل والتخييل، وقوة الحدس، والقدرة على التأثير في هيولى العالم[3].

القول الثاني: قول غلاة الصوفية الاتحادية؛ أن كل كلام في الكون فهو كلام الله، شعره، ونثره، وحقه، وباطله كله عين كلام الله، كما قال عارفهم ! !:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه، وهو أن وجود هذه الموجودات هو عين وجود الله تعالى، وصفات جميع الموجودات هي صفات الله، وكلام جميع الموجودات كلامه تعالى، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة، والعلو، وهذا من أخبث المذاهب، وأصحابه من أكفر الطوائف.

القول الثالث: أن كلام الله مخلوق منفصل عنه، خلقه في غيره[4]، وهذا

---

(١) انظر في معنى (العقل الفعّال) عندهم وبيان كفرهم: الصفدية لابن تيمية (١/ ٨ ـ ٩)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٨٢، ٣٨٤ ـ ٣٨٦)، مجموع الفتاوى (٤/ ١١٧ ـ ١٣١).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٢ ـ ٢٦) و(١٢/ ١٦٣)، التسعينية (١/ ٢٧٢)، وانظر كتاب ابن تيمية السلفي للهرّاس (ص١٢٠ ـ ١٢١) حيث نقل عن ابن سينا الفيلسوف، وانظر الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ١٩٦ ـ ٢٠١، ٢٢١) و(٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣١).

(٣) انظر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٢).

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص٥٢٨) والحق الدامغ للخليلي الإباضي (ص٩٩)، مختصر الصواعق (٢/ ٤٧٣)، مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٣)، ولمحمد عمارة المعتزلي المصري كتب كثيرة في بث هذه الضلالات.

قول المعتزلة والجهمية الّذين ينفون أن تقوم بالله صفة من الصفات، لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام.

وقد كفرهم أئمّة السُّنَّة وحذروا من مذهبهم، وساق البخاري في مقدمة كتابه ما يدل المسلم على خطورة مذهبهم، وسيأتي ذكر لوازمه الفاسدة ونقض لأهم شبهاتهم.

القول الرابع: مذهب الكلابية والأشعرية والماتريدية: أن كلام الله تعالى قائم بذات الله أزلاً وأبداً، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وقالوا: إن ذلك الكلام معنى واحد في الأزل، وهو الأمر بكل ما أمر الله به، والنهي عن كل ما ينهى عنه، والخبر عن كل ما أخبر الله عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراةً، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً، وقالوا: معنى القرآن والتوراة والإنجيل واحد ! !، والأمر والنهي والخبر عندهم ليست أنواعاً ينقسم إليها الكلام، وإنَّما هي صفات إضافية كما يوصف الشخص بأنه ابن لزيد، وعم لعمرو، وخال لبكر. . ويقولون: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن كلامه بغير حرف ولا صوت وأنه لا يتجزأ أو يتبعض، ولا يتغاير، ولا يتفاضل[1]. ويصرِّح كثير منهم بأن القرآن مخلوق، وبعضهم يكتفي بالتصريح بذلك في مقام التعليم[2]، ويصرح بعضهم بأنه لا فرق بينهم وبين المعتزلة، في أن القرآن العربي مخلوق، وإنَّما الخلاف في وجود الكلام النفسي؛ فالمعتزلة لا يعترفون به[3]، بخلاف الأشاعرة، والماتريدية.

---

(١) انظر لمع الأدلة لإمام الحرمين الجويني (ص ٩١)، الإرشاد له (ص ١٠٤)، أصول الدين للبغدادي (ص ١٠٦)، شرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ٩٩).

(٢) انظر تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٧٢)، كتاب التوحيد!! لأبي منصور الماتريدي (ص ٥٩)، أصول الدين لأبي اليسر البزدوي (ص ٦١).

(٣) انظر شرح المواقف للجرجاني (٨/ ٩٣، ٩٥، ٩٩)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ٥٨، ٦١)، الحاشية على الأسماء والصفات للكوثري (ص ٢٥١) ط. القديمة، الحق الدامغ للخليلي الإباضي (ص ٩٩ ـ ١٠٠)، كبرى اليقينيات الكونية لمحمد سعيد رمضان البوطي (ص ١٢٦)، وانظر التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٦١٨).

وبين الأشاعرة، والكلابية فروق يسيرة، وهكذا بينهم وبين الماتريدية، وسيأتي ذكر أهم شبهاتهم والرد عليها بحول الله تعالى.

القول الخامس: قول السالمية ومن وافقهم من بعض أتباع الأئمّة الأربعة، وأهل الكلام، والحديث، والتصوف:

فقد وافقوا ابن كلاب على أن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، فقالوا: إن كلامه قديم، وقالوا: إنه حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى أزلاً وأبداً لا يتكلم بها بمشيئته واختياره، ولا يتكلم بها شيئاً بعد شيء، ولا يفرقون بين جنس الحروف وأعيانها، بل يجعلون عين الحروف قديمة أزلية.

ومن هؤلاء من يقول: إن الصوت القديم هو المسموع من القارىء إذا قرأ القرآن، ومعناه: القول بالحلول، وأن صفة الخالق حلت في المخلوق!!، وعند بعض أتباع هؤلاء أقوال مماثلة لهذا في الشطط والانحراف[(١)].

وقول السالمية مما يعلم فساده بالضرورة، فإن الحروف المتعاقبة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون كل منها قديماً أزلياً ـ وإن صح أن يكون جنسها قديماً، لإمكان وجود كلمات لا نهاية لها، وحروف متعاقبة لا نهاية لها ـ وامتناع كون كل منها قديماً أزلياً، فإن المسبوق بغيره لا يكون أزلياً[(٢)].

ويقال لهؤلاء: (الاقترانية)، نسبة إلى اقتران الحروف والأصوات الذي هو مذهبهم، فعندهم ليست الباء قبل السين، ولا السين قبل الميم في (بسم الله الرحمن الرحيم) ونحوه، وقد قال جمهور العقلاء: تصور هذا المذهب كافٍ في الجزم ببطلانه[(٣)].

وكثير من أهل الكلام يجعل هذا المذهب مذهباً للإمام أحمد، والحنابلة، وغيرهم ممن يتبع السلف، وهذه النسبة كذب وخطأ[(٤)]، و إنَّما وقع في هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٢٧).

(٣) مختصر الصواعق (٢/ ٤٧٦).

(٤) انظر ما سيأتي (ص ٤٨٨)، ومناظرة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٦)؛ وفيه قول=

القول بعض أتباع الأئمّة غلطاً منهم ومخالفة لمنهج أئمتهم أئمّة أهل السُّنَّة.

القول السادس: قول الكرامية[1]، الّذين يقولون: إن كلام الله تعالى بمشيئته وقدرته بالقرآن العربي وغيره، وهو حروف وأصوات مسموعة، ولكن جنسه حادث بمعنى أن الله لم يكن متكلماً ثم صار متكلماً، فجعلوا الله في الأزل غير قادر على الكلام بمشيئته، ولا على الفعل، ثم جعلوا الفعل والكلام ممكناً مقدوراً من غير تجدد شيء أوجب القدرة والإمكان[2].

فوافقوا السلف في إثبات تعلق الكلام بالمشيئة، وأنه بحرف وصوت، وخالفوهم في أمر عظيم فنفوا اتصاف الله بالكلام في الأزل وجعلوه حادثاً بعد أن لم يكن، فهذا وصف لله بالعجز والنقص، وسلب لكماله اللائق به سبحانه.

وبعد فهذه أهم الأقوال المبتدعة في مسألة كلام الله تعالى، قال ابن القيم: (والبراهين العقلية، والأدلة القطعية شاهدة ببطلان هذه المذاهب كلها، وأنها مخالفة لصريح العقل والنقل، والعجب أنها هي الدائرة بين فضلاء العالم، لا يكادون يعرفون غيرها)[3].

وهذا كثير في من يذكر الأقوال في مسائل مهمة وعظيمة، يُعدِّد أقوالاً كثيرة ولا يعرف قول أهل السُّنَّة والجماعة والسلف الصالح، ولا يذكره ولا يشير إليه، وربما نسب إليهم ما هو باطل وكذب.

= الشيخ في المناظرة: (أبكذب ابن الخطيب وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين كما نقل هو وغيره عنهم (الحنابلة) أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين ومداد الكاتبين...!! من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟ قل لي!!). وانظر ابن تيمية السلفي للهراس (ص ١٢٦ ـ ١٢٧) ومن هؤلاء الّذين يفترون الكذب وينسبون أخطاء بعض العلماء إلى مذهب السلف؛ الخليلي الإباضي في الحق الدامغ (ص ١٢٧)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/٣٧٦ ـ ٣٩٥)، مناظرة الواسطية (٣/ ١٧٠ ـ ١٧٣).

(١) الكرامية: هم أتباع محمد بن كرام، ولا يعرف لهم وجود الآن، ولا لأقوالهم الباطلة انتشار فالحمد لله على ذلك.

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٢).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٦).

ونظراً لخطورة مذهبي المعتزلة والأشاعرة فسأقتصر على إيراد أهم شبهاتهم والرد عليها.

المطلب السادس: ذكر أهم شبهات المعتزلة والرد عليها

قد تقدم ذكر مذهب المعتزلة في القرآن، وأنه اعتقاد الجهمية الّذين ينفون كلام الله، ويزعمون أنه مخلوق، وهذا القول من أخطر الأقوال، وأخبثها، ومع ذلك فبعض الناس من العقلانيين وغيرهم لا يبالي بخطورة هذا القول، ويزعم أن لا أهمية لهذا الخلاف، وأن المسألة هينة، بل ربما بعضهم أنكر على الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ، كما فعل محمد عبده وغيره[1] من المخالفين لمنهج السلف حيث يقول ـ بعد تقرير مُبْتَدَع لهذه المسألة ـ : (أما ما نقل إلينا من ذلك الخلاف الذي فرّق الأمة وأحدث فيها الأحداث، خصوصاً في أوائل القرن الثالث من الهجرة وإباء بعض الأئمّة أن ينطق بأن القرآن مخلوق، فقد كان منشؤه مجرد التحرج!! والمبالغة في التأدب من بعضهم، وإلا فيجلّ مقام مثل الإمام ابن حنبل عن أن يعتقد أن القرآن المقروء قديم، وهو يتلوه كل ليلة بلسانه، ويُرَتّله بصوته. . .)[2].

---

(١) ومن الّذين هوّنوا شأن هذه المسألة واستخفوا بها، بل وعابوا على الإمام أحمد هجر من أجاب فيها: ـ المقبلي في العلم الشامخ (ص ٣٧٠)، والشوكاني في إرشاد الفحول (ص ١١)، وأبو غدة الكوثري في تعليقه على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ٣٦٦ ـ ٣٧٩)، وطبعت مفردة باسم: (مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل)، [وقد رد عليه الشيخ حمود التويجري ـ رحمه الله ـ رداً مختصراً بعنوان: تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة القرآن]، والبوطي في كبرى اليقينيات الكونية (ص ١٣٦) وغير هؤلاء، وكثير من محققي الأشاعرة يصرح بأنه لا فرق بينهم وبين المعتزلة إلا في الكلام النفسي، فهم وإياهم على أن هذا القرآن العربي المنزل مخلوق!!، وانظر ما سيأتي (ص ٢١٩)، وقد رد ابن الجوزي انتقاد من انتقد الإمام أحمد في هجر الّذين أجابوا في المحنة، بردود قوية مقنعة، انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٣٩٠)، وانظر قصة ابن معين معه (ص ٣٨٩).

(٢) رسالة التوحيد لمحمد عبده (ص ٦٦)، وبهذا يُعرف جهل أهل البدع بمذهب السلف الصالح=

ويقول هذا المسكين: (وليس في القول بأن الله أوجد القرآن ! ! بدون دخل لكسب بشر في وجوده: ما يمس شرف نسبته، بل ذلك غاية ما دعا الدين إلى اعتقاده فهو السُّنَّة!! وهو ما كان عليه النَّبي ﷺ، وكل ما خالفه فهو بدعة ضلالة. . .)[1]، كذا يقول عن عقيدة المعتزلة: إنها هي السُّنَّة ! ! وأن عقيدتهم في القرآن لا تمس شرف نسبته إلى الله ! ! .

وتأمّل قوله: (شرف نسبته)، فهو ـ عنده ـ ينسب إليه من باب التشريف والتكريم، لا أنه صفته، ثم يجعل هذا هو الذي دعا الدين إلى اعتقاده، وهذا من أعظم الكذب والبهتان على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى دينه وعلى أصحابه رضي الله عنهم.

وحتى يعرف المسلم خطر هذه العقيدة الاعتزالية لابد من بيان ما تضمنته من الباطل، فأول هذا الباطل؛ أن هذا القول لا يعرف عن أحد من سلف الأمة وأئمتها بل أول من قال به الجعد بن درهم، وأخذها عنه تلميذه الجهم بن صفوان، فهما إماما أهل الضلال والبدع، وهؤلاء هم شيوخ المعتزلة، وهم أول من قال بخلق القرآن[2]، فرفعت المعتزلة هذا اللواء عن طريق بشر المريسي وابن أبي دؤاد وغيرهما، فكيف يرضى مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتبع سبيل الضالين ويترك سبيل الّذين أنعم الله عليهم ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ثانياً: أن علماء الإسلام بينوا أن من قال: إن القرآن مخلوق؛ فهو كافر، أجمعوا على هذا إجماعاً لا شك فيه، وقد بيّن البخاري ـ رحمه الله ـ هذا في

= فمرة تجد أحدهم يظن أن السلفَ مُفَوّضةٌ لا يدرون ما معنى الصفات، وقد يصفون اعتقاد السلف بأنه اعتقاد المشبهة والمجسمة والحشوية، وقد ينسبون لهم أقوالاً باطلة رديئة لم يقل بها أحد، ثم يردونها وبالباطل أيضاً، والمقصود أن كثيراً من أهل البدع يجهل حقيقة مذهب السلف الصالح، فيستمر على بدعته وجهله، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا به.

(١) رسالة التوحيد (ص ٦٦).

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣).

كتابه خلق أفعال العباد كما سيأتي، وبيّن غيره من أهل العلم وحكوا الإجماع ونقلوا أقوال الأئمّة[1].

ثالثاً: أن القول بأن القرآن مخلوق لازمه إبطال الشرع، بل جميع الشرائع، وجميع الرسالات، لأن الشرائع والرسالات؛ إنَّما هي بأمر الله، ونهيه الذي هو كلامه، فإذا كان لا يتكلم، ولا يأمر، ولا ينهى؛ بطل جميع ذلك.

قال شيخ الإسلام: (وذلك أن الجهمية لما أحدثت القول بأن القرآن مخلوق معناه أن الله لم يصف نفسه بالكلام أصلاً، بل حقيقته أن الله لم يتكلم، ولا يتكلم كما أفصح به رأسهم الأول؛ الجعد بن درهم. . .) ثم قال: (فكان حقيقة قولهم التكذيب بحقيقة ما أخبرت به الرسل من كلام الله ومحبته ومشيئته. . .)[2].

رابعاً: أن الله سبحانه وتعالى أبطل ألوهية العجل، وأرشدهم للاستدلال على بطلان ألوهيته بنفي صفة الكلام عنه فقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩].

فيلزم على قول المعتزلة نفي ألوهية الله تعالى فإن من لا يتكلم لا يكون إلٰهاً، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً[3]، وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وكان أهل العلم والإيمان قد عرفوا باطن زندقتهم، وأن المقصود بقولهم: إن القرآن مخلوق؛ أن الله لا يكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، وبهذا تتعطل سائر الصفات من العلم والسمع والبصر وسائر ما جاءت به الكتب الإلٰهية، وفيه أيضاً قدحٌ في نفس الرسالة؛ فإن الرسل إنَّما جاءت بتبليغ كلام الله، فإذا قدح

---

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٢٢٧، ٣١٢)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٩٧) (١٢/ ٤٦٧، ٤٨٥ ـ ٤٨٨ وما بعدها).

(٢) التسعينية المحقق (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٣) انظر شرح الأصفهانية و(ص ٧٣، ٨٧) بتحقيق مخلوف، وضمن مجموعة الفتاوى المصرية (٥/ ٦٤ ـ ٧٦).

في أن الله يتكلم كان ذلك قدحاً في رسالة المرسلين، فعلموا (أي أهل العلم والإيمان) أن في باطن ما جاؤوا به قدح عظيم في كثير من أصلي الإسلام؛ شهادة ألاَّ إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله. . .)[1]، ثم نقل عن البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه خلق أفعال العباد أقوال الأئمّة فيهم.

خامساً: أنه لو كان من يخلق الكلام في غيره متكلماً؛ لكان كلام جميع المخلوقات كلامه، وهذا اللازم التزمه غالية الجهمية الاتحادية كصاحب الفصوص ونحوه القائل:

وكل كلام في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه

ولا شك أن هذا الكلام أعظم من كفر عباد الأصنام، والله تعالى يقول: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢١]، فهو مُنْطِق كلِّ شيء وخالقُ نُطْقِه.

(فإن كان حقيقة كلامه؛ ما خلقه في غيره من الكلام، فهذا جميعه كلامه، وما في هذا الكلام المخلوق من ضمير المتكلم إما أن يعود إلى خالقه، أو إلى محله، فإن عاد إلى خالقه كانت شهادة الأعضاء شهادة الله، وكان قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قولاً لله، وكان قولهم لجلودهم ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ قولاً لله، وكان قول الجلود ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ بمعنى أنطقت نفسي، ولم يكن فرق عندهم بين نطق وأنطق وإن عاد الضمير إلى محله كان الكلام المخلوق في الشجرة ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ كلاماً للشجرة، فتكون الشجرة هي القائلة: وهذا حقيقة قولهم، لما ثبت أن الكلام كلامٌ لمن قام به، فيكون ضمير المتكلم فيه عائداً إلى محله، ولما كان هذا المعنى مستقراً في فطر الناس وعقولهم؛ كان السلف يقصدون بمجرد قولهم: (القرآن كلام الله) الرد على هؤلاء الجهمية الّذين حقيقة قولهم: إن القرآن ليس كلام الله، وإنَّما هو كلام

---

(١) نقض التأسيس (٢/ ٨١ ـ ٨٤).

لجسم مخلوق، وحقيقة قولهم: إن الله لم يكلم موسى وإنَّما كلمه مخلوق من المخلوقات. . .»[1].

وبعد فهذه لوازم هذا القول الباطل، وهذا خطره، فالواجب على أهل الإسلام الحذر من هذه المقالة الباطلة، والتحذير منها.

أهم شبهات المعتزلة والرد عليها:

للمعتزلة ومن وافقهم في بدعتهم شبهات تعلقوا بها، فمن هذه الشبه زعمهم أنه يلزم من إثبات صفة الكلام لله تعالى؛ التشبيه والتجسيم ـ وهذا يقولونه في سائر الصفات التي ينفونها ـ، والرد عليهم في دعواهم لزوم التشبيه بأن الله تعالى يتكلم بكلام يليق بجلاله، ولا يشبه كلامه كلام خلقه كما أخبرنا عن نفسه بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ويرد عليهم بأن القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات؛ فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات، فيقال لهؤلاء: إذا كنتم تقرون بأن لله ذاتاً حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم. . .»[2].

وبذلك تُنْفَى شبهتُهم ويظهر زيفها، وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]، فنحن نؤمن بأنها تتكلم، ولا نعلم كيفية تكلمها، فإذا كان هذا في مخلوق؛ فكيف بالخالق جل وعلا؟!، وهكذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، وكذلك تسبيح الحصى، والطعام،

---

(١) شرح الأصفهانية (ص ٦٠ ـ ٦٣) بتحقيق مخلوف و(٥٦/٥ ـ ٥٧) ضمن مجموعة الفتاوى المصرية.

(٢) التدمرية (ص ٤٤ ـ ٤٥).

وسلام الحجر على النَّبي ﷺ، كلُّه كلامٌ بصوتٍ يُسْمَع، وليس لهذه الجمادات فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة، المعتمد على مقاطع الُحروف.

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: (وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان!! أليس الله قال للسماوات والأرض: ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، أتراها أنها قالت بجوف، وفم، وشفتين ولسان، وأدوات؟!، وقال: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] أتراها سبحت بجوف، وفم، ولسان، وشفتين!! والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١]؛ أتراها أنها نطقت بجوف، وفم، ولسان؟!، ولكن الله أنطقها كيف شاء، وكذلك الله يتكلم كيف شاء، من غير أن يقول بجوف، ولا فم، ولا شفتين، ولا لسان...)(١).

وهكذا قول المعتزلة: إنه يلزم من إثبات الصفات التجسيم، فيقال لهم: هذا من الألفاظ المجملة التي يحتمل أن يراد بها معانٍ باطلة، فقد يريدون من هذا أنه من جنس شيء من المخلوقات، أو أنه يقبل التفريق، سواء قيل: اجتمع بنفسه، أو جمعه غيره، أو أنه مركب من الأجزاء، كالذي كان متفرقاً فركب، أو غير ذلك من المعاني الفاسدة، فيقال لهم: هذا باطل، ولا تدل النصوص عليه، وليس في إثبات الكلام له تعالى وسائر صفاته ما يدل على هذه المعاني الفاسدة، وأما إن أريد بالجسم؛ أنه موجود، أو قائم بنفسه، أو أنه موصوف بالصفات، أو أنه يُرى في الآخرة... ونحو ذلك مما ثبت بالشرع، والعقل، فيقال: هذه معانٍ صحيحة، ولكن إطلاق هذا اللّفْظ على هذا بدعة في الشرع مخالف لِلّغة(٢).

واللّفْظ إذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يُطْلق، بل يجب أن يكون اللّفْظ مُثْبِتاً للحق نافياً للباطل، فالألفاظ المجملة؛ الكلام فيها بالنفي والإثبات دون

(١) الرد على الجهمية (ص ١٣١).
(٢) منهاج السُّنَّة لابن تيمية (٢/ ٢١١ ـ ٢١٢).

الاستفصال (يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء. . .)[١].

ومنهج الأئمّة، والسلف الصالح، أنهم لا يطلقون لفظ الجسم ـ لا نفياً ولا إثباتاً ـ لوجهين:

الأول: أنه ليس مأثوراً، لا في كتابٍ، ولا في سنةٍ، ولا أُثِرَ عن أحدٍ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمّة المسلمين، فصار من البدع المذمومة.

الثاني: أن معناه يدخل فيه حق وباطل، فالّذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتمثيل ما هو باطل، والّذين نفوه أدخلوا فيه من التعطيل والتحريف ما هو باطل[٢].

ومن شبههم استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء فيدخل في عموم ما خلق الله من الأشياء!.

وهذا الاحتجاج واضح الفساد، فعموم صيغة (كل) ونحوها من صيغ العموم في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن.

والمعنى في الآية: الله خالق كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى فهو مخلوق، ولا يدخل في هذا الخالق سبحانه وتعالى، والله سبحانه هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه.

ومما يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح، فالمراد واضح؛ وهو أن الريح تدمر كل شيء يقبل التدمير بها عادة،

---

(١) منهاج السُّنَّة (٢/ ٢١٧).

(٢) منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، وانظر (٢/ ١٠٣، ١١٠) (٢/ ٢١٠، ٢٢٦)، والتدمرية (ص١١٩ ـ ١٢٤) (ص١٣٢ ـ ١٣٦)، وانظر ما سيأتي في قاعدة السلف في الألفاظ المجملة.

وما يستحق التدمير، وهكذا قوله إخباراً عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] أي من كل شيء يحتاج إليه الملوك.

ومن تناقض المعتزلة أنهم قالوا: إن أفعال العباد غير مخلوقة لله عز وجل، فأخرجوها من عموم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ومع ذلك أدخلوا كلام الله في عموم الآية!! مع أن كلامه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة؛ إذ بأمره تكون المخلوقات: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤][1].

ومن شبههم استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] قالوا: والجَعْل هو الخَلْق!.

وهذا فاسد مخالف للغة العرب، فإنّ جَعَل تأتي بمعنى خَلَق إذا تعدّى لمفعول واحد فقط كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله: ﴿۞ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وأما إذا تعدّى الفعل (جَعَل) إلى مفعولين فلا يكون بمعنى خَلَق مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وغيرها من الآيات.

فيكون معنى قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ بمعنى: صيَّرناه وبيَّناه ونحوه، قال ابن جرير: (إنا أنزلناه قرآناً عربياً بلسان العرب...)[2]، وهكذا قال ابن كثير[3]، ونقل القرطبي عن مجاهد أنه قال: (قلناه) وعن الثوري وغيره (بيّناه)[4].

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ١٧٨ ـ ١٨٢) بتصرف واختصار، وانظر الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١١٥ ـ ١٢٠).

(٢) تفسير ابن جرير (٢٥/ ٤٧).

(٣) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٠٥).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٤١).

وأما قول من قال: إن المعنى سمّيناه ووصفناه[1]، وجعله كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، ففيه نظر لأن هذا (إنَّما يقال فيمن اعتقد في الشيء صفةً، حقّاً كان أو باطلاً، إذا كانت الصِفةُ خَفِيّة فيقال: أخبر عنه بكذا، وكون القرآن عربياً أمر ظاهر لا يحتاج إلى الإخبار ثم كل من أخبر بأنه عربي فقد جعله عربياً بهذا الاعتبار!!.

والرب تعالى اختص بجعله عربياً فإنه هو الذي تكلم به وأنزله، فجعله قرآناً عربياً بفعل قام بنفسه، وهو تكلم به، واختاره لأن يتكلم به عربياً ـ عن غير ذلك من الألسنة ـ باللسان العربي وأنزله به، ولهذا قال أحمد: (الجعل من الله قد يكون خلقاً وقد يكون غير خلق)[2].

فالجَعْل فعل، والفعل قد يكون متعدياً إلى مفعول مباين له كالخلق، وقد يكون الفعل لازماً، وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائماً بالفعل، مثل: التكلم؛ فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم، والكلام نفسه قائم بالمتكلم، فهو سبحانه جعله قرآناً عربياً فالجعل قائم به، والقرآن العربي قائم به.

فإن الكلام يتضمن شيئين: يتضمن فعلاً؛ هو التكلم، والحروف المنظومة والأصوات الحاصلة بذلك الفعل، ولهذا يجعل القول تارة نوعاً من الفعل، وتارة قسيماً للفعل. . .)[3].

وقال شيخ الإسلام: (وكذلك قوله: ﴿جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، لم يقل: جعلناه فقط حتى يظن أنه بمعنى خلقناه، ولكن قال: جعلناه قرآناً عربياً، أي: صيّرناه عربياً، لأنه قد كان قادراً على أن يُنزّله أعجمياً، فلما أنزله عربياً كان قد جعله عربياً دون أعجمي)[4].

---

(١) وهو قول الأشاعرة ونحوهم، لأن القرآن العربي عندهم لم يقم بالله، ولا تكلم به، بل هو عبارة عن كلام الله، انظر الإنصاف للباقلاني (ص ٧٦).

(٢) انظر الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٠٦ ـ ١١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٢٢)، وانظر في معاني كلمة (جعل): كتاب عمدة الحفاظ في تفسير=

وليُعْلم أن المعتزلة لا يحتجون بهذه النصوص اعتماداً عليها؛ بل هم يعتمدون على أصولهم العقلية الفاسدة، وهذا كافٍ في الجزم ببطلان مذهبهم وشبهاتهم، فليس معهم من النصوص شيء يستمسكون به إلا اتباع المتشابه وترك المحكم، كما هي طريقة الّذين في قلوبهم زيغ.

المطلب السابع: ذكر أهم شبهات الأشاعرة والرد عليها

سبق ذكر مذهبهم في كلام الله تعالى، وأنه معنى نفسي واحد قديم، ولهم شبه في ذلك، أولاً: احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، وبقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وبقوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، قالوا: فأطلق اسم الكلام على غير الألفاظ.

واحتجوا بقوله ﷺ: «يا معشر مَنْ آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه»[١]، فأخبر أن الكلام الحقيقي هو الذي في القلب دون نطق اللسان، وأن الحكم للكلام الذي في القلب على الحقيقة، وأن قول اللسان مجاز قد يوافق القلب ويخالفه.

وبقوله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى: إنْ ذكرني في نفسه...»[٢]، فأثبت الذكر للنفس.

قالوا: ويدلُّ لذلك أيضاً قول عمر: (زوّرتُ في نفسي مقالةً...)[٣].

---

(١) أخرجه أبو داود في الأدب (٥/ ١٩٤ رقم ٤٨٨٠)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٤٢٠ - ٤٢١، ٤٢٤) (١/ ٥٦٣ - ٥٦٩)، وله شواهد من حديث ثوبان، وابن عمر، والبراء بن عازب، وبريدة بن الحصيب، وابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء (٤/ ٢٠٦١ رقم ٢٦٧٥).

(٣) أخرجه البخاري في الحدود (١٢/ ١٤٥ رقم ٦٨٣٠) ضمن حديث طويل ولفظه: (وكنت قد زورت مقالة أعجبتني...).

فأثبت الكلام في النفس من غير نطق لسان. والعربي الفصيح يقول: كان في نفسي كلام، وكان في نفسي قول. . . إلخ(١).

والجواب عن هذا يسير ولله الحمد:

فإن الأصل في الكلام إذا أطلق في لغة العرب أنه يراد به اللّفْظ والمعنى جميعاً ولا يطلق على أحدهما إلا بقرينة دالة على المراد ـ وقد تقدم هذا(٢) ـ.

فقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، قيد القول في أنفسهم؛ فهذا قرينة على أن المراد ما في النفس، هذا على التسليم على أنه كلام لم ينطقوا به، وعلى القول الآخر وهو الذي عليه أكثر المفسرين أنهم يتكلمون بذلك فيما بينهم، ويتحدثون مع أنفسهم ويقول بعضهم لبعض: لو كان نبياً عُذِّبنا بقولنا له ما نقول(٣)، فيكون المعنى قالوا أنهم قالوا بألسنتهم سراً.

وهكذا قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، المقصود به الذكر باللسان سراً؛ لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، فقوله تعالى: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ يبين معنى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾.

ثم إن العلماء ذكروا أن ذكر اللسان مع القلب أفضل من ذكر اللسان وحده واختلفوا في ذكر القلب وحده (الذي يشبه التفكر) هل يسمى ذكراً؟ والأصح أنه لا يعتد به في تلاوة القرآن، وفي الأذكار المأمور بها، كالتسبيح في الركوع والسجود.

ويشبه هذا قول أبي هريرة لمن سأله عن قراءة الفاتحة خلف الإمام فقال:

---

(١) هذه الشبهة نقلتها باختصار من الإنصاف للباقلاني (ص ١٠٧ ـ ١١٠)، والإرشاد للجويني (ص ١١٠) وما بعدها.

(٢) (ص ١٨٨).

(٣) انظر تفسير ابن جرير (٢٨/ ١٥)، والقرطبي (١٧/ ١٩١)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ٢٧٧)، وانظر الإيمان لابن تيمية (١١٧)، وضمن مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

(اقرأ بها في نفسك)[1] فهو ينطق بها في نفسه سراً، فلو كان المراد بقراءتها في نفسه المعنى النفسي القائم بالقلب لما كان هناك خلاف بين أهل العلم في القراءة خلف الإمام، فإن الخلاف في وجوب القراءة التي هي قراءة، وهي ما كانت نطقاً باللسان.

وهكذا قوله تعالى: في الحديث القدسي: «إن ذكرني في نفسه. . .» المراد به ذكر اللسان سراً، ولهذا قال: «وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم» فالثاني هو الجهر بالذكر عند الملأ، والأول هو إخفاؤه عن الناس، وليس المراد بالذكر المعنى النفسي القائم بالقلب.

وأما قوله ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه»، فالمقصود بذلك أنه يُظهر الإيمان ويتلفظ به مع كذبه ونفاقه، فقلبه منطوٍ على التكذيب والكفر، ويتظاهر بالإيمان، فلما أظهر الإيمان وأبطن الكفر صار كاذباً في دعواه الإيمان، ولا يقال: إنَّ ما نَطَق به المنافق ليس قولاً ولا كلاماً حقيقة، بل هو كلام، ولكنه كاذبٌ فيه.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ فالاستثناء هنا منقطع، والمعنى: آيتك ألا تكلم الناس، لكن ترمز لهم رمزاً، يدل لذلك أن الله تعالى ذكر نفس القصة في سورة مريم فقال: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، ولم يستثن شيئاً، والقصة واحدة، ولهذا نظائر في القرآن ومعنى قوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ هو الرمز، وعلى تقدير أن الرمز استثناء متصل لكان قد دخل في الكلام المقيد بالاستثناء[2].

وقول عمر رضي الله عنه: (زورت في نفسي مقالة. . .) حجة عليهم لا لهم!! قال أبو عبيد: (التزوير إصلاح الكلام وتهيئته، قال: وقال أبو زيد: المزوّر من الكلام والمزَوّق واحد، وهو المصلح المحسّن)[3].

---

(١) أخرجه مسلم في الصلاة (١/ ٢٩٦ رقم ٣٩٥).

(٢) الإيمان ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٦).

(٣) غريب الحديث (٣/ ٢٤٢)، وانظر النهاية لابن الأثير (٢/ ٣١٨)، والفائق في غريب الحديث (٢/ ١٣١).

قال الأصمعي: (التزوير تهيئته وتقديره، والإنسان يزوّر كلاماً وهو أن يقوّمه ويتقنه قبل أن يتكلم به)[1]، وقال الخطابي: يعني هيأتها وحسنتها[2].

فكلام عمر يدل على أنه قدّر في نفسه ما يريد أن يقوله ولم يقله بَعْدُ، فعلم أنه لا يكون قولاً إلا إذا قيل باللسان، وقبل ذلك لم يكن قولاً، لكن كان مقدراً في النفس يراد أن يقال، كما يُقَدِّر الإنسان في نفسه أنه يحج وأنه يصلي وأنه يسافر، إلى غير ذلك، فيكون لما يريده من القول والعمل صورة ذهنية مقدرة في النفس، ولكن لا يسمى قولاً وعملاً إلا إذا وجد في الخارج، كما أنه لا يكون حاجاً ومصلياً إلا إذا وجدت هذه الأفعال في الخارج[3].

وأما قول العربي: (كان في نفسي قول، وكان في نفسي كلام...) فهو من الكلام المقيد فلا حجة لهم فيه.

ومما يدل على بطلان بدعة الكلام النفسي أنها بدعة محدثة لا تعرف في الإسلام، ابتدعها ابن كلاب؛ فهو أول من قال بها من بين سائر المسلمين، بل وسائر أهل الملل، وأهل الأرض كلهم[4]، فبالاتفاق ـ حتى من أهل البدع ـ أن أول من قال بالكلام النفسي هو ابن كلاب وأتباعه، واعترف بذلك كثير من الأشاعرة والماتريدية[5].

قال شيخ الإسلام: (ما زال أئمّة الطوائف ـ طوائف الفقهاء وأهل الحديث

---

(١) لسان العرب (٤/ ٣٣٧).

(٢) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري للخطابي (٤/ ٢٢٩٨).

(٣) الإيمان ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٧)، وانظر لفظ كلام عمر في صحيح البخاري (مع الفتح) (٧/ ١٩ ـ ٢٠)، (١٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

(٤) انظر كلام السجزي في رسالته إلى أهل زبيد (ص ٨٠ ـ ٨٢).

(٥) انظر المحصول في علم أصول الفقه للرازي (٢/ ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (ص ١٧٤)، غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ٨٨، ٩٩)، وصرّح بهذا قبلهم الشهرستاني في نص مهم في نهاية الإقدام (٣٠٩ ـ ٣١٣، ٣١٧)، الملل والنحل له (ص ٣٠٩ ـ ٣١٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٣٠٠)، شرح الإحياء للزبيدي (٢/ ٦)، وانظر التسعينية (٢/ ٦٦٦).

وأهل الكلام - يقولون: إن هذا القول الذي يقوله ابن كلاب، والأشعري في القرآن والكلام، من أنه معنى قائم بالذات، وأن الحروف ليست من الكلام؛ قول مبتدع مخالف لأقوال سلف الأمة وأئمتها، مسبوق بالإجماع على خلافه، حتى الّذين يحبون الأشعري ويمدحونه بما كان منه من الرد على أهل البدع الكبار من المعتزلة والرافضة ونحوهم... يعترفون بذلك ويقولون: إنا نخالفه في ذلك، ويجعلون ذلك من أقواله المتروكة...) ثم أورد مقولاتهم[1].

ومما يدل على بطلان قولهم هذا أن سائر الفقهاء المصنفين في أصول الفقه من جميع الطوائف - إذا لم يخرجوا عن مذاهب الأئمّة والفقهاء - إذا تكلموا في الأمر والنهي ذكروا أنه هو اللّفْظ والمعنى جميعاً، وخالفوا من قال: إن الأمر هو المعنى المجرد، وأنه لا صيغة له، الذي هو قول للأشعري مبني على بدعته في الكلام النفسي وردوا عليه بردود قوية[2].

ومما يدل على بطلان الكلام النفسي المزعوم أنهم لم يُعَرِّفُوه بمعنى مفهوم، ولا بتعريف واضح، بل هم لم يفهموه، ولم يتصوروا ماهيته على الحقيقة.

قال شيخ الإسلام: (الكلام القديم النفساني الذي أثبتموه لم تُثْبتوا ما هو،

---

(١) التسعينية (٣/ ٨٧٥) وما بعدها، فقد أورد كلام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، والد أبي المعالي، وكلام أبي حامد الإسفراييني، وأبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي، وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم.

(٢) انظر: اللمع (ص ٨)، التبصرة (ص ٢٢)، المحصول (٢/ ٢٤)، الأحكام للآمدي (٢/ ١٤١)، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٨)، المسودة (ص ٤، ٨ ـ ٩)، شرح الكوكب المنير (٢/ ١٤، ٣٣ ـ ٤٠) (٣/ ٥٢)، المستصفى للغزالي (١/ ٤١٣ ـ ٤١٧)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢١٩)، مختصر ابن الحاجب (١/ ٧٩)، شرح تنقيح الفصول (ص ١٢٦)، البرهان (١/ ٢١٢)، وانظر: نثر الورود على مراقي السعود للشنقيطي - رحمه الله - (١/ ٩٠)، مذكرة في أصول الفقه له (ص ٥٤ ـ ٥٥)، وانظر رسالة السجزي لأهل زبيد (ص ١٩٥ ـ ١٩٦)، وانظر كلام شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦، ٥٨٠)، ودرء التعارض (٢/ ٩٥ ـ ١٠٨)، والتسعينية (٣/ ٨٧٨، ١٠٣٤ ـ ١٠٣٦)، وانظر المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين لمحمد العروسي عبد القادر (ص ١١٣ ـ ١١٨).

بل؛ ولا تصورتموه، وإثبات الشيء فرع عن تصوره، فمن لم يتصور ما يثبته كيف يجوز أن يثبته؟! ولهذا كان أبو سعيد ابن كلاب ـ رأس هذه الطائفة وإمامها في هذه المسألة ـ لا يذكر في بيانها شيئاً يعقل . . .)[1].

ومما يدل على بطلان قولهم أنه يلزم منه إنكار الحرف والصوت في كلام الله تعالى، وقد التزموا بالفعل إنكار الحرف والصوت فوقعوا في بدعة أخرى مع بدعتهم الأولى[2].

ومما يدل على بطلان بدعتهم هذه أن ذلك أدى بهم إلى القول بأن هذا القرآن الذي نتلوه ونقرأه ونحفظه ليس هو كلام الله، بل هو عبارة عنه، وهذا خلاف صريح القرآن كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ومن الأدلة أيضاً على إبطال بدعة المعنى النفسي أنهم زعموا أن كلام الله

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٦) وانظر البحر المحيط للزركشي (١/ ٤٤٤)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ١١، ٢٥) وانظر الكليات للكفوي لتجد التناقض، حيث أثبت الكلام النفسي ثم نفى حقيقته (ص ٧٥٦، ٧٥٩ ـ ٧٦٠) فقد ذكر لمعناه ثلاث اعتبارات ثم رجح أحدها، وقال في آخر ذلك: (والحاصل أن كنه هذه الصفة وكذا سائر صفاته محجوب عن العقل كذاته تعالى، فليس لأحد أن يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته وصفاته ـ وما يوجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد فإنَّما هو للرد على المعتزلة والحنابلة. . .) (ص ٧٦٠) وانظر شرح ابن عيسى للنونية (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وكذا صرّح الجرجاني شارح المواقف في علم الكلام بأن الكلام النفسي صعب إثباته، ومال إلى إبطاله، انظر شرح المواقف في علم الكلام للجرجاني (٨/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، وانظر أيضاً حاشية العصام على شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ١٨٨ ـ ١٨٩)، والحواشي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية للتفتازاني (٦٧، ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ٢٦٥)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٢)، مختصر الصواعق المرسلة (٢ / ٤١٧، ٤٥٣)، العلو للذهبي (ص ١١٩ ـ ١٢٠)، وفي شرح النونية لابن عيسى ردود قيمة مهمة تدل على إمامة ابن عيسى وفهمه الثاقب ـ رحمه الله ـ مثل رده على الدواني شارح العقائد العضدية ضمن شرح النونية (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٦).

(٢) سيأتي مبحث خاص بهذا الموضوع (ص ٣٧١).

معنى واحد، وأنه لا يتجزأ ولا يتبعض، وليس له أول ولا آخر، وهو عين الأمر وعين النهي، وعين الخبر وعين الاستخبار. . . إلخ هذيانهم.

وهذا من أغرب ما في مذهب الأشاعرة، حيث إنه مخالف لِبَدَائِهِ العقول، ولواقع الأمر أيضاً.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (والبلية العظمى نسبة ذلك إلى الرسول ﷺ، وأنه جاء بهذا، ودعا إليه الأمة، وأنهم أهل الحق ومن عداهم أهل باطل، وجمهور العقلاء يقولون: إن تصور هذا المذهب كافٍ في الجزم في بطلانه، وهو لا يتصور إلا كما تتصور المستحيلات والممتنعات. . .)[١].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (ومن المعلوم أن مجرد تصور هذا القول يوجب العلم الضروري بفساده، كما اتفق على ذلك سائر العقلاء، فإن الأمر ليس هو الخبر، وأن الأمر بالسبت ليس هو الأمر بالحج، وأن الخبر عن الله ليس هو الخبر عن الشيطان الرجيم. . .)[٢].

وقال أيضاً: (وكان بعض الفضلاء قد قال للفقيه أبو محمد بن عبد السلام في مسألة القرآن: كيف يعقل شيء واحد وهو أمر ونهي وخبر واستخبار؟! فقال له أبو محمد: ما هذا بأول إشكال ورد على مذهب الأشعري!!)[٣]، فهذا أول رد عليهم، وهو إنكار جميع العقلاء له.

ويقال لهم أيضاً: (هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله!! وفساد هذا ظاهر، وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعّض، وكذلك كل من كلّمه الله، أو أنزل إليه شيئاً من كلامه، ولما قال الله تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ولما قال لهم: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِآدَمَ﴾ [الكهف: ٥٠]، وأمثال ذلك؛ هل هذا

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٥).

(٢) التسعينية (٢/ ٧٠٤)، وانظر (٣/ ٨١٤ ـ ٨٢٠)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٢، ٢٧٦).

(٣) التسعينية (٣/ ٩٥١ ـ ٩٥٢) وهم متناقضون في هذه المسألة، وقد ذكر شيخ الإسلام سبعة أمثلة على تناقضهم في العقليات، وهذه المسألة من ضمنها، التسعينية (٣/ ٩٤٨ ـ ٩٥٢).

جميع كلام الله أو بعضه !؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده)[1].

ويقال لهم أيضاً: (إذا كان الكلام واحداً؛ اختلافه بحسب التعبير عنه فإن عبّر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرية كان توراة؛ يلزم اتحاد القرآن والتوراة في المعنى !! ويظهر ذلك بالترجمة، وهذا معلوم البطلان.

ويلزم منه اتحاد المعنى في الكتاب الواحد كالقرآن، فتكون آية الدين هي آية الكرسي!، وهي آية تحريم الزنا!، وهكذا. وهذا بطلانه معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

قال شيخ الإسلام: (ولهذا لم يقل هذا القول من طوائف المسلمين ولا غير المسلمين إلا ابن كلاب ومن تبعه)[2].

ومن الردود عليهم أن يقال لهم: (إذا جعلتم الحقائق التي هي الأمر والنهي والخبر والاستخبار شيئاً واحداً لزمكم أن تردوا الصفات إلى معنى واحد، فيكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة !!، وهذا إلزام ليس لهم عنه محيد، واعترف بعض محققيهم بأن هذا لازم لمذهبهم حتى قال الآمدي: «هو سؤال وارد ولعل عند غيرنا حلّه !!»)[3].

وأوجه الرد على هذه البدعة كثيرة، قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في النونية:

---

(١) شرح الطحاوية (ص١٩٨)، ووقعت مناظرة بين أبي نصر السجزي ـ رحمه الله ـ وبعض هؤلاء فأورد عليه ما تقدم، انظر درء التعارض (٢/ ٩٠ ـ ٩٢)، وبمثل ذلك قال ابن درباس الشافعي وهو عثمان بن عيسى أبو عمر القاضي الكردي، المتوفى سنة (٦٠٢ هـ) انظر شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٤)، وكابر بعض أئمتهم كما قال شيخ الإسلام: (بل قد زعم من زعم من أئمتكم أن الواحد من غير الأنبياء يسمع كلام الله كما سمعه موسى بن عمران !! فمن حصل له إلهام في قلبه جعلتموه قد كلمه الله كما كلم موسى بن عمران !!، ومعلوم أن المعتزلة لم يصلوا في الإلحاد إلى هذا الحد. . .) التسعينية (٣/ ٩٧٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٠).

(٢) درء التعارض (٤/ ١١٣).

(٣) غاية المرام (ص ١١٨)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣) (١٢/ ٢٦٨) (١٢/ ٥٩٦) (٨/ ٤٠٧)، ودرء التعارض (٤/ ١١٨ ـ ١١٩)، وانظر (٤/ ١١١ ـ ١١٥).

مـا قـال هـذا غيرُكـم مِـنْ سـائـرِ النُّظَّـارِ فـي الآفـاق والأَزْمـان
تِسْعـون وجهـاً بيّنـتْ بُطْـلانــه لـولا القَـرِيْـض لسُقْتها بـوزان[1]

وقال ـ مثنياً على كتاب التسعينية لشيخه ابن تيمية ـ:

وكـذاك تِسْعِيْنِيَّـةٌ فِيْهـا لـهُ رَدٌّ علـى مَـنْ قـال بـالنَّفْسـانـي
تِسْعـون وجهـاً بيّنـتْ بُطْـلانـه أعنـي كـلامَ النَّفْس ذا الـوِجْدانِ[2]

وكتاب التسعينية لشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ من أنفس كتبه التي ردّ فيها على الأشعرية؛ وقد ردّ في كتابه هذا بدعتهم من أوجه كثيرة جداً.

. ومن الشبه المشهورة التي يحتجون بها على أن الله لا يتكلم بمشيئته قولهم: بأنه يلزم من ذلك قيام الحوادث بالله تعالى، وما تقوم به الحوادث فهو حادث[3].

والرد عليهم: أن هذا من معارضة النصوص الشرعية، بالألفاظ المحدثة المبتدعة المجملة، والتي تحتمل حقاً وباطلاً، ولأهل العلم قاعدة عظيمة في الموقف من هذه الألفاظ[4]، فيقال لهم: إن قيام الحوادث بالله تعالى لا يقبل نفيه ولا إثباته في حق الله تعالى من جهة اللّفْظ، لأنه لم يرد نفيه ولا إثباته، وأما المعنى فيُسْتَفصلُ عن المراد، فإن كان المراد به نفي ما دلت النصوص على نفيه عن الله تعالى فهو حق، ولا حاجة لهذا اللّفْظ المحدث، وإن كان المراد بذلك

---

(١) النونية مع شرح ابن عيسى (٢/ ٣٣٦).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٩١).
(٣) انظر تقريرهم لهذه الشبهة في الإنصاف للباقلاني (ص ٧١، ٩٩، ١١٠)، والإرشاد للجويني (ص ١٠٩ ـ ١٢٦)، ولمع الأدلة له (ص ١٠٢)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص ٧٣ ـ ٧٦)، والخمسون في أصول الدين للرازي (ص ٥٣)، وأصول الدين له (ص ٦١)، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين له (ص ٢٦٥)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ٤٢ ـ ٤٥)، وشرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ٧١ ـ ٧٢)، و(ص ٤٢ ـ ٤٤) الطبعة القديمة، وحاشية البيجوري على متن السنوسية (ص ٧١ ـ ٧٢)، وحاشيته على كفاية العوام (ص ٥٤ ـ ٥٥).
(٤) ستأتي في (ص ٣٤٦).

ما دلت النصوص الشرعية على إثباته مما وصف الله به نفسه؛ فهذا باطل ولا يضرُّ الحقَّ أنْ يُسَمَّى بأسماءٍ ما أنزل الله بها من سلطان.

(فحلول الحوادث بالرب تعالى؛ المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أريد أنه ـ سبحانه ـ لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة؛ أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته فهذا نفي باطل، وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث فيُسلِّم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه ـ سبحانه ـ ما لا يليق بجلاله، فإذا سلّم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية، وصفات الفعل، وهو غير[1] لازم له، وإنَّما أُتي السُّني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه)[2].

ثانياً: أن النصوص الشرعية وكلام السلف والأئمّة ليس فيها إنكار قيام كلام الله تعالى به، متى شاء إذا شاء[3]، ولو كان هذا مما ينزه الله عنه ـ كما زعموا ـ لكان الكتاب والسُنَّة أولى بذلك؛ ولا سيما مع كثرة النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به ـ سبحانه ـ بل نصوص القرآن والسُنَّة تتضمن إثبات كلامه بمشيئته مع ثبوت ذلك بصريح العقل، فالله تعالى يقول: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ ـ ١٢]، ويقول تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٨]، ففي هذه الآيات وأمثالها دليل على أنه حينئذ نودي، ولم ينادَ قبل ذلك، وهكذا قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] وأمثالها من الآيات، فإنه وَقّتَ النداء

---

(١) كذا في نسخة شرح الطحاوية المطبوعة بتحقيق الألباني (ص ١٢٥) وسقطت من ط. مؤسسة الرسالة.

(٢) شرح الطحاوية (ص ٩٧).

(٣) انظر منهاج السُنَّة (٢/ ٢٩٨).

بظرف محدود، فدلّ على أن النداء يقع في ذلك الحين دون غيره من الظروف، وجعل الظرف للنداء، لا يُسمع النداء إلا فيه[1]، فكيف يكون هذا الكلام أزلياً أبدياً، وهل يمكن أن يقال: إن الله لم يزل ولا يزال قائلاً هذا: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٤٨] وهكذا قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، وهكذا يقول تعالى لأهل النار بعد دخولهم: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨] فهذا كلام الله ـ تبارك وتعالى ـ لا شك أن الله تكلم به بعد ما سمع قول المجادلة، والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً[2].

وهكذا الأحاديث عن النَّبي ﷺ كقوله: «أتدرون ماذا قال ربكم» وذلك على إثر سماء كانت من الليل، وقوله ﷺ: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»، وقوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»، وفي الصحيحين عن أبي سعيد عن النَّبي ﷺ: «إن الله ـ تبارك وتعالى ـ يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك وسعديك؛ فيقول: هل رضيتم؟...» الحديث، وغير ذلك من الأحاديث وهي كثيرة جداً يتعذر استقصاؤها[3].

فتحريف أهل البدع لهذه النصوص بقولهم: إن المراد بها كلها تجديد الإسماع والإفهام لا أنه قال، ولا يقول، ولا تكلم بكلام بعد كلامه[4]!!؛

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٣١) (٦/ ١٨٠) (١٣/ ١٣١).
(٢) درء التعارض (٢/ ١١٦ ـ ١٢١)، مجموع الفتاوى (١٢/ ١٣١)، مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٧٨) وما بعدها.
(٣) درء التعارض (٢/ ١٢٤ ـ ١٤٦) وهكذا ما جاء من وصف الله تعالى بالسكوت في حديث أبي ثعلبة «وسكت عن أشياء...» وغيره من الأحاديث، انظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٧٩)، شرح الأصفهانية (ص ٣٣ ـ ٣٥).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٧١ ـ ١٨٤).

لا شك أن هذا تلاعب، واستهزاء بآيات الله وشرعه ودينه.

ثالثاً: أن القول بحلول الحوادث بمعنى قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى قول لازم لجميع الطوائف كما سيأتي بيانه، وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ وصرح بذلك الرازي وهو من أئمّة الأشاعرة المتأخرين ونقل عنه ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ فقال: (وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية أن قول من قال: إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته و بمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلاً وعقلاً، وأطال في تقرير ذلك...)[1].

رابعاً: أن الكلام صفة كمال لا صفة نقص، ومن تكلم بمشيئته أكمل ممن لا يتكلم فكيف يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق!![2].

* * *

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٥٥) وانظر: رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل (٢/ ٨ـ ٩)، شرح الأصفهانية (٥/ ٦٠) وانظر ما سيأتي في مسألة الفعل والفاعل والمفعول.

(٢) رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل (٢/ ٧).

المبحث الرابع
الرؤية

إن مسألة الرؤية من أشرف المسائل وأجلها قدراً، وأعلاها خطراً، وأقرها لعيون أهل السنة والجماعة، وأشدها على أهل البدعة والضلالة، وهي الغاية التي شمّر لها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِمَها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

فرؤية الله سبحانه أعلى مراتب نعيم الجنة، وغاية مطلوب الذين عبدوا الله مخلصين له الدين، وإن كانوا في الرؤية على درجات على حسب قربهم من الله ومعرفتهم به.

وقد أورد البخاري ـ رحمه الله ـ بعض الآثار، والأحاديث في ذلك في معرض رده على الجهمية، والمعتزلة لأنهم أنكروا رؤية الله عز وجل، وكذبوا بالأحاديث الصحيحة في هذه المسألة.

قال ابن القيم ـ وهو يتحدث عن الرؤية ـ: (اتفق عليها الأنبياء والمرسلون وجميع الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القرون، وأنكرها أهل البدع المارقون)[1].

والحديث عن هذه المسألة الشريفة في مطلبين:

المطلب الأول: ذكر النصوص الدالة على ثبوت الرؤية من الكتاب والسنة وإجماع السلف

رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة قد دلت عليها النصوص من الكتاب

---

(١) حادي الأرواح (ص ٣٢٦).

وتواترت بها السنة، وأجمع عليها سلف الأمة، ولا ينكرها إلا جاهل ضال، أو مكابر معاند للنصوص الشرعية.

فمن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: (﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ تنظر إلى وجه ربها عز وجل) وقال عكرمة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: (من النعيم)، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: (تنظر إلى ربها نظراً)[(١)].

ومنها قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وقد فسّر النبي ﷺ الزيادة بالنظر إلى وجه الله كما في صحيح مسلم عن صهيب رضي الله عنه[(٢)] ورُوي ذلك عن عدد من الصحابة[(٣)].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد تقدم في صحيح مسلم عن صهيب بن سنان الرومي؛ أنها النظر إلى وجه الله الكريم، وقد روى البزار وابن أبي حاتم من حديث شريك القاضي عن عثمان بن عمير أبي اليقظان، عن أنس بن مالك في قوله عز وجل: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ قال: يظهر لهم الرب عز وجل في كل جمعة...)[(٤)].

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] ووجه الاستدلال بها: أنه سبحانه وتعالى جعل من أعظم عقوبة الكفار كونهم محجوبين عن رؤيته واستماع كلامه، فلو لم يره المؤمنين، ولم يسمعوا كلامه كانوا أيضاً محجوبين عنه[(٥)].

واستدل بهذه الآية جمع من الأئمة كالشافعي وغيره، قال الشافعي ـ رحمه الله ـ:

---

(١) تفسير ابن جرير (٢٩/ ١٩٢)، وابن كثير (٨/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وحادي الأرواح (ص ٣٣٧).

(٢) رواه مسلم في الإيمان (١/ ١٦٣ رقم ١٨١).

(٣) حادي الأرواح (ص ٣٣٠ ـ ٣٣٣).

(٤) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٨٤)، وانظر تفسير ابن جرير (٢٦/ ١٧٣ ـ ١٨٦).

(٥) حادي الأرواح لابن القيم (ص ٣٢٢).

(لما أن حجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أوليائه يرونه في الرضى)[1].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وهذا الذي قاله الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في غاية الحسن، وهو استدلال بمفهوم هذه الآية، كما دل عليه منطوق قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] وكما دلت على ذلك الأحاديث الصحاح المتواترة في رؤية المؤمنين ربهم عز وجل في الدار الآخرة، رؤية بالأبصار في عرصات القيامة، وفي روضات الجنان الفاخرة)[2].

وقد تواترت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ ورواها عنه جمع كثير من الصحابة قريب من ثلاثين صحابياً رووا هذه الأحاديث ورواها من بعدهم من ثقات التابعين وتلقوها بالقبول، وآمنوا بها وبما دلت عليه[3]، وقد جمع بعض أهل العلم النصوص والآثار في الرؤية في مصنفات مستقلة، كالدارقطني في كتابه الرؤية، والسيوطي في إسبال الكساء على النساء، وغيرهم، وذلك لاشتهار إنكار أهل البدع لهذه المسألة، وذكرها كل من صنّف في الاعتقاد من المتقدمين.

والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ والتي فيها إثبات الرؤية كثيرة فمنها:

ما رواه البخاري ومسلم عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامُّون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا»[4]، وفي

---

(١) حادي الأرواح لابن القيم (ص ٣٣٣)، وتفسير ابن كثير (٨/ ٣٧٣)، واستدل بهذه الآية الحسن البصري والإمام مالك والإمام أحمد وغيرهم، انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٦٦ ـ ٤٦٩)، والرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٢٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٨/ ٣٧٣).

(٣) انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني (ص ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٤) البخاري في التوحيد (١٣/ ٤١٩ رقم ٧٤٣٤) وانظر الأحاديث من (٧٤٣٥) إلى (٧٤٤٧) ورواه مسلم في المساجد (١/ ٤٣٩ رقم ٦٣٣).

رواية عن جرير: «إنكم سترون ربكم عياناً»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الناس قالوا: يا رسول الله؛ هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في القمر ليلة البدر؟، قالوا: لا يا رسول الله، قال: فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك...»[2] الحديث.

وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه»[3].

وعن صهيب الرومي: قرأ ﷺ ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦] وقال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى منادٍ: يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»[4].

وعن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن»[5].

وأورد البخاري حديث جابر[6] رضي الله عنه: «ألا أبشرك عما لقي أبوك؟ إن الله كلم أباك من غير حجاب، فقال له: عبدي سلني، فقال: يا رب...» الحديث.

---

(١) البخاري في التوحيد (١٣/ ٤١٩ رقم ٧٤٣٥).

(٢) رواه البخاري في التوحيد (١٣/ ٤١٩ رقم ٧٤٣٧)، ومسلم في الإيمان (١/ ١٦٣ رقم ٧٤٣٥).

(٣) رواه البخاري في التوحيد (١٣/ ٤٢٣ رقم ٧٤٤٣)، ومسلم في الزكاة (٢/ ٣٠٧ رقم ١٠١٦).

(٤) رواه مسلم في الإيمان (١/ ١٦٣ رقم ١٨١).

(٥) رواه البخاري في التفسير (٨/ ٦٢٣ رقم ٤٨٧٨)، وفي التوحيد (١٣/ ٤٢٣ رقم ٧٤٤٤)، ومسلم في الإيمان (١/ ١٦٣ رقم ١٨٠).

(٦) سيأتي برقم (١٠٣) وسيأتي تخريجه هناك.

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها جياد، وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين قال: عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح)[1].

فالأحاديث في هذا متواترة، ولهذا يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

ويرونه سبحانه من فوقهم ... نظر العيان كما يرى القمران

هذا تواتر عن رسول الله لم ... ينكره إلا فاسد الإيمان[2]

ويقول بعض أهل العلم:

مما تواتر حديث مَنْ كَذَبْ ... ومَنْ بنى لله بيتاً واحتسبْ

ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوضُ ... ومَسْحُ خُفَّيْن و هذي بعضُ[3]

وأما الآثار عن السلف فهي كثيرة جداً وأذكر منها ما قيل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لما قرأ قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فقالوا: ما الزيادة يا خليفة رسول الله ﷺ؟ فقال: النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى[4].

وروي هذا عن عدد من الصحابة والتابعين[5].

وقال عبّاد بن العوّام: (قدم علينا شريك بن عبد الله منذ خمسين سنة فقلت: يا أبا عبد الله؛ إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا» و«إن أهل الجنة يرون ربهم»، فحدثني بنحو عشرة أحاديث في

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٣٤).

(٢) النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٥٦٧)، وانظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٣).

(٣) نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني (ص ١٢) ونسبه للتاودي في حواشيه على صحيح البخاري.

(٤) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٤٥٥ ـ ٤٥٨).

(٥) المرجع السابق (٣/ ٤٥٥ ـ ٤٦٤).

هذا، وقال: أما نحن فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمّن أخذوا)[1].

وقال الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ: (الناس ينظرون إلى ربهم يوم القيامة بأعينهم)[2].

وقال سفيان بن عيينة: (من لم يقل: إن القرآن كلام الله، وأن الله يُرى في الجنة فهو جهمي)[3].

وأورد البخاري ـ رحمه الله ـ بعض الآثار عن الأئمة في كتاب خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل فقال: (وقال وكيع: من كذب بحديث إسماعيل عن قيس عن جرير عن النبي ﷺ فهو جهمي فاحذروه).

وقال يحيى بن أيوب: (كنا ذات يوم عند مروان بن معاوية الفزاري فسأله رجل عن حديث الرؤية فلم يحدثه به، فقال له: إن لم تحدثني به فأنت جهمي فقال مروان: أتقول لي جهمي، وجهم مكث أربعين يوماً لا يعرف ربه !!).

وقال البخاري: (حدثني أبو جعفر قال: سمعت يزيد بن هارون وحدثنا حديث إسماعيل عن قيس عن جرير عن النبي ﷺ: «إنكم راؤون ربكم. . .» فقال يزيد: من كذب بهذا فهو بريء من الله ورسوله ﷺ)[4].

وسَبَبُ دِفاع أهل العلم عن حديث جرير وردِّهم على المعتزلة والجهمية؛ لاشتهار طعن الجهمية في هذا الحديث بالخصوص وإنكاره، كما طعن فيه قاضيهم عبد الجبار الهمذاني في شرح الأصول الخمسة[5] وكتابه المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد[6]، ولهذا يقول الذهبي ـ رحمه الله ـ

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٧٣ رقم ٥٠٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٠٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٠١)، وانظر الشريعة للآجري (ص ٢٥٤).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٤) انظر رقم (٣٣، ٧٠، ٧٣).

(٥) (ص ٢٦٩).

(٦) (ص ٣٨٣).

عن قيس بن أبي حازم ـ راوي الحديث عن جرير ـ: (أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى)[1].

وقد رواه عن إسماعيل أكثر من مائة من كبار المحدثين ساق أسماءهم ابن القيم في حادي الأرواح[2] ثم قال: (وكل هؤلاء شهدوا على إسماعيل بن أبي خالد، وشهد إسماعيل بن أبي خالد على قيس بن أبي حازم، وشهد قيس بن أبي حازم على جرير بن عبد الله، وشهد جرير بن عبد الله على رسول الله ﷺ، فكأنك تسمع رسول الله ﷺ وهو يقوله ويبلغه لأمته، ولا شيءَ أقَرّ لأعينهم منه، شهدت الجهمية والفرعونية والقرامطة والباطنية وفروخ الصابئة والمجوس واليونان بكفر من اعتقد ذلك!!، وأنه من أهل التشبيه والتجسيم، وتابعهم على ذلك كل عدو للسنة وأهلها والله تعالى ناصر كتابه وسنة رسوله ﷺ ولو كره الكافرون)[3].

وقال الإمام الشافعي في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ قال: (فيها دلاله على أن أولياء الله يرون ربهم يوم القيامة)[4].

وللإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كلام عظيم في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة والرد على من أنكر ذلك[5].

وقال أبو بكر بن أبي داود ـ رحمه الله ـ في قصيدته في السنة:

وقل يتجلى الله للخلق جهرةً	كما البدر لا يخفى وربّك أوضح
وقد ينكر الجهمي هذا وعندنا	بمصداق ما قلنا حديث مصرّح
رواه جرير عن مقال محمد	فقل مثل ما قد قال في ذاك تنجح[6]

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

(٢) (ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٣) حادي الأرواح (ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٤) المرجع السابق (٣/ ٤٦٨).

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٢٦) وما بعدها.

(٦) انظر قصيدته (ص ١٧ ـ ١٨، ٣٢).

وقال أبو إسماعيل الصابوني ـ رحمه الله ـ: (ويشهد أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم وينظرون إليه على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ في قوله: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي. .)[1].

وقال الإمام أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ عقب حديث فيه ذكر بعض الصفات: (وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا؛ مما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم وذكر القدم وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة. . . أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها ولا تفسّر ولا تتوهم، ولا يقال كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه)[2].

وقال أبو الحسن الأشعري في حكاية جملة قول أصحاب الحديث أهل السنة: (ويقولون: إن الله سبحانه يُرى بالأبصار يوم القيامة، كما يُرى القمر ليلة البدر. . .)[3].

والآثار عن السلف في هذا كثيرة، وبين أهل العلم أن رؤية المؤمنين لربهم في الجنة هي أعظم نعيمها وأكبر لذاتها، قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (وإلا فأهل المعرفة بالله وخاصة أولياء الله ليس عندهم شيء ألذ من النظر إلى وجهه الكريم، وليس بين هذه اللذة ولذة الأكل والشرب والنعيم المنفصل؛ نسبة أصلاً، كما لا نسبة بين الرب جلّ جلاله وبين مخلوقاته، فالنسبة بين اللذتين لا تدرك أصلاً، قال شيخنا [أي ابن تيمية] وعلى ذلك جميع أهل السنة وسلف الأمة وأئمة الإسلام، قال الحسن البصري ـ شيخ الإسلام في زمن التابعين ـ:

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤).
(٢) سنن الترمذي (٤/ ٦٩٢).
(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٦)، وانظر حادي الأرواح (ص ٣٧٣ ـ ٣٧٩).

(لو علم العابدون أنهم لا يرون ربهم في الآخرة؛ لذابت نفوسهم في الدنيا شوقاً إليه)[1].

المطلب الثاني: قول المعتزلة والأشاعرة والرد عليهم

تقدم أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة عياناً بأبصارهم ومواجهة[2]، وتقدم ذكر الأدلة على ذلك، وأنه قول السلف قاطبة، وهو الحق الذي لا شك فيه، وأما أقوال أهل البدع فأشهرها قولان؛ قول المعتزلة، وقول الأشاعرة.

فأولاً ـ قول المعتزلة:

المعتزلة يقولون بنفي الرؤية وأنه لا يجوز أن يُرى الله بالبصر وذلك مستحيل[3] وتبعهم على ذلك بعض الخوارج والإمامية[4].

ولهم على ذلك شبهات منها:

استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِىۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قالوا: فقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ دليل على نفي الرؤية، (ولَنْ) تفيد تأبيد النفي[5]، والجواب على هذه الشبهة أن يقال: إن استدلالهم بهذه الآية على نفي الرؤية غير صحيح بل هي دليل على إثبات الرؤية، وذلك من وجوه:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل هو من أبطل الباطل، وأعظم المحال.

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٥٣ ـ ١٤٥٤).

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٣٤١).

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٢٣٢).

(٤) انظر المقالات لأبي الحسن الأشعري (١/ ٢٠٣، ٢٨٧ ـ ٢٩٠)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، وكتاب دراسة عن الفرق (الخوارج والشيعة) لأحمد محمد جلي (٩٤، ٢٥٣ ـ ٢٥٥).

(٥) انظر المغني للقاضي عبد الجبار (٤/ ١٦٢)، والكشاف للزمخشري (٢/ ١١٣).

الثاني: أن الله سبحانه لم ينكر عليه سؤاله ولو كان محالاً لأنكره عليه.

الثالث: أنه تعالى أجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل: لا تراني، ولا إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله، وهذا يدل على أنه سبحانه وتعالى يُرى، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى، يوضحه:

الوجه الرابع: وهو وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار فكيف بالبشر الضعيف الذي خلق من ضعف!.

الوجه الخامس: أن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعل الجبل مستقراً مكانه وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته.

الوجه السادس: قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى، فإنه إذا جاز أن يتجلى للجبل ـ الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب ـ فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامته ويريهم نفسه.

الوجه السابع: أن ربه سبحانه وتعالى قد كلَّمه منه إليه، وخاطبه وناجاه وناداه؛ ومن جاز عليه التكلم، والتكليم، وأن يسمع مخاطبة كلامه معه بغير واسطة؛ فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم(١)، وقد جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ(لَنْ) وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد، فإن (لن) حتى لو قيدت بالتأبيد مثل (لن تراني أبداً) فإنها لا تدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت!!، قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] أي: الموت، مع قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا

---

(١) حادي الأرواح لابن القيم (ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠] فثبت أن (لن) لا تقتضي النفي المؤبد، قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في الكافية:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا[(١)] [(٢)]

ومن شبه المعتزلة: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قالوا: والإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، فنفى عن نفسه إدراك البصر، فدلّ على نفي رؤيته تعالى.

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: إن هذا الاستدلال باطل، ومنقوض عليهم من وجهين؛ أحدهما: إن الآية على جواز الرؤية أدلّ منها على امتناعها، فإن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، ولا يُمدح به، وإنما يمدح الربّ بالعدم إذا تضمن أمراً وجودياً، كتمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن لكمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة.. فلو كان المراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أنه لا يُرى بحال لم يكن في ذلك مدح ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك، فإن العدم الصرف لا يُرى، ولا تدركه الأبصار، والرب جلّ جلاله يتعالى أن يمدح بما يشاركه فيه العدم المحض، فإذاً المعنى: أنه يُرى ولا يدرك ولا يحاط به.

وهذا يتبين بالوجه الثاني: وهو أن قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لعظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢] فلم ينف موسى الرؤية ولم يريدوا بقولهم: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ إنا لمرئيون، فإن

---

(١) الكافية (٣/ ١٥١٥) وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١/ ٢٨٤)، شرح الطحاوية (ص ٢١٤).

(٢) حادي الأرواح (ص ٣٢٨)، شرح الطحاوية (ص ٢١٢ ـ ٢١٤).

موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكهم إياهم بقوله: (كلا) وأخبر الله سبحانه أنه لا يخاف دركهم بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالربّ تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية قال ابن عباس: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: (لا تحيط به الأبصار)، وقال قتادة: (هو أعظم من أن تدركه الأبصار...) فالمؤمنون يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم عياناً، ولا تدركه أبصارهم، بمعنى أنها لا تحيط به...[١].

وبنحو هذا الجواب أجاب ابن حزم ـ رحمه الله ـ وقال في معرض جوابه: (وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك ولم ينف الرؤية، والإدراك عندنا في اللغة معنى زائد على النظر والرؤية، فالإدراك منتفٍ عن الله على كل حال في الدنيا والآخرة، لأن في الإدراك معنى من الإحاطة ليس في الرؤية...)[٢].

ثانياً: قول الأشاعرة:

وأما الأشاعرة فإنهم يثبتون الرؤية وينفون علو الله تعالى على خلقه، فأرادوا التوفيق بين نفي العلو وإثبات الرؤية فلم يجرؤوا على إنكار الرؤية ولكن وافقوا الجهمية والمعتزلة في إنكار العلو، فيقولون: إن الله يُرى لا في جهة، لا أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته، قالوا: وليس من شرط الرؤية المقابلة والجهة، واحتجوا بما ذكره الأشعري من أن كل موجود يصح أن يُرى[٣].

---

(١) حادي الأرواح لابن القيم (ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥) باختصار يسير.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٨)، وانظر: منهاج السنة (٢/٣١٧ ـ ٣٢١)، الرد على الجهمية للدارمي (ص ١٠٦ ـ ١٠٩).

(٣) انظر: الإرشاد للجويني (ص ١٥٧، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٧١، ١٨٠ ـ ١٨١)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص ٣٥٦ ـ ٣٦٩)، المسائل الخمسون في أصول الدين للرازي (ص ٥٦ ـ ٥٧)، الإنصاف للباقلاني (ص ١٨١) وما بعدها، الاعتقاد للبيهقي (ص ٥١)، الاقتصاد في=

وبعضهم صرّح بأن لا يحصل لأهل الجنة لذة في رؤيتهم لله، مخالفين بذلك صريح النصوص وإجماع السلف[1].

وحكى عن بعض متأخريهم أنه قال: (لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلت: إن الرؤية هي العلم لا غير !!)[2].

والرد عليهم في إنكارهم للعلو مع إثبات الرؤية من وجوه:

أولاً: إن إثبات الرؤية ونفي الجهة قول انفردوا به دون جميع الطوائف وفساده معلوم بالضرورة، إذ من المعلوم في بَدَائِهِ العقول أن المرئي القائم بنفسه لا يكون إلا في جهة من الرائي، ومن المعلوم أن رؤية ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ممتنعة عند العقلاء؛ إذ الرؤية المعقولة عند جميع بني آدم أن يكون المرئي مقابلاً للرائي مواجهاً له بائناً عنه[3].

الوجه الثاني: أن النصوص الواردة في الرؤية ـ وهي كثيرة جداً ـ دالة على أن رؤية المؤمنين لربهم إنما تكون في جهة، فإن تشبيه الرؤية برؤية الشمس ليس دونها سحاب أو رؤية القمر ليلة البدر صحواً، ونحو ذلك يدل دلالة قاطعة على أن الرؤية إنما تكون في جهة[4].

= الاعتقاد للغزالي (٤١ ـ ٤٧)، وانظر منهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).

(١) انظر كلام الجويني في رسالته النظامية (ص٦١) وكلام ابن عقيل نقله عنه ابن القيم، وتعقبهما في الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٥٣)، ويقول شيخ الإسلام عن الجويني: (إنه: أوّل ما ورد من النصوص التي فيها إثبات لذة النظر إلى وجه الله للمؤمنين أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به لا أن نفس النظر إلى الله يوجب لذة. . . وجعل هذا من أسرار التوحيد، وهو من إشراك التوحيد الذي يسميه هؤلاء النفاة توحيداً لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب. . .) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١١٩)، والجويني وأتباعه فسروا الرؤية بمزيد العلم. انظر درء التعارض (٧/ ٢٣٧).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٦)، مجموع الفتاوى (٦/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٤ ـ ٨٥)، نقض التأسيس (٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٥).

الوجه الثالث: أنهم خالفوا أئمتهم فأبو الحسن الأشعري وغيره يثبتون العلو مع إثباتهم للرؤية[1].

الوجه الرابع: أنهم خالفوا إجماع السلف والأئمة على أن الله سبحانه يُرى في جهة العلو من الرائي.

وهنالك أوجه أخرى كثيرة تدل على بطلان قولهم[2].

فقول الأشاعرة ظاهر الفساد، ولهذا صار حذّاقهم إلى إنكار الرؤية حقيقة، وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن؛ فإنهم فسروا الرؤية بزيادة الانكشاف ونحو ذلك، مما لا تنازع فيه المعتزلة، وهذا الذي استقر عليه مذهبهم[3].

ومما تقدم يتبين أن مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ـ مسألة الرؤية وغيرها ـ هو الحق الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

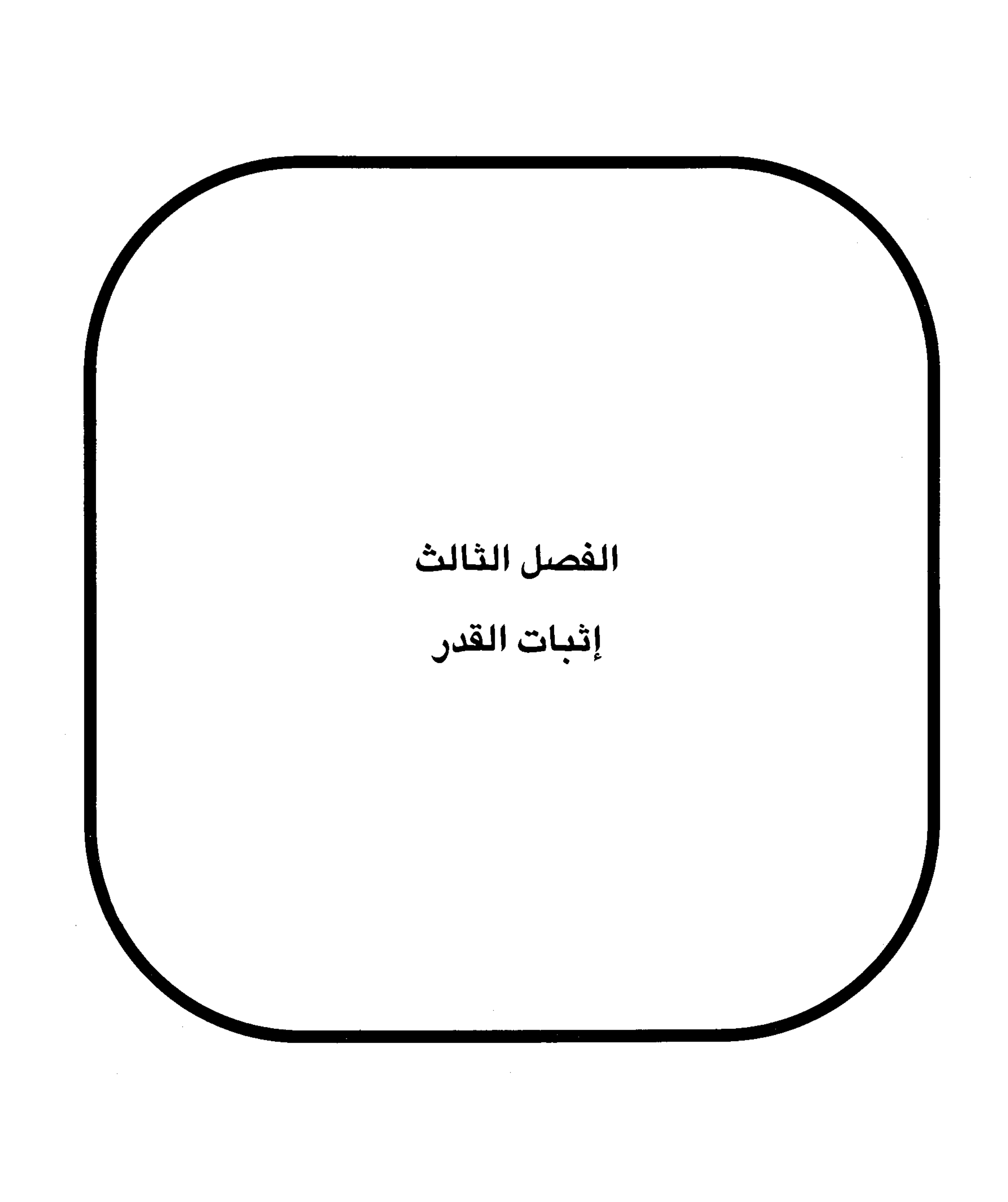
* * *

---

(١) نقض التأسيس (٢/ ٤١٥ ـ ٤٢١)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٨٥ ـ ٨٦، ٩١)، درء التعارض (٧/ ٢٣٩)، منهاج السنة (٣/ ٣٤٢).

(٢) انظر: نقض التأسيس (٢/ ٣٩٤ ـ ٤٣١) فقد ذكر ثمانية عشر وجهاً في الرد عليهم، التسعينية (٣/ ٩٤٩ ، ٩٥٥ ـ ٩٥٦)، درء التعارض (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٣) كما في شرح المواقف للإيجي (٨/ ١١٥ ـ ١١٦ ، ١٣٩) حيث جوّز رؤية أعمى في الصين بقّةً في الأندلس، وانظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٥)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٠)، وكلام الرازي في محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص١٨٩) ط. القديمة و(ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣) ت. طه عبد الرؤوف سعد، وانظر فتح الباري (١٣/ ٤٢٦) حيث قال: قال بعضهم: (رؤية المؤمن لله نوع كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم)، ومال إليه ابن حجر وهذه زلة فاحشة منه ـ عفا الله عنه ـ، وانظر ضوء الساري لمعرفة رؤية الباري لأبي شامة (ص ١٩٧) وقال البيجوري: (الرؤية قوة يجعلها الله في خلقه، لا يشترط فيها مقابلة الرائي، ولا كونه في جهة)، تحفة المريد (ص ١٠٠)، وانظر شرح السنوسية الكبرى للسنوسي (ص ٣٠٨) وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ٥١).



الفصل الثالث

إثبات القدر



تمهيد
في معنى القضاء والقدر

القضاء له عدة معاني في اللغة، يقول ابن فارس:

(القاف والضاد والحرف المعتل: أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته)[1].

وقال الأزهري: (وقضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه. . . وكل ما أُحكم فقد قُضِي)، وذكر من معاني القضاء: حكم وفرغ وعمل وأمر ومعانٍ أخرى[2].

وقال ابن الأثير: (وكلُّ ما أُحْكم عمله أو أُتِمَّ أوخُتِم أو أُدِّيَ أو أُوجِبَ، أو أُعلِم أو أُنْفِذ أو أُمْضِيَ فقد قُضِيَ، وقد جاءت هذه الوجوه كلها في الأحاديث، ومنه القضاء المقرون بالقدر. فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه. . .)[3].

وأما القدر فيقول ابن فارس: (القاف والدال والراء: أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء، وكنهه، ونهايته)، وتُسَكّن فيه الدال وتُفْتَح. وله معانٍ متعددة فيطلق على الحكم والقضاء وعلى الطاقة، ويأتي بمعنى التضييق، وبمعنى التقدير والتهيئة وغير ذلك[4].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٩٩).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (٩/ ٢١١ ـ ٢١٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٧٨).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٦٢).

قال الخطابي: (القدر اسم لما صدر مقدّراً عن فعل القادر، كما أن الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهادم والقابض والناشر، يقال: قَدرت الشيء، وقدّرت؛ خفيفة وثقيلة بمعنى واحد، والقضاء في هذا معناه الخلق كقوله عز وجل: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ أي خلقهن)[1].

وقال أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: (والقضاء هو الوضع الكلي للأسباب الكلية الدائمة، والقدر هو توجيه الأسباب الكلية بحركتها المقدرة المحسوبة إلى مسبباتها المعدودة المحدودة بقدر معلوم لا يزيد ولا ينقص، ولذلك لا يخرج عن قضائه وقدره شيء)[2].

وقال ابن الوزير: (واعلم أن أكثر الأخبار وأقوال السلف تدل على أن القضاء يرجع إلى كتابة ما سبق في علم الله تعالى وتيسير كلٍّ لما خلق له..)[3].

والقضاء من الله تعالى ثلاثة أنواع:

الأول: القضاء الكوني: وهو حكم الله الكوني، ويأتي بمعنى الإرادة الكونية المستلزمة لمرادها، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

والثاني: القضاء الشرعي: وهو أمره الديني، ومنه قوله تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

والثالث: القضاء الجزائي: وهو حكمه بين عباده يوم القيامة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: ١٧].

وأما في الاصطلاح: فقد تنوعت عبارات أهل العلم في بيان معنى القضاء والقدر، وكلها ترجع إلى الإيمان بمراتب القدر الأربع:

قال النووي: (معناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم

---

(١) معالم السنن للخطابي (٧/ ٧٠).

(٢) المقصد الأسنى (١/ ٩٢).

(٣) إيثار الحق على الخلق (١/ ١٧٩).

سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى. . .)[(١)].

وقال أبو العباس القرطبي (ت: ٦٥٦ هـ): (فإذا قلنا: إن الله تعالى قدر الأشياء؛ فمعناه أنه تعالى علم مقاديرها، وأحوالها، وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه أنه يوجده على نحو ما سبق في علمه، فلا مُحْدَثٌ في العالم العلوي والسفلي إلا وهو صادر عن علمه تعالى وقدرته وإرادته)[(٢)].

وقال ابن حجر: (القدر مصدر، تقول: قدرت الشيء؛ بتخفيف الدال وفتحها، أقْدِرُه ـ بالكسر والفتح ـ قدْراً وقدَراً إذا أحطت بمقداره، والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته)[(٣)].

وقال السفاريني: (اعلم أن القدر عند السلف ما سبق به العلم وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد، وأنه عز وجل قدر مقادير الخلائق وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم سبحانه وتعالى أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها)[(٤)].

فالقضاء والقدر هو تقدير الله لمقادير الأشياء قبل خلق السماوات والأرض، وكتابة ذلك في اللوح المحفوظ كما في الحديث الذي رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله ﷺ: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة. . .»[(٥)]، وهذا التقدير حكم من الله بما سيكون ولابد أن يكون كما قدره وقضاه.

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٤)، وانظر (١٦/ ٢٠٥).
(٢) المفهم شرح صحيح مسلم (١/ ١٣٢)، وانظر (١/ ١٤٥).
(٣) فتح الباري (١/ ١١٨).
(٤) لوامع الأنوار (١/ ٣٤٨).
(٥) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣).

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في القدر: (الإيمان بأن الله خالق كل شيء، وربه، ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء...)[١].

* * *

(١) التدمرية (ص ١٦٥).

المبحث الأول

مراتب القدر وأدلتها

أورد البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه جملة من أدلة إثبات القدر كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢] كما أورد جمعاً من الأحاديث كحديث أبي هريرة: (جاء مشركو قريش إلى النبي ﷺ فخاصموه في القدر؛ فنزلت: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩])، وحديث عبد الله بن عمرو في سبب نزول ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧] «أنها في أهل القدر»، وحديث أبي بكر: «ربَّ كلِّ شيءٍ ومليكه»، وحديث ابن عباس: «كلُّ شيءٍ بقَدَر حتى العجز والكيس»، وأورد قول قتادة: (كانت العرب تثبت القدر في الجاهلية والإسلام)، وأورد بعض الآثار في ذم القدرية[1]، وتوسع ـ رحمه الله ـ في إيراد ما يدل على خلق أفعال العباد[2] ـ فهو عنوان كتابه ومقصده في تأليفه ـ.

مراتب القدر:

بالنظر إلى نصوص الكتاب والسنة يتبين أن الإيمان بالقدر له أربع مراتب لا يصح إلا بها، وهي الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، وبكتابته تعالى لمقادير المخلوقات، وبمشيئته للكائنات، وبخلقه لكل شيء.

---

(١) انظر رقم (٦٩، ٨٢، ٥٨٩).

(٢) انظر مثلاً (١٦٤ ـ ١٨٨، ٢٥٧، ٢٦٩).

فالمرتبة الأولى: إثبات علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها، وقد اتفق على إثبات هذه المرتبة جميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعلى هذا جميع السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولم يخالف فيه إلا مجوس هذه الأمة.

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة جداً منها:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] قال مجاهد: (علم من إبليس المعصية وخلقه لها)[(١)] وقال قتادة: (كان في علمه أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون وساكنوا الجنة)[(٢)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤]، وجاء في الصحيح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾»[(٣)].

وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]، قال ابن عباس: (عَلِمَ ما يكون قبل أن يخلقه)[(٤)] وهذا هو قول جمهور المفسرين[(٥)].

---

(١) تفسير ابن جرير الطبري (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٣).

(٣) أخرجه البخاري في الاستسقاء (٢/ ٥٢٤ رقم ١٠٣٩).

(٤) تفسير ابن جرير (٢٥/ ١٥١) ولفظه: (أضله الله في سابق علمه)، ورواه أيضاً ابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٥/ ٧٥٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٦٦).

(٥) شفاء العليل (١/ ١٣٦)، و(ص ٣٠) ط. دار المعرفة.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢] والمعنى: على عِلْم منّا بأنهم أهل للاختيار، والجملة في موضع نصب على الحال؛ أي اخترناهم عالمين بهم وبأحوالهم وما يقتضي اختيارهم من قبل خلقهم[١].

وقال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١]؛ قال ابن القيم: (وأصح الأقوال في الآية أن المعنى: من قبل نزول التوراة فإنه سبحانه قال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، وقال: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ثم قال: ﴿۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ ذلك، ولهذا قطعت (قَبْلُ) عن الإضافة وبُنيت؛ لأن المضاف مَنْوِيٌّ معلوم، وإن كان غير مذكور في اللفظ...).

وقوله: ﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ قال البغوي: (أنه أهل للهداية والنبوة)، وقال أبو الفرج: (أي عالمين بأنه موضع لإيتاء الرشد...)[٢].

وقال تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، والآيات في هذا الباب كثيرة.

وأما من السنة: فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن أولاد المشركين فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»[٣].

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٤٢)، و(٣٢) ط. دار المعرفة.

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٣)، و(ص ٣٣) ط. دار المعرفة، وانظر تفسير البغوي (٥/ ٣٢٢) وابن الجوزي في زاد المسير (٥/ ٢٤٨).

(٣) رواه البخاري في القدر (١١/ ٤٩٣ رقم ٦٥٩٧ ـ ٦٥٩٨)، ومسلم في القدر (٤/ ٢٤٩ رقم ٢٦٥٩ ـ ٢٦٦٠).

وفيهما أيضاً عن عمران بن حصين: قال رجل: يا رسول الله؛ أيُعْرف أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم»، قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: «كل يعمل لما خُلِق له أو لما يُسِّر له»[1].

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس عن أُبَيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الغلام الذي قتله الخضر طُبع كافراً، ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً»[2].

وفيه أيضاً عن عمران بن حصين أن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أفي شيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «لا، بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]»[3]، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

المرتبة الثانية: إثبات كتابة الله تعالى لمقادير المخلوقات:

إن جميع أدلة كتابة الله تعالى لمقادير الخلق تدل على علمه سبحانه بها قبل كونها؛ فمرتبة الكتابة تدل على مرتبة علم الله تعالى، وفيما يلي بعض النصوص الدالة عليها:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، (فجمع بين الكتابين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم؛ فأخبر أنه يحييهم بعدما أماتهم للبعث ويجازيهم بأعمالهم، ونبه بكتابته لها على ذلك، والمقصود أن قوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ وهو اللوح المحفوظ،

---

(١) رواه البخاري في القدر (١١/ ٤٩١ رقم ٦٥٩٦)، ومسلم في القدر (٤/ ٢٠٤١ رقم ٢٦٤٩).
(٢) رواه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٥٠ رقم ٢٦٦١).
(٣) رواه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤١ رقم ٢٦٥٠).

وهو أم الكتاب، وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيء: يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب: يتضمن علمه بها وحفظه لها، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه)[1].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] قال جمع من المفسرين: (كل شيء فعلوه مكتوب عليهم في اللوح المحفوظ)[2]، وقالت طائفة: (المعنى أنه يحصى عليهم في كُتُب أعمالهم)[3]، وقال بعضهم: (مكتوب عليهم قبل أن يفعلوه، ومكتوب عليهم إذا فعلوه للجزاء)، قال ابن القيم: (وهذا أصح)[4].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]، وقال تعالى عن موسى حين قال له فرعون: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ۝ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١ - ٥٢]، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

ومن السنة ما روى مسلم عن علي - رضي الله عنه - قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: «ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله تعالى مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة...» الحديث[5].

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٦٣)، و(ص ٤٠) ط. دار المعرفة.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٧/ ١١٢)، الدر المنثور (٦/ ١٨٦)، الإبانة لابن بطة كتاب القدر (٢/ ٢٥٨ رقم ١٨٦٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٧/ ٤٦١).

(٤) شفاء العليل (١/ ١٦٩)، و(ص ٤٢) ط. دار المعرفة، وانظر تفسير القرطبي أحكام القرآن (١٧/ ٩٧).

(٥) أخرجه البخاري في تفسير (٨/ ٧٠٩ رقم ٤٩٤٨) ومسلم في القدر (٤/ ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ رقم ٢٦٤٧)..

وفي صحيح مسلم عن جابر قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله! بيِّن لنا ديننا كأننا خلقنا الآن فيمَ العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيمَ نستقبل؟ قال: «لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير»، قال: ففيم العمل؟.... فقال: «اعملوا فكلٌّ ميسّر» (وفي رواية) قال رسول الله ﷺ: «كل عامل ميسر لعمله»[1].

وروى مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»[2] وفي لفظ للترمذي: «قدر الله المقادير...»[3].

وروى أبو داود والترمذي وأحمد عن عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة...»[4].

وهذه المرتبة ـ أي مرتبة الكتابة ـ تشمل أنواعاً من التقدير، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة[5] وتفصيلاً، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات؛ فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد، ونحو ذلك)[6].

المرتبة الثالثة: إثبات مشيئة الله تعالى العامة:

(وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع

---

(١) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤٠ رقم ٢٦٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣).

(٣) أخرجه الترمذي في القدر (٤/ ٣٠ رقم ٢١٥٧).

(٤) أخرجه أبو داود في السنة (٥/ ٧٦ رقم ٤٧٠٠)، والترمذي في القدر (٤/ ٢٩ رقم ٢١٥٥)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٣١٧).

(٥) جملة: أي يعم جميع المخلوقات، فهو تقدير عام للجميع، وهو الذي في اللوح المحفوظ.

(٦) العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩).

الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان)[1].

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفان على مشيئته لهم هذا وهذا، وقال تعالى عن أهل الجنة: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] وقال عن أهل النار كذلك ليبين أن الأمر راجع إلى مشيئته، ولو شاء لكان غير ذلك[2].

(وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عُصِي، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه رب العالمين، وكونه القيوم القائم بتدبير عباده فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع و لا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه، ولا رب غيره)[3].

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٧١)، و(ص ٤٣) ط. دار المعرفة.
(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣) و(ص ٤٤) ط. دار المعرفة.
(٣) المصدر السابق (١/ ١٧٤) و(ص ٤٤) ط. دار المعرفة.

وأما الأحاديث النبوية فمنها:

حديث حذيفة بن أَسِيْد رضي الله عنه في صحيح مسلم في شأن الجنين وفيه: «فيقضي ربك ما يشاء ويكتب الملك»[1].

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء»[2].

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: قال ﷺ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفها كيف يشاء»[3].

وفي حديث احتجاج الجنة و النار قوله تعالى للجنة: «أنتِ رحمتي أرحمُ بك من أشاء» وللنار: «أنت عذابي أعذب بك من أشاء»[4].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ولكن قل قَدَّر الله وما شاء فعل»[5].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال النبي ﷺ: «أجعلتني لله عَدْلاً بل ما شاء الله وحده»[6].

المرتبة الرابعة: إثبات خلقه تعالى للأشياء وتكوينه وإيجاده لها:

فما من شيء في السماوات والأرض إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه، فهو خالق كل صانع وصنعته، وخالق الكافر وكفره، والمؤمن

---

(١) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٣٧ رقم ٢٦٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد (١٣/ ٤٤٨ رقم ٧٤٧٦)، ومسلم في البر والصلة (٤/ ٢٠٢٦ رقم ٢٦٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٤).

(٤) أخرجه البخاري في التفسير (٨/ ٥٩٥ رقم ٤٨٥٠)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦). من حديث أبي هريرة.

(٥) رواه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٥٢ رقم ٢٦٦٤).

(٦) رواه أحمد في المسند (١/ ٢١٤، ٢٢٤) وفي مواضع أخرى.

وإيمانه، والمتحرك وحركته، والساكن وسكونه، وهو أمر متفق عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم، وعليه اتفقت الكتب الإلٰهية والفطر والعقول والاعتبار.

والأدلة على هذا الأصل كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وهكذا قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، فهو سبحانه المتفرد بالخلق لا شريك له في ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، و(ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ قيل: هي مصدرية أي: خلقكم وعملكم، وقيل: إنها موصولة بمعنى الذي، أي: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم من الأصنام وغيرها، قال ابن كثير: (وكلا القولين متلازم والأول أظهر)[1]. وإنما استظهره لما رواه البخاري في خلق أفعال العباد من حديث حذيفة عن رسول الله ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعته» وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾»[2].

وقال ابن تيمية على هذه الآية: (فجعل الأصنام منحوتة معمولة لهم، وأخبر أنه خالقهم وخالق معمولهم، فإن (ما) هنا بمعنى الذي، والمراد خلق ما تعملونه من الأصنام، وإذا كان خالقاً للمعمول وفيه أثر الفعل دل على أنه خالق لأفعال العباد، وأما قول من قال: إن (ما)مصدرية؛ فضعيف جداً)[3].

وقال ابن القيم: (فإن كانت (ما) مصدرية كما قدره بعضهم فالاستدلال ظاهر، وليس بقوي، إذ لا تناسب بين إنكاره عليهم عبادة ما ينحتونه بأيديهم

---

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢).

(٢) أثر رقم (١٢٤ ـ ١٢٥) مع أنه يحتمل أن يكون المراد بقوله (وصنعته): المصنوع؛ فإن المصدر قد يطلق على المفعول.

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٧).

وبين إخبارهم بأن الله خالق أعمالهم: من عبادة تلك الآلهة ونحتها وغير ذلك، فالأولى أن تكون (ما) موصولة، أي: والله خلقكم وخلق آلهتكم التي عملتموها بأيديكم فهي مخلوقة له، لا آلهة شركاء معه، فأخبر أنه خلق معمولهم وقد حلّه عملهم وصنعهم، ولا يقال: المراد مادته؛ فإن مادته غير معمولة لهم، وإنما يصير معمولاً بعد عملهم)[1].

ومن الأدلة ما جاء في القرآن والسنة من أن الله سبحانه وتعالى هو الهادي والمضل، والمحيي والمميت، والمضحك والمبكي، والرافع والخافض، والمعز والمذل، وهو الذي حبب إلى عباده المؤمنين الإيمان وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وأنه هو الذي يلهم العبد فجوره وتقواه، والإلهام: الإلقاء في القلب لا مجرد البيان والتعليم، وأنه هو الذي يجعل في القلوب الرأفة والرحمة، ويجعل العبد رضياً، ومقابل ذلك هو الذي يجعل القلوب قاسية ويجعل عليها أكنة ونحو ذلك[2].

قال الله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وقوله تعالى حكاية عن زكريا أنه قال عن ولده: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦]، وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف: ٥٧] وغير ذلك من الآيات[3].

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢٠٦) و(ص ٥٥) ط. دار المعرفة، بدائع الفوائد (١/ ١٤٦).

(٢) شفاء العليل (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٨) و(ص ٥٣ ـ ٦٥) ط. دار المعرفة، وانظر الشريعة للآجري (٢/ ٧٠٣ ـ ٧١٧).

(٣) انظر شفاء العليل (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٨) و(ص ٥٣ ـ ٦٥) ط. دار المعرفة، والشريعة للآجري (٢/ ٧٠٣ ـ ٧١٧).

ومن السنة: حديث ابن مسعود رضي الله عنه في خطبة الحاجة؛ وفيه: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له»[1] ونحوه من حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم[2]، وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنهما ـ: رأيت النبي ﷺ يوم الخندق وهو يقول:

والله لولا اللهُ ما اهتدينا ... ولا تَصَدَّقْنا ولا صلينا

فأنزلنْ سكينةً علينا ... وثبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقينا[3]

وفي حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول خلف الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»[4].

فالهداية، والإضلال، والتثبيت، والتوفيق للصلاة، والصوم، والعمل الصالح، والمنع، والإعطاء: كله من الله جلّ وعلا، هو الذي يخلقه ويوجده في العبد، فالله هو الهادي والعبد هو المهتدي، والله هو المضل والعبد هو الضال، والله هو المانع والعبد ممنوع، والله هو المعطي والعبد مُعْطَى، فلذلك لا مانع لما أعطى الله ولا معطي لما منع الله لا شريك له، ولا رب سواه.

* * *

(١) أخرجه أبو داود في النكاح (٢/ ٥٩١ رقم ٢١١٨)، والترمذي في النكاح (٢/ ٣٩٨ رقم ١١٠٥) والنسائي في النكاح (٦/ ٨٩)، وابن ماجه في المقدمة (١/ ١٦ رقم ٤٦)، والإمام أحمد (١/ ٣٩٢)، وللألباني ـ رحمه الله ـ تخريج موسع لهذه الخطبة طبع في رسالة مستقلة بعنوان: خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه.

(٢) أخرجه مسلم في الجمعة (٢/ ٥٩٣) بعد رقم (٨٦٧).

(٣) أخرجه البخاري في الجهاد (٦/ ٤٦ رقم ٢٨٣٧)، وفي المغازي (٧/ ٣٩٩ رقم ٤١٠٤)، وفي القدر (١١/ ٥١٥ رقم ٦٦٢٠)، ومسلم في الجهاد والسير (٣/ ١٤٣٠ رقم ١٨٠٣).

(٤) أخرجه البخاري في الأذان (٢/ ٣٢٥ رقم ٨٤٤).

المبحث الثاني

المخالفون في القدر والرد عليهم

نشأة القول بنفي القدر:

نفي القدر مذهب قديم في التاريخ، وأصله من إبليس فقد عارض أمر الله عز وجل له بالسجود لآدم واستكبر، وقال: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، فعارض أمر الله برأيه وهواه فأقر بأن الله أغواه، ثم جعل ذلك عنده داعياً يقتضي أن يغوي هو ذرية آدم، فهو يقر بالأمر ويقر بالقدر، ولكنه يجعل هذا الأمر مناقضاً للقدر، وطعن في حكمته تعالى وعدله.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (ثم قوله لربه: فبما أغويتني لأفعلن، جعل فعل الله الذي هو إغواؤه له ـ حجة له، وداعياً إلى أن يغوي ابن آدم، وهذا طعن منه في فعل الله وأمره، وزعم منه أنه قبيح، فأنا أفعل القبيح أيضاً!!، فقاس نفسه على ربه، ومثل نفسه بربه، ولهذا كان مضاهياً للربوبية...)[1].

والله جل وعلا خلق عباده حنفاء فاجتالتهم الشياطين، وأرسل الله عز وجل الرسل مبشرين ومنذرين ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، والناظر في الأديان القديمة يعلم يقيناً أن الانحراف في القدر وُجد في نحل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٠).

متعددة كالمجوس والفلاسفة والصابئة والدهرية، ولهؤلاء أثر على الأديان السماوية أوجد فيها نفس الانحرافات[١].

والبخاري ـ رحمه الله ـ أشار في كتابه إلى أنَّ القول بنفي القدر في هذه الأمة سببه العجمة، والتلقِّي عن المجوس: نفاة القدر، حيث يقول: (إلا المعتزلة فإنَّهم ادَّعَوا أنَّ فعلَ الله مخلوق، وأنَّ أفعال العباد غيرُ مخلوقة، وهذا خلاف عِلْم المسلمين، إلا من تعلَّق من البصريين بكلام سنسويه، كان مجوسياً فادَّعى الإسلام، فقال الحسن: أهلكتهم العجمة. . . .)[٢].

وقوله: (إلا من تعلَّق من البصريين بكلام سنسويه)، يشير إلى معبد الجهني ومن نحا نحوه من أهل البصرة، وأهل البصرة هم أول من اشتهر عنهم الخوض في القدر.

وثبت في صحيح مسلم أن أول من تكلم بهذه البدعة هو معبد الجهني[٣]،

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني؛ فقد ذكر قول بعض الفلاسفة (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨، ١٤١، ١٩٤ ـ ١٩٥)، قول البراهمة (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥٥، ٢٦٣)، أقوال اليهود (١/ ٢١٢)، والنصارى (١/ ٢٢٥)، والمجوس (١/ ٢٣٣) ومابعدها، وانظر القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي (٢/ ٤٣)، (٣/ ٣٤)، والقضاء والقدر للمحمود (ص ٧٤ ـ ٧٩).

(٢) سيأتي برقم (٣٢٥)، وانظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

(٣) معبد الجهني يقال: هو عبد الله بن عكيم الجهني البصري، ويقال: معبد بن عبد الله بن عويمر، ويقال: معبد بن خالد. قال المزي: (والصحيح أنه لا ينسب، سمع الحديث من ابن عبّاس، وابن عمر، ومعاوية وعمران بن حصين وغيرهم)، قال ابن معين: (ثقة)، وقد كانت فيه عبادة وزهد)، قال أبو حاتم: (كان صدوقاً في الحديث، وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان رأساً في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناساً)، ونقل المزي عن الحسن أنه قال: (لا تجالسوا معبداً فإنه ضالّ مضلّ)، وقال الذهبي: (صدوق في نفسه ولكنه سنّ سنّة سيئة فكان أول من تكلم بالقدر. . .)، ونقل ابن كثير أنه شهد يوم التحكيم، وسأل أبا موسى في ذلك ووصّاه، ثم اجتمع بعمرو بن العاص، فوصاه في ذلك فقال لـه: (إيهاً يا تيس جهينة، ما أنت من أهل السر والعلانية، وإنه لا ينفعك الحق ولا يضرك الباطل. .)، قال ابن كثير: (وهذا توسم فيه من عمرو بن العاص)، وقد خرج مع ابن الأشعث، و روي أنه ندم على ذلك وتمنى أنه أطاع الحسن البصري في ترك القتال ـ كما في تهذيب الكمال للمزي ـ ولذلك عاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب، ثم قتله، وقيل: بل صلبه عبد الملك بن=

ففي أول كتاب الإيمان من صحيح مسلم روى بسنده عن يحيى بن يَعْمر قال: (كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحُمَيْد بن عبد الرحمن الحِمْيري حاجّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، وظننتُ أنّ صاحبي سَيكِلُ الكلامَ إليّ فقلت: أبا عبد الرحمن؛ إنّه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفّرون العلم ـ وذكر من شأنهم ـ وأنَّهم يزعمون ألاّ قَدَر، وأنَّ الأمرَ أُنُفٌ. . .)[1].

فمن هذا يتبين أنَّ لمعبدٍ أتباعاً اغترّوا به، وأنّهم اشتهروا بذلك، وسيماهم العبادة والعلم، وممّن نصر هذا القول الباطل وتابعه: عمرو بن عُبَيْد المعتزلي[2] فلذلك قيل: إنَّ كثيراً من أهل البصرة سلكوا مسلك معبد لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله[3].

فإذا كان معبد أول من تكلم به، فمن أين تلقاه؟ والجواب أنه: تلقى هذه البدعة من رجل مجوسي يقال له: سَنْسَويه أو سوسن، ادعى الإسلام فبقيت عنده بقايا من المجوسية، والمجوس يزعمون أن الشر له خالق آخر غير خالق الخير، وكفر المجوس وشركهم من أعظم أنواع الكفر والشرك في العالم، فإنه

= مروان سنة (٨٠ هـ) بدمشق ثم قتله، وقد قيل: مات قبل التسعين، والله أعلم، انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٥٣)، تهذيب الكمال (٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، البداية والنهاية (٩/ ٣٤ ـ ٣٥)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٥).

(١) صحيح مسلم (١/ ٣٦ رقم ٨).

(٢) عمرو بن عبيد المعتزلي: ت (١٤٣ هـ)، يقول الهروي عنه في ذم الكلام: (وهو أول من بسط لسانه وأصبح رأسه. . . وهو إمام الكلام وداعية الزندقة الأولى، ورأس المعتزلة. . . وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس الأصبحي، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة، وحذر منه إمام أهل المشرق عبد الله بن المبارك الحنظلي، وقد قدمنا أسانيد تلك الأقاويل. . .) ذم الكلام (٥/ ١١٢).

(٣) لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٩٩).

لا يعرف عن أحد أنه قال: للعالم خالقان متكافئان سوى هؤلاء ـ على اختلاف بينهم[1] ـ.

ولذلك سمَّى السلفُ القدريةَ (مجوس هذه الأمة)، وورد هذا في أحاديث في السنن عن النَّبي ﷺ، ولا تخلو من مقال[2].

وقال ابن الأثير: (قيل: إنَّما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، وكذا القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى الإنسان والشيطان، والله تعالى خالقهما معاً، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً واكتساباً)[3].

فـ (مشابهتهم للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإنّ المجوس اعتقدوا وجود خالِقَيْن، والقدرية اعتقدوا خالِقِيْن)[4]، فهذه صلة القدرية بالمجوس ووجه مشابهتهم لهم.

وقيل: إنّ معبداً تلقى هذه البدعة عن رجل من النصارى من أهل العراق، يقال له: سوسن، ذكر هذا الأوزاعي ـ رحمه الله ـ حيث يقول: (أول من نطق بالقدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن، وكان نصرانياً فأسلم ثم تنصّر،

---

(١) إغاثة اللهفان (٢/ ٢٤٤)، الملل والنحل (١/ ٢٣٣ ـ ٢٤٤).

(٢) انظر: سنن أبي داود كتاب السُّنَّة باب القدر (٥/ ٦٦، ٨٤، ٩١) رقم (٤٦٩١ ـ ٤٦٩٢، ٤٧١٠، ٤٧٢٠)، وسنن الترمذي كتاب القدر باب ما جاء في القدرية (٤/ ٢٥ رقم ٢١٤٩)، وابن ماجه في المقدمة باب في الإيمان (١/ ٢٤، ٢٨ رقم ٦٢، ٧٣)، وأحمد في المسند (١/ ٣٠) (٢/ ٨٦، ١٢٥) (٥/ ٤٠٧) وغيرهم، وفي أسانيدها ضعف لكن صح عن ابن عبّاس وابن عمر وجماعة التحذير منهم، قال في شرح الطحاوية (ص ٣٥٨): (لكن كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنَّما يصح الموقوف منها)، قال ابن القيّم: (والذي صح عن النَّبي ﷺ ذمهم من طوائف أهل البدع هم الخوارج. . .)، وتكلم عن الأحاديث الواردة في القدرية انظر تهذيب السنن (٧/ ٦٠ ـ ٦١).

(٣) النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٩٩)، ومعالم السنن للخطابي (٧/ ٥٦ ـ ٥٩).

(٤) شرح الطحاوية (ص ٧٩٧).

ثم أخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد)[1] وأهل الكتاب حرفوا دينهم وبدلوا ما أنزل الله، وقد روي عن ابن عباس أن من أسباب تفرقهم هو تنازعهم في القدر[2].

وأما ابن عون فيقول: أول من تكلم من النَّاس في القدر بالبصرة معبد الجهني وأبو يونس الأسواري[3].

وذهب بعضهم إلى أنّ أبا يونس هو سوسن النصراني، وفيه نظر، ففي رواية عن ابن عون أنّه عاش وكان رجلاً وما سمع بهذه المعتزلة وما تعرف وما تذكر وهذا القدر، ثم استثنى إلا معبداً ورجلاً من الأساورة يقال له: سيسويه. وفي (شرح أصول السُّنَّة) زاد: (البقّال وسماه سنسويه) ويكنى أبا يونس، وكان حقيراً في النَّاس[4].

فالظاهر أنّه مجوسي الأصل، وأنّه من العجم لأنّ الأساورة كما في اللسان والقاموس: (قوم من العجم نزلوا البصرة قديماً)[5]، والأوزاعي لم يدخل البصرة، ولعله نُقِل إليه خبر هذا المفتون، وأيضاً فإنّ ابن عون وكثيراً من الأئمَّة ـ كأحمد والبخاري ـ نصّوا على مجوسيته.

وقد يقال: إنّه ربما يكون هذا الرجل الذي اسمه سنسويه أوسوسن انتقل من دين المجوسية إلى النّصرانية ثم ادعى الإسلام بعد ذلك، وعلى أي تقدير فسواء تلقاه من المجوس أم من النصارى فإنّ معبداً قد أثّر في النَّاس ونشر هذا الرأي

---

(١) انظر الإبانة لابن بطة الكتاب الثاني: القدر (٢/ ٢٩٨ رقم ١٩٥٤)، واللالكائي (٤/ ٧٤٩ ـ ٧٥٠ رقم ١٣٩٨)، والشريعة للآجري (٢/ ٩٥٩)، والبداية والنهاية (٩/ ٣٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٤/ ٦٣٣ رقم ١١٣٣).

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٩٦٠).

(٤) الإبانة لابن بطة الكتاب الثاني ـ القدر ـ (٢/ ٩٩ رقم ١٩٥٥)، وانظر (٢/ ٣١٩ رقم ٢٠٠٣) والسُّنَّة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٩١ رقم ٨٤٩)، وفي السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٢٦ رقم ٨٥٩) سماه (سسلوا)، ولعلها محرفة من (سنسويه)، وقال: (رجل من الأساورة)، وانظر الشريعة للآجري(٢/ ٩٥٥).

(٥) لسان العرب (٤/ ٣٨٨)، القاموس المحيط (ص ٥٢٧).

الفاسد فتلقفه منه غيلان الدمشقي[1] ونشره بين النَّاس.

فمعبد الجهني، وعمرو بن عبيد، وغيلان وأتباعهم هم غلاة القدرية[2]، ويقال لهم: القدرية الأوائل لأنّهم ينكرون العلم والكتابة السابقين، وكان أكثر انتشارهم بالبصرة والشام وأمّا في الحجاز فهو قليل.

وممّا تقدم يتبين أنّه لم يكن على عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر، وإنَّما حدث في أواخر عهد الصحابة فردوا عليهم وتبرؤوا منهم، كما ثبت عن ابن عمر وابن عبّاس وغيرهما، واشتد إنكار السلف وذمهم للقدرية.

قال شيخ الإسلام: (ولكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعبادة، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنَّما ينكرون عموم المشيئة والخلق...)[3].

وهذه هي المرحلة الثانية وتولى كبرها المعتزلة، وانتشر مذهبهم واجتهدوا في تقرير بدعهم وبثّها في النَّاس[4].

---

(١) غيلان الدمشقي: هو غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان، قال الذهبي: (المقتول في القدر ضال مسكين، حدث عنه يعقوب بن عتبة، وهو غيلان بن مسلم، كان من بلغاء الكُتَّاب)، وهو ثاني أشهر من تكلم بالقدر ونشره بعد معبد الجهني، ومن الأخبار التي رواها اللالكائي وابن بطة وغيرهم أنه اتهم في صغره بقلة الدين، وفي شبابه باتباع الحارث بن سعيد المعروف بالكذاب، وأنه أظهر التوبة والندم عند عمر بن عبد العزيز فعفا عنه، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك فقتله، وانظر من أخباره في البداية والنهاية (٩/ ٢٩، ٣٤، ٣٣٦، ٣٥٣) (١٠/ ١٤، ١٧)، وانظر تاريخ الطبري (٧/ ٢٠٣)، الإبانة لابن بطة (القدر) (٢/ ٣٠٠) رقم (١٩٦٢)، السنة للآلكائي (٤/ ٧١٧ رقم ١٣٢٩)، السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٢٦)، ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٣٨)، ذم الكلام للهروي (٥/ ١١١ ـ ١١٣)، وانظر نقض التأسيس (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

(٢) ذكر شيخ الإسلام أنه يُروى عن عمرو بن عبيد: في إنكار الكتاب المتقدم روايتان، انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٤).

(٤) انظر التنبيه والرد للملطي (٥٢ ـ ٥٣) مما يتضح به شدة نصرتهم لمذهبهم الخبيث، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص ١٣٢)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣)، لوامع الأنوار للسفاريني (٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وانظر أيضاً شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

المخالفون في القدر إجمالاً والرد عليهم

المخالفون في باب القضاء والقدر إجمالاً: فرقتان: وهم القدرية والجبرية. ويزيد بعض أهل العلم الإبليسية؛ وهم الّذين أقرّوا بالأمر والنهي، وأقروا بالقضاء والقدر، ولكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى، وطعنوا في حكمته وعدله كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم مما نقله أهل المقالات ونُقِل عن أهل الكتاب[1].

والخلاف المشهور مع القدرية ـ ويُسَمَّوْن: القدرية النّفاة، والمجوسية ـ ومع الجبرية، ويُقَال لهم أيضاً: الجهمية؛ لاتّباعهم جهماً في هذه البدعة، ويُقَال لهم أيضاً: المجبرة، والقدرية المثبتة[2]، والمشركية؛ لمشابهتهم المشركين في قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨][3].

فأمّا القدرية النّفاة فهم ـ في الأصل ـ يعظّمون الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، لكن ضلوا في القدر، فنفوا عموم مشيئة الله تعالى لكل شيء، ونفوا عموم خلقه فزعموا أنّ العبد هو المحدث للمعصية، كما أنّه هو المحدث للطاعة، وعندهم أنّ الله تعالى ما أحدث هذا ولا هذا، بل أمر بالطاعة ونهى عن المعصية.

وليس عندهم لله نعمة على عباده المؤمنين في الدين إلا وقد أنعم بمثلها على الكفار... وعندهم أن الله تعالى حبّب الإيمان إلى الكفار كأبي لهب وأمثاله كما حبّبه للمؤمنين، وزيّنه في قلوب الطائفتين، وكرّه الكفر والفسوق

---

(١) التدمرية (ص٢٠٨)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ١١٤ ـ ١١٥)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٣٨ ـ ١٥٧٥)، الملل والنحل (١/ ١٦ ـ ١٨).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١١٠ ـ ١٦٢).

(٣) التدمرية (ص ١٩٥، ٢٠٨).

والعصيان إليهما بالسواء؛ لكن هؤلاء كرهوا ما كرهه الله إليهم بغير نعمة خصّهم بها، وهؤلاء لم يكرهوا ما كرهه الله إليهم. . .

وأصل قولهم: إنّ فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية، كلتاهما فعله بقدرة تحصل له من غير أنْ يخصه الله تعالى بإرادة خلقها فيه تختص بأحدهما، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما[1]، وعندهم أنّ الله لم يخلق شيئاً من أفعال الحيوان: لا الملائكة، ولا الأنبياء، ولا غيرهم، بل هذه الحوادث التي تحدث بغير قدرته وخلقه!! ومن قولهم أيضاً: إنّ الله تعالى لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يقدر أن يضل مهتدياً، ولا يحتاج أحد من الخلق إلى أن يهديه الله، بل الله قد هداهم هدى البيان، وأمّا الاهتداء فهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له. . . ومن أقوالهم: إنّ الله يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء. . .)[2].

قال أهل العلم: والقدرية فرقتان:

الفرقة الأولى: تنكر علم الله بالأشياء قبل وجودها، وتزعم أنّ الله لم يُقَدِّر الأمور أزلاً، ولم يتقدم علمه بها، وإنَّما يعلمها حال وقوعها، ويقولون: إنّ الله أمر العباد ونهاهم، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار، حتى فعلوا ذلك فعلمه بعدما فعلوه.

وتقدمت الإشارة إلى نشأة هذا القول وإنكار الصحابة على أصحاب هذه المقالة وذمِّ السلف لهم وتحذيرهم منهم[3].

وقد صرّح الأئمَّة بكفر هذه الفرقة التي تنكر علم الله عز وجل، وممن نصّ على كفرهم الأئمَّة؛ مالك والشافعي وأحمد وغيرهم[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٦)، ولوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٩٧).

(٢) منهاج السُّنَّة (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، وانظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٤٦).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٦)، وشفاء العليل لابن القيّم (٢/ ٧٨٦)، و(ص ٢٨٧) ط. دار المعرفة.

(٤) حكى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة عن أكثر من ثلاثة عشر إماماً من أئمَّة السلف تكفيرهم (٤/ ٧٠٦ ـ ٧١١)، وذكر ابن بطة أيضاً نحواً من ذلك كما في الإبانة (القدر) (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٦٣)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨).

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وقد قال كثير من أئمَّة السلف: (ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه فقد كفروا) يريدون أنّ من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأنّ الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ؛ فقد كذّب بالقرآن فيكفر بذلك. . .)[1].

وهذه الفرقة لم يعد لها وجود.

قال النووي: (قال أصحاب المقالات من المتكلمين: انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه. . .)[2].

وقال القرطبي: (قد انقرض هذا المذهب فلا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. . .)[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ لما ذكر الإيمان بعلم الله القديم: (فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً، ومنكره اليوم قليل)[4].

الفرقة الثانية من القدرية: وهم الّذين يقرون بعلم الله القديم وكتابة المقادير، وينكرون عموم قدرته وإرادته لأفعال العباد، وهم جمهور القدرية.

قال شيخ الإسلام: (جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنّما ينكرون عموم المشيئة والخلق. . . ثم قال: وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالّون، لكنهم

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣).

(٢) شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٤).

(٣) المفهم شرح صحيح مسلم للقرطبي (١/ ١٣٢)، وانظر فتح الباري (١/ ١١٩).

(٤) الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩)، ولعل الشيخ يقصد بالقليل: الفلاسفة وأتباعهم، فهناك من تابعهم من فلاسفة المسلمين وهم الّذين ينفون علم الله بالجزئيات، وحاصل قولهم: إنه لا يعلم موجوداً ألبتة، لأن كل موجود: جزئي معين، فإذا لم يعلم الجزئيات لم يكن عالماً بشيء من العالم العلوي والسفلي، وهؤلاء أعداء الرسل كلهم، ونقل أبو الحسن الأشعري عنهم قريباً مما تقدم ـ وأن بعضهم صرّح به ـ انظر المقالات (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، وانظر التسعينية لابن تيميّة (١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٠)، شفاء العليل (٢/ ٥٢٨) و(ص ١٨٦) ط. دار المعرفة، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٥٩).

ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعبّاد كُتِب عنهم العلم. . .)[1].

قال السفاريني: (وهؤلاء القدرية فرطوا غاية التفريط بحيث أنهم نفوا أن يكون الله تعالى خالقاً لأفعال عباده، فأثبتوا خالقاً غيره مستقلاً بالخلق والأمر دونه ـ تعالى الله عن ذلك ـ)[2].

وينتحل هذا المذهب الآن من ينتحل مذهب المعتزلة من الإمامية والزيدية وغيرهم.

وأما الفرقة الثانية فهي الجبرية:

وهم أتباع جهم بن صفوان الترمذي، يقولون: إن العبد مجبور على فعله وحركاته وأفعاله كلها اضطرارية، كحركات المرتعش والعروق النابضة وحركات الأشجار في مهب الريح.

ويزعمون أنه لا فعل للعبد أصلاً، وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة له عليها، ولا قصد، ولا اختيار.

وعندهم أنّه: (لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنّما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين، أو مستطيعين لما وصفتا به)[3]. وتسميتهم الجبرية نسبة إلى القول بالجبر، وأن العباد مجبورون.

قال شيخ الإسلام: (وهذه الدرجة [وهي إثبات عموم مشيئة الله وقدرته] يكذب بها عامة القدرية الّذين سماهم النّبي ﷺ مجوس هذه الأمة، ويغلوا فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه، حِكَمها ومصالحها)[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٤).

(٢) لوامع الأنوار (١/ ٣٠٢).

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص ٢٢١).

(٤) الواسطية.ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٠).

وقال أيضاً: (قابل القدرية قومٌ من العلماء والعبّاد وأهل الكلام والتصوف فأثبتوا القدر، وآمنوا بأن الله رب كل شيء ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه، وهذا حسن وصواب لكنهم قصّروا في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى خرج غلاتهم إلى الإلحاد، فصاروا من جنس المشركين، الّذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. . . والمقصود هنا أنّ من أثبت القدر، واحتج به على إبطال الأمر والنهي، فهو شر ممن أثبت الأمر والنهي، ولم يثبت القدر. . .)[١].

(ومعلوم أنّه من أسقط الأمر والنهي ـ الذي بعث الله به رسله ـ فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى، بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحداً منهم أن يعيش به، ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق، ولا يتعاشر عليه اثنان، فإنّ القدر إن كان حجة فهو حجة لكل أحد، وإلا فليس حجة لأحد، فإذا قدر أنّ الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك، فمتى لامه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقدر. . .)[٢].

وقد كثر القول بالجبر عند غلاة الصوفية، وزعموا أنّ شهود هذا الجبر هو الحقيقة وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة، حتى إنّهم يحتجون بالقدر على أفعالهم السيئة، بل يرون أفعالهم كلها طاعات، وهؤلاء شر من القدرية النّفاة، وأشد عداوة لله ومناقضة لكتبه ورسله ودينه[٣].

(والحاصل أنّ هذه المقالة من أشنع المقالات، وأفظع البدع الحادثات،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٩٩ ـ ١٠٠) بتصرف يسير، وانظر منهاج السُّنَّة (٣/ ٧٧ ـ ٧٨)، وقد زعم الأفغاني ومحمد عبده في كتاب العروة الوثقى (ص ٩٢) أنّ هذا المذهب انقرض في أواخر القرن الرابع !!، وهذا زعم غير صحيح لأن غلاة المتصوفة لازالوا يعتقدون عقيدة الجبر ويزعمون أنّ ذلك شهود الحقيقة، انظر المدرسة العقلانية للرومي (ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٦).

(٣) شفاء العليل لابن القيّم (١/ ٤٦ ـ ٥٠، ١٩٤ ـ ١٩٩)، و(ص٣ ـ ٤، وص ٤٩ ـ ٥٢) ط. دار المعرفة.

والمحتج بقدر الله على معاصي الله زنديق، وخارج عن سواء السبيل، وعادم التحقيق، ومارق من الدين، ومباين التوفيق، والباري جل شأنه قد أرسل الرسل قاطبة بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وفي الاحتجاج بالقدر انعكاس ما جاءت به الرسل من تعظيم الأمر والنهي)[1].

ويعرض البخاري ـ رحمه الله ـ لأقوال النَّاس في الفاعل والفعل والمفعول فيقول ـ رحمه الله ـ: (واختلف النَّاس في الفاعل والمفعول والفعل، فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله، وقالت الجبرية: الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا لـ ﴿كُن﴾: مخلوق.

وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣ ـ ١٤] يعني السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق).

وقد شرح ـ رحمه الله ـ التفريق بين الفعل والمفعول والفاعل قبل ذلك حيث قال: (وأما الفعل من المفعول؛ فالفعل إنَّما هو إحداث الشيء، والمفعول هو الحدث لقوله: ﴿خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فالسماوات والأرض مفعوله، وكل شيء سوى الله بصفاته فهو مفعول، فتخليق السماوات فعله؛ لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، وإنَّما تنسب السماء إليه لحال فعله، ففعله من ربوبيته حيث يقول: ﴿كُن﴾ فيكون، والـ﴿كُن﴾ منه صفته، وهو الموصوف به... وكذلك تُؤدَّى جميع لغات الخلق من غير اختلاف بينهم، إنَّما هو الفاعل والفعل والمفعول، فالفعل صفته، والمفعول غيره، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿۞ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، ولم يرد بخلق السماوات: السماوات نفسها، وقد ميز فعل السماوات من السماوات، وكذلك فعل جملة الخلق، وقوله: ﴿وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ وقد ميز

---

(١) لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٣١١).

الفعل والنفس ولم يُصَيِّرْ فِعْلَهُ خَلْقاً . . .)[1].

فالبخاري ـ رحمه الله ـ أرجع الكلام في أفعال العباد إلى مسألة قيام الأفعال بالله تعالى وهذه المسألة ضل فيها طوائف من النَّاس من وجهين:

الوجه الأول: هل يقوم بالله فعل هو غير مفعوله؟

الوجه الثاني: هل فعله بمشيئته وقدرته؟

فالجبرية لما كان من أصلهم نفي الصفات ونفي قيام الأفعال الاختيارية به سبحانه، وأنّه لا فاعل على الحقيقة إلا هو، قالوا: أفعال العباد هي أفعاله؛ فلم يميزوا بين الفعل والمفعول.

وأما القدرية فعندهم أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وهي أفعال لهم ليست أفعالاً لله ولا مفعولة له.

وهم كالجبرية لا يفرقون بين الفعل القائم بالفاعل، والمفعول المنفصل عنه، والجهمية هم أصل الجبرية ويقولون: الفعل والمفعول شيء واحد، ولذلك أفعاله هي مفعولاته، وينفون أن تقوم الأفعال الاختيارية بقدرته ومشيئته كما ينفون سائر الصفات.

ولذلك قال البخاري عنهم: (ولذلك قالوا لـ ﴿ كُن﴾: مخلوق) أي كلام الله عندهم مخلوق.

وأما أهل السُّنَّة والجماعة فيقولون عن أفعال العباد: (إنّها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليست فعلاً لله قائماً به، بل مفعوله غير فعله، والربّ تعالى لا يوصف بما هو مخلوق له، إنَّما يوصف بما هو قائم به . . .)[2].

---

(١) انظر رقم (٦١٥، ٦٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٨)، وانظر حول هذه المسألة ما يلي: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٨ ـ ٥٥٥) (٨/ ٢٣ ـ ٢٤، ٤٥٩، ٤٦٦) (١٢/ ١٤٠ ـ ١٤٨، ٣١٢ وما بعدها ٤٣٦ ـ ٤٣٨) (١٦/ ٢٣٩، ٣٧٢ ـ ٣٧٤)، درء التعارض (٢/ ١٨ ـ ١٤٦)، منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٣٢، ٢٩٦ ـ ٢٩٩) (٣/ ١١٢)، التسعينية (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦) (٣/ ٩٥٠)، شفاء العليل (١/ ١٣٠ ـ ١٣١) (٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٣، ٥٣١)، لوامع الأنوار (١/ ٢٥١ ـ ٢٥٧).

كما أنّ أهل السُّنَّة والجماعة يثبتون لله تعالى قيام الأفعال الاختيارية به سبحانه؛ ككلامه ورحمته وغضبه وفرحه وغير ذلك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وأما جمهور أهل السُّنَّة المتبعون للسلف والأئمَّة فيقولون: إن فعل العبد فعل له حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله؛ لا يقولون: هو نفس فعل الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول، وهذا الفرق الذي حكاه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد عن العلماء قاطبة، وهو الذي ذكره غير واحد من السلف والأئمَّة، وهو قول الحنفية وجمهور المالكية والشافعية والحنبلية، وحكاه البغوي عن أهل السُّنَّة قاطبة، وحكاه الكلاباذي صاحب التعرف لمذهب التصوف عن جميع الصوفية، وهو قول أكثر طوائف أهل الكلام. . .)[1].

وقال ابن القيم: (مذهب السلف وأهل الحديث، أنّ الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول، كما حكاه البغوي إجماعاً لأهل السُّنَّة. . . كما صرح به البخاري في آخر صحيحه، وفي كتاب خلق الأفعال؛ فقال في صحيحه: (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق، وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره وكلامه، فالربّ سبحانه بصفاته وفعله و أمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه فهو مفعول مخلوق مكون).

فصرّح إمام السُّنَّة أنّ صفة التخليق هي فعل الرب وأمره، وأنّه خالق بفعله وكلامه وجميع جند الرسول ﷺ وحزبه مع محمد بن إسماعيل في هذا، والقرآن مملوء من الدلالة عليه، كما دل عليه العقل والفطرة. . .)[2].

---

(١) منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٩٨).

(٢) شفاء العليل (٢/ ٤٥١) وما بعدها، و(ص ١٥٥) ط. دار المعرفة، وانظر صحيح البخاري المطبوع مع الفتح (١٣/ ٤٣٨).

الـرد عليهـم:

القدرية والجبرية قد يحتجون بأدلة من الكتاب والسُّنَّة أخطؤوا في فهمها، وأنزلوها على غير محلها، فالجبرية مثلاً؛ احتجوا بأدلةٍ كثيرةٍ من القرآن فيها إثبات عموم قدرة الله تعالى ومشيئته، وأنّه لا خالق غيره، وأنّه على كل شيء قدير، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، وغير ذلك من الآيات فقالوا: إنّ الله تعالى هو الخالق والمشيئة مشيئته وحده، ومِنْ ثَمّ فلا قدرة للإنسان، ولا إرادة على أفعاله، فهو مجبور عليها، فكل شيء خَلْقُ الله ويتحرك بمشيئته.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (كل دليل صحيح للجبرية إنَّما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته، وأنّه لا خالق غيره، وأنّه على كل شيء قدير لا يستثنى من هذا العموم فرد من أفراد الممكنات، وهذا حق، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته و قدرته، وأنّه هو الفاعل حقيقة، وأفعاله قائمة به، وأنّها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله)[1].

فالأدلة التي ذكروها حجة على القدرية الّذين ينفون قدرة الرب سبحانه على كل شيء من الأعيان والأفعال وينفون عموم مشيئته وخلقه.

وهكذا يقال للقدرية الّذين يحتجون بأدلة صحيحة، فإنّ الأدلة الصحيحة من الكتاب والسُّنَّة التي يحتجون بها كالآيات التي فيها أنّ العباد هم الّذين يؤمنون أو يكفرون، وآيات الجزاء على الأعمال، وأنّ للعباد مشيئة ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله: ﴿نَذِيرٗا لِّلۡبَشَرِ ۝٣٦ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٦ ـ ٣٧] وغير ذلك؛ إنَّما تدل على أنّ أفعال العباد فعل لهم، قائم بهم، وواقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم، وأنّهم مختارون لها غير مضطرين

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٩٩) و(ص ٥١) ط. دار المعرفة.

ولا مجبورين، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه وتعالى قادراً على أفعالهم، وهو الذي جعلهم فاعلين.

فأدلة القدرية الصحيحة فيها الرد على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره، وقال: إنّه ليس بفاعل شيئاً، والله يعاقبه على ما لم يفعله، ولا له قدرة عليه، بل هو مضطر إليه مجبورعليه ! !.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب... وأدلة كل منهم وحججه إنّما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه...).

ثم قال: (وأهل السُّنَّة، وحزب الرسول، وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولامع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف، فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض، والقول به، ونصره، وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف، وكسره، ومعاداة أهله من هذا الوجه...)[1].

فمن شبه القدرية: قولهم: (كيف يشاء الله الكفر من الكافر ثم يعذبه عليه)، وزعموا أن هذا ظلم، هذه أهم شبهة عند هؤلاء.

وهم في الحقيقة هربوا من شيء فوقعوا في ما هو شر منه، فإنّهم أرادوا تنزيه الله عن الظلم فوقعوا في إنكار مشيئته، فإنّه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإنّ الله قد شاء الإيمان منه والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد، مع مخالفته للنصوص القطعية من الكتاب والسُّنَّة.

فإنّ الله قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) و(ص ٥١ ـ ٥٢) ط. دار المعرفة.

كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وأما زعم القدرية ونسبتهم الظلم إلى الله إذ كان كل شيء بمشيئته وقدرته فيقال: اختلف النَّاس في مسمى الظلم الذي ينزه الله عنه وحقيقته على ثلاث أقوال:

فقالت طائفة: الظلم الذي حرمه الله وتنزه عن فعله و إرادته؛ هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه في الأفعال ما يحسن منها وما لا يحسن بعباده فضربوا له من قبل أنفسهم الأمثال... وعندهم أنّ الظلم هو إضرار غير المستحق، فلو قدّر الذنوب، وعذّب عليها لكان إضراراً بغير مستحق والله منزّه عنه[١]، ثم التزم أصحاب هذا التفسير عنه من اللوازم الباطلة ما لا قبل لهم به، قالوا عن هذا التفسير الباطل: إنّه تعالى إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع مقدوره تعالى من وجوه الإعانة كان ظالماً له، والتزموا لذلك أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً، كما قالوا: إنّه لا يقدر أن يضل مهتدياً، وقالوا عنه أيضاً: إنّه إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور به كان ظالماً!! وقالوا عنه أيضاً: إنّه إذا اشترك اثنان في ذنب يوجب العقاب فعاقب به أحدهما وعفى عن الآخر كان ظالماً!! إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة التي جعلوا لأجلها ترك تسويته بين عباده في فضله وإحسانه؛ ظلماً.

وبناءً على هذا الاعتقاد الضالّ قالوا: إنّ الله عدل لا يظلم ولم يرد وجود شيء من الذنوب، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته، وهو لم يخلق شيئاً من أفعال العباد لا خيراً ولا شراً بل هم أحدثوا أفعالهم[٢].

وهذا قول القدرية من المعتزلة وغيرهم، وهؤلاء عندهم لا يتم تنزيهه عن

---

(١) رسالة في (معنى كون الرب عادلاً) لابن تيميّة ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٧).
(٢) مفتاح السعادة (١/ ١٠٦).

الظلم إن لم يُجْعل غير خالق لشيء من أفعال العباد، بل ولا قادر على ذلك، وإن لم يجعل غير شاءٍ لجميع الكائنات بل يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء... ويقولون: لو قدر الذنوب وعذب عليها لكان إضراراً لغير المستحق، ويجعلون ما يفعله بمقتضى مشيئته وحكمته ظلماً فهم مشبهة الأفعال فيضربون لله الأمثال[1].

وتوضيح كونهم مشبهة الأفعال أنّهم قالوا: إنّ السيد (إذا ترك مماليكه يظلمون ويفسدون مع قدرته على منعهم كان ظالماً، وإذا كان قد أمرهم ونهاهم وهو يعلم أنّهم يعصونه وهو قادر على منعهم كان ظالماً، وإذا قال: مقصودي أن أعرضهم لثواب الطاعة ولذلك افتتنتهم ـ وقد علم أنّهم لا يطيعونه ـ كان سفيهاً ظالماً، وهم يقولون: إنّ الرب خلق الخلق؛ وليس مراده إلا أن ينفعهم، وأمرهم وليس مراده إلا نفعهم بالثواب مع علمه أنّهم يعصونه ولا ينتفعون)[2].

فهم أولاً شبهوه بالمخلوق، وهذا العمل في حق المخلوق سفه وظلم، ففروا من ذلك إلى القول بنفي علمه بما يفعله خلقه كما يقوله غلاتهم، أو بنفي قدرته ومشيئته، فقالوا: لا يمكنه جعلهم مطيعين، وهو قول جمهورهم، وإن أثبتوا علمه وقدرته ولم يفعل ما أراده من الخير؛ جعلوه غير حكيم ولا رحيم بل ولا عادل[3].

الطائفة الثانية: وهم الجبرية: قالوا: إن الظلم الذي ينزه الله تعالى عنه هو إما التصرف في ملك الغير، وكل ما سواه ملكه، وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وليس فوق الله تعالى آمر تجب عليه طاعته، ولذلك قالوا: إن هذا الظلم المنزه عنه ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجود منه فهو عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، بل هو محال لذاته كالجمع بين الضدّين، وكون الشيء موجوداً معدوماً، ولذلك يقولون: إن الله لو عذّب المطيعين ونعّم

---

(١) انظر رسالة في: (معنى كون الرب عادلاً) لابن تيْميّة ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٣).

(٢) رسالة في: (معنى كون الرب عادلاً) لابن تيْميّة ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٨).

(٣) المرجع السابق.

العاصين لم يكن ظالماً ! !، والتزموا لوازم باطلة كقولهم: إن الله تعالى يجوز أن يعذّب أنبيائه ورسله وملائكته وأهل طاعته، ويخلدهم في العذاب الأليم !!، ويكرم أعداءه من الكفار والمشركين والشياطين ويخصّهم بجنته وكرامته !! وكلاهما عدل وجائز عليه !!.

وأما الطائفة الثالثة: وهي الوسط بين الطائفتين ـ وهم أهل السُّنَّة والجماعة ـ فقالوا: إنّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وهذا هو معنى الظلم اللغوي، كما ذكره غير واحد من أئمَّة اللغة وغيرهم[1].

والعدل: هو وضع الشيء في موضعه، وهو سبحانه حكم عدل يضع الأشياء في مواضعها، ولا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه وتقتضيه الحكمة والعدل، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يُسَوّي بين مختلفين، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها في موضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل، وأما أهل البر والتقوى فلا يعاقبهم ألبتة.

قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، لا يظلم فيزاد عليه في سيئاته، لا من سيئات غيره ولا من غيرها ولا يهضم فينقص من حسناته ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨].

والله جلّ وعلا لكمال عدله وفضله لا يظلم، وحرَّم الظلم على نفسه وتنزه عنه، لا لعدم قدرته عليه ولكونه محالاً؛ فإنّ هذا لا مدح فيه، إنَّما يكون المدح بترك الأفعال لمن هو قادر عليها، وأن يتنزه عنها لكماله وغناه وحمده[2].

---

(١) انظر لسان العرب (١٢/ ٣٧٣)، والصحاح (٥/ ١٩٧٧)، والقاموس المحيط (ص ١٤٦٤)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٤٦٧)، وجامع الرسائل لابن تيميّة (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٣٠٤ ـ ٣١١).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ١٠٨)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥٠٥ ـ ٥١٣).

فقول القدرية: إنّ تقديره لأفعال العباد من المعاصي ثم تعذيبهم عليها ظلم يتنزه عنه؛ قول باطل، وتلبيس مردود، فإنّهم جعلوا الظلم الذي تنزه الله عنه نظيرَ الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه جلّ وعلا في الأفعال حسنها وقبيحها بعباده، فهم مشبهة الأفعال، فشبهوا الخالق بالمخلوق(١).

فيقال في الرد على هؤلاء القدرية: إنّ ما يقع من العباد فعل لهم هم، وليس فعلاً لله تعالى قائماً به، بل هو فعل للعبد نفسه ينسب إليه، وإن كان مخلوقاً لله مفعولاً له، وفرق بين فعله سبحانه فليس فيه ظلم ولا جور، وبين فعل العبد (فليس في مخلوقه ما هو ظلم منه، وإن كان بالنسبة إلى فاعله الذي هو الإنسان ظلم، كما أنّ أفعال الإنسان هي بالنسبة إليه تكون: سرقة وزناً، وصلاة وصوماً، والله تعالى خالقها بمشيئته، وليست بالنسبة إليه كذلك، إذ هذه الأحكام هي للفاعل الذي قام به هذا الفعل)(٢).

ومثال آخر لذلك: الصفات التي تقوم بالمخلوق كلَوْنِه وطَعْمه ورائحته ونحو ذلك، هي صفات للموصوف الذي قامت به، وليست صفات للخالق جلّ وعلا الذي خلقها بقدرته ومشيئته، وكذلك الحركات التي يقوم بها المخلوق ـ ليست حركات للخالق ولا أفعالاً له، بل هي تضاف وتنسب للمخلوق ـ وإن كانت مفعولات لله تعالى ومخلوقات له، فهكذا أفعال العباد تنسب لهم، وتضاف إليهم حقيقة بهذا الاعتبار، وهي مخلوقة لله تعالى(٣).

فإذا فعل العبد المعصية فذلك باختياره وإرادته لها، لا أحد أكرهه عليها ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧ ـ ١٠]، ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٨ ـ ١٠]، فالعبد إذا عصى فهو الذي ظلم نفسه ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ هُمُ

---

(١) انظر رسالة في: (معنى كون الرب عادلاً) لابن تيميّة ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٣، ١٢٧ ـ ١٢٨)، مفتاح دار السعادة (١/ ١٠٦).
(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٥١).
(٣) انظر منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤] وذلك لأنّ الله تعالى أقام الحجة عليهم، وأعطاهم المشيئة والقدرة على الاختيار، والعباد هم الفاعلون حقيقة لأفعالهم[١].

وأما الجبرية فمن شبههم احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، قالوا: إنّ الله عز وجل نفى الرمي عن نبيه وأثبته لنفسه، فدل على أنّه لا صنع للعبد في سائر أفعاله. . . .

والجواب أن يقال: إنّ الله سبحانه وتعالى خرق العادة في ذلك فأصابت رمية رسول الله ﷺ من لم يكن في قدرته أن يصيبه، فكان ما وجد من إصابة الرمية خارجاً عن قدرته المعهودة، فسُلِبَ عنه لانتفاء قدرته عليه، وبه يصح الجمع بين النفي والإثبات، ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أي ما أصبت ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ إذ طرحت ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ أصاب[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ معناه: (وما أوصلت إذ حذفت، ولكن الله أوصل المرمِي، فإن النَّبي ﷺ كان قد رمى المشركين بقبضة من تراب وقال: «شاهت الوجوه» فأوصلها الله إلى وجوه المشركين وعيونهم، وكانت قدرة النَّبي ﷺ عاجزة عن إيصالها إليهم ، والرمي له مبدأ: وهو الحذف، ومنتهى: وهو الوصول، فأثبت الله لنبيه المبدأ بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ ونفى عنه المنتهى، وأثبته لنفسه بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ وإلا فلا يجوز أن يكون المثبت عين المنفي، فإنّ هذا تناقض)[٣].

وأيضاً (فإنّ ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يقال لكل أحد، حتى يقال للماشي: ما مشيت إذ مشيت ولكنّ الله مشى، ويقال للراكب: وما ركبت إذ ركبت و لكنّ الله ركب، ويقال للمتكلم: ما تكلمت إذ تكلمْت ولكنّ الله تكلم، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلي ونحو ذلك.

---

(١) مختصر الصواعق (ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٥).

وطرد ذلك: يستلزم أن يقال للكافر: ما كفرت إذ كفرت ولكنّ الله كفر، ويقال للكاذب: ما كذبت إذ كذبت ولكنّ الله كذب!!، ومن قال مثل هذا فهو كافر، ملحد، خارج عن العقل والدين)[1].

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] فقالوا: قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ يدل على أنّ الطاعات من الله، والمعاصي من الله أيضاً.

والقدرية النّفاة احتجوا بالآية التي بعدها وهي قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] فقالوا: المعاصي من العبد، وقد غلطوا في استدلالهم؛ لأنّ مذهبهم أن المعاصي وكذلك الطاعات كلها من العبد، فالعبد عندهم يخلق جميع أعماله حسنها وقبيحها.

والجواب أن يقال: إنّ الحسنات والسيئات المراد بها في هذه الآية النِّعم والمصائب كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وهذا كثير.

فقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ يعني النِّعم والمصائب من عند الله؛ لأنّها واقعة بمشيئته وقدرته، وكلها مخلوقة له.

وأما قوله في الآية الأخرى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ معناه: ما أصابك من سيئة من الله؛ فبذنب نفسك، عقوبة لك، كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، (والمراد بالحسنة هنا النِّعمة، وبالسيئة البليّة في أصح الأقوال، وقد قيل: الحسنة الطاعة، والسيئة المعصية، وقيل: الحسنة ما أصابه يوم بدر، والسيئة ما أصابه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣١)، وانظر (٨/ ١٨)، وشفاء العليل (١/ ٢١٧) و(ص ٥٩) ط. دار المعرفة.

يوم أُحُد، والقول الأول شامل لمعنى القول الثالث، والمعنى الثاني ليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيِّئة العمل وسيِّئة الجزاء من نفسه، مع أنّ الجميع مقدر، فإنّ المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيِّئات الجزاء، مع أنّها من سيِّئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنَّة.

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، فإنّهم يقولون: إنّ فعل العبد ـ حسنةً كان أو سيِّئةً ـ فهو منه لا من الله، والقرآن قد فرّق بينهما، وهم لا يفرِّقون، ولأنّه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيّئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال بل في الجزاء.

وقوله بعد هذا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِن سَيِّئَةٍ﴾ مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ و﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾، وفرّق سبحانه وتعالى بين الحسنات التي هي النّعم، وبين السيّئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، لأنّ الحسنة مضافة إلى الله، إذْ هُو أحْسَنَ بها من كل وجه، فما مِن وجهٍ مِن وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيّئة فهو إنَّما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإنّ الرب لا يفعل سيّئة قط، بل فعله كلُّه حسنٌ وخير)[1].

وربما استدل الجبرية بآيات وآثار كقوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقوله ﷺ: «ماضٍ فيّ حكمك، عدلٌ فيّ قضاؤك...»[2].

وقوله ﷺ: «لو أنَّ الله عذّب أهل سماواته وأرضه لعذّبهم وهو غير ظالم لهم...»[3].

---

(١) شرح الطحاوية (ص ٥١٥ ـ ٥١٧)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٦١ ـ ١٦٤، ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) رواه أحمد في المسند (١/ ٣٩١)، وصححه ابن حبان (٣/ ٢٥٣).

(٣) رواه أبو داود في القدر (٥/ ٧٥ رقم ٤٦٩٩)، وابن ماجه في المقدمة رقم (٧٧)، وأحمد في المسند (٥/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

وببعض الآثار عن المتقدمين، فيها أنّ الملك كله لله يفعل ما يشاء، ومن ذلك قول إياس بن معاوية: (ما ناظرت بعقلي كلّه أحداً إلا القدرية قلت لهم: ما الظلم؟ قالوا: أن تأخذ ما ليس لك، أو أن تتصرف فيما ليس لك، قلت: فللّه كل شيء)[(١)].

والجواب: أما قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ فلا يدل على قولهم الباطل، فإنّ الله سبحانه وتعالى حرّم الظلم على نفسه، وجعله بين عباده محرماً، وتنزهه سبحانه عنه فعلاً وإرادةً، لكمال عدله وحكمته، فهذه الآية تقتضي كمال قدرته وانفراده بالربوبية والحكم، فليس فوقه آمر ولا ناهٍ.

وهكذا حديث: «عدلٌ فيّ قضاؤك»، وحديث: «لو عذّب أهل سماواته...» لأنّه لو عذّبهم لكان ذلك تعذيباً لحقِّه عليهم، وكانوا إذ ذاك مستحقين للعذاب؛ لأنّ أعمالهم لا تفي بنجاتهم، كما قال ﷺ: «لن يُنْجي أحداً منكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمةٍ منه وفضل»[(٢)]، فرحمته لهم ليست في مقابلة أعمالهم، ولا هي ثمن لها، فإنّها خير منها، كما قال في الحديث نفسه: «ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً لهم من أعمالهم»، فجمع بين الأمرين في الحديث: أنّه لو عذّبهم لعذّبهم باستحقاقهم، ولم يكن ظالماً لهم، وأنّه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم.

فطاعات العبد كلها لا تكون مقابلة لنعم الله عليه، ولا مساوية لها، ولا للقليل منها، فكيف يستحقون بها على الله النجاة!!.

وطاعة المطيع لا نسبة لها إلى نعمة من نعم الله عليه، فتبقى سائر النعم تتقاضاه شكراً، والعبد لا يقوم بمقدوره الذي يجب لله عليه، فجميع عباده

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٤/ ٦٩١ رقم ١٢٨٠)، وعبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٢/ ٤٢٨ رقم ٩٤٦)، والآجري في الشريعة (٢/ ٨٩٢ رقم ٤٧٨ ـ ٤٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق (١٤/ ٢٩٤ رقم ٦٤٦٧)، ومسلم في صفات المنافقين (٤/ ٢١٧١ رقم ٢٨١٨).

تحت عفوه ورحمته وفضله، فما نجا منهم أحد إلا بعفوه ومغفرته، ولا فاز بالجنة إلا بفضله ورحمته، وإذا كانت هذه حالة العباد فلو عذّبهم لعذّبهم وهو غير ظالم لهم لا لكونه قادراً عليهم وهم ملكه!، بل لاستحقاقهم، ولو رحمهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم[1].

وإذا تبيّن هذا عرف المؤمن أن ما يقضيه الله له دائر بين العدل والفضل، فليس من ربّه جلّ وعلا ظُلمٌ له بل الظُّلم منه، وهذا معنى قوله: «عدلٌ فيّ قضاؤك».

ولهذا يقال: (كلُّ نِعمة منه فَضلٌ، وكلُّ نِقمة منه عَدْلٌ)، ويقال: (أطعتك بفضلك والمنّةُ لك، وعصيتك بعلمك، أو بعدلك والحجّةُ لك، فأسألك بوجوب حجّتك عليَّ وانقطاع حجتي إلا ما غفرتَ لي)[2].

وأما كلام إياس السابق في مناظرته للقدرية فهو: (إنّما أراد التصرفات الواقعة منه تعالى في ملكه؛ لا تكون ظلماً قط، وهذا حق، فإنّ كل ما فعله الرب ويفعله لا يخرج عن العدل والحكمة والمصلحة والرحمة، فليس في أفعاله ظلم، ولا جور، ولا سفه، وهذا حق لا ريب فيه، فإياس بيَّن أنّه سبحانه في تصرفه في ملكه غير ظالم)[3].

وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن عبد الرحمن لغَيْلان ـ حين قال له غَيْلان: ناشدتك الله؛ أترى اللهَ يحبُّ أن يُعصى ـ فقال: ناشدتك الله؛ أترى اللهَ يُعصى قَسْراً ـ يعني قهراً! ـ فكأنّما ألقمه حجراً.

فإنّ قوله: (يحبُّ أن يُعصى) لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتى في المناظرات تفسير المجملات، خوفاً من لَدَد الخصم، فيؤتى بالواضحات، فقال: (أفتراه يُعصى قسراً) فإنّ هذا إلزام له بالعجز الذي هو لازم للقدرية، ولمن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم، فكذلك إياس رأى أنّ هذا الجواب المطابق

(١) مدارج السالكين (٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٤٠).
(٣) مدارج السالكين (٢/ ١١٠).

لحدهم: خاصم لهم، ولم يدخل معهم في التفصيل الذي يطول)[1].

وبعد هذا فينبغي التنبه إلى أنّ مِن أهمّ أسباب ضلال الجبرية، والقدرية أنّهم سوّوا بين المشيئة والإرادة الكونية، وبين المحبة والرضا، ثم اختلفوا.

فقالت القدرية: ليست المعاصي محبوبةً لله، ولا مرضيةً له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجةٌ عن مشيئته وخلقه.

وقالت الجبرية: (الكونُ كلُّه بقضاء الله وقدره، فيكون محبوباً مرضياً)[2].

وإيضاح هذا الاختلاف بين الجبرية والقدرية في هذه التسوية بين المشيئة والمحبة: أنّ الجبرية أثبتوا المشيئة العامة، ثم فسّروا بها المحبة، فإذا قالوا: الكون كله محبوب لله، فمعناه أنّه مراد لله الإرادة الكونية التي بمعنى المشيئة، وأما القدرية النّفاة: فأثبتوا المحبة وفسّروها بالإرادة الشرعية وبالمشيئة الشرعية !!؛ لأنهم ينفون عموم المشيئة الكونية، فعلى هذا ما أحبّه الله من الطاعات فقد شاءه مشيئة لا أثر لها في وجوده!! وما يبغضه من الكفر والمعاصي فإنّه لا يشاؤه، فعندهم أنّ الله شاء الطاعات ولم يشأ المعاصي.

قال شيخ الإسلام: (وجَهْمٌ ومَنْ وافقه من المعتزلة اشتركوا في أنّ مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحبُّ الكفر والفسوق والعصيان فلا يشاؤه، فقالوا: إنّه يكون بلا مشيئة. وقالت الجهمية: بل هو يشاء ذلك فهو يحبه ويرضاه...)[3].

قال ابن القيم: (ومن لم يفرّق بين المشيئة والمحبة لزمه أحد أمرين باطلين لا بد له من التزامه: إما القول بأنّ الله سبحانه يحبُّ الكفر والفسوق والعصيان، أو القول بأنّه ما شاء ذلك ولا قدّره ولا قضاه، وقد قال بكل من اللازمين طائفة، قالت طائفة: لا يحبها ولا يرضاها، فما شاءها ولا قضاها. وقالت طائفة: هي

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٤٠).

(٢) شرح الطحاوية (ص ٣٢٤).

(٣) مجموعة الفتاوى (٨/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

واقعة بمشيئته وإرادته فهو يحبها ويرضاها، فاشترك الطائفتان في هذا الأصل وتباينا في لازمه)[1].

فيقال للجبرية: إنّ الفرق بين المشيئة والمحبة ثابت في الكتاب والسُّنَّة والفطرة الصحيحة؛ فإنّ الله قال في كتابه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤]، ولا يأمر بالفحشاء ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] وغير ذلك من النصوص الكثيرة في القرآن.

وهو سبحانه أخبر أنّه مَن ضَلَّ فبمشيئته وإرادته كما تقدم، وكما في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ومما يدلُّ على ذلك من السُّنَّة ما في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النَّبي ﷺ أنه قال: «إنّ الله عز وجل يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً؛ فيرضى لكم: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تنصحوا لمن ولاّه الله أمركم، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[2].

والفطرة الصحيحة تشهد بهذا، فإنّ كلَّ قلبٍ فُطِرَ على تعظيم الله وتنزيهه عما لا يليق به وعما ينافي كماله المقدَّس: يعلم أنّ الله سبحانه لا يرضى بالكفر ولا يحبه، ولا يحب أهله، ولا يرضى جلّ وعلا أن يُسَبَّ هو، أو أن يُسَبَّ دينُه وشرعُه، ولا يحب الفساد في الأرض، ويعلم كل صاحب فطرة سليمة أيضاً أنّ الله عز وجل يحب أن يُطاع ويرضى بذلك، ويحب أهل طاعته من الأنبياء والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين، ولذلك لما كان المقام واضحاً، والحجة بيّنة قال الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]، وقال تعالى:

---

(١) شفاء العليل (١/ ٣٧٨) و(ص ١٢٦) ط. دار المعرفة.
(٢) أخرجه مسلم في الأقضية (٣/ ١٣٤٠ رقم ١٧١٥).

﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨][1].

وقال شيخ الإسلام: (والأمّة متفقة على أنّ الله يكره المنهيات دون المأمورات ويحب المأمورات دون المنهيات، وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين ويحب التوابين ويحب المتطهرين، ويرضى عن الّذين آمنوا وعملوا الصالحات، وأنّه يمقت الكافرين ويغضب عليهم)[2] [3].

كما يقال للقدرية: إنّ المشيئة والإرادة الكونية العامة ثابتة في الشرع والعقل، والله جلّ وعلا أخبر بذلك في كتابه، وأخبر رسوله ﷺ عنه بذلك، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿ وَمَا

---

(١) منهاج السُّنَّة (٣/ ٨٨ ـ ٨٩).

(٢) منهاج السُّنَّة (٣/ ١٦٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٥ ـ ٤٨٠)، وشفاء العليل (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨١)، ومدارج السالكين (١/ ٢٥٣).

(٣) جمهور الأشاعرة وافقوا الجبرية على أنّ الإرادة والرضا متحدان، فكما أنّ الله يريد الكفر فكذلك يحبه !!، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ على المؤمنين من عباده، فيلزم منه أنه تعالى لا يرضى لعباده الإيمان، يعني الكافرين منهم !! إذ عند الأشاعرة كل من فعل فعلاً فقد رضيه اللهُ منه، ومن لم يفعله لا يرضاه منه، فقد رَضِيَ ـ عندهم ـ من إبليس وفرعون ونحوهما: كُفْرَهُم، ولم يَرْضَ منهم الإيمان، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ أي لا يحبه للمؤمنين، انظر تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب (٥/ ٢٠٢)، والتمهيد للباقلاني (ص ٣٨٤)، وانظر الإرشاد للجويني (ص ٢١٢)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، وذكر شيخ الإسلام أن أشهر قولي الأشعري وقول أكثر أصحابه هو: أنّ الإرادة والمحبة واحد، انظر منهاج السُّنَّة (١/ ٢٦٦)، وهذا يدل على أن للأشعري قولاً آخر في المسألة، وقد ذكر صاحب جوهرة التوحيد قولهم في كتابه (ص ٦٣ ـ ٦٤).

كما ينبغي أن يُذكر أنهم متناقضون في هذه المسألة لأنهم إذا تكلموا مع سائر العلماء في أصول الفقه بيّنوا أن المستحب هو ما يحبه الله ورسوله، وهو ما أُمِر به أمر استحباب؛ سواء قدّره أو لم يقدره. . ، وهذا يخالف ما ذكروه في مسألة القدر أن كل ما وقع في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فالله يحبه ويرضاه !! انظر التسعينية (٣/ ٩٥٢).

﴿تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وتقدم ذكر النصوص الدالة على هذا الأصل[١]. وحمل ذلك على المحبة الدينية مكابرةٌ، والقول بأنه شاءها وأرادها ولم تقع، وَصْفٌ للربِّ ـ جلّ شأنه ـ بالنقص والعجز ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ.

ثم إنّ الفرق بين المشيئة والمحبة كما هو ثابت بالنصوص الشرعية كما تقدم، فقد اتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها، فيفرقون بين هذا وهذا، ويقولون: إنّ الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى به، ثم قد يكون وقد لا يكون، كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان، ولا يحبه وإن كان قد شاءه.

قال شيخ الإسلام: (ولهذا كان حملة الشريعة من الخلف والسلف متفقين على أنّه لو حلف ليفعلن واجباً أو مستحباً كقضاء دين يضيق وقته، أو عبادة يضيق وقتها، وقال: إن شاء الله، ثم لم يفعله لم يحنث، وهذا يبطل قول القدرية. . .) ووجه ذلك لأنّ المحلوف عليه وغيره لا يكون إلا أن يشاء الله.

ثم قال: (ولو قال: إنْ كان الله يحب ذلك ويرضاه؛ فإنّه يحنث، كما لو قال: إنْ كان يندب إلى ذلك ويرغب فيه أو يأمر به أمر إيجاب أو استحباب، وهذا يردُّ على الجهمية ومن اتبعهم كأبي الحسن الأشعري ومن وافقه من المتأخرين)[٢].

وقال أيضاً: (وقد اتفق السلف على أنه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ويثبتون الفرق بين مشيئته وبين محبته ورضاه، فيقولون: إنّ الكفر والفسوق والعصيان وإنْ وقع بمشيئته فهو لا يحبه ولا يرضاه، بل يسخطه ويبغضه، ويقولون: إرادة الله في كتابه نوعان: نوعٌ بمعنى المشيئة لما خلق كقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ونوعٌ بمعنى محبته

---

(١) انظر (ص ٢٥٦).

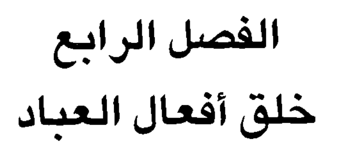
(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٥)، وانظر منهاج السُّنَّة (٣/ ١٩)، وشرح الطحاوية (ص ٧٩).

ورضاه لما أمر به، وإنْ لم يخلقه، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[1] [البقرة: ١٨٥].

فتبين مما تقدم أنّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وألّا تلازم بين محبته تعالى ومشيئته، فقد يشاء ما لا يحب، كالكفر والمعاصي، وقد يحبُّ ما لا يكون لعدم مشيئته إياه، كإيمان الكافر الذي أمره الله بالإيمان فلم يؤمن.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٦)، وانظر (٨/ ٣٣٩) وما بعدها.



المبحث الأول: أهمية هذه المسألة وصلتها بمسألة كلام الله تعالى.

المبحث الثاني: إثبات فعل العبد، ونسبته إليه حقيقة.

المبحث الثالث: المخالفون في هذا الأصل والرد عليهم.



المبحث الأول

أهمية هذه المسألة وصلتها بمسألة كلام الله تعالى

الإيمان بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى من المسائل المهمة والخلاف فيها مع مجوس هذه الأمة (القدرية)، وتوضيح ذلك بأن يقال: إن من جعل شيئاً من المحدثات كأفعال العباد وغيرها ليس مخلوقاً لله تعالى، فهو مثل من أنكر أن الله خلق السماء والأرض وغيرهما من المحدثات، وهذا قدحٌ وتنقّص لجناب الربوبية، فإن الله رب العالمين، ومالك الملك، وخالق كل شيء، فليس شيء من العالمين خارجاً عن ربوبيته، ولا شيء من الملك خارجاً عن ملكه، ولا شيء من المحدثات خارجاً عن خلقه، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٢ - ٦٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦] وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: ١١١]، وقال: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحديد: ٢]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

قال شيخ الإسلام: (ولهذا كان أهل السنة والجماعة والحديث هم المتبعين لكتاب الله، المعتقدين لموجب هذه النصوص، حيث جعلوا كل محدث من الأعيان والصفات والأفعال المباشرة والمتولدة، وكل حركة طبيعية أو إرادية أو

قسرية، فإن الله خالق كل ذلك جميعه، وربه ومالكه ومليكه ووكيل عليه، وأنه سبحانه على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، فآمنوا بعلمه المحيط، وقدرته الكاملة، ومشيئته الشاملة، وربوبيته التامة، ولهذا قال ابن عباس: (الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذّب بالقدر؛ نقض تكذيبه توحيده)[1].

وأيضاً فإن سائر أئمة الإسلام نصوا على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، كما قال يحي بن سعيد القطان: (ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة)[2].

وكان السلف قد أظهروا ذلك، لما أظهرت القدرية أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، وزعموا أن العبد يحدثها أو يخلقها دون الله، فرد عليهم أئمة أهل السنة.

والمعتزلة الذين جمعوا بين التجهُّم ونفي القدر، عارضوا النصوص الصريحة الدالة على أن الله خالق كل شيء، (فأخرجوا عنها ما يتناوله الاسم يقيناً من أفعال الملائكة والجن والإنس والبهائم؛ طاعاتها وغير طاعاتها، وذلك قسط كبير من ملك الله وآياته، بل هي من محاسن ملكه وأعظم آياته ومخلوقاته)[3].

وقد أنكر الأئمة على القدرية قولهم وتبرؤوا منهم، كما تبرأ منهم الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك أنكروا على من شابه القدرية في بعض باطلهم وهم الذين قالوا: إن ألفاظ العباد بالقرآن غير مخلوقة.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وكان السلف قد أظهروا ذلك [أي: القول بأن أفعال العباد مخلوقة] لما أظهرت القدرية أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، وزعموا أن العبد يحدثها، أو يخلقها دون الله، فبين السلف والأئمة أن الله خالق

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).
(٢) أثر رقم (١٣٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٦).

كل شيء من أفعال العباد وغيرها[1]، ثم لما أظهر طائفة من المنتسبين للسنة أن ألفاظ العباد بالقرآن غير مخلوقة؛ أنكر الإمام أحمد ذلك، وبدّع من قاله، ثم لما مات؛ قام بعده صاحبه أبوبكر المروزي، فصنف في ذلك مصنفاً. . . وأنكر الأئمة من أصحاب أحمد وغيرهم ـ من علماء السنة ـ على من قال: إن أصوات العباد وأفعالهم غير مخلوقة، وصنّف البخاري في ذلك مصنفاً. . .).

وهؤلاء أتباع اللفظية المثبتة وفروعهم، فالبخاري ـ رحمه الله ـ ظهر إنكاره عليهم بدعتهم هذه كما في تراجم آخر كتاب الصحيح، وكما في كتاب خلق أفعال العباد[2].

وليس هذا خاصاً بالبخاري ـ رحمه الله ـ، بل جميع الأئمة ردوا هذه البدعة وأنكروها، ونصوا على أن كلام الآدميين بل وسائر أفعال المخلوقات أنه مخلوق لله تعالى، فمن الأئمة من نص عليها لما تكلم في مسائل القدر وخلق أفعال العباد كالبخاري، وابن بطة وغيرهما[3]، ومنهم من نص عليها لما تكلم في مسألة تلاوة العباد للقرآن واللفظ به كابن بطة وغيره[4]، ومنهم من نص عليها محتجاً بها على الفرق بين كلام الخالق وكلام المخلوق، كالخلال في كتاب السنة[5]، وممن نص على ذلك حماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما من الأئمة، فقد نقل البخاري عن حماد بن زيد أنه قال: (من قال: كلام العباد ليس بخلق فهو كافر. وتابعه على ذلك يحيى بن سعيد القطان، ومعتمر بن سليمان)[6].

ولذلك قال البخاري: (سمعت عبيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٦).
(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٣).
(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٤/ ٦٩٤ ـ ٧٠٥)، والإبانة لابن بطة الكتاب الثاني ـ القدر ـ (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٨٧ رقم ٢٩٧).
(٤) انظر الإبانة الكتاب الثالث ـ الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).
(٥) آخر المجلد الخامس من المطبوع، وانظر مجموع الفناوى (١٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).
(٦) أثر رقم (٦٤٣)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

سعيد يقول: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة)[1].

قال أبو عبد الله: (حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصحف، المسطور المكتوب الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلق، قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال إسحاق بن إبراهيم: فأما الأوعية فمن يشك في خلقها)[2]، ثم أورد النصوص والآثار في ذلك، ثم قال: (قال أبو عبد الله: فأما المداد والرق ونحوه فإنه خلق، كما أنك تكتب (الله)، فالله في ذاته هو الخالق، وخطك واكتسابك من فعلك خلق، لأن كل شيء دون الله يصنعه فهو خلق، وقال: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢])[3].

وصلة هذه المسألة بمسألة كلام الله عز وجل أن فعل العبد مخلوق ـ كما تقدم ـ فإذا تلا العبد كلام الله عز وجل وقرأه، فهذه التلاوة والقراءة قد يراد بها فعل العبد وحركته، وقد يراد بها المتلو المقروء، وبينهما فرقٌ، من لم يدركه حصل عنده اشتباه وغلط[4].

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وأصل ذلك القرب والاتصال الحاصل بين ما أنزله الله تعالى من القرآن والإيمان، الذي هو من صفاته، وبين أفعال العباد وصفاتهم؛ فلعسر الفرق والتمييز يميل قوم إلى زيادة في الإثبات، وآخرون إلى زيادة في النفي. . .)[5].

وذلك أن مسألة تلاوتنا للقرآن مبنية على أصلين عظيمين:

---

(١) أثر رقم (١٣٢).
(٢) أثر رقم (١٣٣ ـ ١٣٤).
(٣) أثر رقم (١٤١).
(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٥٧.
(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣١).

الأول: أن أفعال العباد مخلوقة، وتقدم أن سلف الأمة وأئمتها متفقون على هذا الأصل خلافاً للقدرية مجوس هذه الأمة.

الثاني: مسألة تلاوة القرآن، وقراءته، واللفظ به، هل يقال: إنه مخلوق، أو غير مخلوق؟ والإمام أحمد وغيره من الأئمة ردوا المقالتين...)[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٢).

المبحث الثاني

إثبات فعل العبد ونسبته إليه حقيقة

لقد عُنِي البخاري ـ رحمه الله ـ بتقرير مسألة خلق أفعال العباد ونسبتها إليهم حقيقة، وأن أفعالهم بجميع جوارحهم وصفاتها هي أفعالهم وصفاتهم وهي خلق لله تعالى، فذكر أن الأعمال التي يعملها العبد كالصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود، والإيمان والإسلام والشهادة والإحسان؛ فعل للعبد نفسه، وهكذا الذكر وأصوات الخلق وقراءتهم ودراستهم وتعلمهم وألسنتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض، وأزين وأحلى، وأصوت وأرتل وألحن، وأعلى وأخف، وأغض وأخشع، وأجهر وأخفى، وأمهر وأمد، وألين وأخفض من بعض.

وقد أفاض ـ في كتاب التوحيد من الجامع الصحيح وفي كتابه خلق أفعال العباد ـ في ذكر الأدلة من الآيات والأحاديث والآثار على هذه المعاني.

وكل ما تقدم يدل على أصل مهم، وهو أن العبد إذا فعل فعلاً؛ فإنه ينسب إليه فعله حقيقة، ويجازى عليه ويحاسب؛ فإنه فعله بمشيئته وقدرته، والله خالقه وخالق صفاته وأفعاله، ففيه الرد على من زعم أنها قديمة، وكذلك فيه الرد على من زعم أن فعل العبد لها مجاز، وأن الفاعل لها على الحقيقة هو الله !!، وهذا قول الجبرية ـ كما تقدم ـ والرد على هؤلاء من وجوه عقلية وشرعية وحسية لا تحصى، ومذهبهم كما تقدم لا تصلح به الدنيا ولا الدين، وبسبب هؤلاء استطالت القدرية، وفرحت بقولهم، فإن القدرية قولهم باطل، ولم يتحقق له الانتشار إلا لما قابلهم القائلون بأن العبد مجبور، فاستطالوا على الجبرية لقبح

مقالتهم عند سائر العقلاء، وصار بسبب ذلك نوع ظهور لأعداء الله القدرية مجوس هذه الأمة في مقابلة البدعة الأخرى.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ لما تكلم عن القدرية وصَغَارهم حيث يقول: (وقد نادى القرآن، بل الكتب السماوية كلها، والسنة، وأدلة التوحيد، والعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض، وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف في الرد عليهم، وهي أكثر من أن يحصيها إلا الله عز وجل، ولم تزل أيدي السلف وأئمة السنة، في أقفيتهم ونواصيهم تحت أرجلهم، إذ كانوا يردون باطلهم بالحق المحض، وبدعتهم بالسنة؛ والسنة لا يقوم لها شيء، فكانوا معهم كالذمة مع المسلمين، إلى أن نبغت نابغة ردوا بدعتهم ببدعة تقابلها، وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه، وقالوا: العبد مجبور على أفعاله، مقهور عليها، لا تأثير له في وجودها ألبتة، وهي غير واقعة بإرادته واختياره، وغلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال الله، ولا ينسب إلى العبد إلا على المجاز، والله سبحانه يلوم العبد ويعاقبه و يخلده في النار على ما لم يكن للعبد فيه صنع، ولا هو فعله، بل هو محض فعل الله، وهذا قول الجبرية، وهو إن لم يكن شراً من القدرية فليس هو بدونه في البطلان، وإجماع الرسل، واتفاق الكتب الإلهية، وأدلة العقول والفطر والعيان؛ يكذب هذا القول ويرده والطائفتان في عمىً عن الحق القويم والصراط المستقيم)[1].

ومما يدل على نسبة الفعل للعبد حقيقة أنه (من المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل، وأن من فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم...، وهذا مما يُنَزَّه الله تعالى عنه.

وأيضاً فالقرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]،

---

(١) شفاء العليل (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤) و(ص ٤٩) ط. دار المعرفة.

وقوله: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [لقمان: ٨] وأمثال ذلك.

وأيضاً فإن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله، ويكون حسنة له أو سيئة، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها)[١].

ومما يحصل به الفرقان في مسألة خلق أفعال العباد وإضافتها إليهم حقيقةً: ما تقدم بيانه في المبحث الثاني من الفصل السابق من الفرق بين الفعل والمفعول والفاعل، وتقدم نقل كلام البخاري ـ رحمه الله ـ في ذلك[٢].

* * *

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٠).
(٢) (ص ٢٧٣).

المبحث الثالث

المخالفون في هذا الأصل والرد عليهم

المخالفون في خلق الله تعالى لأفعال العباد هم صنفان:

الصنف الأول: أهل البدع المشهورة، وهم القدرية النفاة من المعتزلة وغيرهم، والقدرية الغلاة من الجبرية والجهمية ومن سلك طريقهم.

وبينهم طوائف كثيرة منها ما يقرب إلى مذهب القدرية النفاة كالماتريدية، ومنها ما يقرب من مذهب الجبرية كالأشعرية ونحوهم.

والصنف الثاني: هم طائفة المنتسبين للسُّنّة واتِّباع الأئمة.

فأما الصنف الثاني: وهم المنتسبون للسنة ممن خالف في مسألة خلق أفعال العباد، وهؤلاء هم أتباع اللفظية المثبتة، ولكن كبارهم وعلماءهم لم يختلفوا في أن أفعال العباد مخلوقة.

وإنما وقع الاشتباه في مسألة اللفظ والصوت المسموع من العبد حين قراءة القرآن، فقد غلط في ذلك بعض مَنْ نصر السنة بزعمه أن الصوت المسموع من العبد بالقرآن غير مخلوق، وهو مقدار ما يكون من القرآن المبلغ!! فإن جمهور أهل السنة أنكروا ذلك وعابوه جرياً على منهاج أحمد وغيره من أئمة الهدى[(١)].

ومن الأمثلة على هذا الخطأ الشنيع الذي وقعوا فيه ما وقع فيه ابن الزَّاغُوني[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٣).

(٢) علي بن عُبَيْد الله بن نصر السري أبو الحسن ابن الزاغوني الحنبلي، اختلف في اسمه، ولد سنة (٤٥٥ هـ)، وتوفي سنة (٥٢٧هـ). انظر الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ١٨٠ ـ ١٨٤)، شذرات الذهب (٤/ ٨٠ ـ ٨١)، المقصد الأرشد (٢/ ٢٣٢).

حيث يقول: (إن هذا الذي ندركه بأسماعنا عند تلاوة التالي هو الكلام القديم... إنه ظهر عند حركات التالي بآلاته في محل قدرته...، وأما سؤالكم لنا هل هذا الذي نسمعه صوت الله تعالى أم صوت الآدمي؟ فقد ذكر أصحابنا في هذا جوابين؛ أحدهما: لما قلنا: إن ما يظهر عند حركات آلات الآدمي في محل قدرته من الأصوات فإنما هو القرآن الذي هو كلام الله، وليس هو بالعبد ولا منه، ولا مضاف إليه على طريق التولد والانفعال ونتائج العقل، وإنما يضاف إلى الله تعالى بقدر ما توجبه الإضافة، والذي توجبه الإضافة أن يكون قرآناً وكلاماً لله، وقد اتفقنا أن القرآن الذي هو كلام الله قديم غير مخلوق فوجب لذلك أن نقول: إن ما يصل إلى السمع هو صوت الله تعالى!! لأنه لا فعل للعبد فيه!!)[1].

ثم ذكر الجواب الثاني؛ ومحصله أنه ما لا غنى عنه في تحصيل الاستماع وتكملة الفهم فذلك هو القديم، وما قارنه مما اقتضى الزيادة في ذلك مما لو أسقط لما أثر في شيء مما يحتاج إليه من الاستماع والفهم، فذلك مضاف إلى العبد، فهذا يبين أنه اقترن القديم بالمحدث على وجه يعسر تمييزه إلا بعد التلفظ والتأني في التدبر...[2].

قال شيخ الإسلام ـ بعد سياق هذا القول الساقط ـ: (دعوى أن هذا الصوت المسموع من العبد أو بعضه هو صوت الله أو هو قديم؛ بدعة منكرة مخالفة لضرورة العقل، لم يقلها أحد من أئمة الدين، بل أنكرها جمهور المسلمين من أصحاب الإمام أحمد وغيره... وهذا الذي ذكره ابن الزاغوني عن أصحابه، إنما هم أتباع القاضي أبي يعلى في ذلك فإن هذا تصرف القاضي والله يغفر له... وقد صنف الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر المشهور[3] ـ وكان في

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام في التسعينية (٣/ ٨٦٨ ـ ٨٧٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر البغدادي الحنبلي، المعروف بالسلامي، محدث العراق في عصره، توفي سنة (٥٥٠ هـ)، يقول ابن رجب: (له جزء في الرد على من يقول: إن صوت العبد بالقرآن غير مخلوق)، انظر: ذيل طبقات الحنابلة =

عصر أبي الحسن ابن الزاغوني الفقيه وفي بلده ـ مصنفاً يتضمن إنكار قول من يقول: إن المسموع هو صوت الله، وأبطل ذلك بوجوه متعددة، وكان ما قام به في ذلك المكان والزمان قياماً بغرض رد هذه البدعة وإنكارها، وهو من أعيان أصحاب الإمام أحمد وعلمائهم، ومن أعلم علماء وقته بالحديث والآثار)[1].

وزادت هذه البدعة عند بعض أتباع الأتباع حتى قال بعضهم بقدم أفعال العباد !!

قيل من هؤلاء: أبو عمرو عثمان بن مرزوق الزاهد، نزيل الديار المصرية (ت: ٥٦٤ هـ) ذكر ذلك عنه ابن رجب[2] وأن فتنة حصلت له حول هذه المسألة.

وذكر أن ابنه سعد مضى إلى بغداد ليتأكد من كلام أهل العلم الذين خطّؤوا من قال بقدمها فإنهم كتبوا إليهم بذلك، فتوفي أبوه أبو عمرو بمصر وبلغه وفاته فأقام ببغداد.

وقال ابن رجب: (ولم يثبت لنا من وجه عن ابن مرزوق أنه كان يقول ذلك ولعل ذلك ألزموه به، لقوله: إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، وأن هذا القول يقوله طائفة من أصحابنا، وربما نسبوه للإمام أحمد، والصحيح الصريح عن أحمد أنه كان يبدع قائل ذلك، ولعله لما التزم هذا القول الضعيف طرده في سائر الأفعال، والله أعلم بحقيقة الحال)[3].

لكن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ ذكر أبا عمرو هذا، وأنه له علم ودين، وقال: (وإن كان ما تقدم من مسألة قدم أفعال العباد من خير وشر يعزى إليه، وقد أراني بعضهم خطه بذلك، فقد قيل: إنه رجع عن ذلك، وكان يسلك طريقة

= (٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦٥)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٣٣)، شذرات الذهب (٤/ ١٥٥)، الرسالة المستطرفة (ص ١٦٠).

(١) التسعينية (٣/ ٨٧٣)، وانظر درء التعارض (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٢) في طبقات الحنابلة (٣/ ٣٠٩)، وانظر (٣/ ٣٨٥) حيث ذكر رجوع ولده عنه.

(٣) المصدر السابق، نفس الموضع.

الشيخ أبي الفرج المقدسي الشيرازي، ونَقَل عنه أنه كان يقف ويقول: هي مقضية مقدرة وأُمْسِك.

والشيخ أبو الفرج كان أحد أصحاب القاضي أبو يعلى، ولكن القاضي أبي يعلى لا يرضى بمثل هذه المقالات، بل هو ممن يجزم بأن أفعال العباد مخلوقة، ولو سمع أحداً يتوقف في الكفر والفسوق والعصيان أنه مخلوق ـ فضلاً عن أن يقول: إن أفعال العبد من خير وشر قديمة ـ لأنكر عليه أعظم الإنكار.

وإن كان في كلام القاضي مواضع اضطرب فيها كلامه، وتناقض فيها، وذكر في موضع كلاماً بنى عليه من وافقه فيه من أبنية فاسدة، فالعالم قد يتكلم بالكلمة التي يَزِلُّ فيها فيفرع أتباعه عليها فروعاً كثيرة كما جرى في مسألة اللفظ، وكلام الآدميين، ومسألة الإيمان وأفعال العباد)[1].

وهؤلاء يسميهم شيخ الإسلام: (طائفة من أهل الحديث والفقه والتصوف من أصحاب أحمد الشافعي وغيرهما)[2].

ويذكر أنهم حلولية في الصفات دون الذات[3]، وأن منهم طائفة من السالمية والصوفية، وأن السالمية حلولية في الذات والصفات[4].

ويقول شيخ الإسلام: (فأما أفعال العباد فلم يستثنها أحد من عموم المخلوقات إلا القدرية الذين يقولون: إن الله لم يخلقها ـ من المعتزلة ونحوهم ـ لكن هؤلاء يقولون: إنها محدثة كائنة بعد أن لم تكن، إلا هؤلاء الحلولية، وما علمت أحداً من المتقدمين قال: إن أفعال العباد من الخير أو الشر قديمة، لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة، إلا عن بعض متأخري المصريين، وبلغني نحو ذلك عن بعض متأخري الأعاجم، ورأيت بعض شيوخ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤٢٢).

(٢) المصدر السابق (٦/٣١٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (٦/٣٠٩ ـ ٣١١) (٨/٤٠٧ ـ ٤١٢، ٤٢١ ـ ٤٢٢) (١٢/٧٨ ـ ٧٩، ٢٦٨).

هؤلاء من الشاميين توقفوا عنها. . . وبعض الناس فرّق بأن أفعال الخير من الإيمان. . . وهذه الأقوال الثلاثة: بقدمها، أو قدم أفعال الخير، والتوقف في ذلك، أقوال فاسدة باطلة لم يقلها أحد من الأئمة المشهورين، ولا يقولها من يتصور ما يقول، وإنما أوقع هؤلاء فيما ظنوه في مسألة اللفظ بالقرآن ومسألة التلاوة والمتلو، ومسألة الإيمان. . .).

ولما كان المقام في الرد على القائلين بقدم أفعال العباد؛ فقد ذكروا لهم حججاً باطلة؛ منها أنهم قالوا: إن أفعال العباد من القدر، والقدر سر الله، وصفة من صفاته؛ وصفاته تعالى قديمة !!، وقالوا: إن الشرائع غير مخلوقة لأنها أمر الله وكلامه، والأفعال هي الشرائع فتكون قديمة !!.

وهذا باطل؛ فإن احتجاجهم بأن الأفعال قدر الله فيقال لهم: (لفظ القدر يراد به التقدير ويراد به المقدر، فإن أريد أن أفعال العباد نفس تقدير الله الذي هو علمه وكلامه ومشيئته ونحو ذلك من صفاته، فهذا غلط وباطل، فإن أفعال العباد ليست شيئاً من صفات الله تعالى، وإن أريد أنها مقدرة قدرها الله تعالى فهذا حق، فإنها مقدرة كما أن سائر المخلوقات مقدرة، وقد ثبت في الصحيح: «أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»[1] وكل تلك المقدورات مخلوقة.

وثبت في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق: «. . فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد. . .»[2]، فالرزق والأجل قدره، كما قدر العمل، ومعلوم أن الرزق الذي يأكله مخلوق مع أنه مقدر فكذلك عمله، وكذلك سعادته وشقاؤه، وسعادته وشقاؤه هي ثواب العمل وعقابه، وكل ذلك مقدر كما أن الرزق مقدر والمقدر مخلوق.

---

(١) أخرجه مسلم في القدر (٤/ ٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣).
(٢) أخرجه البخاري في القدر (١١/ ٤٧٧ رقم ٦٥٩٤)، ومسلم في القدر (٤/ ٢٠٣٦ رقم ٢٦٤٣).

وأما قولهم: إن الأعمال هي الشرائع، والشرائع غير مخلوقة، فيقال لهم أيضاً: لفظ الشرع يراد به كلام الله الذي شرع به الدين ويراد به الأعمال المشروعة، فإن هذه الألفاظ يراد بها المصدر ويراد بها المفعول، كلفظ الخلق ونحوه، فإن قلتم: إن أفعال العباد هي الشرع الذي هو كلام الله، فهذا باطل ظاهر البطلان، وإن أردتم أن الأعمال هي المشروعة بأمر الله بها فهذا حق.

لكن أمر الله غير مخلوق، وأما المأمور به المُكَوَّن بأمر الله، أو المُمْتَثَل بأمر الله فإنه مخلوق كما أن العبد المأمور مخلوق.

ثم يقال لهؤلاء الضالين: هب أن المأمور به يسمى أمراً وشرعاً، فالمنهي عنه ليس هو مأموراً به ولا مشروعاً، وإنما هو مخالفة للأمر والشرع، وهو منهي عنه؛ فكيف سميتم الكفر والفسوق والعصيان شرائع، وليست من الشرائع، ولكن هي مما نهت عنه الشريعة، ولما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨] هل دخل في هذه الشريعة الكفر والفسوق والعصيان؟! وهل أُمر من الرسول باتباع ذلك أو باجتنابه واتقاءه؟!!)[١].

ومن أسباب ضلال هؤلاء ما وجدوه من الخلاف في حروف المعجم، هل هي مخلوقة أم لا؟ ففرعوا على القول بأنها غير مخلوقة بدعتهم هذه...[٢].

كما أن من أسباب ضلالهم إطلاق بعض المتقدمين من أهل العلم القول بأن الإيمان غير مخلوق حتى صار يفهم من ذلك أن أفعال العباد التي هي إيمان غير مخلوقة، (فجاء آخرون فزادوا على ذلك فقالوا: كلام الآدميين مؤلف من الحروف التي هي غير مخلوقة، فيكون غير مخلوق)[٣]، هذا ما يتعلق بالصنف الثاني من المخالفين في مسألة خلق أفعال العباد.

وأما الصنف الأول: وهم أهل البدع المشهورة:

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٨ ـ ٤١٣) بتصرف يسير.
(٢) المصدر السابق (١٢/ ٤٥٣، ٤٤١).
(٣) المصدر السابق (٨/ ٤٢٣)، (١٢/ ٢٦٨).

فهم يرجعون إلى بدعتي القدرية النفاة والجبرية الغلاة، أما مذهب القدرية في أفعال العباد، فهي غير مخلوقة لله تعالى عندهم، بل العباد هم الذين أحدثوها وأوجدوها بمحض قدرتهم.

قال القاضي عبد الجبار: (إن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم؛ حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه)[١].

قال ابن حزم: (اختلفوا في خلق الله عز وجل لأفعال عباده، فذهب أهل السنة كلهم ومن قال بالاستطاعة مع الفعل.... إلى أن جميع أفعال العباد مخلوقة، قد خلقها الله عز وجل في الفاعلين لها، ووافقهم على هذا من المعتزلة موافقة صحيحة ضرار بن عمرو وصاحبه أبو يحيى حفص الفرد، وذهب سائر المعتزلة ومن وافقهم على ذلك من المرجئة والخوارج والشيعة إلى أن جميع أفعال العباد محدثة، فعلها فاعلوها ولم يخلقها الله عز وجل، على تخليط منهم في ماهية أفعال النفس...)[٢].

وغالط بعض المعاصرين ـ في نسبة القول (بأن العبد يخلق فعله) إلى المعتزلة ـ فزعم أن عزو ذلك إليهم إلزامي لم يقع في كلام قدمائهم، باعتبار أن الخلق إنما يطلق على إيجاد القدرة المستقلة غير المستمدة، وقدرة العبد محتاجة إلى قدرة الله بدءاً وبقاءً، وإنما يوجد لفظ الخلق في كلام بعض متأخريهم بمعنى غير المعنى الأول[٣].

وهي محاولة للدفاع عن المعتزلة ـ وهم خصومه ـ، وهذه المحاولة لا تغني شيئاً؛ لأن المعتزلة القدماء صرّحوا بأن الله لم يخلقها ـ كما تقدم في قول

---

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨/ ٣)، وانظر (٨/ ٨ ـ ١٦، ٤٣) (٩/ ١٥ ـ ١٧، ١٩، ٩٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٣٢ ـ ٣٤٠).

(٢) الفصل (٣/ ٨١ ـ ٨٢).

(٣) من كلام الكوثري في حاشيته على كتاب اللمعة للحلبي المذاري (ص ٥٢).

القاضي عبد الجبار وابن حزم ـ بمعنى أنه لم يوجدها بقدرته، وإنما أوجدها العبد بمحض قدرته التي أعطاه الله إياها، ولم يدَّع أحد من القدرية أن قدرة العبد غير مخلوقة وغير مستمدة، بل هم مُقِرُّون [بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم](١).

لكن قالوا: هذه القدرة المخلوقة تستقل بإيجاد أفعالهم وإذا لم يصرحوا ـ مع هذا ـ بلفظ الخلق مضافاً للعبد، فهذا لا يعفيهم من بدعتهم ولا يخلصهم من ضلالتهم ـ وقد قالوا: إن العبد يستقل بإيجاد فعله ـ فإن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ.

وعلل بعضهم عدم تصريح القدماء بأن العبد يخلق فعله بقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لا خالق إلا الله تعالى(٢).

ومن المعاصرين كذلك من هو من أولياء المعتزلة أو هو منهم، من يحاول دفع الشناعة عنهم في قولهم: إن العبد يخلق فعله، ولكنه لا يلبث أن يعترف بالحقيقة، ويكر على تلبيسه بالنقض من حيث يشعر أو لا يشعر، فيقول: (إن معنى الخلق ليس هو الاختراع أو الإبداع... ، وإنما الخلق الإنساني عندهم هو الفعل والصنع، على أساس من التقدير والتخطيط...)(٣).

ثم أخذ يذكر الشواهد اللغوية، ولكنه بعد كلام يسير قال: (بل لقد بلغت الجرأة الفكرية بالمعتزلة !! و التمكن من مبحثهم، وإيمانهم بحرية الإنسان واختياره، إلى الحد الذي أجازوا فيه وصف الإنسان بالاختراع بالمعنى الذي كان مستخدماً في مباحث العلوم الإلٰهية في ذلك الحين، وقالوا: إن كون القديم مخترعاً ومحدثاً لم يثبت أنه مما يختص به ولا يشركه فيه [غيره])(٤).

---

(١) التدمرية لابن تيمية (ص ١٨١).

(٢) الإرشاد للجويني (ص ١٧٣).

(٣) المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية لمحمد عمارة (ص ٧١ ـ ٧٢)، وهذا تلبيس قديم لهم، كما تجده عنهم في شفاء العليل لابن القيم مع الرد عليه (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) و(ص ٥٣) ط. دار المعرفة.

(٤) المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية (ص٧٣)، وما بين المعكوفتين من المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٨/ ٢٩٨).

فأنت ترى أنه رجع عن تلبيسه، وأقر بأن المعتزلة قائلون بأن الإنسان مخترع لأفعاله، وأن الاختراع ليس مما يختص الله به، وهذه هي الحقيقة التي أنكرها أهل السنة على المعتزلة وسائر القدرية، وليس النزاع في الألفاظ والعبارات بل في المعاني والحقائق، فقد بان أن حقيقة قول المعتزلة هو ما قاله العلماء عنهم: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم، لا فرق بين المتقدمين منهم والمتأخرين.

وللمعتزلة شبهات تمسكوا بها مثل استدلالهم بقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، وزعموا أن من التفاوت أن يخلق أعمال العباد من الكفر والظلم والفساد.

وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] قالوا: فأفعال الله متقنة وأفعال العباد فيها الفحش والخنا، ومشتملة على التهوّد والتنصّر والتمجّس، وليس شيء من ذلك متقناً، فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها.

وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧] قالوا: فنفى أن يكون في خلقه باطل، فالباطل الذي يفعله العباد إنما هو من جهتهم لا يكون الله خالقاً له.

وقالوا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧] والكفر والفساد غير حسن وأعمال العباد مشتملة على ذلك، فلا يكون الله خالقاً لها، وتعلقوا بنحو ذلك من الآيات.

والجواب عن هذه الاحتجاجات يسير، فإنَّ خَلْقَ الله كُلَّه مُتْقن حسن، ولم يخلق شيئاً عبثاً ولا لهواً، وليس في خلق الله عيب وخلل وخروج عن الإتقان والحكمة، فهذا معنى ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، وأما ما يكون في مخلوقاته من صفات الظلم والكفر والفحش ونحو ذلك؛ فإن خلق الله لذلك لحكم ومصالح، والله جلّ وعلا يقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ومن الجواب على شبهتهم أن يقال لهم: أنتم متفقون ومقرُّون أن الله خلق إبليس، وسائر الشياطين، والخمر، والدم، والميتة، وكل من ادعى الألوهية

من دون الله وهي مسماة قبائح وأرجاساً وأنجاساً وسيئات وخبائث، وهكذا القول في خلقه تعالى للأعراض في عباده ولا فرق، فالجميع مخلوق الله وسائر مخلوقات الله محكمة متقنة، فأي شيء قالوا في هذه الأشياء فنقول لهم: قولوا مثل ذلك في خلق الله تعالى لتلك الصفات، ولا فرق.

ويقال أيضاً: أنتم تقولون: إن الإيمان وسائر الطاعات ـ وهي من أفعال العباد ـ مخلوقة لهم، وليست خلقاً لله مع أنها حسنة، وحق لا باطل، فلا فرق عندكم بين أفعال العباد حسنها وقبيحها.

ومن شبه المعتزلة التي تمسكوا بها احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وبقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنين: ١٤] قالوا: فأثبت الخلق لغير الله.

والجواب: أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ ونحوه ليس الخلق الذي هو بمعنى الاختراع والإبداع وإحداث الشيء من العدم؛ فإن ذلك من خصائص الخالق جلّ وعلا لا يشاركه فيها أحد من الخلق كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، فالخلق الذي أثبت لهؤلاء الكفار المراد به ظهور الفعل منهم فقط دون غيرهم، وانفرادهم به، والله خالقه فيهم، ومما يدل لذلك أن العرب تسمى الكذب اختلاقاً والقول الكاذب مختلقاً، فمعنى ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾: أي تفترون كذباً، فإن الذي نفاه الله عن غيره من صفة الخلق؛ المراد به الاختراع، والإبداع، والتكوين، وإخراجه من عدم إلى وجود، والذي وصفه بهم من خلق الإفك هو ظهوره فيهم، وانفرادهم به، ونسبة ذلك إليهم فقط[1].

وقوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ المراد به: أحسن المقدرين، ومن معاني الخلق في اللغة: التقدير، ومنه قول الشاعر:

---

(١) الفصل لابن حزم (٣/ ٩١ ـ ٩٣).

ولأنـــت تفـــري مـــا خلقـــت   وبعضُ القوم يخلق ثم لا يفري[1]

ومن شبه المعتزلة قولهم: إن الله لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، لأن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً...[2].

ومنهم من يقول: لو كان الله سبحانه هو الفاعل لأفعال العباد؛ لاشتقت له منها الأسماء، كما أنهم قد يحتجون بإضافة الأعمال إلى العباد، وأن الله عز وجل أضافها إليهم، وأن هذا يمنع أن تضاف إليه، فلا يجوز أن تضاف أفعال العباد إلى الله دونهم، بل هي مضافة إليهم دون الله.

وتقدم أن الجواب عن جميع شبهاتهم يرجع إلى معرفة أصلين مهمين:

الأول: التفريق بين المشيئة والإرادة الكونية، وبين المحبة والرضا.

الثاني: التفريق بين الفعل والفاعل والمفعول، وإثبات فعل قائم بالله تعالى، وهو غير المفعول، وأن فعله سبحانه بمشيئته وقدرته، وتقدم بيان هذه المسائل[3].

وأما الجواب عن قولهم: إنه لو كان خالقاً لأفعال العباد؛ لاشتقت له منها الأسماء، ووجب أن يكون موصوفاً بها، فهذا الإلزام في غير محله، ووجه ذلك أن الله عز وجل خلق هذه الصفات والأعراض في محالّها، وفيمن قامت به، فهي وصف واسم لذلك المحل، ولمن قامت به دون غيره، ولا يشتق لله عز وجل منها اسم ولا وصف، كالألوان والروائح والطعوم والحركات التي خلقها الله في محالّها، لا يشتق لله منها اسم بالاتفاق فكذلك الطاعات والمعاصي للعباد، فالصفات هي صفات للموصوف الذي قامت به.

(ثم صفات المخلوقات ليست صفات لله؛ كالألوان والطعوم والروائح،

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمة من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان، انظر ديوانه (ص ١٠٧).
(٢) انظر شرح الأصول الخمسة (ص ٣٤٥).
(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٧٣).

لعدم قيام ذلك به، وكذلك حركات المخلوقات ليست حركات له، ولا أفعالاً بهذا الاعتبار، لكنها مفعولات هو خلقها، وبهذا الفرق تزول شبه كثيرة. . .)[١].

فقولهم: (لو كان خالقاً لأفعال العباد التي هي ظلم وجور لكان ظالماً جائراً) قول باطل، وفيه تلبيس، فيقال لهم: الظالم هو الذي قام به الفعل، الذي هو ظلم، وبه صار ظالماً، فلا يسمى ظالماً إلا إذا قام به الفعل، فكونكم ـ معاشر المعتزلة ـ (أخذتم في حدّ الظالم أنه من فعل الظلم، وعنيتم بذلك من فعله في غيره، فهذا تلبيس، وإفساد للشرع والعقل واللغة، كما فعلتم في مسمى المتكلم حيث قلتم: هو من فعل الكلام، ولو في غيره، وجعلتم من أحدث كلاماً منفصلاً عنه قائماً بغيره متكلماً، وإن لم يقم به هو كلامٌ أصلاً، وهذا من أعظم البهتان والقرمطة والسفسطة)[٢].

فالقول فيهما واحد، فعلى تقدير أن الظالم هو من فعل الظلم؛ فليس هو من فعله في غيره، ولم يقم به فعل أصلاً، بل لابد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعدياً إلى غيره فهذا جواب.

ثم يقال لهم: (الظلم فيه نسبة وإضافة، فهو ظلم من الظالم، بمعنى أنه؛ عدوان وبغي منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنى أنه بغي واعتداء عليه.

وأما من لم يكن مُعْتدىً عليه به، ولا هو: منه عدوان على غيره، فهو في حقه ليس بظلم، لا منه ولا له.

والله سبحانه إذا خلق أفعال العباد، فذلك من جنس خلقه لصفاتهم، فهم الموصوفون بذلك، فهو سبحانه إذا جعل بعض الأشياء أسود وبعضها أبيض أو طويلاً أو قصيراً. . . إن ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود، والطويل والقصير. . . ونحو ذلك، والله سبحانه لا يوصف بشيء من ذلك وإنما إحداثه للفعل الذي هو ظلم من شخص، وظلم لآخر، بمنزلة إحداثه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٥١).

(٢) المصدر السابق (١٨/ ١٥٣)، وانظر ما تقدم في مسألة المراد بالمتكلم (ص ١٨٨).

الأكل والشرب الذي هو أكل من شخص، وأكل لآخر، وليس هو بذلك آكلاً ولا مأكولاً ونظائر هذا كثيرة.

وإن كان في خلق أفعال العباد لازمها ومتعديها حِكَمٌ بالغةٌ، كما له حكمة بالغة في خلق صفاتهم وسائر المخلوقات)[1].

وأما قولهم: إن إضافة الأعمال إلى العباد يمنع من إضافتها إلى الله. . . ، فهذا الكلام مجمل ويشتمل على حق وباطل، فإضافة الأعمال إلى العباد حق ولا ريب فيه، فهم الفاعلون لأعمالهم حقيقة.

وأما كون إضافتها إليهم يمنع من إضافتها إلى الله؛ فهذا كلام فيه إجمال، فإن أريد بمنع الإضافة إلى الله منع قيامها به، ووصفه بها وجريان أحكامها عليه، واشتقاق الأسماء منها له؛ فهذا صحيح فلا تضاف إلى الله بشيء من هذه الاعتبارات والوجوه.

وأما إن أريد بمنع إضافتها إلى الله عدم إضافتها إلى علمه بها، وقدرته عليها، ومشيئته العامة وخلقه؛ فهذا باطل، فإنها معلومة له سبحانه، مقدورة له، مخلوقة له، وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة[2].

(كالأموال فإنها مخلوقة له سبحانه، وهي ملكه حقيقة، وقد أضافها إليهم، فالأعمال والأموال خلقه وملكه، وهو سبحانه يضيفها إلى عبيده، وهو الذي جعلهم مالكيها وعامليها، فصحت النسبتان.

وحصول الأموال بكسبهم وإرادتهم كحصول الأعمال، وهو الذي خلق الأموال وكاسبيها، والأعمال وعامليها، فأعمالهم وأموالهم ملكه وبيده، كما أن أسماعهم وأبصارهم وأنفسهم ملكه وبيده، وهو الذي جعلهم يسمعون ويبصرون ويعملون، فأعطاهم حاسة السمع والبصر وقوة السمع والبصر، وفعل الإبصار والاستماع، وأعطاهم آلة العمل وقوة العمل ونفس العمل،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٥٤ ـ ١٥٥) بتصرف يسير.
(٢) انظر شفاء العليل (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤) و(ص ١٥٢) ط. دار المعرفة.

فنسبة قوة العمل إلى اليد، والكلام إلى اللسان، كنسبة قوة السمع إلى الأذن، والبصر إلى العين، ونسبة الرؤية والاستماع اختياراً إلى محلهما كنسبة الكلام والبطش إلى محلهما.

فإن كانوا هم الذين خلقوا لأنفسهم الرؤية والسمع، فهل خلقوا محلهما وقُوَى المحل؛ والأسباب الكثيرة التي تصح معها الرؤية والسمع ؟!، أم الكل خَلْقُ من هو خالق كل شيء وهو الواحد القهار. . .)[1].

وأما الجبرية فمذهبهم في أفعال العباد أنها مخلوقة لله تعالى، لكنهم زعموا أن العباد مجبورون عليها، ولا قدرة لهم على أفعالهم، ولا إرادة ولا اختيار، ونسبة الأعمال إليهم من باب المجاز.

وتقدم وصف مذهبهم، والرد والإجابة عن بعض شبهاتهم[2].

والمقصود هنا ما يتعلق بزعمهم أن العبد لا قدرة له على أفعاله، ولا تنسب إليه على الحقيقة، ومما احتجوا به على ذلك ـ سوى ما تقدم ـ قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ ـ ٦٤].

كما قد يحتجون بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣] ونحو ذلك من الآيات، وليس فيما ذكروه حجة لهم إطلاقاً على نفي قدرة العبد على الفعل.

فقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ ـ ٦٤] المراد بـ(تزرعونه): أي تنبتونه، فالله سبحانه هو الذي يقره قراره وينبته في الأرض[3].

فنفى الله قدرتهم على إنبات ما حرثوا، ولهذا أثبت الله لهم فعل الحرث الذي هو وضع الحب في باطن الأرض، فأثبت لهم فعلاً لقدرتهم عليه، وهو

---

(١) شفاء العليل (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤) و(ص ١٥٢) ط. دار المعرفة.
(٢) في (ص ٢٨٢).
(٣) تفسير ابن كثير (٨/ ١٧)، تفسير الطبري (٢٧/ ١٩٨).

الحرث، وهو معنى الزرع المثبت في قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [يوسف: ٤٧]، ونفى عنهم ما هو خارج عن قدرتهم وهو الإنبات(١).

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ فالله هو المضحك المبكي حقيقة، فهو خلق الإنسان وجعله يضحك، وجعله يبكي، والعبد هو الضاحك وهو الباكي حقيقة، وليس في الآية دليل على أن العبد مجبور على فعله، وليس فيها دليل على أنه مسلوب القدرة والاختيار، وهكذا سائر ما يحتجون به لا يخرج عما مضى.

ولهذا هم محجوجون بالآيات الكثيرة التي فيها إضافة الفعل إلى العبد، أو التي فيها مدح وذم ووعد ووعيد، وهكذا الآيات التي فيها تعليق أفعال العباد بمشيئتهم، والآيات التي فيها أمر العباد ونهيهم، مما يقتضي أن لهم مشيئته واختياراً واقتداراً.

وكان موقف بعض هؤلاء المبتدعة من تلك الأدلة والنصوص أن قال: (إن هذه الآيات معارضة بالآيات الدالة على أن جميع الأفعال بقضاء الله وقدره، نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وأنت تعلم أن الظواهر إذا تعارضت لم تقبل شهادتها، ووجب الرجوع إلى غيرها!!)(٢).

وهذا باطل ومن سبيل أهل الزيغ والضلال، بل لو هدي وأمثاله؛ لعلم أنه ليس هناك تعارض، وجمع بين عموم خلق الله ومشيئته لكل شيء ـ ويدخل في ذلك أفعال العباد ـ وبين قيام العبد بأفعاله حقيقة ومباشرته لها، واتصافه بأحكامها ومشيئته وقدرته عليها، وليس بين ذلك تعارض ـ ولله الحمد ـ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩].

وأختم هذا المبحث باعتراض الجبرية والقدرية على أهل السنة إذ قالوا:

---

(١) انظر شفاء العليل (١/ ٢١٧، ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، و(ص ٥٩، ١٣٤) ط. دار المعرفة.

(٢) المواقف في علم الكلام للإيجي (ص ٣١٥ ـ ٣١٦).

(كيف يكون الرب تعالى محدثاً لها، والعبد محدثاً لها أيضاً ؟!).

والجواب: أن (إحداث الله سبحانه لها بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بمحلها، وهو العبد، فجعل العبد فاعلاً لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة، وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته، وكل من الإحداثين مستلزم للآخر، ولكن جهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له، قائم بالمخلوق، مفعول له لا فعل، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به، يعود إليه حكمه، ويشتق له منه اسمه)[١].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في حصول الفعل: (والتحقيق أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل، فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه، فقد خرج عن موجب العقل والشرع، فهب أن داعي حركة الضرب منك مستقل بها، فهل سلامة الآلة منك ؟، وهل وجود المحل المنفعل وقبوله منك ؟... ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما في الفعل وأن وجود قدرته وعدمها بالنسبة إلى الفعل على السواء فقد كابر العقل والحس...)[٢].

وقال أيضاً: (والصواب أن يقال: تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فالله سبحانه إذا أراد فِعْل العبد؛ خلق له القدرة والداعي إلى فعله، فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى خالقه، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر، وهي جزء سبب، وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير، والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد، وتلبيس فإنه يوهم أنهما متكافئان في القدرة، كما تقول هذا الثوب بين هذين الرجلين، وهذه الدار بين هذين الشريكين، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه، والسببُ، والمُسَبَّبُ، والفاعلُ، والآلةُ كله أثر القدرة القديمة،

---

(١) شفاء العليل (٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣) و(ص ١٧٦) ط. دار المعرفة.

(٢) شفاء العليل (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) و(ص ١٤٣) ط. دار المعرفة، وانظر (١/ ٤١١) وما بعدها.

فلا نعطل قدرة الرب سبحانه عن شمولها وكمالها وتناولها لكل ممكن، ولا نعطل قدرة العبد التي هي سبب عما جعلها الله سبباً له، ومؤثرة فيه، وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وقدرته، وكل ما سواه مخلوق له، وهو أثر قدرته ومشيئته، [ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له !!، فإنَّ فِعْلَ العبد إن لم يكن مخلوقاً لله؛ كان مخلوقاً للعبد، إما استقلالاً، وإما على سبيل الشركة، وإما أن يقع بغير خالق، ولا مخلص عن هذه الأقسام لمنكر دخول الأفعال تحت قدرة الرب تعالى ومشيئته وخلقه].

وإذا عرف هذا فنقول: الفعل وقع بقدرة الربِّ خلقاً وتكويناً، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سبباً ومباشرة، فالله خلق الفعل، والعبدُ فَعَله وباشره، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الربِّ ومشيئته)[1].

* * *

(١) شفاء العليل (١/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩) (ص ١٤٦) ط. دار المعرفة.

الفصل الخامس
مسألة اللفظ بالقرآن

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: نشأة القول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق

المبحث الثاني: التعريف بالكَرابيْسي وعقيدته وموقف السلف منه

المبحث الثالث: قاعدة السلف في الألفاظ المحدثة

المبحث الرابع: التفريق بين اللفظ والملفوظ والتلاوة والمتلو ونحو ذلك

المبحث الخامس: مسألة الحرف والصوت

المبحث الأول

نشأة القول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق

إنَّ القول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق ناشىء عن قول الجهمية والمعتزلة بخلق القرآن، والمعتزلة إنَّما حدث فيهم نفي الصفات بعد ظهور جهم بن صفوان وانتشار مذهبه كما تقدم.

فحملت المعتزلة لواء التجهّم وإنكار الصفات، وإنكار تكلم الله بالقرآن وادَّعَوا أنَّه مخلوق.

وكانت المعتزلة، والجهمية مدحورة عند السلف، والأئمَّة من بقايا التابعين وأتباعهم، ينكرون عليهم أشد الإنكار، ثم استفحل أمرهم في أوائل المائة الثالثة.

قال شيخ الإسلام: (الجهمية لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقَّب بالمأمون بالمشرق، وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه ثم لما تولى الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء ودعا إلى قولهم في آخر عمره)[1].

وامتحن المأمون الأئمَّة والعلماء، واستمر الامتحان والدعوة لهذه البدعة بعد موت المأمون (٢١٨ هـ)، فتولى المعتصم (٢١٨ هـ ـ ٢٢٧ هـ) الدعوة إليها، ثم الواثق كذلك (٢٢٧ هـ ـ ٢٣٢ هـ)، فلما تولى المتوكل الخلافة؛

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

أظهر السُنَّة، وتكلَّم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع المحنة، وبَسَط السُنَّة ونَصَر أهلها[١].

والمقصود أنَّه بعد هذه الفتنة التي تولى كبرها المعتزلة، ودامت سنين عديدة انتشر الكلام والجدل، وكثرت المناظرات مع أهل البدع، (وصارت فروع التجهم تجول في نفوس كثير من النَّاس)[٢].

فصار من النَّاس من يوافق المعتزلة وينتصر لرأيهم، لكونهم أهل السلطة والنفوذ وقتئذٍ، ومن النَّاس من أظهر الردَّ عليهم، وإنكار بدعتهم ونقضها، لكن عن طريق الكلام المذموم، فسلَّم لهم بعض أصولهم كابن كُلّاب وغيره.

وظهرت في ذلك الوقت مقالة الحسين الكَرابيْسي في اللفظ بالقرآن، وتبعه داود الأصبهاني إمام الظاهرية، وقد ابتدع داود مقالة أخرى، وهي القول بأنَّ القرآن محدث، فالكَرابيْسي أول من أظهر مسألة اللفظ، ونشر هذه المسألة بين النَّاس، وتبعه على ذلك طائفة، كما قال إسماعيل بن الفضل الأصبهاني: (وأول من قال باللفظ، وقال ألفاظنا بالقرآن مخلوقة: حُسَيْن الكَرابيْسي، فبدّعه أحمد بن حنبل ووافقه على تبديعه علماء الأمصار...)[٣].

وجاء في السُنَّة للخلّال أنَّ أحمد ـ رحمه الله ـ قال: القرآن حيث تصرّف كلام الله، واللّفْظيّة جهمية، قلت: هل علمت أنَّ أحداً من الجهمية كان يقوله؟ قال: بلغني أنَّ المريسي كان يقوله)[٤].

فبشر المريسي تُرْس المعتزلة، وإمام الجهمية، كان سلفاً للّفظية في بدعتهم فدلّ على اتفاقهم في العقيدة، ولهذا جاء عن أحمد أنَّه قيل له: إن الكَرابيْسي يقول: من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال: بل هو الكافر، وقال: ثار بشر المريسي وخلفه حسين الكَرابيْسي، وقال لي: هذا قد تجهّم وأظهر

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٣٦ ـ ٢٦٥)، واستمرت خلافة المتوكل إلى سنة (٢٤٧ هـ).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٨).
(٣) الحجة في بيان المحجة لِقَوام السُنَّة الأصبهاني (١/ ٣٤٠).
(٤) السُنَّة للخلال (٧/ ٨١).

الجهمية، ينبغي أنْ يُحَذَّر عنه وعن كلِّ من اتبعه[١].

وأشار إلى ذلك شيخ الإسلام بأنَّ الجهمية هم أول من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق[٢]، كما نُقل عن أحمد أنَّه قال: (بلغني عن جهم أنَّه قال بهذا في بدء أمره)[٣] وسيأتي الحديث عن الكَرابيْسي الذي عُرف بهذه البدعة في المبحث الثاني.

ومن المقالات الأخرى التي ظهرت في ذلك الوقت:

١ ـ مقالة داود الأصبهاني: أنَّ القرآن محدث ـ كما تقدم ـ، بالإضافة إلى أنَّه ثبت عنه بالبيّنة الشرعية ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ أنَّه قال: لفظي بالقرآن مخلوق[٤]، موافقة لشيخه الكَرابيْسي.

٢ ـ مقالة الواقفة أو الشّاكّة: فلا يقولون: القرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، قال أحمد: الجهمية على ثلاثة ضروب: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله ونقف، وفرقة قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فهم عندي في المقالة واحد[٥].

٣ ـ مقالة الصُّوري[٦] موسى بن عُقْبة ـ أحد كَتبة الحديث ـ: فزعم أنَّ القرآن ليس في الصدور، ولا في المصاحف، وأنَّ من قال ذلك؛ فقد قال بقول النصارى، وقيل لأحمد مقالته هذه، فقال: قد جاءت جهمية رابعة، أي جهمية

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٧).

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة ـ الكتاب الثالث: الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٣٨ رقم ١٤٢).

(٤) التسعينية (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٥) السُّنَّة للخلال (٥/ ١٢٥)، وسيأتي الحديث عنهم بشيء من التفصيل.

(٦) وهذا الصُّوري ظنَّ أنَّ القول بأنَّ القرآن، كلام الله: في المصاحف، يلزم منه انتقال الصفة عن الموصوف، وحلولها في المصحف أو في الصدر، وهذا من المغالطات العقلية الواضحة، وانظر ما سيأتي (ص ٣٥٢ ـ ٣٥٤). وانظر: الإبانة لابن بطة ـ الكتاب الثالث: الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٥٥)، تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ووفيات (٢٤١ هـ ـ ٢٥٠ هـ) (ص ٢٥)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٨٩).

الخلقية، واللّفْظيّة، والواقفة، وهذه جهمية رابعة[1].

٤ ـ مقالة ابن كُلّاب ومن تأثر به كالحارث المحاسبي، وأبي العبّاس القلانسي، وأصحابه، وأبو علي الصِّبَغي[2]، ومنهم الأشعري: إنَّ القرآن معنى قائم بالنفس، وأنَّ هذا المنزل حكايته أو عبارته، دالٌّ عليه، وأنَّه مخلوق[3].

٥ ـ مقالات أخرى: ككلام هشام بن عمّار، والشّرّاك، وعبد الله الرازي[4] وغيرهم، والمقصود بيان انتشار الكلام والنزاع في ذلك الوقت، وقت نشأة هذه البدعة وانتشارها.

وكان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ تَرِدُ إليه هذه البدع، وهذه المقالات فيحذِّر منها وينهى عنها أشدَّ النهي، ولذلك قال الأثرم في أثناء رسالة أرسلها إلى الثَّغر بعد موت الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: (... ولقد تبيّن عند أهل العلم عِظَمُ المصيبة، بما فقدنا من شيخنا ـ رضي الله عنه ـ أبي عبد الله أحمد بن محمَّد بن حَنْبل إمامُنا ومعلِّمُنا... ولقد ظننتُ أنَّ عدوَّ الله وعدوَّ المسلمين إبليس وجنوده قد أعدُّوا من الفتن أسباباً انتظروا بها فقده، لأنَّه كان يقمع باطلهم، ويزهق أحزابهم...).

ثم أشار إلى سبب انتشار البدع والمقالات الرديئة فقال: (وقد رأيت قوماً في حياة أبي عبد الله كانوا لزموا البيت على أسباب من النُّسُك، وقلةٍ من العلم، فأكرمهم النَّاس ببعض ما ظهر لهم من حبِّهم للخير، فدخلهم العجب مع قلة العلم، فكان لا يزال أحدهم يتكلم بالأمر العجيب، فيدفع الله ذلك بقول الشيخ ـ جزاه الله أفضل ما جزى مَنْ تَعَلَّمْنا منه ـ ولا يكون من أحد منهم من ذلك شيء إلا كان سبب فضيحته، وهتك ما مضى من ستره، فأنا حافظ من ذلك لأشياء كثيرة، وإنَّما هذا من مكايد إبليس مع جنوده، يقول لأحدهم: أنتَ. أنتَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩٢، ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، وانظر السُّنَّة للخلال (٥/ ٩٣).

(٢) انظر طبقات الشافعية (٢/ ٣٠٠).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٠ ـ ٥١١).

(٤) انظر هذه المقالات في السُّنَّة للخلال الجزء السابع منه.

ومَنْ مِثْلُك ؟ فقُلْ قد قال غيرك !! ثم يُلْقي في قلبه الشيء، وليس هناك سعة في علم، فيزيّن عنده أن يبتدئه ليشمت به، وإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة وكلَّ ضلالة في النار.

وقد ظننتُ أنَّ آخرين يلتمسون الشهرة، ويحبون أن يُذكروا، وقد ذكر قبلهم قوم بألوان من البدع فافتضحوا، ولأن يكون الرجل تابعاً في الخير، خيرٌ من أن يكون رأساً في شرّ...)[1].

* * *

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٦٨ ـ ٦٩).

المبحث الثاني

التعريف بالكَرابيْسي، وعقيدته، و موقف السلف منه

اشتهر عند أهل العلم أنَّ أول من قال بأنَّ: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) هو حُسَيْن بن عليّ الكَرابيْسي[1] (ت: ٢٤٥ أو ٢٤٨ هـ)، ونصَّ على هذا جمع من أهل العلم، فقد قال قِوَامُ السُّنَّة الإمام إسماعيل بن الفضل الأصبهاني: (وأول من قال باللفظ، وقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؛ حُسَيْن الكَرابيْسي، فبدّعه أحمد، ووافقه على تبديعه علماء الأمصار)[2].

قال الذهبي: (أول من أظهر اللفظ الحُسَيْن بن عليّ الكَرابيْسي وذلك في سنة أربع وثلاثين ومائتين)[3].

وعبارة الذهبي أدقّ فهو أول من أظهر هذه البدعة ونشرها، وإنْ كان أخذها ممن قبله كما تقدم ذكر ذلك.

---

(١) مراجع ترجمة الكَرابيْسي: الثقات لابن حبان (٨/ ١٨٩)، تاريخ بغداد (٨/ ٦٤)، الكامل لابن عدي (٢/ ٣٦٥)، ومختصره (ص ٢٧٨) رقم (٤٩٥)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمَّة الفضلاء لابن عبد البر (ص ١٠٦)، الأنساب للسمعاني (١٠/ ٣٧١)، وفيات الأعيان (٢/ ١٣٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٧٩) (١١/ ٥١٠ ـ ٥١١)، العبر (١/ ٤٥٠)، طبقات الشافعية (٢/ ١١٧)، البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٥٩)، لسان الميزان (٢/ ٣٧١)، النجوم الزاهرة (٢/ ٣٢١)، الفهرست لابن النديم (ص ٢٣٠ ـ ٢٣١)، الأعلام للزركلي (٢/ ٢٤٤)، تاريخ التراث العربي (١/ ٤/ ٢٩).

(٢) الحجّة في بيان المحجّة (١/ ٣٤٠).

(٣) تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٤١ هـ ـ ٢٥٠ هـ) في ترجمة الإمام أحمد (ص ٢٤).

وسيكون الحديث عن اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه، ومصنفاته وغير ذلك.

اسمه ونسبه:

هو الحُسَيْن بن عليّ بن يزيد الكَرابيْسي البغدادي، ويقال له أيضاً: المهلبي مولى لهم يكنى: أبا عليّ.

والكَرَابيْسي بفتح الكاف والراء، وبعد الألف باء موحدة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحتها، ساكنة، وبعدها سين مهملة، هذه النسبة للكَرَابِيْس، وهي الثياب الغليظة، وأحدها كِرباس بكسر الكاف، وهو لفظ فارسي معرب، قيل: كان أبو علي يبيعها فنُسِب إليها.

شيوخه وتلاميذه وما قيل في روايته للحديث:

تفقَّه أولاً على مذهب أهل الرأي، ثم تفقَّه للشَّافعي وصار من أصحابه، وسمع من يزيد بن هارون، وإسحاق بن يوسف الأزرق، ويعقوب بن إبراهيم، ومعن بن عيسى، وشبابة بن سوّار، وأبا قطن عمرو بن الهيثم، ويعلى ومحمَّد ابني عبيد الطَّنافسي وغيرهم.

واختلف في سماعه للحديث من الشافعي، قال السبكي: سمع الحديث من الشافعي، وهو من أجلِّ شيوخه، وأنكر ذلك الإمام أحمد، وأبو ثور، والحسن بن محمَّد الزعفراني.

قال عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السُّنَّة: (سألته (يعني الإمام أحمد) عن الكَرابيْسي حُسَيْن، هل رأيته يطلب الحديث؟ فقال: ما أعرفه، وما رأيته يطلب الحديث، قلت: فرأيته عند الشَّافعي ببغداد؟ فقال: ما رأيته، ولا أعرفه، فقلت: إنه يزعم أنَّه كان يلزم يعقوب بن إبراهيم بن سعد (ت: ٢٠٨ هـ) فقال: ما رأيته عند يعقوب بن إبراهيم ولا غيره وما أعرفه).

قال عبد الله: (وسألت أبا ثور إبراهيم بن خالد الكَلْبي (ت: ٢٤٠ هـ) عن حُسَيْن الكَرابيْسي، فتكلم فيه بكلام سوء رديء، وسألته: هل كان يحضر معكم

عند الشافعي؟ فقال: هو يقول لنا ذلك، وأما أنا فلا أعرف ذلك، أو نحو هذا من الكلام.

قال: وسألت الحسن بن محمَّد الزعفراني (ت: ٢٦٠ هـ) عن حُسَيْن الكَرابيْسي، فقال نحو مقالة أبي ثور.

وقال لي حَسَن في اختلافه إلى الشافعي مثلَ قولِ أبي ثور)[١].

وهذا النّصّ في غاية ما يكون من الصحة، لأنَّ قائله هو عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السُّنَّة له، وفي هذا أبلغ الردّ على من زعم الصداقة والصحبة القوية والأخوة الوكيدة بين الإمام أحمد بن حنبل والكَرابيْسي[٢].

والجمع بين إنكار الأئمَّة طلبه الحديث مع اشتهار كونه من أصحاب الشافعي: أنْ يقال: إنَّه لم يقرأ على الشافعي، وإنَّما التقى به، وأجاز له الشافعي أنْ يروي عنه كتبه، كما روى السُّبكي في ترجمته عن داود الأصبهاني قال: (قال لي حُسَيْن الكَرابيْسي: لما قدم الشافعي ـ يعني إلى بغداد ـ قدمته، فقلت له: أتأذن لي أنْ أقرأ عليك الكتب فأبى، وقال: خُذْ كتب الزَّعْفَراني[٣] فقد أجزتُها لك، فأخذتها إجازة)[٤].

والزَّعْفراني هو الحسن بن محمَّد بن الصبّاح البغدادي الزَّعْفراني أبو عليّ، أحد رواة القديم عن الشافعي، وهو أثبت رواته، وقد سمع بقراءته الكتب على الشافعي أحمد وأبي ثور والكَرابيْسي، كذا قال السُّبكي، وفي ذكر الأخير نظر

---

(١) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٦ رقم ١٨٦ ـ ١٨٨) ومثل هذا نقله المروذي عنه في الإبانة الكتاب الثالث (٢/ ١٢٩ رقم ٤٣).

(٢) زعم ذلك ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ كما في الانتقاء (ص ١٠٦) وتابعه أبوغدَّة في كتابه مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين، وقد ردَّ عليه فضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري رحمه الله وأسكنه فسيح جناته في رسالة عنوانها: تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة القرآن.

(٣) طبقات الشافعية (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٤) طبقات الشافعية (٢/ ١١٧ ـ ١١٨)، وانظر فتح الباري (١٣/ ١٦١) ففيه أنه ينقل عن الشافعي بلاغاً.

كما تقدم، قال ابن حبّان: (كان أحمد وأبو ثور يحضران عند الشافعي، وكان الحسن الزعفراني هو الذي يتولّى القراءة)، وكان إماماً جليلاً فقيهاً محدثاً فصيحاً ثقة ثبتاً.

ويظهر أنّ الكَرابيْسي انتفع من لقياه بالشافعي في نزعته الحديثية، وقد روى بسنده أحاديث كثيرة حسب ما ذكره الحافظ ابن حجر، قال: (ووقفت على كتاب القضاء للكرابيسي في مجلد ضخم فيه أحاديث كثيرة وآثار، ومباحث مع المخالفين وفوائد جمة، تدل على سعة علمه وتبحره...)[1] ونقل عنه واستفاد منه في مواضع كثيرة[2].

قال ابن حبّان: (كان ممّن جَمَع وصنّف، وممّن يُحْسن الفقه والحديث)[3].

وقال الخطيب: (إنَّ حديث الكَرابيْسي يعزُّ جداً، وذلك أنَّ أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ...)[4].

وقال ابن عدي: (والذي حمل أحمد عليه إنَّما هو من جهة اللّفظ في القرآن، فأما في الحديث فلم أر به باساً)[5].

وقد قال المعلِّمي ـ رحمه الله ـ عن الكَرابيْسي: (إنَّه مُتَكَلَّمٌ فيه لخوضه في طرق من الكلام، واستخفافه بالإمام أحمد... أما الرواية فلم أر من غمزه فيها)[6] ثم نقل كلام ابن حبان فيه.

والذي يظهر أنَّه انْتُقِد حتى في الرواية لكونه تعرض لبعض الصحابة

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٣٧١).

(٢) انظر على سبيل المثال: (٥/ ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٨٥) (٨/ ٤٨١) (١٢/ ٢٣٢، ١١٣، ١٤٢ ـ ١٤٤، ١٥٥) ويسمِّيه أحياناً أدب القضاء، وانظر الإصابة لابن حجر (١/ ١٧٧) (٢/ ٥١٩) (٣/ ٦١٩).

(٣) الثقات (٨/ ١٨٩).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٦٤).

(٥) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٦٦)، ومختصره (ص ٢٧٩) رقم (٤٩٥).

(٦) التنكيل (١/ ٢٤٩).

والتابعين بالغمز والطعن، كما سيأتي في الحديث عن عقيدته، ولتزعمه بدعة اللّفْظيّة، ومتابعته للجهمية، ومخالفته لإجماع السلف، وأيضاً فقد غمزه الإمام أحمد وغير واحد بأنَّه غير معروف في طلب الحديث عند الشافعي.

وأما تلاميذه: فقد روى عنه عبيد بن محمَّد بن خلف البزار، ومحمَّد بن علي بن علي المعروف بفستقة، وابن ناجية، وشمخصة، ومنهم داود الأصبهاني[1]، قال ابن خلكان: (وأخذ عنه الفقه خلق كثير)[2].

مصنفاته:

ذكر من ترجم له كثرة تصانيفه، قال ابن حبان: (كان ممّن جمع وصنّف)[3]. وقال ابن عبد البر: (كان عالماً مصنفاً متقناً... وله أوضاع ومصنفات كثيرة نحو مائتي جزء)[4].

وقال ابن عدي: (ولحسين هذا كتب مصنّفة ذكر فيها اختلاف النَّاس في المسائل وكان حافظاً لها)[5].

وقال ابن خلكان: (وله تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه...، وصنّف أيضاً في الجرح والتعديل)[6].

وقال الذهبي: (صاحب التصانيف)، وقال أيضاً: (تصانيفه في الأصول والفروع تدل على تبحّره...)[7].

وقال السبكي: (وله مصنّفات كثيرة)[8].

---

(١) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١١٨).
(٢) وفيات الأعيان (٢/ ١٣٢)، الفهرست لابن النديم (ص ٢٣١).
(٣) الثقات (٨/ ١٨٩).
(٤) الانتقاء (ص ١٠٦)، وانظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٠).
(٥) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٦٦)، ومختصره (ص ٢٧٩) رقم (٤٩٥).
(٦) وفيات الأعيان (٢/ ١٣٢).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٠).
(٨) الطبقات (٢/ ١١٨).

ومن مصنفاته: كتاب في المقالات، نقل السُبكي عن الخطيب والد الرازي المتكلم المشهور ببدعه أنَّه قال: (على كتابه في المقالات مُعَوَّل المتكلمين في معرفة مذاهب الخوارج وسائر أهل الأهواء)[١].

وكتاب في الشهادات، وكتاب في الإمامة، وكتاب في القضاء، وكتاب في المدلِّسين في الحديث، قال الذهبي عن هذا الكتاب: (ووضع كتاباً في المدلِّسين، يحطُّ فيه على جماعة، فيه أنَّ ابن الزُّبير من الخوارج! وفيه أحاديث يقوّي به الرافضة)[٢]، وطعن فيه على سليمان الأعمش وسليمان التيمي[٣]. وسيأتي بسط هذا في الحديث عن عقيدته.

وفاته:

(توفي الكَرابيْسي في عام (٢٤٨ هـ)، وقيل: في عام (٢٤٥ هـ)، ولكن رجح كثيرون أنَّه توفي (٢٤٨ هـ)، وقال الخطيب البغدادي: وهو أشبه بالصواب)[٤].

عقيدته:

كثيرٌ من أهل العلم ممّن ترجم له أشار إلى أنَّه من أهل الكلام، يقول ابن عبد البر: (وكان نظاراً جدلياً وكان فيه كبر عظيم!!)[٥].

وذُكِرَ أنَّ له مناظرات مع المعتزلة كالإسكافي (ت: ٢٤٠ هـ) وغيره[٦].

وقال مسلمة بن قاسم عنه: (وكان صاحب حجّة وكلام)[٧].

---

(١) الطبقات (٢/ ١١٨)، ومن أمثلة ما نقله عنه أصحاب المقالات ما في المقالات للأشعري (١/ ١٧٨) والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٢٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٩).

(٣) انظر تاريخ الإسلام للذهبي، حوادث ووفيات (٢٤١ هـ ـ ٢٥٠ هـ)، ترجمة الإمام أحمد بن حنبل (ص ٢٤)، وانظر كشف الظنون (١/ ٨٩) (٢/ ١٢٤٤).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٦٧).

(٥) الانتقاء (ص ١٠٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٠).

(٦) انظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٤)، لسان الميزان (٥/ ٢٥٠)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٢١).

(٧) لسان الميزان (٢/ ٣٧١)، ونسب إليه القول بخلق القرآن صراحة، وفيه نظر، وتعقبه عليه بعضهم بتعقب فيه تحامل وتعصب ظاهر، نقل ذلك كله ابن حجر في الموضع السابق.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: (ما خاض في هذا الباب ـ يعني الكلام ـ أحد ممن كانوا يذكرون إلا سقط، فذكر الكَرابيْسي فسقط حتى لا يكاد يذكر...)[١].

وذمَّ ابن بطَّة مَنْ كان تابعاً ومؤتمّاً بجهم وشيعته، ثم ضرب الأمثلة؛ فذكر الكَرابيْسي، والنَّظَّام، وبرغوث، وشُعيب الحجَّام، وغيرهم من الضُّلال ثم قال: (ونظراؤهم من رؤساء الكفر وأئمَّة الضلال...)[٢].

وقال أبو عبد الله محمَّد بن منده الأصبهاني: (ليتق[٣] امرؤ وليعتبر بمن تقدم ممن كان القول باللفظ مذهبه ومقالته، كيف خرج من الدنيا مهجوراً مذموماً، مطروداً من المجالس والبلدان، لاعتقاده القبيح، وقوله الشنيع المخالف لدين الله مثل الكَرابيْسي والشوّاط، [كذا ولعلها الشَّرَّاك]، وابن كُلّاب والأشعري وأمثالهم، ممن كان الجدال والكلام طريقه في دين الله عز وجل)[٤].

وقال ابن خلكان: (وكان متكلماً، عارفاً بالحديث)[٥].

وقال السُّبكي: (كان أبو علي الكَرابيْسي مِنْ متكلّمي أهل السُّنَّة، أستاذاً في علم الكلام)[٦].

وبهذا يُعلم أنَّ الكَرابيْسي متأثر بأهلِ الكلام المذموم، من المعتزلة وغيرهم وله معهم مناظرات كما سبق، وأنَّه خَلَطَ مع هذا طلبه الحديث، واجتهاده في

---

(١) ذم الكلام للهروي (٤/ ٣٤٤).

(٢) الإبانة (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٣) في نسخة: ليتبين.

(٤) ذم الكلام للهروي (٤/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، وفيه أن ابن منده ـ رحمه الله ـ جعل ابن كُلّاب والأشعري ممن يقول باللفظ؛ وهو كذلك إلا أنهما زادا على الأولين في الابتداع، وقارن هذا بما نُقِلَ عن ابن منده أن الكَرابيْسي صاحب البُخَاري، وما قاله ابن حجر من أنه يقال: إنه من مشايخ البُخَاري!! كما في التهذيب، مما يدلُّ على عدم صحة هذا، كما سيأتي.

(٥) وفيات الأعيان (٢/ ١٣٢).

(٦) طبقات الشافعية (٢/ ١١٨).

الفقه، حتى برز وصار له صِيْت وأتباع وطلاب، فهو ليس من المعتزلة الجهمية القائلين بخلق القرآن وإنكار الصفات، ولم يُعرف بهذا، بل كان في صفِّ أهل السُّنَّة، ولكنه خلّط وتجرَّأ وتكلَّم بما فيه اشتباه، وخالف طريقة مشايخه الكبار كالشافعي وغيره وذلك بما استفاده من المعتزلة الَّذين كان يناظرهم، وبما استفاده من الرأي المذموم.

قال الإمام أحمد لما تكلم فيه: (إنَّما بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها وتركوا الآثار)[1].

والكَرابيْسي ألف كتاباً في المدلِّسين وخالف فيه منهج المحدِّثين، وحطَّ فيه على جماعة، وذكر في كتابه هذا أنَّ عبد الله بن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ من الخوارج !!.

وفي كتابه أيضاً نال من جماعة من التابعين كالأعمش، وسليمان التَّيْمي وطعن فيهم، وذكر الذهبي فيما نقله عن كتاب القصص للمروذي أنَّ جماعة من العلماء طلبوا من الكَرابيْسي أن يَعْرضوه على أحمد، فوافق الكَرابيْسي على ذلك، وقال: (إنّ أبا عبد الله رجل صالح، مثله يُوَفّق لإصابة الحق، قد رضيت أن يعرض عليه).

وأورد البغدادي بسنده عن أبي البختري عبد الله بن محمَّد بن شاكر، أنَّه قال: (سمعت حسيناً الكَرابيْسي يقول: ما خصَّ النَّبي ﷺ علياً بفضيلة إلا وقد شَرِكه فيها فلان وفلان وجُلَيْبيب...)[2]، فلذلك تكلّم فيه أحمد وحذر منه.

يقول ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل[3]، وكان مقصوده من ذلك الطعن في أهل

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٦٦)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث ووفيات (٢٤١ هـ ـ ٢٥٠) (ص ٢٤٣).

(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٦٦) ولعل هذا مراد ابن النديم في الفهرست (ص ٢٣١) حين نسب إليه أنه غَمَز علياً.

(٣) أي علل الحديث فابن رجب يتكلم عن المؤلفات في العلل وفائدتها، وأشار إلى أن بعض أهل البدع يتخذ ذلك ذريعة للطعن في أهل السُّنَّة.

الحديث جملةً، والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكَرابيْسي في كتابه الذي سماه بكتاب المدلسين، وقد ذُكِر كتابه هذا للإمام أحمد فذمَّه ذماً شديداً، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء).

وذكر بعض مقولاته في هذا الكتاب فذكر أنَّه يتضمن: الطَّعْن على الأعمش والنُّصْرة للحسن بن صالح[1]، وكان في الكتاب: (إنْ قلتم: إنَّ الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج، فهذا ابن الزُّبير قد خرج !!)، فلما قرىء على أبي عبد الله قال: (هذا قد جمع للمخالفين ما لم يُحْسِنوا أن يحتجُّوا به، حذِّروا عن هذا، ونهى عنه).

قال ابن رجب: (وقد تسلّط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطَّعْن على أهل الحديث، كابن عبّاد الصَّاحب ونحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس إمّا أنَّه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه، في الطعن في الأعمش ونحوه، كيعقوب الفسوي وغيره. . .)[2].

فحينئذ تكلّم فيه الإمام أحمد وحذَّر منه، فغضب لذلك الكَرابيْسي وقال: (لأقولنَّ مقالة حتى يقول ابن حنبل بخلافها فيكفر) فقال: (لفظي بالقرآن مخلوق).

قال الذهبي: (وذلك في سنة أربع وثلاثين ومائتين)[3].

قال المروذي: (فذكرت ذلك لأبي عبد الله، أنَّ الكَرابيْسي قال: لفظي

---

(١) الحسن بن صالح بن حيّ الهَمْداني الثَّوري الكوفي فقيه عابد ورع، قال الذهبي: (هو من أئمَّة الإسلام لولا تلبُّسه ببدعة)، وهو الذي كان يصلِّي في المسجد فرآه سفيان الثَّوري فقال: نعوذ بالله من خشوع النِّفاق، وكان يترك الجمعة ولا يراها خلف أئمَّة الجور بزعمه، وقال الثَّوري لما ذُكر عنده: ذاك رجل يرى السَّيف على أمة محمَّد ﷺ. مات سنة (١٦٩ هـ)، وأنكر أهل العلم عليه هذه البدعة مع ما كان عليه من العبادة والورع والحفظ، انظر سير أعلام النبلاء(٧/ ٣٦١ ـ ٣٧١)، ومنهاج السُّنَّة لابن تيمية(٤/ ١٣١ ـ ١٣٢) (٧/ ٢٨٦)، ونسب إليه في مقالات الإسلاميين (١/ ١٤٤) أقوالاً منكرة تدلُّ ـ إن ثبتت ـ على تشيُّع فيه، والله أعلم.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٨٩٢ ـ ٨٩٣).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي في ترجمة أحمد (ص ٢٤).

بالقرآن مخلوق، وأنَّه قال: أقول: إن القرآن كلام الله، غير مخلوق من كل الجهات، إلا أنَّ لفظي به مخلوق، ومن لم يقل لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال أبو عبد الله: (بل هو الكافر، قاتله الله، وأي شيء قالت الجهمية إلا هذا؟ وما ينفعه وقد نقض كلامُه الأخير كلامَه الأول؟ ثم قال: أيش خبر أبي ثور، أوافقه على هذا؟ قلت: هجره، قال: أحسن، لن يفلح أصحاب الكلام)(١).

فالإمام أحمد عدّه من أصحاب الكلام، وهذا الأثر يُظْهر أنَّ الكَرابيْسي كان يخفي هذه المقالة، فلما غضب على أحمد؛ حاول الانتقام منه بهذا التدليس والإجمال، وأظهر ما كان يخفيه، وهذا معنى قوله: (لأقولنَّ مقالة حتى يقول أحمد بخلافها فيكفر)، ولذلك قال أحمد ـ رحمه الله ـ: (ما كان الله ليدَعَه وهو يقصد إلى التابعين، مثل سليمان الأعمش وغيره، يتكلَّم فيهم!! مات بشر المريسي، وخلفه حُسَيْن الكَرابيْسي)(٢).

والكَرابيْسي لا شكَّ أنَّه يعرف مذهب السَّلف والأئمَّة، وأنَّ قولهم: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنَّه المسموع المتلو المقروء، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، وأنَّ القرآن سمعه جبريل من الله، وسمعه رسول الله ﷺ من جبريل، وسمعه الصحابة من رسول الله ﷺ، وسمعناه ممن بلّغه إلينا، فالذي نسمعه ونحفظه ونقرؤه ونكتبه في المصاحف؛ هو كلام الله حقيقة، والصوت الذي يصدر من العبد، والحِبْر والوَرَق مخلوق، هذا مذهب السلف، والكَرابيْسي يعرفه، ولكنَّه خالف طريقة السلف والأئمَّة، وإنْ كان لم يوافق الجهمية والمعتزلة منْ كلِّ وجه وله معهم مناظرات، ولو كان منهم لما قُبِل منه صرفٌ ولا عدْلٌ، ولكنَّه ـ فيما يظهر ـ أخذ ببعض أصولهم، وفتح باب الشرّ والضّلال، ولبّس على النَّاس، وخالف الأئمَّة، فاغترَّ به من اغترَّ، وانتشر رأيه ومذهبه في مسألة اللَّفظ.

ومن المعلوم أنَّ أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وأذنابهم، ومَنْ تأثَّر بهم

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٩).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ترجمة أحمد (ص ٢٤).

يُشبِّهون على النَّاس ويُلبِّسون عليهم في هذه المسائل المشكلة.

قال شيخ الإسلام عن الجهمية: (إنَّهم صاروا يظهرون أعظم المقالات شبهة كقولهم: القرآن مخلوق، لأنَّهم يُشبِّهون بهذا على العامّة ما لا يشبِّهونه بغيرهم؛ إذْ يقول القائل: كلٌّ ما سوى الله مخلوق. . .)[1].

والمقصود أنَّ الكَرابيْسي متأثر بهؤلاء، ولكن مع ذلك فلم يقل بقول ابن كُلّاب وأتباعه، فإنَّ مقالتهم أشنع وأشدَّ، بل هو يرى أنَّ القرآن كلام الله، لم يُحْدِث غَيْرُ الله شيئاً منه، ولا خَلَق منه شيئاً في غيره، لا حروفه ولا معانيه، وهذا مذهب تلميذه داود وغيره، وهؤلاء لم يقولوا ببدعة ابن كُلّاب، بل لعلها لم تخطر على قلوبهم كما نصَّ على ذلك أهل الخبرة بالمقالات[2]، فقد ذكروا أنَّ ابن كُلّاب لم يُسبق إلى بدعته هذه، بل إنَّ ابن كُلّاب استفاد من الكَرابيْسي، الذي فتح الباب لمن يزعم أنَّه وسط بين أهل الحديث والسُّنَّة، وبين أهل الاعتزال الجهمية!!.

يقول ابن عبد البر ـ لما تكلم عن الكَرابيْسي ومقالته ـ: (وتابعه على نحلته داود الأصبهاني، وعبد الله بن سعيد بن كُلّاب وغيرهما. . .)[3].

فهذا يشعر بالتقارب والصلة القوية بين هؤلاء.

وظاهر كلام أحمد ـ رحمه الله ـ فيما سيأتي من النقول عنه أنَّه جعل الكَرابيْسي متابعاً للجهمية المعتزلة، وأنَّه خلف بشراً في مقالته، وموقف أحمد منه، ومن داود، وابن كُلّاب، والحارث المحاسبي، ونحوهم موقف واحد، وهو هجرهم والتحذير منهم، ومن مقالاتهم التي أحدثوها نصرةً للسُّنَّة وحماية لها، ليس سبب موقفه ـ رحمه الله ـ ما يحدث بين الأقران كما زعم ذلك من لا علم له عنده، أو عنده علم ولكنه صرفه الهوى[4].

---

(١) التسعينية (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٢) انظر درء التعارض (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٣) الانتقاء (ص ١٠٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٠).

(٤) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧٨) وقاعدة في الجرح والتعديل (ص ٥٦ ـ ٥٧) والرفع والتكميل (ص ٤٠١ ـ ٤٢٨) والحواشي عليها، ورسالة مسألة خلق القرآن وأثرها لأبي غدّة.

موقف السلف منه:

اشتد إنكار العلماء عليه، وأعظمهم في ذلك الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنَّة ـ رحمه الله ـ ولذلك سأذكر ما رُوي عن أحمد في هذا، ثم آتي بذكر كلام غيره من أهل العلم في الكَرابيْسي:

١ ـ قال أحمد بن أبي بكر بن حمّاد المقري: سألت أبا عبد الله عن حسين الكَرابيْسي فقال: (جهمي)[١].

٢ ـ قال المروذي: قلت لأبي عبد الله: إنَّ الكَرابيْسي يقول: من يقل: لفظه بالقرآن مخلوق؛ فهو كافر، فقال: بل هو الكافر، وقال: مات بشر المريسي وخلفه حسين الكَرابيْسي، وقال لي: هذا قد تجهّم وأظهر الجهمية، ينبغي أنْ يُحَذَّر عنه، وعن كل من اتبعه[٢].

٣ ـ قال أحمد بن حميد المشكاني أبو طالب: أخبروني عن الكَرابيْسي أنَّه ذُكر له قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] قال: لو أكمل لنا ديننا ما كان هذا الاختلاف؛ فقال ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: (هذا الكفر صراحاً)[٣].

٤ ـ وقال أبو الحارث أحمد بن محمَّد الصائغ: سمعتُ ـ يعني أحمد ابن حنبل ـ وسئل عن قول الحسين الكَرابيْسي، فقيل له: إنَّه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: هذا قول جهم، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فممّن يسمع كلام الله؟! أهلكهم الله[٤].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٤١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ٧٥)، وانظر بحر الدم في من تكلم في أحمد بمدحٍ أو ذم (ص ٥١٥ رقم ١٢٨٦).

٥ ـ وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابوري: سمعت أبا عبد الله يقول: أخزى الله الكَرابيْسي، لا يُجَالس ولا يُكَلَّم، ولا تُكْتَب كتبه، ولا يُجَالَس من يجالسه[١].

٦ ـ وقال إسحاق بن حنبل: قال حنبل: سمعت أبي يسأل أبا عبد الله عن كلام الكَرابيْسي، وما أحدث، فقال أبو عبد الله لأبي: هذا كلام الجهمية، صاحب هذه المقالة يدعو إلى كلام جهم، إذا قال: إنَّ لفظه بالقرآن مخلوق، فأي شيء بقي[٢]؟!.

٧ ـ قال أبو جعفر الموصلي محمَّد بن الحسن بن هارون بن بدينا: سألت أحمد بن حنبل فقلت له: يا أبا عبد الله أنا رجل من أهل الموصل، والغالب على أهل بلدنا الجهمية، ومنهم أهلُ سُنّة نفر يسير يحبونك، وقد وقعت مسألة الكَرابيْسي، ففتنهم قول الكَرابيْسي: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال لي أبو عبد الله: إياكَ إياكَ وهذا الكَرابيْسي، لا تكلِّمه، ولا تكلِّم من يكلمه ـ أربع مرار أو خمساً ـ . . . فقلت: يا أبا عبد الله؛ فهذا القول عندك وما تشعَّب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله من قول جهم[٣].

٨ ـ وقال عبد الله: سمعت أبي يقول: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، هذا كلام سوء رديء، وهو كلام الجهمية) قلت له: إنَّ الكَرابيْسي يقول هذا، فقال: (كذب، هتكه الله الخبيث) وقال: (وقد خلف هذا بشراً المريسي)[٤].

هذه بعض المرويّات عن الإمام أحمد في شأن الكَرابيْسي وفيها التصريح بأنَّه جهمي، وأنَّه موافق لبشر المريسي في بدعته هذه.

---

(١) مسائل ابن هانىء (٢/ ١٥٤)، طبقات الحنابلة (١/ ١٠٩).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١١١).
(٣) السُّنَّة للخلال (٧/ ٧٤ ـ ٧٥)، والإبانة لابن بطة ـ الكتاب الثالث: الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٢٩ رقم ١٢٩)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٨٨).
(٤) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٥) رقم (١٨٦)، وانظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٤٢، ١٧٢، ٢٥٥).

وقال أبو عثمان الصابوني ـ رحمه الله ـ في بيان سبب قول أحمد عن اللّفْظيّة: إنَّهم جهمية: (وإنَّما قال ذلك لأنَّ جهماً وأصحابه صرَّحوا بخلق القرآن، والَّذين قالوا باللَّفْظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، وأدرجوه في هذا القول ذي اللَّبس، لئلا يُعَدّ في زمرة الجهمية، وخافوا أهل السُّنَّة ـ في ذلك الزمان ـ من التصريح بخلق القرآن، فذكروا هذا اللفظ وأرادوا به أنَّ القرآن بلفظنا مخلوق، فلذلك سماهم أحمد ـ رحمه الله ـ جهمية. وحُكِي عنه أيضاً أنَّه قال: اللّفْظيّة شر من الجهمية)[1].

وعلى منهج أحمد وطريقته كان الأئمَّة، فقد نقل ابن حجر عن ابن أبي حاتم في كتابه: الرد على الجهمية؛ أنَّ أحمد قال عن الكَرابيْسي: إنَّه جهمي، وأنَّه يرى رأي جهم، وكذا نقل عن أحمد بن صالح المصري، وأحمد ويعقوب الدَّوْرقيين، وأبي ثور وأبي همّام الوليد بن شجاع، والزَّعْفراني، وأحمد بن سنان في آخرين[2].

ومن الأئمَّة الَّذين تكلموا فيه:

١ ـ **يحيى بن معين**: أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قال: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: إنَّ حسيناً الكَرابيْسي يتكلم في أحمد، قال: ومنْ حسين الكَرابيْسي! لعنه الله، إنَّما يتكلم في النَّاس أشكالهم، ينطل حسين، ويرتفع أحمد، قال جعفر: ينطل: يعني ينزل، وهو الدَّردي الذي في أسفل الدنّ، وفي رواية أنَّه قال: ما أحوجه إلى أنْ يُضرب، وشتمه[3].

٢ ـ **الإمام أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري**: فقد جاءه قوم فقالوا: إنَّ قِبَلَنا ببغداد رجل يقول: لفظه بالقرآن مخلوق! فقال: (يا أهل العراق ما يأتينا

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص١٧٢ ـ ١٧٣).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٣٧١).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٢٤)، تاريخ بغداد (٨/ ٦٤ ـ ٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٠ ـ ٨١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٠).

منكم هناه، ما ينبغي أن نتلقى وجوهكم إلا بالسيوف، هذا كلام نبطي خبيث)[1] قلت: ولعل هذا الرجل حسين الكَرابيْسي.

٣ ـ **وقال ابن بطَّة**: باب ذكر اللّفْظيّة، والتحذير من رأيهم ومقالاتهم: واعلموا ـ رحمكم الله ـ أنَّ صِنْفاً من الجهمية اعتقدوا بمكر قلوبهم وخبث آرائهم، وقبيح أهوائهم، أنَّ القرآن مخلوق، فكنوا عن ذلك ببدعة اخترعوها تمويهاً وبهرجة على العامة، ليخفى كفرهم، ويستغمض إلحادهم على من قلّ علمه. . .)[2]، وذكر مقالتهم.

وقال أيضاً: (تفهموا ـ رحمكم الله ـ ما جاءت الأخبار، وما رويناه من الآثار عن السلف الصالحين علماء المسلمين الأئمَّة العقلاء الحكماء الورعين، الَّذين طيّب الله ذكرهم، وعلّى أقدارهم، وشرّف أفعالهم. . . الَّذين من تفيَّأ بظلّهم لا يضحى، ومن استضاء بنورهم لا يعمى، ومن اقتفى آثارهم لا يبدع، ومن تعلق بحبالهم لا يقطع، وسوءة لمن عدل عنهم، وكان تابعاً، ومؤتماً بجهم الملعون، وشيعته مثل ضرار، وأبي بكر الأصمّ، وبشر المريسي، وابن أبي داود، والكَرابيْسي، وشعيب الحجام، وبرغوث والنّظّام، ونظرائهم من رؤساء الكفر وأئمَّة الضلال. . .)[3].

٤ ـ **وقال ابن حبان**: (كان ممن جمع وصنّف ممّن يُحْسِن الفقه والحديث، ولكن أفسده قلة عقله، فسبحان من رفع من شاء بالعلم اليسير حتى صار علماً يقتدى به، ووضع من شاء مع العلم الكثير حتى صار لا يلتفت إليه)[4].

٥ ـ محمَّد بن عبد الله الشافعي الفقيه الصّيْرفي، صاحب الأصول، يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي ويقول لهم: (اعتبروا بهذين: حسين الكَرابيْسي وأبي ثور، والحسين في علمه وحفظه، وأبو ثور لا يعشره في علمه، فتكلم فيه

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة للآلكائي (٢/ ٣٥٧).
(٢) الإبانة لابن بطة ـ الكتاب الثالث: الرد على الجهمية ـ (١/ ٣١٧).
(٣) الإبانة (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).
(٤) الثقات (٨/ ٨٩).

أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع للزومه السُّنَّة)[1].

٦ ـ قال الذهبي: (ومَقَتَ النَّاس حُسَيْناً لكونه تكلّم في أحمد)[2].

٧ ـ وقد أورد الخطيب البغدادي وغيره في ترجمته كلامه في الإمام أحمد فقال الخطيب بعدما أورد إسناد القصة: (جاء رجل إلى أبي علي الحسين بن. علي الكَرابيْسي فقال: ما تقول في القرآن؟ فقال حسين الكَرابيْسي: كلام الله غير مخلوق، قال له الرجل: فما تقول في لفظي بالقرآن؟ فقال له حسين: لفظك بالقرآن مخلوق، فمضى الرجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل فعرّفه أنَّ حسيناً قال له: إنَّ لفظه بالقرآن مخلوق، فأنكر ذلك وقال: هي بدعة، فرجع الرجل إلى حسين الكَرابيْسي فعرّفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل لذلك، وقوله: هذا بدعة، فقال له حسين: تلفظك[3] بالقرآن غير مخلوق فرجع إلى أحمد بن حنبل فعرّفه رجوع حسين، وأنَّه قال: تلفظك بالقرآن غير مخلوق فأنكر أحمد بن حنبل ذلك أيضاً، وقال: هذا أيضاً بدعة، فرجع الرجل إلى أبي علي حسين الكَرابيْسي فعرّفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل وقوله: هذا أيضاً بدعة، فقال الحسين: إيش نعمل بهذا الصبي!!، إنْ قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإنْ قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة، فبلغ ذلك أبا عبد الله، فغضب له أصحابه فتكلموا في حسين، فكان ذلك سبب الكلام في حسين، والغمز عليه بذلك)[4].

وهذه القصة أوردها مختصرة كل من الذهبي وابن حجر[5]، وقد جعل ذلك ابن الجوزي خطأ ممَّن أوردها في ترجمة حسين، لأنَّ فيها النَّيل من

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٤).

(٣) كذا في التاريخ، ولعل الصواب (لفظك).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٦٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨١)، تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٤١ هـ ـ ٢٥٠ هـ) (ص ٢٤٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦١)، ونصَّ على هذا المعلمي في التنكيل (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

أحمد[1] !!، وهذا ليس بصحيح، بل مراد من أوردها من الأئمَّة أمران:

الأول: تفسير ما أُجْمل من أنَّ الكَرابيْسي كان يتكلم في أحمد، فإذا عُرف كلامه في أحمد تبين أنَّه كلام فارغ، فلا يلتفت إليه.

الثاني: زيادة التشنيع على الكَرابيْسي، فكونه يتكلم في إمام أهل السُّنَّة ـ بإجماع الأمة في ذلك العصر ـ قدحٌ للكرابيسي نفسه وحطٌّ من شأنه، كما قال يحيى بن معين[2]، فلهذا أورد الأئمَّة هذا الخبر عن الكَرابيْسي.

تنبيه:

جاء في التهذيب ما يلي: (وذكر ابن منده في مسألة الإيمان، أنَّ البُخَاري كان يصحب الكَرابيْسي، وأنَّه أخذ مسألة اللَّفْظ عنه !) كذا قال، وراجعت كتاب الإيمان لابن منده فلم أر فيه شيئاً، وهذا إنْ ثبت فلعله في كتاب آخر.

وفي طبقات السُّبكي[3] في آخر ترجمة البُخَاري ما نصُّه: (ذكر أبو عاصم العبادي[4] أنَّ الساجي[5] قال: حدثنا محمَّد بن إسماعيل عن الحسين عن الشافعي أنَّه قال: يكره أن يقول الرجل: قال الرَّسول، بل يقول: قال رسول الله ﷺ، ليكون معظماً)، قال: والحسين هو الكَرابيْسي، ومحمَّد بن إسماعيل هو البُخَاري فيما ذكر أبو عاصم، ورأيت بخطِّ ابن الصلاح: أحسب أبا عاصم واهماً، ومحمَّد بن إسماعيل هذا هو السُّلَمي)[6].

---

(١) المنتظم (٨/ ٢٦٨).

(٢) تقدم في (ص ٣٤١).

(٣) (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٤) هو القاضي أبو عاصم محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله العبّادي، بتشديد الباء الموحدة، الهروي، كان إماماً دقيق النظر، توفي سنة (٤٥٨ هـ) وله (٨٣ سنة)، طبقات الفقهاء (١/ ٢٣٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٠٤).

(٥) هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر الضبي، المعروف بالساجي توفي سنة (٣٠٧ هـ) عن نحو (٩٠ سنة).

(٦) محمَّد بن إسماعيل السلمي، أحد أعلام السُّنَّة، توفي سنة (٢٨٠ هـ)، ولهذا السند مثيل كما في سير الذهبي (١٠/ ٣٥).

ولعلَّ هذا مستند ابن حجر حين قال في لسان الميزان عن الكَرابيْسي: (ويقال: إنَّه من جملة مشايخ البُخَاري صاحب الصحيح)[1]، والأقرب ـ والله أعلم ـ أنَّ هذا لا يصح لأنَّ البُخَاري أدرك كبار أهل الحديث في تلك الطبقة.

فالكَرابيْسي من أقرانه، وأيضاً فإنَّ الكَرابيْسي لا يُعرف بالحديث؛ ولو عُرف لم يكن للبخاري أنْ يأخذ عنه وقد حذّر عنه أحمد، والبُخَاري ممّن يعظِّم الإمام أحمد ويكرمه أشد الإكرام، وأيضاً فإنه لو صحّ هذا لاشتهر عند أهل العلم ونُقل، ثم إنَّ البُخاري في كتاب خلق أفعال العباد نبَّه على خطأ الطائفتين وكلاهما ينتسب لأحمد ممَّا يدل على معرفته بخطئهم، فكيف يأخذ عنهم!

ولعلَّ سبب هذه المقالة ما نشره بعض أهل الغرض والهوى مِنْ أنَّ البُخَاري يقول بقول اللّفْظيّة، فظنَّ من لا علم عنده أنَّه أخذ ذلك عن الكَرابيْسي، وهذا خلاف الواقع.

وبهذا يُعرف الخطأ في قول ابن حجر ـ رحمه الله ـ حين قال في بيان مصادر البُخَاري في صحيحه: (وأما المسائل الكلامية؛ فأكثرها من الكَرابيْسي وابن كُلّاب ونحوهما)[2].

فالبُخَاري ليس من علماء الكلام، ولا يأخذ عن علماء الكلام، بل هو من علماء السلف، والمطلع على كتاب خلق أفعال العباد، وآخر كتاب الصحيح، يعرف بُعْدَه عن الكلام وأهله، بل وتحذيرَه منهم، ويعرف أيضاً حبَّه لأهل السُّنَّة وعلماءهم ونصرتهم، بل هو من أئمتهم، والله أعلم.

* * *

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٣٧١)، وكذا في فتح الباري (٥/ ٨٤) حيث جزم بأنه من أصحابه.

(٢) فتح الباري (١/ ٢٤٣).

المبحث الثالث

قاعدة السلف في الألفاظ المجملة المحدثة

إن ما يطلق على الله عز وجل من الأسماء والصفات ونحو ذلك، لا يخرج عن أن يكون الإطلاق؛ ورد به الدليل الشرعي أو ثبت باتفاق سلف الأمّة وأئمتها، أو لا يكون كذلك.

فالأول: وهو ما جاءت به النصوص الشرعية، فإنّه يجب الإيمان به، وإطلاقه على الله عز وجل كما جاء به النص؛ هو الواجب.

والثاني: ما لم يرد في الكتاب ولا في السنة إطلاقه على الله عز وجل، وهو ما أحدثه الناس من ألفاظ مجملة تحتمل حقاً وباطلاً؛ والواجب في هذا النوع التوقف، والاستفصال عن مراد المتكلم به، فإن أراد حقاً قُبِلَ، وإن أراد باطلاً رُدّ.

قال شيخ الإسلام في التدمرية: (القاعدة الثانية: أن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه عز وجل فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه، أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمّة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسنة، متفقاً عليه بين سلف الأمّة.

وما تنازع فيه المتأخرون، نفياً وإثباتاً، فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً ردّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يُرَدّ جميع

معناه، بل يوقف اللّفْظ ويفسّر المعنى)[1]، ثم ذكر لهذا النوع مثالين؛ لفظ الجهة ولفظ التحيز، وبيّن ما فيهما من الإجمال، وميز بين الحق والباطل في إضافتهما إلى الله، نفياً وإثباتاً.

وقال في موضع آخر: (إنّ الناس عليهم أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل المتبع والإمام المقتدى به، سواء علموا معناه أو لم يعلموه، فيؤمنون بلفظ النصوص، ولو لم يعرفوا حقيقة معناها، وأما ما سوى كلام الله ورسوله؛ فلا يجوز أن يجعل أصلاً بحال، ولا يجب التصديق بلفظ له حتى يفهم معناه، فإن كان معناه موافقاً لما جاء به الرسول ﷺ؛ كان مقبولاً، وإن كان مخالفاً كان مردوداً، وإن كان مجملاً مشتملاً على حق وباطل لم يجز إثباته ـ أيضاً ـ، ولا يجوز نفي جميع معانيه، بل يجب المنع من إطلاقه نفياً وإثباتاً، أو التفصيل والاستفسار. . .)[2].

وقال أيضاً: (وأما الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنَّفْي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء. . .)[3].

وقال ابن القيم: (فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب!! فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه، وألا يوقعك في هذه الظلمات. . .).

ثم أورد ما قاله الإمام أحمد في خطبة كتابه: الرد على الجهمية، وأنه قال عن أهل الابتداع أنهم: (يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلِّين)[4].

---

(١) التدمرية (ص ٦٥ ـ ٦٨).

(٢) التسعينية (١/ ١٧٥).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢١٧)، وانظر بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

(٤) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٧ ـ ٩٢٨)، وانظر (٣/ ٩٩٥ ـ ٩٩٦) و(٤/ ١٤٣٩).

ويجدر التنبيه إلى أن إطلاق هذه الألفاظ المحدثة المجملة؛ ليس من طريقة سلف الأمّة وأئمتها، بل هذا سبيل أهل البدع.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (والمقصود هنا أنّ الأئِمَّة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيها من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها، فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك ـ رحمه الله ـ أنه قال: (إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلّت الآثار كثرت الأهواء)، فإذا لم يكن اللّفْظ منقولاً، ولا معناه معقولاً؛ ظهر الجفاء وكثرت الأهواء... وقد ثبت في الصحيح أن النَّبي ﷺ كان يقول في خطبته: «إن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»، فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اتفقت عليه الأمّة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمّة ردوه إلى الله وإلى الرسول، وليس لأحد أن ينصب للأمّة شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي عليها ويعادي عليها غير النَّبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالى عليه ويعادى عليه غير كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، وما اجتمعت عليه الأمّة)[1].

فهذه طريقة أئِمَّة السلف وهي لزوم الألفاظ الشرعية نفياً أو إثباتاً، فاللّفْظ الذي أثبته الله أو نفاه حقٌّ يجب قبوله، والله يقول الحقَّ وهو يهدي إلى السبيل.

فالنصوص الشرعية لها حرمة، فيجب لها التعظيم والتسليم، بخلاف الألفاظ المبتدعة المجملة فليس لأحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها، حتى يستفسر عن مراده؛ فإن أراد معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره.

وأمر آخر وهو أنه حتى لو صحَّ المعنى وكان مقبولاً فلا يُعبَّر عن المعنى بلفظ مشتبه أو مجمل، بل يُعبَّر عن المعنى الصحيح بغير ذلك، أو يبيّن

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

المراد حتى يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، وإلا يلتزم العبد بهذا فسيحصل بسبب الإطلاقات المجملة نزاع وخصومات وعداوة، وفرقة بين المؤمنين[1].

وفي مسألة اللّفْظ بالقرآن تجد أنّ المتقدمين وكبار الأئِمَّة والعلماء لهم طريقان ومسلكان؛ فمنهم مَنْ جَرَى على المنع مِن إطلاق هذا اللّفْظ نفياً أو إثباتاً، بل يُمْسَك عن الكلام في هذه الكلمة المحدثة المبتدعة؛ فإطلاق أنّ اللّفْظ بالقرآن مخلوق ذريعةٌ للجهمية والمعتزلة لتمويه مذهبهم في القرآن، كما غَلِط مَنْ قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ لأنّ ذلك يتناول فعل العبد وهو مخلوق.

وسَلَك بعض الأئِمَّة المسلك الآخر وهو التفصيل والاستفسار، خاصّة لَمَّا حصل الغلط من بعض أهل السنة، وظنّوا أنّ شيئاً من العبد غير مخلوق.

قال شيخ الإسلام -عن هذه المسألة-: (ولهذا كان مذهب الإمام أحمد والأئِمَّة الكبار: النهي عن الإثبات العام والنَّفْي العام، بل إما الإمساك عنهما -وهو الأصلح للعموم، وهو جُمَل الاعتقاد- وإما التفصيل المحقّق فهو لذي العلم من أهل الإيمان، كما أنّ الأول لعموم أهل الإيمان)[2].

وقال ابن القيم - رحمه الله - لما ذكر منع الإمام أحمد من الكلام في مسألة اللّفْظ نفياً وإثباتاً: (وهذا المنع في النَّفْي والإثبات من كمال علمه باللغة، والسنّة، وتحقيقه لهذا الباب... وأبو عبد الله البخاري ميّز، وفصّل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرّق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفُّظ العباد، وأصواتهم، وحركاتهم، وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه جبريل من الله تعالى، وسمعه محمد ﷺ من جبريل...)[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٣ - ١١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣١).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٨٩).

وقال ابن القيم في النونية :

فعليك بالتفصيل والتمييز ... فالإطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا ... الأذهان والآراء كل زمان[1]

ويشبه هذا من بعض الوجوه ما نهى الله المؤمنين عن قوله وإن كانوا قصدوا معنى صحيحاً، لكن لما كان اللّفْظ يحتمل باطلاً نهاهم الله عنه، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠٤].

قال الجصّاص: (وهذا يدلُّ على أنّ كلَّ لَفْظ يحتمل الخير والشر فغير جائز إطلاقه حتى يقيّد بما يفيد الخير، ويدلّ على أنّ الهزء محظور في الدين وكذلك اللّفْظ المحتمل له ولغيره هو محظور...)[2].

وقال القرطبي: (في هذه الآية دليلان: أحدهما: على تجنّب الألفاظ المحتملة التي فيها التعريض للتنقيص والغضّ... الدليل الثاني: التمسّك بسدِّ الذرائع وحمايتها...)[3].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (فيه النهي عن الجائز إذا كان وسيلة إلى محرم، وفيه الأدب واستعمال الألفاظ التي لا تحتمل إلا الحسن، وعدم الفحش وترك الألفاظ القبيحة، أو التي فيها نوعُ تشويشٍ واحتمالٍ لأمْرٍ غيرِ لائق، فأمرهم بلَفْظة لا تحتمل إلا الحسن، فقال: ﴿ وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ فإنّها كافية يحصل بها المقصود من غير محذور)[4].

وتقدم أنّ لأهل العلم طريقان في الألفاظ المجملة فأيهما يُرَجّح؛ طريقة التفصيل والاستفسار أم الامتناع عن إطلاق تلك الألفاظ المجملة؟ فقد يقال: إنّه بحسب المصلحة؛ فإنْ كان أهل هذا اللّفْظ المحدث يدعون الناس إليه،

---

(١) النونية مع شرح ابن عيسى (١/ ٣٢٥).
(٢) أحكام القرآن للجصاص (١/ ٧١ ـ ٧٢).
(٣) تفسير القرطبي (١/ ٤٠)، وانظر أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٢).
(٤) تفسير السعدي (١/ ١٢٠ ـ ١٢١).

ويلزمونهم به؛ أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أنّ الرسول ﷺ دعا الخلق إليه، لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، وليس له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدّر أنّ ذلك المعنى حق، وهذه الطريقة تكون أصلح إذا لبّس مُلَبّسٌ منهم على ولاة الأمور[1].

وهذا لأنّ الناس لا يفصل النِّزاع بينهم: النِّزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا رُدُّوا إلى عقولهم فلكلٍّ واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدَّعي أحدهم أنّ العقل أدّاه إلى علم ضروري، ينازعه فيه الآخر، فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمّة في موارد النِّزاع إلا الكتاب والسنة، وبهذا ناظر الإمام أحمد الجهمية لما دعوه إلى المحنة وصار يطالبهم بدلالة الكتاب والسنة على قولهم.

وأما إذا كان الكلام مع معارضٍ للشرع، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء؛ فهؤلاء لابد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللّفْظ... [أي كراهة التكلم به].

وأما إذا كان الكلام مع مَنْ قد يتقيّد بالشريعة؛ فإنّه يقال له: إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة، وفي كلٍّ منهما تلبيس وإيهام، فلا بدَّ من الاستفسار والاستفصال، أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النَّفْي والإثبات...)[2].

وتقدم في كلام شيخ الإسلام أن التوقف والإمساك هو الأصلح لعموم أهل الإيمان، وأن التفصيل المحقق هو لذي العلم من أهل الإيمان، والله تعالى أعلم.

فالنِّزاع في مسألة التلاوة واللّفْظ كما أنّ سببه الألفاظ المجملة فكذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٩).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٢٩ ـ ٢٤٢) بتصرف يسير.

ما وقع من النِّزاع في مسألة الإيمان هل هو مخلوق أم لا ؟، وكذلك النِّزاع في نور الإيمان والهدى ونحو ذلك ما يكثر فيه الاختلاف بتمسك كل فريق ببعض من الحق فيصيرون بمنزلة الذين أوتوا نصيباً من الكتاب مختلفين في الكتاب، كل منهم بمنزلة الذي يؤمن ببعض ويكفر ببعض، وهم عامتهم في جهل وظلم، جهل بحقيقة الإيمان والحق، وظلم الخلق، ويقع بسببها بين الأمّة من التكفير والتلاعن ما يفرح به الشيطان، ويغضب له الرحمن، ويدخل به من فعل ذلك فيما نهى الله عنه من التفرق والاختلاف، ويخرج عما أمر الله به من الاجتماع والائتلاف)[1].

قال شيخ الإسلام مبيِّناً أصلَ هذه المسائل وسببَ الغلط فيها فقال: (وأصل ذلك؛ القرب والاتصال الحاصل بين ما أنزله الله تعالى من القرآن، والإيمان الذي هو من صفاته[2]، وبين أفعال العباد وصفاتهم، فلعسر الفرق والتمييز يميل قوم إلى زيادة في الإثبات، وآخرون إلى زيادة في النَّفْي، ولهذا كان مذهب الإمام أحمد والأئِمَّة الكبار؛ النهي عن الإثبات العام والنَّفْي العام، بل إما الإمساك عنهما، وهو الأصلح للعموم، وهو جمل الاعتقاد، وإما التفصيل المحقّق فهو لذي العلم من أهل الإيمان، كما أنّ الأول لعموم أهل الإيمان، وهذه المسألة لها أصلان:

أحدهما: أنّ أفعال العباد مخلوقة، وقد نصّ عليها الأئِمَّة أحمد وغيره، وسائر أئِمَّة أهل السنة والجماعة المخالفين للقدرية، واتفقت الأمّة على أن أفعال العباد محدثة.

والأصل الثاني: مسألة تلاوة القرآن، وقراءته واللّفْظ به، هل يقال: إنه مخلوق أو غير مخلوق؟ والإمام أحمد قد نص على رد المقالتين، وهو وسائر

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣١).
(٢) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٤) وانظر ما سيأتي قريباً.

أئِمَّة السنة من المستقدمين والمستأخرين، لكن كان ردّه على اللّفْظية النافية أكثر وأشهر وأغلظ. . .)[1].

وقد أخرج ابن بطة وغيره أن رجلاً يقال له: الصُّوري (ولعله هو موسى بن عقبة الصُّوري)[2] كان نزل بغداد بالجانب الشرقي ـ سوق يحيى ـ وأظهر التقلل والتقشف، وقال في بعض كلامه: (إن الإيمان مخلوق وإنما أردت الحركة) فخاض الناس في أمره، فطائفة تنصره، وطائفة تنكر عليه.

وذكر أنّ بعض أهل العلم عرضوا كلامه على الإمام أحمد، وفيه أشياء موافقة للسنّة، ومن ضمن كلامه: (إنّ الإيمان مخلوق على الحركة والفعل، إذْ كان في هذا الموضع لا على القول، فمنْ قال: إنّ الإيمان مخلوق يريد القول فهو كافر، وبعد هذا يعرض كلامي على أبي عبد الله؛ فإنْ كان خطأً رجعتُ وتبتُ إلى الله، وإنْ كان صواباً فالحمد لله)، فقرأها أبو عبد الله حتى انتهى إلى قوله: (وإنما قلت: إنّه مخلوق على الحركة والفعل، فرمى أبو عبد الله بالرقعة من يده وغضب غضباً شديداً ثم قال: هذا أهل أنْ يُحذَّر عنه ولا يُكلّم، هذا كلام جهم بعينه، وإنما قلت: مخلوق على الحركة هذا مثل قول الكرابيسي: إنما أراد الحركات مخلوقة، هذا قول جهم[3] وَيْلَه، إذ قال: إنّ الإيمان مخلوق! فأي شيء بقي ؟!، النّبي ﷺ قال: «الإيمان شهادة ألا إلٰه إلا الله»[4]، فـ(لا إلٰه إلا الله مخلوق)، قال: مِنْ أين هذا الرجل؟ وعلى مَنْ نزل ؟ ومَنْ يُجَالس ؟ قلت

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) تقدمت الإشارة إلى غلطه في مسألة القرآن، وقد قال أحمد عن قوله: (جاءت جهمية رابعة)، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩٢، ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٣) وجه ذلك: أنّ إطلاقه أنّ الإيمان مخلوقٌ، حتى لو قال: أردتُ به الحركات، فالإطلاق غلط منكر وفتح لباب شرٍّ، وتسلّط للجهمية، يدلُّ عليه قوله بعد: (ويله إذا قال: الإيمان مخلوق؛ فأي شيء بقي ؟!) وبهذا يظهر أنّ معنى قول الصُّوري: (أردتُ الحركات) تلبيس واحتيال ليتوصل إلى مراده، يوضحه قول أحمد في آخره: (انظر كيف قدّم التوبة. . . ولم يرد أن يتكلم بكلام أُنكره عليه) فهذا يؤيد ما تقدم، وإلا فلا يشك أحد في حركات العبد وأفعاله أنها مخلوقة، وسيأتي قريباً توضيح هذه المسألة.

(٤) رواه مسلم في الإيمان (١/ ٤٦ رقم ١٧).

(القائل أبو بكر المروذي): هو غريب، قال: حذِّروا عنه، ليس يفلح أصحاب الكلام، ثم غضب غضباً شديداً، وأمر بمجانبته، ثم قال أبو عبد الله: انظر كيف قدم التوبة أمامه (إنْ أنكر عليّ أبو عبد الله تُبْتُ)!! ولم يرد أنْ يتكلم بكلام أُنْكِرُه عليه).

ثم أورد رواية أخرى عن أحمد وفيها أنّه سئل عمّن قال: الإيمان مخلوق!! فقال: هذا كلام سوء رديء، وأي شيء بقي والنّبي ﷺ يقول: «الإيمان شهادة ألّا إله إلا الله»، فلا إله إلا الله مخلوق؟!، منْ قال هذا فهو كلام سوء يدعو إلى كلام جهم، يُحَذَّر عن صاحب هذا الكلام، ولا يُجَالس ولا يُكَلَّم حتى يرجع ويتوب، وهذا عندي يدعو إلى كلام جهم، الإيمان شهادة ألّا إله إلا الله، و(لا إله إلا الله) مخلوق هو؟!، قال الله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، فهذه صفاته وأسماؤه غير مخلوقة، وصف الله بها نفسه، قال النَّبي ﷺ: «الإيمان شهادة ألا إله إلا الله»، فمنْ قال: (لا إله إلا الله) مخلوق، فقد قال بقول الجهمية، يُحَذَّر عن صاحب هذه المقالة وصفات الله وأسماؤه غير مخلوقة، وهذه من صفات الله تعالى...)[1].

ومع هذا التّشديد من الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فيمنْ قال: الإيمان مخلوق، والإنكار عليه، فإنّ أحمد لم يقل: إنّ الإيمان غير مخلوق كما ظنّ مَنْ لا علم عنده، بل أحمد ـ رحمه الله ـ أنكر الإطلاق في هاتين المقالتين.

قال القاضي أبو يعلى: (واعلم أنّه لا يجوز إطلاق القول في الإيمان أنّه مخلوق، أو غير مخلوق، لأنّ من قال: مطلقاً إنّه مخلوق؛ أوهم أنّ كلام الله وأسمائه وصفاته مخلوقة، ومن قال: إنّه غير مخلوق، أوهم أنّ أفعال العباد قديمة غير مخلوقة)[2].

وقد سئل شيخ الإسلام عن الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ وفي

---

(١) يعنى صفة الألوهية، الإبانة ـ الكتاب الثالث الرد على الجهمية ـ (٢/ ٢٩٩ رقم ٤٦٩).

(٢) مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى (ص ٤٥٩).

ضمن جوابه: أن بعضهم أراد بقوله: (إنّ الإيمان مخلوق): ما تكلم الله به من الإيمان؛ مثل: قول (لا إله إلا الله)، فصار مقتضى قولهم: إن نفس هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدّع الإمام أحمد هؤلاء وقال: (قال النَّبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله»، أفيكون قول: لا إله إلا الله مخلوقاً؟!).

ومراده أن من قال: (هي مخلوقة مطلقاً)، كان مقتضى قوله أن الله لم يتكلم بهذه الكلمة، كما أن من قال: إن ألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا للقرآن مخلوقة، كان مقتضى كلامه أن الله لم يتكلم بالقرآن الذي أنزله !!، وأن القرآن المنزل ليس هو كلام الله !!، وأنّ جبريل نزل بمخلوق ليس هو كلام الله !! والمسلمون يقرؤون قرآناً ليس هو كلام الله !! والمقصود أنه نشأ بين أهل السنة والحديث النِّزاع في مسألتي القرآن والإيمان، بسبب ألفاظ مجملة ومعانٍ مشتبهة، وطائفة من أهل العلم والسنة كالبخاري صاحب الصحيح، ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما قالوا: الإيمان مخلوق، وليس مرادهم شيئاً من صفات الله، وإنما مرادهم بذلك أفعال العباد، وقد اتفق أئِمَّة المسلمين على أن أفعال العباد مخلوقة.

وصار بعض الناس يظنُّ أنّ البخاري، وهؤلاء، خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئِمَّة السنة، وجرت للبخاري محنة بسبب ذلك. . .)[1].

ثم قال الشيخ في مناقشة الإطلاق: (وإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟، أتريد به شيئاً من صفات الله وكلامه، كقوله (لا إله إلا الله) و(إيمانه) الذي دل عليه اسمه (المؤمن) فهو غير مخلوق؟ أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم؟ فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥ ـ ٦٥٨).

الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنَّفْي والإثبات، وإذا فُصِّل فيها الخطاب: ظهر الخطأ من الصواب)[1].

وبهذه القاعدة الجليلة: يتبن الجواب عمّا أحدثه بعض أهل الكلام من الألفاظ المبتدعة، وكذلك يتبين الجواب عما تنازع فيه كثير من أهل السنة وأهل الحديث في مثل مسألة الإيمان، هل هو مخلوق أو غير مخلوق ؟، وكذلك مسألة نور الإيمان، والهدى ونحو ذلك.

فإنّ هذه المسائل يرجع النِّزاع فيها إلى مسألة اللّفْظ بالقرآن والتلاوة؛ فإنّها أصل تلك المسائل، وبمعرفة الجواب فيها؛ يعرف الجواب عن مثيلاتها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٤).

المبحث الرابع

التفريق بين اللّفْظ والمَلْفُوظ والتِّلاوة والمَتْلو ونحو ذلك

هذا الموضوع من أهمِّ الموضوعات التي يجب التحقيق فيها لتنزاح إشكالات كثيرة عرضتْ لكثير من النّاس في هذا الباب، فإنّ أعظم أسباب غلطهم عدم معرفة الفرق بين اللّفْظ والمَلْفُوظ، والقِراءَة والمَقْرُوء، والتِّلاوة والمَتْلو، ونحو ذلك.

وبيان ذلك: أن مصادر الأفعال في لغة العرب يراد بها نفس الحدث والفعل، كاللّفْظ، والقول، والتكليم، والإخبار، هذا إذا جرت على سنن الأفعال، وشواهد هذا في اللغة لا حصر لها، فكل المصادر هكذا، يراد بها الحدث والفعل.

وقد تأتي على خلاف هذا فتدلّ على المفعول كما سيأتي.

وهكذا إذا جاءت المصادر على غير سنن الأفعال كاسم المصدر؛ فإنه يراد بها حينئذٍ الفعل والحدث مع المفعول، وقد يراد بها أحدهما مع القرينة وذلك لأنهما متلازمان.

قال صاحب لسان العرب: (اللّفْظُ أنْ ترمي بشيء كان في فِيك، والفعل: لَفَظَ الشيءَ، يقال: لفظت الشيء مِنْ فَمِي أَلْفِظُه لَفْظاً: رميتُه... قال ابن بري: واسمُ ذلك المَلْفُوظ: لُفَاظة، ولُفَاظ، ولَفِيظ، ولَفْظ. وقال ابن سِيْده: لفَظَ الشيء وبالشيء يَلْفِظُ لَفْظاً، فهو مَلْفُوظ ولَفِيظ: رمى...

ولفظ بالشيء يَلْفِظُ لفظاً: تكلم، وفي التنزيل العزيز: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ

رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] ولَفَظْتُ بالكلام، وتَلَفَّظت به، أي: تكلمتُ به، واللّفْظُ واحد الألفاظ، وهو في الأصل مصْدر)[١].

وقال صاحب القاموس: (لَفِظَه، ولَفَظ به كضَرَب وسَمِع: رماه، فهو ملفوظ ولفيظ، ولفَظَ بالكلام: نطق، كتَلَفّظ)[٢].

وفي هذا ما يدلّ على أنّ المصدر (اللّفْظ) في اللغة يطلق على الفعل نفسه الذي هو التلفّظ، وهذا مثال واحد على مصدر من المصادر في اللغة العربية.

لكن قال سيبويه: (وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبَنٌ حَلَب؛[٣] إنما تريد محلوب، وكقولهم: الخَلْق؛ إنما يريدون المخلوق، ويقولون للدِّرْهم: ضَرْب الأمير، وإنما يريدون مَضْرُوبُ الأمير)[٤] وقال بعدَ ذلك: (وربّما وقع على الجميع).

وقد ذكر كل من تكلم على المصدر من أهل النحو أنّ الأصل فيه أنّه يدلّ على الحدث الذي هو الفعل نفسه، وذكروا أنّه قد يأتي في صورة المصدر، والمراد به اسم المفعول[٥]، فيدلّ على معنى آخر مع دلالته على الحدث، كقولك: فلان ما عنده علم، أي: معلوم، وإطلاقها هنا على معنى المفعول، وهو لا يمنع في نفس الوقت دخول معنى الحدث في هذا الإطلاق، وقد يراد به المفعول فقط دون النظر إلى معنى الحدث.

(فاللّفْظ قد يراد به الكلام المَلْفُوظ به، المَتْلو المَقْرُوء، كما في قول القائل: (اللّفْظ يدلّ على المعنى)، لا يراد باللّفْظ المصدر، بل المراد المَلْفُوظ به.

---

(١) لسان العرب (٧/ ٤٦١).

(٢) القاموس المحيط (ص ٩٠٢).

(٣) هكذا ضبطها بفتح اللام وأشار في القاموس إلى أنه بالسكون ويحُرّك.

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٢٩) ط. بولاق، و(٤/ ٤٣) ط. بتحقيق عبد السلام هارون.

(٥) شرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥) (٢/ ٦١ ـ ٦٢)، شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٢/ ٣٢٣)، وضياء السالك شرح أوضح المسالك (٣/ ٦٠)، والنحو الوافي (٣/ ١٩٨، ٢٧٤).

وإذا قال القائل لمن سمعه يتكلم: (هذه ألفاظ حسنة)، أراد المَلْفُوظ به، وفي قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾، يراد باللّفْظ: نفس الفعل، وقد يراد به القول الذي لَفَظَه اللاّفِظ.

وقد يراد بذلك مجموع الأمرين، فلا يجوز إطلاق الخَلْق على الجميع، ولا نفي الخَلْق عن الجميع[1].

قال شيخ الإسلام: (اللّفْظُ في الأصل مصدر: لَفَظ يَلْفِظُ لَفْظاً، وكذلك التِّلاوة والقِراءَة، ولكن شاع استعمال ذلك في نفس الكلام المَلْفُوظ المَقْرُوء المَتْلو، وهو المراد باللّفْظ في إطلاقهم، فإذا قيل: لفظي أو اللّفْظُ بالقرآن مخلوق، أشعر أنّ هذا القرآن الذي يقرؤه ويلفظ به مخلوق، وإذا قيل: لفظي غير مخلوق، أشعر أنّ شيئاً مما يضاف إليه غير مخلوق، وصوته وحركته مخلوقان، لكن كلام الله الذي يقرؤه غير مخلوق، والتِّلاوة قد يراد بها نفس الكلام الذي يتلى، وقد يراد بها نفس حركة العبد، وقد يراد بها مجموعهما، فإنْ أُريد بها الكلام نفسه الذي يُتلى فالتِّلاوة هي المَتْلو، وإذا أُريد بها حركة العبد، فالتِّلاوة ليستْ هي المَتْلو، وإذا أُريد بها المجموع فهي متناولة للفعل والكلام، فلا يُطلق عليها أنّها المَتْلو، ولا أنّها غيره)[2].

وقال: (لَفْظُ: الفِعْل، والعَمَل، والصُّنع، أنواع، وذلك كلفظ: البناء، والخياطة، والنّجارة: تقع على نفس مسمى المصدر، وعلى المفعول، وكذلك لفظ التِّلاوة والقِراءَة والكلام والقول يقع على نفس مسمّى المصدر، وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام، فيراد بالتِّلاوة والقِراءَة: نفسُ القرآن المَقْرُوء المَتْلو، كما يراد بها: مسمّى المصدر)[3].

(ولفظ (الكلام) يراد به: مصدر كلّمه تكْليماً، ويراد به: نفس القول، فإن

---

(1) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨، ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(2) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(3) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢١ ـ ١٢٢) وانظر (٨/ ٤١٠ ـ ٤١١) (١٢/ ٧٤ ـ ٧٥، ١٧٠ ـ ١٧١) (١٧/ ٣٤ ـ ٣٨).

القول فيه فِعْلٌ من القائل وهو مسمّى المصدر، والقول ينشأ عن ذلك الفعل ولهذا تارةً يجعل القول نوعاً من العمل لأنّه حاصل بعمل، وتارةً يجعل قسيماً له يقال: القول والعمل، وكذلك يقال في لفظ القَصَص، والبيان، والحديث، والخبر ونحو ذلك.

فإذا أُريد بالقصص ونحوه: المصدر الذي مسمّاه الفعل فهو مستلزم للقول، والقول تابع، وإذا أُريد به: نفس الكلام والقول، فهو مستلزم للفعل، تابع للفعل[1].

فالمصادر الجارية على سنن الأفعال: يراد بها الفعل، كقولك: كلّمته تكليماً وأخبرته إخباراً، وأما ما لم يَجْرِ على سنن الفعل مثل الكلام والخبر ونحو ذلك، فإنّ هذا إذا أُطلق أُريد به القول...).

ثم قال: (وأسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه، وتدلّ على فعل القائل بطريق التضمن واللزوم، فإنّك إذا قلت: الكلام، والخبر، والحديث، والنّبأ، والقَصَص، لم يكن مثل قولك: التّكليم، والإنْباء، والإخْبار، والتّحْديث، ولهذا يقال: إنّه منصوب على المفعول به، واسم المصدر ينتصب على المصدر)، وذكر لذلك أمثلة.

ثم ذكر أنّه إنْ كان يتضمن معنى المصدر ومعنى المفعول به (أي جميعاً) جاز أنْ ينتصب على المعنيين جميعاً فإنّهما متلازمان، تقول: قلت قولاً حسناً، وقد أسمعته قولاً، ولم يَسْمَع الفعل الذي هو مسمّى المصدر، وإنما سَمِع الصوت، وتقول: قال يقول قولاً، فتجعله مصدراً، والصوت نفسه ليس هو مسمّى المصدر، إنما مسمّى المصدر: الفعل المستلزم للصوت، لكن هما متلازمان...)[2].

وقال: (ففي (الكلام): الفعل الذي هو: (التكلّم) متّصلاً بالمفعول الذي

---

(١) كذا، ولعل الصواب: والفعل تابع.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣ ـ ٣٤).

هو (الكلام) كلاهما قائم بالمتكلم، ولهذا قد يراد بالمفعول المصدر إذا قلت: (قال قولاً حسناً)، فقد يراد (بالقول) المصدر فقط، وقد يراد به (الكلام) فقط، فيكون المفعول، وقد يراد به المجموع فيكون مفعولاً به ومصدراً.

وكذلك القرآن هو الأصل (قرأ قرآناً) وهو الفعل والحركة، ثم سُمِّي الكلام المَقْرُوء (قرآناً)؛ قال تعالى في الأول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧ ـ ١٨] وقال في الثاني: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٩]. . .).

وقال أيضاً: (التِّلاوة والقِراءَة في الأصل مصدر: (تَلا، تِلاوة، وقَرأ، قِراءةً كالقرآن).

لكن يُسمّى به الكلام كما يسمّى بالقرآن، وحينئذ تكون القِراءَة هي المَقْرُوء والتِّلاوة هي المَتْلو.

وقد يُراد بالتِّلاوة والقِراءَة المصدر الذي هو الفعل، فلا تكون القِراءَة والتِّلاوة هي المَقْرُوء المَتْلو، بل تكون مستلزمة له.

وقد يُراد بالتِّلاوة والقِراءَة مجموع الأمرين، فلا تكون هي المَتْلو لأنّ فيها الفعل، ولا تكون مباينة مغايرة للمتلو لأنّ المَتْلو جزؤها، هذا إذا أُريد بالقِراءَة والمَقْرُوء شيء واحد مثل قراءة الربّ ومقروئه، أو قراءة العبد ومقروئه.

وأما إذا أُريد بالقِراءَة قراءة العبد وهي حركته، وبالمَقْرُوء صفة الربّ، فلا ريب أن حركة العبد ليست صفة الربّ، ولكن هذا تكلف، بل قِراءَةُ العَبْدِ مَقْروءَهُ: كمقْروئِه، وقراءته للقرآن إذا عنى بها نفس القرآن فهي مقروءه، وإنْ عنى بها حركته فليست مقروءَهُ، وإنْ عنى بها الأمران فلا يطلق أحدهما.

ولهذا كان من المنتسبين إلى السنة من يقول: القِراءَة هي المَقْرُوء، ومنهم من يقول: القِراءَة غير المَقْرُوء، ومنهم من لا يطلق واحداً منهما.

ولكلِّ قولٍ وجهٌ من الصواب عند التصور التام والإنصاف، وليس فيها قول

يحيط بالصواب؛ بل كل قول فيه صواب من وجه، وقد يكون خطأ من وجه آخر. . .)[1].

وقال أيضاً: (ولهذا تنازع أهل السنة والحديث في التِّلاوة و(القِراءَة)؛[2] هل هي القرآن المَتْلو أم لا ؟.

وقد تفطن ابن قتيبة وغيره لما يناسب هذا المعنى، وتكلم عليه، وسبب الاشتباه أنّ المَتْلو هو القرآن نفسه الذي هو الكلام، والتِّلاوة قد يُراد بها هذا، وقد يُراد بها نفس حركة التالي وفعله، وقد يُراد بها الأمران جميعاً، فمنْ قال: التِّلاوة هي المَتْلو؛ أراد بالتِّلاوة نفس القرآن المسموع، وذلك هو المَتْلو، ومن قال: غيره، أراد بالتِّلاوة حركة العبد وفعله، وتلك ليست هي القرآن، ومنْ نهى عن أن يقال: التِّلاوة هي المَتْلو، أو غير المَتْلو؛ فلأنّ لفظ التِّلاوة يجمع الأمرين كما نهى الإمام أحمد وغيره عنْ أنْ يُقال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو غير مخلوق؛ لأنّ اللّفْظ يُراد به المَلْفُوظ نفسه الذي هو كلام الله، ويُراد به مصدر لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظاً وهو فعل العبد. . .)[3].

يقول ابن قتيبة: (فإذا فكّر أحدهما في القِراءَة وجدها قد تكون قرآناً:

١ ـ لأنّ السامع يسمع القِراءَة، وسامع القِراءَة سامع القرآن.

٢ ـ وقال الله عز وجل: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

٣ ـ ووجدوا العرب تسمِّي القِراءَة قرآناً، قال الشاعر في عثمان بن عفان رضي الله عنه:

ضحّوا بأَشْمطَ عنوانُ السجود به ... يقطِّـعُ الليـلَ تسبيحـاً وقـرآنـا[4]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٢) في المطبوع (القرآن) وهو خطأ.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٤) من قصيدة لحسان بن ثابت يرثي فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر البداية والنهاية (٧/ ١٩٦).

أي: تسبيحاً وقراءة.

وقال أبو عبيد: (يقال: قرأت قراءة وقرآناً بمعنى واحد)، فجعلهما مصدرين لقرأت.

وقال الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، فيعتقد من هذه الجهات أنّ القِراءَة هي القرآن غير مخلوق.

ويفكّر آخر في القِراءَة فيجدها عملاً:

١ ـ لأنّ الثواب يقع على عمل لا على أنّ قرآناً في الأرض.

٢ ـ ويجد النَّاس يقولون: قرأت اليوم كذا وكذا سورة، وقرأت في تقدير فعلت.

٣ ـ وتجدهم يقولون: قراءة فلان أحسن من قراءة فلان، إنما يريدون أداء فلان للقرآن أحسن من أداء فلان، وقراءة فلان أصوب من قراءة فلان، وإنما يراد في جميع هذا العمل لأنّه لا يكون قرآن أحسن من قرآن، فيعتقد من هذه الجهة أنّ القِراءَة عمل وأنّها غير القرآن، وأنّ من قال: إن القِراءَة غير مخلوقة؛ فقد قال: إنّ أعمال العباد غير مخلوقة)[1].

ثم ذكر أقسام النَّاس في ذلك، والاختلاف على الإمام أحمد، ثم قال: (وعَدْلُ القول فيما اختلفوا فيه من القِراءَة واللّفْظ بالقرآن: أن القِراءَة لفظ واحد، يشتمل على معنيين أحدهما عمل، والآخر قرآن، إلا أن العمل لا يتميز من القرآن... والقرآن لا يقوم بنفسه وحده... وإنما يقوم بواحدة من أربع: كتابة، أو قراءة، أو حفظ، أو استماع.

١ ـ فهو بالعمل في الكتابة قائم، والعمل خط، وهو مخلوق، والمكتوب قرآن، وهو غير مخلوق.

٢ ـ وهو بالعمل في القِراءَة قائم، والعمل تحريك اللسان واللهوات بالقرآن وهو مخلوق، والمَقْرُوء هو القرآن وهو غير مخلوق.

---

(١) الاختلاف في اللّفْظ (ص ٤٤ ـ ٤٥).

٣ ـ وهو بحفظ القلب قائم في القلب، والحفظ عمل وهو مخلوق، والمحفوظ قرآن وهو غير مخلوق.

٤ ـ وهو بالاستماع قائم في السمع، والاستماع عمل وهو مخلوق، والمسموع قرآن وهو غير مخلوق.

ومَثَلُ هذا ـ وإنْ كان لا مِثْل للقرآن إلا أنّه تقريب منا لما ذكرناه إلى فهمك ـ: مثل لون الإنسان لا يقوم إلا بجسمه، ولا نقدر أنْ نُقِرَّ اللون في وهمك حتى يكون متميزاً من الجسم، وكذلك القدرة لا نقدر أن نفردها عن الجسم، وكذلك الاستطاعة والحركة. . . كذلك القرآن يقوم بتلك الخلال الأربع التي ذكرناها، ولا يستطيع أحد أن يتوهمه منفرداً عنها.

فإذا قلت: قرأت أو تلوت أو لفظت: دلّ قولك على فعل وقرآن كلّ واحد منهما قائم بالآخر، غير متميز منه؛ لأنّ الصوت وتحريك اللسان لا يكون قراءة حتى يحمله الصوت واللسان، وليس سائر الأفعال المعقولات هكذا. . . .

فإنْ قال قائل: ما تقول في القِراءَة؟ قلتُ: قرآنٌ متصلٌ بعملٍ، فإنْ قال: أمخلوقٌ هو أم غير مخلوق؟ قلت له: سألتَ عنْ كلمةٍ واحدةٍ تحتها معنيان: أحدهما مخلوق وهو العمل، والآخر غير مخلوق وهو القرآن. . .)[١].

والبخاري ـ رحمه الله ـ اعتنى بالمعاني والمقاصد في هذه المسألة أكثر من المعنى اللغوي، فبيّن وميّز بين ما يقوم بالرب تعالى، وأنه غير مخلوق، وما يقوم بالعبد عند تلاوة كلام الله تعالى، وأنّ العبد بصفاته مخلوق، وأشبع الكلام في هذا.

ولما كان المقام مقام الردِّ على من غلط من المنتسبين للسنة والحديث الذين أطلقوا القول بأن اللّفْظ بالقرآن غير مخلوق، وأدخلوا في عموم ذلك بعض فعل العبد، صارت عناية البخاري برد هذا الغلط أعظم من عنايته بتحرير معنى اللّفْظ والتِّلاوة والقِراءَة وما يشمله عند الإطلاق، وهذا مقصد حسن جليل.

---

(١) الاختلاف في اللّفْظ (ص ٥٢ ـ ٥٣).

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (وأبو عبد الله البخاري ميّز، وفصّل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرّق بين ما قام بالرب، وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن المَلْفُوظ وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد ﷺ من جبرائيل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب خلق أفعال العباد، وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة، ويوضح الحق، ويبين محلّه من الإمامة والدِّين. . .)[1].

وإليك بعض كلام البخاري ـ رحمه الله ـ في تقرير الفرق بين القِراءَة والمَقْرُوء:

إذ يقول: (وإنما نُسِب إلى العباد القِراءَة لا القرآن، لأنّ القرآن كلام الرب جلّ ذكره، والقِراءَة فعل العبد، ولا يخفى معرفة هذا القدر إلا على منْ أعمى الله قلبه ولم يوفقه، ولم يهده سبيل الرشاد، وليس لأحد أنْ يشرع في أمر الله عز وجل، كما زعم بعضهم أنّ القرآن بألفاظنا، وألفاظنا به شيء واحد، والتّلاوة هي المَتْلو، والقِراءَة هي المَقْرُوء، فقيل له: إنّ التّلاوة فعل التالي وعمل القارىء، فرجع وقال: ظننتهما مصدرين، قيل له: هلاّ أمسكت. . . ، فقيل له: كيف جاز لك أنْ تقول في الله شيئاً لا تقوم به شرحاً وبياناً إذْ لم تميِّز بين التّلاوة والمَتْلو؟ . .).

وقال البخاري ـ لما أورد أثر ابن مسعود: (كرهت أن يقال: قراءة فلان. . .) ـ: (فبين أن قراءة القارىء في القرآن سوى القرآن).

وقال أيضاً: (وقد كتب النبي ﷺ كتاباً فيه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه، ولا شك في قراءة الكفار وأهل الكتاب أنّها أعمالهم، وأما المَقْرُوء فهو كلام العزيز المنّان ليس بخلق. . .).

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٨٩).

وقال أيضاً: (فإن احتج محتج، قال: قد روي «إنّ فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»، قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن فيه حجة؛ لأنّه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين أو المنافقين، أو أهل الكتاب الذين يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وهذا واضح بيِّن عند مَنْ كان عنده أدنى معرفة: أنّ القِراءَة غير المَقْرُوء).

(وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم، كفضل الخالق من المخلوق، وتبارك ربّنا وتعالى وعزّ عنْ صفة المخلوقين).

وأجاب عن قول بعضهم ـ: إنّ الذي يتكلم به العبد، إن لم يكن قرآناً لم تجزه صلاته ـ بإيراد الروايات التي فيها تسمية ذلك قراءة، ثم قال: (فالقِراءَة هي التّلاوة، والتّلاوة غير المَتْلو).

واستدلّ لذلك، واستشهد له، ثم قال: (فالقِراءَة لا تكون إلا من النَاس وقد تكلم الله بالقرآن، وكلامه مِنْ قَبْل خلقه).

وقال أيضاً: (وأما قوله: وهل يرجع إلى الله إلا اللّفْظ الذي تلفظ به، فإن كان الذي تلفظ به قرآن؛ فهو كلام الله. . .، قيل له: ما قولك تلفظ به؟ فإنّ اللّفْظ غير الذي يلفظ به، لأنك تلفظ بالله وليس الله هو لفظك. . .) إلى أن قال: (في قولك: تلفظ به، وتقرأ به، وتقرأ القرآن دليل بَيّن أنه غير القِراءَة. . .).

وقال البخاري: (واعتل بعضهم فقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ قيل له: إنما قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ لا كلامك ونغمتك ولحنك. . .).

(وقال النبي ﷺ: «بينا أنا في الجنة سمعت صوت رجل بالقرآن. . .»، فبيّن أنّ الصوت غير القرآن).

(وقال علي: نهى النبي ﷺ عن قراءة القرآن في الركوع، فبيّن أنّ القراءة غير المَقْرُوء).

وقال: (وقد سمّى ابن عمر الصوت بالقرآن عبادة)، ثم أسنده عنه، وأورد

حديث النّهي عن الجهر بالقرآن، لئلا يخلط بعضهم على بعض، قال: (فنهى النبي ﷺ أنْ يرفع بعضهم على بعض صوته، ولا يخلطوا على النَّاس في جهرهم وأصواتهم، ولم ينه عن القرآن، ولا عن كلام الله الذي كلم به موسى من قبل أنْ يخلق هذه الأمة).

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾: (فبيّن أنّ التنزيل غيرُ الأمر)، وقال: ويقال لمنْ زعم: أنّي لا أقول القرآن مكتوب في المصحف، ولكن أقول القرآن بعينه في المصحف!! يلزمك أنْ تقول: إنَّ مَنْ ذَكَر اللهُ في القرآن من الإنس والجن... وفرعون وهامان وجنودهما عاينتهم بأعيانهم في المصحف؛ لأنّ فرعون مكتوب فيه، كما أن القرآن مكتوب، ويلزمه أكثر من هذا حين يقول: في المصحف، وهذا أمر بيِّن لأنك تضع يدك على هذه الآية وتراها بعينك ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلا يشك عاقل بأنّ الله تعالى هو المعبود، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ هو قرآن، وكذلك جميع القرآن هو قوله، والقول صفة القائل، موصوف به، فالقرآن قول الله عز وجل، والقِراءَة والكتابة والحفظ للقرآن هو فعل الخلق، لقوله: ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، والقِراءَة فعل الخلق وهو طاعة الله، والقرآن ليس هو الطاعة، إنما هو الأمر بالطاعة...

وقال الله عز وجل: ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧] فذلك كله مما أمر به، ولذلك قال: ﴿ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، والصلاة بجملتها طاعة الله، وقراءة القرآن من جملة الصلاة... والأمر بالصلاة قرآن، وهو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، مقروء على اللسان، والقِراءَة، والحِفْظ، والكِتابة؛ مخلوق، وما قُرِىء وكُتِب وحُفِظ ليس بمخلوق، ومن الدليل أنّ النَّاس يكتبون (الله)، ويحفظونه ويدعونه، والدعاء والحفظ والكتابة من النَّاس مخلوقة، ولا يشك فيه، والخالق: الله بصفته، ويقال له: أترى القرآن في المصحف؟ فإن قال: نعم، فقد زعم أنّ من صفات الله ما يُرى في الدنيا، وهذا ردٌّ لقول الله عز وجل: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإنْ قال: نرى كتابة القرآن، فقد رجع إلى الحقّ، ويقال له: هل تدرك الأبصار إلا اللون؟ فإنْ قال:

لا؛ قيل له: هل يكون اللون إلا في الجسم؟ فإن قال: نعم؛ فقد زعم أنّ القرآن جسم يُرى...).

ففي هذا ما يدلّ على أنّ البخاري ـ رحمه الله ـ أطلق الفرق بين التّلاوة والمَتْلو، والقِراءَة والمَقْرُوء، وأنّهما متغايران.

فكان ذلك شبهة لبعض المنافسين من المعاصرين للبخاري أنْ يتّهم البخاري بأنّه قائل بأنّ اللّفْظ بالقرآن مخلوق.

ونشأ عن ذلك صدود أكثر الآخذين عن البخاري، مما أدّى إلى اغتمام البخاري وتألّمه من ذلك، وهو براء مما اتّهم به، ـ رحمه الله وعفا الله عن الجميع ـ.

ولا شك أنّ البخاري ـ رحمه الله ـ لم يُبيِّنْ أنّ التِّلاوة قد يُراد بها المَتْلو، وقد يُراد بها مجموع الفعل والمَتْلو على النحو الذي ذكره ابن قتيبة.

فحَمَلَ اللّفْظ على أظهر معنييه، ولم يَلْتَفِتْ إلى ما قد يُراد به، ولا حَجْر عليه في ذلك، وإن خالفه من خالفه مادام أنه قد بيّن مراده، ولم يُرْسِل القولَ مجملاً يَضِلُّ به من لا فرقان له، فرحمه الله وأعظم مثوبته.

وأختم هذا المبحث بكلام لشيخ الإسلام ولتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ في هذه المسألة التي كثر فيها الاضطراب.

قال شيخ الإسلام: (فالذين قالوا: (التِّلاوة هي المَتْلو) من أهل العلم والسنة؛ قصدوا أنّ التِّلاوة هي القول، والكلام المقترن بالحركة، وهي الكلام المَتْلو.

وآخرون قالوا: بل التِّلاوة غير المَتْلو، والقِراءَة غير المَقْرُوء، والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث، أرادو بذلك أنّ أفعال العباد ليست هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صوت الله، وهذا الذي قصده البخاري، وهو مقصود صحيح، وسبب ذلك أنّ لفظ: (التِّلاوة، والقِراءَة، واللّفْظ) مجمل مشترك، يراد به المصدر ويراد به المفعول، فمن قال: (اللّفْظ ليس هو المَلْفُوظ، والقول ليس هو المقول) وأراد باللّفْظ والقول: المصدر، كان معنى كلامه: أنّ الحركة

ليست هي الكلام المسموع، وهذا صحيح، ومن قال: (اللّفْظ هو المَلْفُوظ، والقول هو نفس المقول) وأرادِ باللّفْظ والقول مسمى المصدر، صار حقيقة مراده: أنّ اللّفْظ والقول المراد به: هو الكلام المقول المَلْفُوظ، وهذا صحيح، فمن قال: (اللّفْظ بالقرآن أو القِراءَة أو التِّلاوة مخلوقة) أو لفظي بالقرآن، أو تلاوتي) دخل في كلامه نفسُ الكلام المَقْرُوء المَتْلو، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحاً، لكن إطلاق اللّفْظ يتناول هذا وغيره.

ولهذا قال أحمد في بعض كلامه: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ يريد به القرآن، فهو جهمي) احترازاً عما إذا أراد به فعله وصوته.

وذكر اللالكائي أنّ بعض من كان يقول ذلك رأى في منامه كأنّ عليه فروة، ورجلٌ يضربه فقال: لا تضربني، فقال: إنّي لا أضربك وإنّما أضرب الفروة، فقال: إنّ الضرب إنّما يقع ألمه عليّ، فقال: وهكذا إذا قلت: (لفظي بالقرآن مخلوق) وقع الخلق على القرآن[1].

ومن قال: (لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو تلاوتي) دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله، وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال: (أردت به أنّ القرآن المَتْلو غير مخلوق لانفس حركاتي) قيل له: لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإنْ كان مقصودك صحيحاً، كما يقال للأول إذا قال: أردت أن فعلي مخلوق: لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإنْ كان مقصودك صحيحاً، فلهذا منع أئمّة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا، وكان هذا وسطاً بين الطرفين.

وكان أحمد وغيره من الأئمة يقولون: القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق، فيجعلون القرآن نفسه حيث تصرف غير مخلوق، من غير أنْ يقرن بذلك ما يشعر أنّ أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة.

وصارت كلّ طائفة من النفاة والمثبتة في مسألة التِّلاوة تحكي قولها عن أحمد، وهم ـ كما ذكر البخاري في كتاب خلق الأفعال ـ وقال: إنّ كل واحدة

---

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، فقد ذكر قصة مشابهة لها.

من هاتين الطائفتين تذكر قولها عن أحمد، وهم لا يفقهون قوله لدقّة معناه[1].

ثم صار ذلك التفرق موروثاً في أتباع الطائفتين...)[2].

ولما قرر ابنُ القيم كلامَ البخاري قال: (فالبخاري أعلم بهذه المسألة، وأولى بالصواب فيها مِنْ جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن مِنْ كلام أبي عبد الله...).

ثم قال: (وأبو عبد الله البخاري ميّز وفصّل وأشبع الكلام في ذلك، وفرّق بَيْن ما قام بالربّ وبين ما قام بالعبد... وقد شفى هذه المسألة في كتاب خلق أفعال العباد، وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة ويوضح الحق، ويُبيِّن محلَّه من الإمامة والدين، وردَّ على الطائفتين أحسن الرد...)[3]. وقال في النونية:

وتلاوة القرآن في تعريفها	باللام قد يُعْنى بها شيئان
يُعْنى بها المَتْلو فهو كلامهُ	هو غير مخلوق كذي الأكوان
ويُرَاد أفعالُ العبادِ كصَوْتهم	وأدائِهم وكلاهما خَلْقان
هذا الذي نصَّتْ عليه أئمّةُ	الإسلام أهلُ العلمِ والعرفان
وهو الذي قَصَدَ البخاريُّ الرِّضَى	لكِنْ تقَاصَرَ قاصرُ الأذهان
عن فهمه كتقاصر الأفهام عن	قول الإمام الأعظم الشيباني
في اللّفْظ لما أنْ نَفَى الضدَّيْن	عنْه واهتدى للنفي ذو عرفان
فاللّفْظ يَصْلُح مصدراً هو فِعْلُنا	كتلَفّظٍ بتلاوة القرآن
وكذاك يَصْلح نَفْسُ ملفوظٍ به	وهو القرآن فذان محتملان
فلذاك أنكر أحمد الإطلاق في	نفيٍ وإثباتٍ بلا فرقان[4]

* * *

(١) خلق أفعال العباد رقم (٢٢٨)، وانظر ما نقله أبو يعلى عن البخاري كما في مجموع الفتاوى (١٢/٣٦٦).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٨٩).

(٤) النونية مع شرح ابن عيسى (١/ ٣٢٥).

المبحث الخامس

مسألة الحرف والصوت

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: المراد بإثبات الحرف والصوت

المطلب الثاني: عقيدة أهل السّنّة في الحرف والصوت

المطلب الثالث: الأدلة على هذه المسألة

المطلب الرابع: أبرز شبهات المخالفين من الأشعرية والرد عليها

المطلب الخامس: أبرز شبهات القائلين بقدم الصوت المسموع من العبد والرد عليها

* * *

المطلب الأول ـ المراد بإثبات الحرف والصوت:

هذه المسألة لها علاقة واضحة بمسألة صفة الكلام لله تعالى، وتقدم في الفصل الثاني المبحث الثالث منه أنّ الكلام يطلق على اللفظ والمعنى جميعاً، كما أن الإنسان يطلق على الروح والجسد جميعاً.

فمسمّى الكلام يشمل: اللفظ الذي هو: حروف مقروءة منظومة مسموعة، والمعنى الذي دل عليه ذلك اللفظ، فيفهم منه معناه، ويتصور المراد به.

هذا هو الصحيح في مسمى الكلام، وإن كان عند التقييد قد يراد به أحدهما، وخالف في هذا طوائف:

فقالت طائفة ـ وهم المعتزلة ومن وافقهم ـ: الكلام إنّما يراد به اللفظ الدال على المعنى، وقالت طائفة ـ وهم الكلابية والأشعرية ـ: المراد به المعنى المدلول عليه باللفظ، وقال آخرون منهم: إن الكلام يطلق على كل منهما بطريق الاشتراك اللفظي، وكل هذه الأقوال الثلاثة ـ يظهر عند التأمّل ـ أنّها من الأخطاء البيّنة عند سائر العقلاء، على اختلاف اللغات، كما تقدم التنبيه على هذا.

فالكلام إذا أطلق يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، واللفظ هو الصوت المشتمل على حروف مفهومة؛ فالأدلة الدّالة على أن الله يتكلم دلت على أنه يتكلم بصوت، إذْ هذا مقتضى مسمى الكلام[1].

ويُعْلم مما تقدم أنّ إطلاق أنّ الكلام حروف وأصوات توافق عليه المعتزلة حيث قالوا: إنّ الكلام إنّما هو اللفظ الدّال على المعنى، فهو عندهم مجرّد الحروف والأصوات دون المعنى.

وأيضاً فقد قال قوم من أهل الإثبات ـ من السّالمية والكرّامية ومن وافقهما من أهل الكلام والحديث والفقه والتصوف ـ: القرآن هو الحروف والأصوات

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٣).

وقالوا: حقيقة الكلام هي الحروف والأصوات، ولم يجعلوا المعاني داخلة في مسمّى الكلام.

ولذلك توهّم بعض الجهّال أن المراد بالحروف المداد، وبالأصوات: أصوات العباد، وهذا لم يقلْه عالم(١).

وفي المقابل فإنّ الكلابية والأشعرية زعموا أنّ كلام الله [الذي أنزل على أنبيائه كالتوراة والإنجيل والقرآن، والكلام الذي لم ينزله، والكلمات التي كوّن بها الكائنات والكلمات المشتملة على أمره ونهيه وخبره]: ليست إلا مجرد معنى واحد، وهو صفة واحدة، إنْ عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة، وإنْ عبر عنها بالعربية كانت القرآن، وأنّ الأمر والنهي والخبر صفات لها لا أقسام، وأنّ حروف القرآن مخلوقة خلقها الله، ولم يتكلم بها، وليست من كلامه، إذ كلامه لا يكون بحرف وصوت.

ولأجل هذا فإطلاق القول بأن كلام الله حرف وصوت نفياً وإثباتاً خطأ لاحتماله ما تقدم، أما النفي فواضح البطلان، وأما الإثبات في هذا الإطلاق حينئذ يكون ناقصاً؛ لأنّ المعنى حينئذ لم يدخل في مسمى الكلام، وأمّا إذا قيل: كلام الله بحرف وصوت؛ فهذا حق ثابت وإطلاقه صحيح.

وهذه المسألة من البدع المولّدة الحادثة بعد المائة الثالثة فقد نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام أنّه قال: (أول ما ظهر إنكار أنّ الله سبحانه يتكلم بصوت في أثناء المائة الثالثة، فإنّه لما ظهرت الجهمية المعطلة في إمارة أبي العباس المأمون، وأدخلته في آرائها، بعد أنْ كانوا أذلاء مقموعين، وهؤلاء كان عندهم أنّ الله لا يتكلم أصلاً بحرف ولا صوت ولا معنىً ولا يُرى، ولا هو مستوٍ على عرشه، ولا علم ولا حياة ولا إرادة ولا حكمة تقوم به.

---

(١) الفرق بين هذه الطائفة وبين المعتزلة واضح، فإنهم وإن وافقوا المعتزلة في أن الكلام إنّما هو الحروف والأصوات؛ فإنهم يخالفون المعتزلة لأنهم يقولون: إن الله تكلم بالقرآن وكلامه قائم به، وهو غير مخلوق، وأما المعتزلة فيقولون: إن الله لم يتكلم بكلام قائم به بل كلامه محدثٌ وهو مخلوق، وحقيقة قولهم: إن الله لم يتكلم بشيء، انظر التسعينية (٢/ ٤٣٥) (٣/ ٩٦٧).

فلما وقعت المحنة، وثبت الله خلفاء الرسل، وورثة الأنبياء على ما ورثوه عن الأنبياء والمرسلين؛ علموا أنّ باطل أولئك هو نفاق مشتق من أقوال المشركين والصابئين، الذين هم أعداء الرسل، وسوس الملك، وظهر للأمة سوء مذاهب الجهمية، وما فيها من التعطيل؛ ظهر حينئذ عبد الله بن سعيد بن كُلّاب البصري (ت: ٢٤٠ هـ)، وأثبت الصفات موافقة لأهل السّنّة، ونفى عنها الخلق ردّاً على الجهمية والمعتزلة، ولم يفهم لنفي الخلق عنها معنى إلا كونها قديمة قائمة بذاته سبحانه فأثبت قدم العلم والسمع والبصر والكلام وغيرها، ورأى أنّ القديم لا يتصور أن يكون حروفاً وأصواتاً لما فيها من التعاقب، وسبق بعضها بعضاً، فجعل كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق: هو مجرد معنى أو معانٍ محصورة، وسلك طريقة خالف فيها المعتزلة ولم يوافق فيها أهل الحديث في كل ما هم عليه، فلزم من ذلك أن يقول: إن الله لم يتكلم بصوت وحرف، وتبعه طائفة من الناس، وأنكر ذلك الإمام أحمد وأصحابه كلهم، والبخاري صاحب الصحيح . . .)، وذكر عدداً من الأئمة الذين أنكروا عليه[١].

المطلب الثاني: عقيدة أهل السّنّة في الحرف والصوت:

(الصواب الذي عليه سلف الأمة . . . اتباع النصوص الثابتة وإجماع سلف الأمة، وهو أنّ القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسماً لمجرد المعنى، ولا لمجرد الحرف بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط، ولا المعاني فقط، كما أنّ الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح، ولا مجرد الجسد، بل مجموعهما.

وأنّ الله تعالى يتكلم بصوت، كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره.

وأنّ الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكما

---

(١) مختصر الصواعق (ص ٥٠٢).

لا يشبه علمُه وقدرتُه وحياتُه علمَ المخلوق وقدرتَه وحياتَه؛ فكذلك لا يشبه كلامُه كلامَ المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفُه يشبه حروفَه، ولا صوتُ الرب يشبه صوتَ العبد، فمنْ شبّه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته)[1].

فالقرآن الذي يقرؤه المسلمون؛ هو كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على محمد ﷺ، وجبريل سمعه من الله، والنّبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النّبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

فالله عز وجل تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه، ونادى موسى بصوت نفسه، وأما العباد فإنهم يقرؤون القرآن بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فالصوت المسموع من العبد صوت القارئ، والكلام كلام البارئ.

فمن قال: إنّ الله لم يتكلم بالقرآن، وإنّما تكلم به جبريل أو غيره؛ عبّر به عن المعنى القائم بذات الله تعالى؛ فقوله باطل.

كما أنّ من قال: إن الأصوات المسموعة من القراء، أو المداد الذي في المصاحف قديم أزلي؛ فقوله باطل أيضاً، والنّبي ﷺ قال: «زيّنوا القرآن بأصواتكم»، فبيّن أنّ الصوت صوت القارئ، والكلام كلام البارئ[2].

المطلب الثالث: الأدلة على إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى:

أما آحاد الأدلة وأنواعها على إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى فهي كثيرة، وهذه الأدلة إنّما يُحْتَاج إليها عند مناقشة أولئك الذين ينكرون أنّ كلام الله بحرف وصوت، وإلا فهذه المسألة من أبين المسائل وأوضحها، فما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٣ـ ٢٤٤).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٨٢) وسيأتي تخريج الحديث برقم (٢٦٣).

جاء من التصريح بالقول والتكليم، والمناداة، والمناجاة، والإنباء، وغير ذلك تضمن إثبات الحرف والصوت.

ومما يدل على أنّ كلام الله يكون بالحرف؛ أنّ الله تعالى أخبر عن القرآن أنه سور، وآيات، وكلمات، وحروف، قال تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾ [هود: ١٣]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] وغيرها، وأما الآيات فقال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١]، وقال: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وغيرها كثير، وأما الكلمات فقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال: ﴿ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وأمّا الحروف ففواتح سور كثيرة، كفاتحة سورة البقرة، وآل عمران، والأعراف، ويونس، وغيرها، مجموعها تسع وعشرون سورة[(١)]، وبعدها يخبر سبحانه بعد ذكر هذه الحروف عن القرآن وينوّه بشأنه.

ولا ريب أنّ هذا القرآن الذي نتلوه هو كلام الله، وأنّه أربع عشرة ومائة سورة، مفتتحة بالفاتحة، ومختتمة بسورة الناس، وكلها سور وآيات وكلمات، وعلى هذا دلّتْ السّنّة والآثار.

فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «بَيْنَما جبريل قاعدٌ عند النَّبي ﷺ سمع نقيضاً[(٢)] مِنْ فوقه، فرفع رأسَه، فقال: هذا بابٌ من السماء فُتِحَ اليوم، لم يُفتحْ قطّ إلا اليوم فنزل منه مَلَك فقال: هذا مَلَك نزل إلى الأرض، لم ينزل قطّ إلا اليوم، فسلّم وقال: أبشر بنورين أُوتيتهما لم يُؤتهما نبيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة لنْ تقرأ بحرف منهما إلا أُعْطيته»[(٣)].

---

(١) وهي: البقرة، آل عمران، الأعراف، يونس، هود، يوسف، الرعد، إبراهيم، الحجر، مريم، طه، الشعراء، النمل، القصص، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة، يس، ص، غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف، ق، القلم.

(٢) أي صوتاً كصوت الباب إذا فتح.

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (١/ ٥٥٤ رقم ٨٠٦).

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعَشْر أمثالها، لا أقول (الم) حرف، ولكنْ ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»[(١)].

وأخبر رسول الله ﷺ عن الخوارج أنّهم: «يقرؤون القرآن يقيمون حروفه إقامة السَّهْم» وفي رواية: «إقامة القِدْح»[(٢)].

وعن ابن مسعود عن النَّبي ﷺ يقول: «مدَّكر» دالاً، وفي لفظ: كان يقرأ هذا الحرف: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[(٣)].

وفي صحيح مسلم عن أبي وائل قال: جاء رجل يقال له: نهيك بن سنان إلى عبد الله بن مسعود فقال: يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف، ألفاً تجده أم ياءً[(٤)] ﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: (ما يمنع أحدكم إذا رجع من سوقه، أو من حاجته إلى أهله؛ أن يقرأ القرآن، فيكون له بكل حرف عشر حسنات)[(٥)].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (من كفر بحرف من القرآن، فقد كفر به كله)[(٦)]، والنصوص في هذا المعنى كثيرة[(٧)].

---

(١) أخرجه الترمذي فى فضائل القرآن (٥/ ١٧٥ رقم ٢٩١٠)، وانظر ذيل رسالة الرد على من يقول: (الم) حرف لابن منده، لعبد الله بن يوسف الجديع.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة(١/ ٥٢٠ رقم ٨٣١، وابن المبارك في الزهد (ص ٢٨٠ رقم ٨١٣)، وأحمد في المسند (٥/ ٣٣٨) عن سهل بن سعد رضي الله عنه، وأخرجه أبو داود في الصلاة (١/ ٥٢٠ رقم ٨٣٠) من حديث جابر رضي الله عنه بنحوه.

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٦٥ رقم ٨٢٣).

(٤) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٦٣ رقم ٨٢٢).

(٥) ابن المبارك في الزهد (ص ٣٧٨ رقم ٨٠٧).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٤٧٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٣٢)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٩٧)، وابن حزم في المحلى (٨/ ٣٣) من طريق الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود به بسند صحيح.

(٧) انظر البرهان في بيان القرآن (ص ٣٠ ـ ٥٤)، والصراط المستقيم فى إثبات الحرف القديم لابن قدامة.

والشاهد أنّ هذه الأحرف التي في كلام الله تعالى، سمّاها الله تعالى، وسمّاها رسوله ﷺ قرآناً، وعلى هذا أجمع المسلمون، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فالقرآن العظيم هو هذا الكتاب الذي نقرؤه، والذي هو سور وآيات وحروف وكلمات، قال الله تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ١ - ٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥].

واعلم أنّ المنازعين في هذا - وهم الأشاعرة - قد يجيب بعضهم عن هذه الأدلة الصريحة بأنّ الحرف الوارد إثباته إنّما هو في هذا الكتاب المنزل فهو المشتمل على الحروف والكلمات ويقول: هذا مخلوق، وأنّ القرآن - عندهم - إنّما هو المعنى النفسي الذي لم ينزل، وأنّ إطلاق القرآن على هذا الكتاب المنزل مجاز.

وهذا من أشنع ما يعرف عن الأشاعرة، فإن القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله حقيقة لامجازاً، دلت على ذلك النصوص الصريحة القاطعة، ودعوى المجاز فيها دعوى لا دليل عليها، وهي توجب تجويز نفي أنْ يكون ما يقرؤه المسلمون كلام الله، وهذا تكذيب صريح لمثل قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والتفريق بين كتاب الله وكلام الله بدعة لم يقل بها أحد سواهم، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحجر: ١]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [النمل: ١] وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٢٩ - ٣٠][1].

---

(١) توسع ابن قدامة - رحمه الله - في سياق الآيات والأحاديث وأدلة الإجماع في الرد عليهم في كتابه البرهان في بيان القرآن (ص ٣٠ - ٧٨)، وكتاب حكاية المناظرة في مسألة القرآن، ورد عليه أيضاً قبله أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده في كتاب الرد على من يقول: (الم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل (ص ٤٢ - ٧٦)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥، ١٢٤ - ١٢٥) (١٥/ ٢٢٣)، وانظر في كتب أصول الفقه روضة الناظر لابن قدامة (١/ ١٧٩)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٠)، وشرح الكوكب =

ومما يدلّ على ما تقدم: إجماع السلف الصالح على إثبات الحروف في كلام الله تعالى، وحكاية الإجماع جاءتْ عن عدد من الأئمة:

أولاً: قال أبو الحسن الكرجي محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي[1] في كتابه الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، وذكر اثني عشر إماماً: الشافعي، ومالك، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، قال فيه: سمعتُ الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبيد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرائيني يقول: (مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار: أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق؛ فهو كافر، والقرآن حمله جبريل، مسموعاً من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النَّبي ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، فما بين الدفتين وما في صدورنا، مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومنقوشاً: كل حرف منه[2] كالباء والتاء، كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق؛ فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين)[3].

ثانياً: ما قاله أحد كبار المتكلمين في الملل والنحل، وله خبرة في المقالات، وهو الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في كتابه: نهاية الإقدام[4]، لما ذكر

= المنير (٢/ ٥ ـ ٧)، ومذكرة في أصول الفقه للشنقيطي (ص ٥٤)، والتفريق بين الكتاب وبين كلام الله منقول عن الأشعري نفسه، انظر رسالة السجزي لأهل زبيد: الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١١٦)، وانظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/ ٤٤١) ط. الأوقاف في الكويت، ومناهج العقول (١/ ٢٠١).

(١) شيخ الكرج وعالمها ومفتيها، إمام ورع فقيه محدِّث، قال ابن كثير: (وله مصنفات كثيرة منها: الفصول في اعتقاد الأئمّة الفحول، يذكر فيه مذاهب السلف في باب الاعتقاد، ويحكي فيه أشياء غريبة حسنة)، ت (٥٣٢ هـ)، البداية والنهاية (١٢/ ٢١٣)، شذرات الذهب (٤/ ١٠٠).

(٢) أي الحروف من كلام الله غير مخلوقة كالباء من (بسم الله)، والتاء من (نستعين)، وهكذا.

(٣) نقله عنه شيخ الاسلام ابن تيمية كما في شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٣٥).

(٤) (ص ٣١٢ ـ ٣١٧).

قول السلف: (ولا يغفل عاقل عن مذهب السلف، وظهور القول في حدوث الحروف، فإنّ له شأناً)[1].

وكان قد قال قبل ذلك فيما نقله عن السلف: (فأبدع الأشعري قولاً ثالثاً، وقضى بحدوث الحروف، وهو خرق للإجماع، وحكم بأنّ ما نقرأه كلام الله مجازاً لا حقيقة وهو عين الابتداع. . .)[2].

ثالثاً: أنّه استفاض عن علماء الإسلام كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه الحميدي، وغيرهم إنكارهم على من زعم أنّ اللفظ بالقرآن مخلوق أعظم الإنكار[3].

وسيأتي ذكر هؤلاء الأئمة وسياق بعض نصوصهم في ذلك، وإنكارهم على اللفظية الأوائل، وهم أفضل وأقلُّ بدعة من المتأخرين، ممّن شَرِكَهُم في مقالتهم هذه وزاد عليها، كالأشاعرة ونحوهم، الذين يقولون: إنّ كلام الله ليس بحرف ولا صوت، وجعلوا القرآن المسموع المتلو مخلوقاً، فهم أشد انحرافاً من اللفظية الأوائل.

رابعاً: قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (فإنّا باضطرار نعلم من دين رسول الله ﷺ، ودين سلف الأمة، أنّ قائلاً لو قال: إن هذه الحروف ـ حروف القرآن ـ ما هي من القرآن، وإنّما القرآن اسم لمجرد المعنى، لأنكروا ذلك عليه غاية الإنكار. . .)[4].

---

(١) نهاية الإقدام (ص ٣١٦)، تحقيق الفردجيوم.

(٢) نهاية الإقدام (ص ٣١٣)، تحقيق الفردجيوم.

(٣) ومرادهم الملفوظ به وهو القرآن، أنه غير مخلوق، وهو ما يكون كلمات وسور وآيات ففيه التصريح بأنه مكون من حروف، لا كما ظنه بعضهم كالأشعري وغيره؛ أن إنكار السلف لمقالة اللفظية لأجل كراهيتهم لكلمة: لفظي بالقرآن، وبشاعتها ، ولأن معناها الطرح والرمي؛ فهذا غلط لعدة أوجه. انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٠ ـ ٢١١)، التسعينية (٢/ ٥٥٣)، ولمزيد من التفصيل انظر رسالة الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٥٥ ـ ١٥٧)، انظر ما سيأتي ص ٤٢٣.

(٤) التسعينية (٢/ ٥٥٠).

خامساً: قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ: (ولما اختلف أهل الحق والمعتزلة في القرآن هل هو مخلوق أو لا ؟؛ ما اختلفوا إلا في هذا الكتاب، واتفق الجميع على أنّه قرآن، واختلفوا في قدمه وخلقه، ومن صورة الاختلاف الاتفاق على محله، فحصل الإجماع في أمة محمد ﷺ على أن هذا الكتاب هو المنزل، وثبت بالأدلة القاطعة. . . أن هذا قرآن، فلا يلتفت إلى من خالف ذلك، وإذا ثبت أنّه قرآن فهو سور وآيات وكلمات وحروف بغير إشكال، وإنكار ذلك جحد للعيان ونوع من السفسطة والهذيان، ومن العجب أنّ الله سبحانه وتعالى سمّى هذا الكتاب قرآناً، وسمّاه النّبي ﷺ قرآناً، وسمّته أمته قرآناً، وسمّته الجنُّ قرآناً: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١] وسمّته المعتزلة قرآناً، فجاءت هذه الطائفة بمخالفة رب العالمين وخلقه أجمعين وقالت: ما هذا بقرآن !! . . .)[١].

وقال أيضاً: (وما علمت أحداً من أهل الإسلام جحد كون هذا قرآناً؛ سوى هذه الطائفة، ثم أجمعوا مع المسلمين على أنّهم متى تلوا آية قالوا: قد قال الله كذا، وقول الله هو كلامه. . .) ثم ذكر عدة إجماعات، وفي آخرها قال: (وأجمعوا على أنّ من جحد سورة من القرآن، أو آية، أو كلمة، أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر، قال أبو نصر السجزي: هذا حجة قاطعة أنه حروف. . .)[٢].

قال ابن قدامة: (ثم إنّهم مع جحدهم كون هذا قرآناً لا يتجاسرون على إظهار مقالتهم لسلاطين المسلمين، ولا لعامتهم، وإنّما يظهرون لهم إنكار الحروف، لكون لفظها لم يرد في نص الكتاب، وهذا إنّما يلبس على عامي غُمْرٍ ما له فطنة، فيعلم يقيناً أنّ السور آيات، والآيات كلمات، والكلمات حروف، ولا شك في ذلك.

ثم قد صرح النّبي ﷺ، وأصحابه والتابعون ومن بعدهم بالحروف، وعدّ

---

(١) البرهان في بيان القرآن لابن قدامة (ص ٥٤ ـ ٥٥)، وانظر كلاماً قريباً منه لأبي نصر السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٠٥).

(٢) البرهان في بيان القرآن (ص ٥٢ ـ ٥٣)، وانظر كلام السجزي في رسالة الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٨٠ ـ ٨٢)، وانظر أيضاً مسألة القرآن لابن عقيل (ص ٧٠).

الناس حروف القرآن في الأمصار، ولم ينكر هذا منكر قبل هذه الطائفة، وما أنكرت هذه الطائفة الحروف على الخصوص!، إنّما أنكرت هذه الطائفة القرآن كله وجحدته، ثم إنّ الله تعالى قد أزاح العلة بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور، فافتتح تسعاً وعشرين سورة بالحروف المقطعة، قطعاً للعذر، ونفياً للإشكال، حتى إني سمعت بعض أهل العلم يقول: (إنّ من جحد سورة البقرة من القرآن فهو كافر بالإجماع، ومن أقرّ أنّها من القرآن فقد أقرّ بالحروف) يعني: أنّ في أولها (الم) وهي حروف.

وزعم بعض متحذلقي هذه الطائفة أنّ (الم) ليست حروفاً، وإنّما هي أسماء حروف، فخالفوا النّبي ﷺ وأصحابه والأمة، فإنّهم يسمون هذه حروفاً، ثم لا ينفعه هذا، فإنّ أسماء الحروف؛ حروف، فالألف ثلاثة أحرف، واللام ثلاثة أحرف، والميم ثلاثة أحرف، إنّما هي تسعة، فتحذلق فزلق...، على أنّ القوم ما نزاعهم في أنّ هذا القرآن حروف؛ وهذا شيء لا يمكن جحده، إنّما جحدوه بالكلية، فقالوا: ما هذا بقرآن أصلاً، فإنْ سلم المتحذلق أنّ هذا قرآن، ولكن قال: لا أسمّيه حروفاً، كان موافقاً في المعنى مخالفاً في التسمية، فلا فائدة في النزاع فيه...)[1].

وأما إثبات أنّ كلام الله تعالى بصوت يُسْمع فقد دلّ على ذلك القرآن والسّنّة والآثار والإجماع، فالله سبحانه وتعالى كلامه بحرف وصوت مسموع، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠] وقال تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥] والآيات في هذا كثيرة.

ووجه الشاهد ظاهر وهو أنّ النداء في اللغة والشرع لا يكون إلا كلاماً مسموعاً، قال ابن منظور: (النِّداء، والنُّداء: الصوت. مثل الدُّعاء، والرُّغاء،

---

(١) البرهان في بيان القرآن (ص ٥٥ ـ ٥٧).

وقد ناداه، ونادى به، وناداه مناداة ونداءً؛ صاحَ به، والنِّداء ـ ممدود ـ الدُّعاء بأرفع الصوت)[1].

قال الإمام أبو نصر السجزي ـ رحمه الله ـ: (والنِّداء عند العرب: صوت لا غير، ولم يرد عن الله تعالى، ولا عن رسوله عليه الصلاة والسلام أنّه من الله غير صوت، ولا خلاف بيننا في أنّ موسى مكلَّم بلا واسطة، فسقط قول من زعم أنّ العرب تقول نادى الأمير من ينادي!!)[2]، لأنّه على قولهم ترتفع فضيلة موسى المختصة به من تكليم الله إياه بذاته من غير واسطة، ولا ترجمان)[3].

وقال أيضاً: (وحدّ الصوت ما يتحقق سماعه، فكل متحقق سماعه صوت، وكل ما لا يتأتى سماعه ألبتة ليس بصوت)[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (النِّداء في لغة العرب هو صوت رفيع، لا يطلق النِّداء على ما ليس بصوت لا حقيقة ولا مجازاً)[5].

وهكذا القول والتكليم والمناجاة ونحوها، فإنَّها تدل على إثبات الصوت.

ومن الدليل على إثبات الصوت: قوله تعالى لموسى: ﴿وَأَنَا اَخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، قال أبو نصر: (وكان يكلمه من وراء حجاب، لا ترجمان بينهما، واستماع البشر في الحقيقة لا يقع إلا للصوت...)[6].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن ما أخبر الله به في كتابه من تكليم موسى، وسمع موسى لكلام الله يدل على أنه كلمه بصوت؛ فإنّه لا يسمع إلا الصوت، وذلك أنّ الله قال في كتابه عن موسى: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣] وقال في كتابه: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ

---

(١) لسان العرب (١٥/ ٣١٥).
(٢) رسالة السجزي لأهل زبيد الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٦٦).
(٣) درء التعارض (٢/ ٩٣)، فقد نقله عن كتاب الإبانة للسجزي.
(٤) رسالة السجزي لأهل زبيد الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٦٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٠).
(٦) رسالة السجزي (ص ١٦١).

وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤]، ففرّق بين إيحائه إلى سائر النَّبيين، وبين تكليمه لموسى، كما فرّق أيضاً بين النوعين في قوله: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، ففرق بين الإيحاء والتكليم من وراء حجاب؛ فلو كان تكليمه لموسى إلهاماً ألهمه موسى من غير أنْ يسمع صوتاً لم يكن فرق بين الإيحاء إلى غيره والتكليم له، فلما فرّق القرآن بين هذا وهذا، وعلم بإجماع الأمّة ما استفاضت به السنن عن النَّبي ﷺ من تخصيص موسى بتكليم الله إياه؛ دلّ ذلك على أنّ الذي حصل له ليس من جنس الإلهامات، وما يدرك بالقلوب، إنّما هو كلام مسموع بالآذان، ولا يسمع بها إلا ما هو صوت)[(١)].

ومن الأدلة من السّنّة: ما استشهد به البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أُنَيْس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد فيناديهم بصَوْتٍ يَسْمَعُه مَنْ بَعُدَ كما يسمعه مَنْ قَرُب: أنا الملك أنا الدَّيّان»[(٢)].

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال: قال النَّبي ﷺ: «يقول الله: يا آدم! فيقول: لبّيك وسَعْديك، فينادي بصوت: إنّ الله يأمرك أنْ تُخْرج من ذرِّيتك بعثاً إلى النَّار. . .»[(٣)].

وعن ابن مسعود قال: (إذا تكلَّم الله بالوحي سمع صوته أهلُ السماء)[(٤)].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلّم الله عز وجل موسى لم يتكلم بصوت، فقال أبي: (بلى إنّ ربك عز وجل تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت. . .)، وقال أبي: (هؤلاء كفار يريدون أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).
(٢) سيأتي تخريجه برقم (٩٠).
(٣) سيأتي تخريجه برقم (٤٨٢).
(٤) سيأتي تخريجه برقم (٤٨٣).

يموِّهوا على الناس)، وأورد عدداً من الآثار. ولما قيل له: إنّ عبد الوهاب قد تكلم، وقال: من زعم أنّ الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدوّ الله، وعدوّ الإسلام، فتبسم أبو عبد الله، وقال: ما أحسن ما قال عافاه الله تعالى.

ونقل ابن قدامة وابن تيمية عن كتاب السّنّة لعبد الله أن عبد الله قال: (قلت لأبي: إن هاهنا من يقول: (إنّ الله لا يتكلم بصوت) فقال: يابُنَيَّ هؤلاء جهمية زنادقة إنّما يدورون على التعطيل)[1].

وقال البخاري ـ رحمه الله ـ: (ويُذكر عن النَّبي ﷺ أنّه كان يحب أن يكون الرجل خفيض الصوت، ويكره أن يكون رفيع الصوت، وأن الله عز وجل ينادي بِصَوْتٍ يَسْمَعُه مَنْ بَعُدَ كما يسمعه مَنْ قَرُب، فليس هذا لغير الله جلّ ذكره.

قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل أنّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جلّ ذكره يُسْمع من بعد كما يُسْمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] فليس لصفة الله ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين)[2]، ثم أورد ـ رحمه الله ـ عدة أحاديث فيها إثبات الصوت.

وممن صرّح بذلك ابن القاسم صاحب الإمام مالك؛ صرّح في رسالته في السّنّة: أنّ الله يتكلم بصوت، وهذا لفظه قال: (والإيمان بأن الله كلم موسى بن عمران بصوت سمعه موسى من الله تعالى لا من غيره، فمن قال غير هذا أو شكّ فقد كفر).

وكذلك أبو الحسن بن سالم شيخ سهل بن عبد الله التستري: صرّح بذلك، وكان الحارث المحاسبي ينكر أولاً أنّ الله يتكلم بصوت، ثم رجع عن ذلك،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢ / ٣٦٨)، وحكاية المناظرة في القرآن لابن قدامة (ص ٤١)، ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥٠٢)، وأبو نصر السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٦٩) ولم أجده في المطبوع من كتاب السّنّة لعبد الله بن أحمد.

(٢) سيأتي برقم (٤٧٧ ـ ٤٨٠).

وحكى عنه الكلاباذي في كتاب التعرف لمذهب التصوف[1] أنه كان يقول: إن الله يتكلم بصوت، وهذا آخر قوله، كما ذكره معمر بن زياد الأصبهاني في أخبار الصوفية: أن الحارث كان يقول: إنّ الله يتكلم بلا صوت، ثم رجع عن ذلك.

وكذلك قال إمام الأئمّة محمد بن خزيمة وأبو نصر السجزي وشيخ الإسلام الأنصاري وأبو عمر الطلمنكي كلهم يصرّح بأن الله تعالى يتكلم بصوت...)[2].

وحكى أبو نصر السجزي الإجماع على هذه المسألة[3]، وممن حكى الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية في غير موضع حيث يقول: (واستفاضت الآثار عن النّبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمّة السّنّة أنّه سبحانه ينادي بصوت: نادى موسى، وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إنّ الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنّه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم: إنّ الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا أنّ ذلك النِّداء قديم، ولا قال أحد منهم: إنّ هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به؛ بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به، وبين أصوات العباد، وكان أئمّة السّنّة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية...)[4].

وقال ابن حجر بعد أن ذكر شبهات نفاة الصوت: (وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة، ويلزم منه أنّ الله لم يُسْمع أحداً من ملائكتِهِ ورسلِهِ كلامَه، بل ألهمهم إياه!!، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنّها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخارج، كما في الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة

---

(١) (ص ٣، ٤٠).

(٢) مختصر الصواعق (ص ٥٠٣).

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٦٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، وانظر (٦/ ٢٤٤، ٥٢٧).

كما سبق، سلّمْنا؛ لكن نمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به. . .)[1].

ثم قال: (واختلف أهل الكلام في أنّ كلام الله هل هو بحرف وصوت أم لا؟ فقالت المعتزلة: لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت، والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة، وقالت الأشاعرة: كلام الله ليس بحرف ولا صوت، وأثبتت الكلام النفسي وحقيقته معنى قائم بالنفس، وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية، واختلافها لا يدل على اختلاف المعبر عنه، والكلام النفسي هو ذلك المعبّر عنه، وأثبتت الحنابلة[2] أنّ الله متكلم بحرف وصوت، أمّا الحروف فللتصريح بها في ظاهر القرآن، وأما الصوت فمن منع قال: إنّ الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة، وأجاب من أثبته بأنّ الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر، وصفات الربّ بخلاف ذلك، فلا يلزم المحذور المذكور مع اعتقاد التنزيه، وعدم التشبيه، وأنّه يجوز أن يكون من غير الحنجرة، فلا يلزم التشبيه[3].

وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السّنّة: (سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت، فقال لي أبي: بلى تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت) وذكر حديث ابن مسعود وغيره[4].

وقال ابن حجر أيضاً: (قوله ﷺ: «ثم يناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعُد كما يسمعه مَنْ قَرُب» حمله بعض الأئمّة على مجاز الحذف أي: يأمر من ينادي، واستبعده بعض من أثبت الصوت لأنّ في قوله: «يسمعه مَنْ بَعُد» إشارة إلى أنّه

---

(١) قال بعدها كلمة أحببت حذفها وهي قوله: (ثم إما التفويض، وإما التأويل)، فرجع إلى القاعدة المبتدعة، لكنه في الجملة خير من النفاة، إذ أثبت الصوت تمسكاً بالنصوص.

(٢) يريد بالحنابلة من يثبت الصفات منهم، فإن من الحنابلة من دخلت عليه بعض البدع الكلامية في باب صفات الله تعالى وفي كلامه.

(٣) ما يدل عليه قوله من نفي الحنجرة، سيأتي التنبيه على ما فيه.

(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٣/ ٤٦٠).

ليس من المخلوقات لأنّه لم يعهد مثل هذا فيهم، وبأنّ الملائكة إذا سمعوه صعقوا. . . وإذا سمع بعضها بعض لم يصعقوا).

قال: (فعلى هذا، فصوته[1] صفة من صفات ذاته، لا تشبه صوت غيره، إذ ليس يوجد شيء من صفاته من صفات المخلوقين، هكذا قرره المصنف في كتاب خلق أفعال العباد)[2].

ولما أورد ابن النّجّار الأحاديث في هذه المسألة قال: (وفي أحاديث أُخر تبلغ نحو الثلاثين، واردة في الحرف والصوت بعضها صِحاح وبعضها حِسان، ويُحْتَجُّ بهَا، أخرجها الضياء المقدسي وغيره، وأخرج أحمد غالبها. . . واحتج بها البخاري أيضاً، وغيره من أئمّة الحديث، على أنّ الله يتكلم بحرف وصوت، وقد صحّحوا هذه الأحاديث، واعتقدوا ما فيها، واعتمدوا عليها. . . فإذا رأينا أحداً من الناس ما يُقَدّر عشر معشار هؤلاء يقول: لم يصحّ عن النّبي ﷺ حديث واحد أنّه تكلم بصوت !!، ورأينا هؤلاء الأئمّة ـ أئمة الإسلام ـ الذين اعتمد أهل الإسلام على أقوالهم وعملوا بها. . . صرَّحوا بأنّ الله تكلم بحرف وصوت لا يشبهان صوت مخلوق ولا حرفه بوجه ألبتة، معتمدين على ما صح عندهم عن صاحب الشريعة المعصوم في أقواله وأفعاله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، مع اعتقادهم الجازمين به الذي لا يعتريه شك، ولا وهم، ولا خيال، نفي التشبيه والتمثيل والتعطيل والتكييف، وأنّهم قائلون في صفة الكلام كما يقولون في سائر الصفات لله تعالى من النزول والاستواء والمجيء والسمع والبصر واليد والقدم والوجه والعين وغيرها، كما قاله سلف الأمّة، مع إثباتهم لها، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠])[3].

وذكر الآلوسي أنّ الذي عليه المحققون: (أن موسى عليه السلام سمع كلام

---

(١) في فتح الباري (فصفاته) وهو تحريف.

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٥٧).

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار: محمد بن أحمد الفتوحي (٢/ ٧٩ ـ ٨٠).

الله تعالى بحرف وصوت، كما تدلُّ عليه النّصوص التي بلغت في الكثرة مبلغاً لا ينبغي معه تأويل، ولا يناسب في مقابلته قال وقيل. . .، بل قد ورد في إثبات الصوت لله تعالى أحاديث لا تحصى. . .)[1].

المطلب الرابع: أبرز شبهات المخالفين من الأشعرية، والرد عليها:

الشبهة الأولى: قالوا: إن الحروف والأصوات لا تخرج إلا من هواء بين جرمين، ولا يمكن سماع الصوت إلا بجارحة اللسان، والحنجرة، واللهوات، والشفتين، والله منزه عن ذلك.

والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنّ الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته ولا تضرب له الأمثال، ولا يحيطون به علماً، وليس له سَمِيٌّ من خلقه ولم يكن له كفواً أحد، فلا يلزم من إثبات صفة الكلام الذي هو بحرف وصوت أنْ يُثبت له ما ذكروه مما يكون في المخلوق من اللِّسان والحنجرة واللّهوات والشفتين، تعالى الله وتقدس عما يقول الظّالمون علواً كبيراً، وزعمهم أنّ ذلك لازم؛ هو من قياس الخالق على المخلوق، وهذا أصل الضلال.

وهم لا يلتزمون ما ألزمتهم به المعتزلة ـ ظلماً ـ في صفة العلم والسمع والبصر من أن ذلك يلزم منه ما يلزم من إثباته للمخلوق من الحدقة للبصر والانخراق في السمع ونحو ذلك، وردوا على المعتزلة بأن هذا قياس للغائب على الشاهد ـ وهو باطل ـ فكذلك نقول لهم هنا.

والوجه الثاني: أن يقال لهم: دعوى أنّ الحروف والأصوات لا تخرج إلا من هواء بين جرمين، وأنه لا يمكن سماع الصوت إلا بجارحة اللسان ونحوه؛ دعوى باطلة.

ويكفي في إبطالها أنّ الله جلّ وعلا ذكر أن السماوات والأرض قالتا: أتينا

---

(١) روح المعاني (١/ ١٧).

طائعين، وتسبيح الحصى، وحنين الجذع، وشهادة الأعضاء على العبد يوم القيامة كل ذلك يدل على أنّ ما ادعوه باطل، فإذا لم يلزم ما قالوه في حق المخلوقين فكيف يجعلون ذلك لازماً في حقّ الخالق تبارك وتعالى ؟ !.

ومثل هذا الإلزام الذي زعموه في مسألة الحرف والصوت، قد قالته الجهمية قديماً في إنكارهم صفة الكلام.

قال الإمام أحمد: (بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلَّم موسى، فقلنا: لِمَ أنكرتم ذلك ؟ قالوا: إنّ الله لم يتكلم ولا يتكلم، وإنّما كوّن شيئاً فعبر عن الله، وخلق صوتاً فأسمع، وزعموا أنّ الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين !، فقلنا: هل يجوز لمكون أو غير الله أن يقول: ياموسى إنّي أنا ربّك..) ثم ردَّ عليهم ببعض الآيات وبحديث عديٍّ بن حاتم: «ما منكم من أحد إلا سيُكلِّمه ربُّه ما بينه وبينه ترجمان».

ثم قال: (وأما قولهم: إنّ الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان ! ! أليس الله قال للسماوات والأرض: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، أتراها قالت بجوف وفم وشفتين وأدوات ؟!، وقال: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، أتراها سبحت بجوف وفم ولسان وشفتين ! ! والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] أتراها نطقت بجوف وفم ولسان !، ولكن الله أنطقها كيف شاء. وكذلك الله تكلم كيف شاء من غير أن يقول بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان)[١].

الشبهة الثانية: قالوا: إنّ الحروف متعاقبة متوالية يسبق بعضها بعضاً، وما تقدم بعضه على بعض وتأخّر بعضه عن بعض فهو صفة الخلق لا صفة الحق[٢] ! !.

(١) الرد على الجهمية (ص ١٣٠ ـ ١٣١)، وبنحو هذا أجاب أبو نصر السجزي على شبهتهم هذه، الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٥٨ ـ ١٦١).
(٢) الإنصاف للباقلاني (ص ٩٩).

والجواب عن ذلك أنْ يقال: قولكم: إنّ الحروف متعاقبة متوالية يسبق بعضها بعضاً، هذا هو المعروف من الكلام، وهذا هو كلام الله تعالى مبني من الحروف، وحروف كلامه سبحانه ليست كحروف كلام خلقه، لا من حيث الإنشاء ولا من حيث النظم، ولا من حيث صفة التكلم، فإنّ الله ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته، والله سبحانه يتكلم كيف يشاء إذا شاء، فصفة الكلام قديمة النوع حادثة الآحاد، وكلامه يسبق بعضه بعضاً.

وقولهم: إن ما تقدم بعضه على بعض، وتأخر عن بعض، فهو صفة الخلق لا صفة الحق، يرجع إلى أصل إنكارهم قيام الأفعال والصفات الاختيارية بالله جلَّ وعلا على الوجه الذي يليق به، وقد تقدم مناقشته[1].

الشبهة الثالثة: ـ قالوا: إن الحروف والأصوات من صفة القارئ لا أنها من كلام الباري، والجواب أن يقال هذا الكلام مجمل، أما كون الحروف من صفة القارئ؛ فهذا غلط بيِّن ومكابرة، فالحروف صفة للكلام المقروء، لا تكون صفة للقارئ، لأن القارئ قد ينشىء كلاماً هو له، فينسب إليه ويقال هو كلامه، وقد يقرأ كلاماً لغيره فلا تكون حروف ذلك الكلام منسوبة إليه بل هو بَلّغَها وقرأها، فالحروف صفة للكلام نفسه لا للمتكلم، وفعل المتكلم إنّما هو: إما إنشائها وابتدائها بالنطق والبيان، وإما التبليغ ورفع الصوت وخفضه، أو نحو ذلك من الأفعال التي تكون صفة للقارىء حينئذ.

وأما الأصوات المسموعة من القراء؛ فلا شك أنها صفتهم، ليس الصوت المسموع من القارئ للقرآن هو صوت الله، ولا يقول هذا من يعقل ما يقول، فالصوت المسموع من العبد حين يقرأ القرآن صوت القارئ، والكلام كلام الباري.

وبسبب ضلال طائفة السالمية الاقترانية ونحوهم ممن انتسب إلى الحديث والفقه والتصوف، استطال هؤلاء ونسبوا إلى أهل السّنّة كلِّهم القول بأن أصوات

---

(١) انظر (ص ٢٢٦).

التالين هي صفة كلام الله ـ ولم يقل أحد من السلف والأئمة المقتدى بهم هذا القول الباطل ـ ولكن هذا من البغي بغير الحق.

وأما صوت كلام الله تعالى الذي يسمع منه جلّ وعلا حين يتكلم فهذا حق، وهو صفة لكلامه سبحانه، وهو الذي سمعه جبرائيل حين أوحى الله إليه، وسمعه موسى حين ناداه ربه، ويسمعه العباد يوم القيامة كما تقدم.

فكلام الله سبحانه بحرف وبصوته سبحانه، وإذا بلغه مُبَلّغ فصوت المبلغ ليس هو صوت الله كما ظن بعض الجهلة، ورد عليهم هؤلاء المعطلة الأشاعرة بإنكار الحرف والصوت تماماً، فهذا غلوّ في النفي في مقابلة غلوّ أولئك في الإثبات.

الشبهة الرابعة: قالوا: المقروء القديم لا يَنْعَدُّ ولا يَنْحصرُ، وإنّما العَدُّ والحَصْرُ يقع لما هو مخلوق، ويستدلون بالأدلة الدالّة على أن الآيات تُعَدُّ مثلُ قولِ أمِّ سلمة حين سُئلت عن قراءة رسول الله ﷺ: «كان رسول الله ﷺ يُقَطِّعُ قراءته آيةً، آيةً [ولو شاء العادُّ أنْ يَعُدَّها أَحْصاها]»[1]، ونحوه من النصوص.

ويقولون: إنّ الحروف في اللغة العربية لها بداية ونهاية، فهي محدودة متناهية وكلام الله القديم ليس كذلك[2].

والجواب أن يقال: هذا من أبطل الباطل لأنّ كلام الله تعالى ليس هو حروف مجردة: أ، ب، ت، ث، ج... إلخ، وإنّما الحروف هي مباني كلام الله تعالى وينتظم منها، وهذا لا حصر له.

وقولهم: المقروء القديم لا ينعدُّ ولا ينحصر ولا يكون له بداية ولا نهاية يعنون به المعنى النفسي، فإنهم ينكرون أن يكون القرآن المنزل مما تكلم الله

---

(١) هكذا أوردوا الحديث وسيأتي تخريجه في الكتاب برقم (١٧٩)، وهذه الجملة (لو شاء أن يعدها...) ليست من الحديث قَطْعاً، وإنّما هي من حديث آخر عن عائشة: (أنّ النّبي ﷺ كان يحدث حديثاً لو عدّه العادُّ أحصاه)، انظر البخاري مع الفتح (٦/ ٥٧٨).

(٢) الإنصاف للباقلاني (ص ٨٩، ٩٩ ـ ١٠٠، ١٢٤).

به، وينكرون تكلم الله بمشيئته واختياره، وهذا قد تقدم الرد عليهم فيه بما أغنى عن إعادته هنا[1].

وإذا تبين أن القرآن كلام الله لفظاً ومعنى، تكلم الله به بمشيئته واختياره، فالقرآن بعض كلام الله، لا كل كلامه، وكلام الله لا حدّ له، كما قال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩].

الشبهة الخامسة: قالوا: إن الحروف في أصل وضع اللغة واحدة، فإذا قيل بأنها قديمة لزم القدم لجميع كلام الخلق، وهذا القول يؤدي إلى قدم جميع العالم أجمع، وذلك أن الحروف التي هي صفة لكلامه تعالى؛ إما أن تكون هذه الحروف التي تجري في كلام الخلق، أو مثلها، أو ضدها، فإن قالوا: إنها هي؛ وجب قدم كلام الخلق، وكذلك إن قالوا: مثلها، وجب ذلك أيضاً، لأنّ حدّ المثلين ما سدَّ أحدُهما مسدَّ الآخر... وإن قالوا: بل هي مضادة لهذه الحروف... فقد يقولون القول من غير أن يكون له معنى فهذا بيّن الفساد)[2].

والجواب عن هذا الكلام الباطل أنهم: ردوا بدعة فوقعوا في بدعة؛ ردوا بدعة من قال: إن حروف المعجم قديمة، غير مخلوقة، وهذا ـ مع الأسف ـ قد غلط فيه بعض الناس، بل ونسبوا ذلك إلى الإمام أحمد، ومنهم من زعم أن الحرف حرفان حرف قديم وحرف مخلوق، والتزموا لأجل ذلك لوازم باطلة[3].

فهؤلاء ردُّوا هذا الباطل، أو المجمل الذي يحتمل باطلاً، ردوه بقولهم: إن حروف المعجم مخلوقة، وكلا الإطلاقين خطأ.

فالكلام يضاف إلى من قاله مبتدئاً منشئاً له، فكلام الله جلّ وعلا هو الذي ابتدأه وتكلم به، فهو صفته سبحانه وصفاته غير مخلوقة.

---

(١) انظر (ص ٢١٩) وما بعدها.
(٢) من كلام الباقلاني الأشعري في الإنصاف (ص ١١٩ ـ ١٢٠)، وانظر (ص ١٠٠).
(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٣ ـ ٨٥، ١٦٦ ـ ١٧٧، ٤٤١ ـ ٤٤٢).

بخلاف كلام العباد الذي أنشؤوه هم، وابتدؤوه، فهو صفتهم، وهو مخلوق حينئذ، ولا يقال في الكلام مجرداً عن الإضافة هل هو مخلوق أو غير مخلوق ؟.

لأن هذه الأسماء والصفات لها ثلاثة أحوال؛ إما أن تضاف إلى الخالق فتكون صفته غير مخلوقة، وإما أن تضاف إلى المخلوق فتكون صفةً للمخلوق.

وإما أن تجرد عن الإضافة؛ فلا يصح إطلاق أنها مخلوقة، أو غير مخلوقة، لأنها حينئذ لا حقيقة لها ولا وجود لها في الخارج، وإنّما يفرضها الذهن كسائر الأسماء والصفات، فالعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك من الصفات إذا جُرِّدت عن الإضافة لا يقال: إنها مخلوقة، ولا يقال: إنها غير مخلوقة.

فإذا أضفيت إلى العبد علم أنها صفته، وهو بصفاته مخلوق، وإذا أضفيت إلى الربّ علم أنها صفته، وهو سبحانه بصفاته غير مخلوق.

وهكذا يقال في الحروف فإنها من الكلام[1]، فإذا أريد بالحروف حروف كلامه تعالى، ومبنى آياته وأسمائه؛ فهو الذي تكلم بها فيضاف إليه الكلام بما اشتمل عليه، فهو صفة من صفاته ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والكلام مشتمل على الحروف والمعاني وصفة التكلم بها، فليس لله في ذلك مثيل.

أما الحروف التي في كلام المخلوق؛ فهي من كلام المخلوق، وكلامه مخلوق مثله. وأما كلام مطلق غير مضاف، وهكذا حرف مطلق غير مضاف فلا وجود لهذا في الخارج، والعقلاء من سائر البشر يعرفون معنى هذه الأمور وحقائقها، لكن عند المناظرة والجدل قد يخفى على العاقل أشياء ويلتزم بأمور باطلة.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٦٢).

الشبهة السادسة: قالوا: الصوت يستحيل بقاؤه كما يستحيل بقاء الحركة، وما امتنع بقاؤه امتنع قدم عينه.

فالجواب عن هذه الشبهة: أن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، والله سبحانه وتعالى لا تضرب له الأمثال ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى.

ثم يقال لهم: إن هذا خوض في كيفية صفات الله، وهذا ما لا علم للعباد به، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومن القواعد المقررة عند السلف؛ أن إثبات الصفات إثبات وجود وحقيقة، لا إثبات كيفية، كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في الاستواء: (الاستواء غير مجهول، والكيف منه غير معقول)، فهكذا في سائر الصفات فالصوت في كلام الله عز وجل جاءت به النصوص فنؤمن به ولا نخوض في كيفيته.

ويقال لهم أيضاً: إنه لم يقل أحد من السلف: إن الصوت المعين يبقى، أو إنه قديم العين، و إنّما جاء في النصوص أن الله جلّ وعلا يتكلم متى شاء كيف شاء، فكلام الله قديم النوع حادث الآحاد، والصوت من مقتضى الكلام ولازمه كما تقدم.

وقد احتج بعض الأشاعرة لنصرة مذهبهم ببعض النصوص كاحتجاجهم بحديث: «لو جُعل هذا القرآن في إهاب، وأُلقي في النار لم يحترق»[(١)].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥١، ١٥٥)، والدارمي (٢/ ٥٢٢)، والفريابي في فضائل القرآن (١، ٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٤)، وأبو يعلى في المسند (٣/ ٢٨٤ رقم ١٧٤٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٢٦٥) من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً، وفي سنده ابن لهيعة وفيه علة أخرى، انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠)، وأخرجه الطبراني (١٧/ ١٦٩ ـ ١٧٠، ٣٠٨) وابن عدي في الكامل (٦/ ١٥، ٦/ ٢٠٤) من حديث عصمة بن مالك الخطمي، وفيه الفضل بن مختار وهو ضعيف، وللحديث شاهد آخر أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ١٧٢ رقم ٥٩٠١) عن سهل بن سعد الساعدي وفيه عبد الوهاب بن الضحّاك وهو متروك.

قالوا: دل هذا على أن كلام الله تعالى هو القرآن، لا يحترق في النار، ولا يتصور عليه الحَرَق والعدم، إنّما يتصور ذلك على الأجسام والأشكال، فأما الكلام القديم فلا[١].

والجواب: أن أهل العلم اختلفوا في تفسيره على عدة أوجه - ولم يفهم أحد منهم هذا الفهم الباطل - فقيل في معناه: الإهاب الإنسان و(أراد: مَنْ علّمه الله القرآن من المسلمين، وحفَّظَه إياه، لم تُحْرقه النارُ يوم القيامة، إن أُلْقي فيها بالذنوب، كما قال أبو أمامة: (اقرؤوا القرآن، ولا تغرنكم هذه المصاحف، فإن الله لا يعذب بالنار قلباً وعى القرآن)[٢].

فجعل الجسم (جسم الإنسان) ظرفاً للقرآن كالإهاب، والإهاب الجلد الذي لم يدبغ، ولو كان الإهاب يجوز أن يكون مدبوغاً؛ ما جاز أن يجعله كناية عن الجسم، ومثله قول عائشة - رضي الله عنها - حين خَطَبَتْ ووَصَفَتْ أباها فقالت: (قرّر الرؤوس على كواهلها، وحَقَن الدماء في أُهُبها) تعني الأجساد[٣].

التفسير الثاني: أن هذا كان في زمانه ﷺ دليلاً على صدقه، وكان معجزة له وكان إذا كتب القرآن في جلد، أو رَقٍّ، أو غير ذلك، ثم أُلْقِي في النار لم يحترق.

التفسير الثالث: وهو أحسنها: أنه مِثْلُ قولِ النَّبي ﷺ: «إنّ الله أوحى إليّ: أنزلت إليك كتاباً لا يغسله الماء...»[٤].

---

(١) الإنصاف للباقلاني (ص ١٠٠).

(٢) انظر مجمع الزوائد (٧/ ١٥٨)، والملحق على مسند الروياني (٣/ ٣٨٧)، وشعب الإيمان للبيهقي (٣/ ٥٥٤)، وسيأتي تخريج كلام أبي أمامة برقم (٣٩١).

(٣) وممن قال بهذا الإمام أحمد، كما في مسائل أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانىء (٢/ ١٨٧)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (٢/ ٣٩١)، وأبو عبيد كما في التدوين في أخبار قزوين (١/ ٢٢٥)، وانظر لسان العرب (١/ ٢١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٨٤).

(٤) سيأتي تخريجه برقم (٣٨٥).

قال النووي: (معناه محفوظ في الصدور، لا يتطرق إليه الذهاب، بل يبقى على مر الزمان)[1].

وقال ابن كثير: («كتاباً لا يغسله الماء...» أي لو غسل الماءُ المحلَّ المكتوب فيه لما احتيج إلى ذلك المحل؛ لأنه قد جاء في الحديث الآخر: «لو كان القرآن في إهاب لما أحرقته النار»، ولأنه محفوظ في الصدور، مُيَسَّر على الألسنة، مهيمن على القلوب، معجز لفظاً ومعنى...)[2].

فعلى هذا التفسير (يُرَدّ المعنى في قوله: «ما احترق» إلى القرآن، لا إلى الإهاب، يريد أنه: إن كتب القرآن في جلد، ثم ألقي في النار احترق الجلد والمداد ولم يحترق القرآن، كأن الله عز وجل يرفعه منه، ويصونه عن النار، ولسنا نشك في أن القرآن في المصاحف على الحقيقة لا على المجاز، كما يقول أصحاب الكلام: (إن الذي في المصحف دليل على القرآن وليس به) والله تبارك وتعالى يقول: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩]، والنَّبي ﷺ يقول: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو» يريد المصحف)[3].

فالأقرب أن يقال: إن الوجود الرسمي الكتابي هو الذي يحترق، وأما وجوده العيني فثابت، وحتى الوجود الرسمي الكتابي فإنه إن احترق لا يذهب القرآن ولا يزول؛ فإن الله تكفل بحفظه كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩][4].

واستدلوا بآثار عن بعض المتقدمين لا تثبت، وبعضها من الإسرائيليات ومن ذلك احتجاجهم بما روى أبو بكر النقاش في تفسيره عن آدم بن أبي إياس قال:

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ١٩٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٤١٨).

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢).

(٤) انظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى (٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢)، الإتقان للسيوطي (٢/ ٤٠٥)، فيض القدير للمناوي (٥/ ٣٢٤)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٣٨ ـ ٢٤١).

رأيت في يد بكر بن خنيس كتاباً فزدت فيه حرفاً، أو نقصت منه حرفاً، فقال لي بكر بن خنيس: يا آدم؛ من أمرك أن تفعل هذا ؟ أما علمت أن الله تعالى لما خلق الألف انتصبت قائمة فلما خلق الباء أضجعت، وقيل للألف: لم انتصبت قائمة؟ قالت: أنتظر ما أؤمر، وقيل للباء: لم اضجعت ؟ قالت: سجدت لربي.

قال بكر: فأيهما أجل ؟ الذي فعل ما لم يؤمر به، يعنى الباء، سجدت ولم تؤمر بالسجود، أو الذي انتظر ما يؤمر يعني الألف، قال آدم بن أبي أياس فكأنه فضل الألف على الباء. . .)[1].

والجواب بأن يقال: هذا لا يعتمد عليه، ولا يُبنىٰ عليه دين، ولا تؤخذ عقيدة عن مثل هذه الأخبار المجهولة، قال شيخ الإسلام عن هذا الأثر: (لا يعرف له إسناد ولا يعرف قائله، ولا ناقله ، ولا يؤثر عن صاحب، ولا تابع، ولعله من الإسرائيليات، فردُّ الاحتجاج به من أسهل الأمور)[2].

وبكر بن خُنَيْس، والسَّرِيّ السقطي ونحوهما من العُبّاد؛ لم يقولوا هذا الكلام (إلا ليبينوا الفرق بين من لا يفعل إلا ما أمر به، ومن يعتمد بما لم يؤمر به من البدع، وهذا مقصود صحيح؛ فإن العمل الصالح المقبول هو ما أمر الله به ورسوله، دون ما شرع من الدين الذي لم يأذن به الله. لكنْ كثيٌر من العُبّاد لا يحفظ الأحاديث، ولا أسانيدها، فكثير ما يغلطون في إسناد الحديث أو متنه. . . فأولئك النسّاك رووا هذا الأثر ليفرقوا بين العمل المشروع المأمور به، وما ليس بمشروع مأمور به. . .)[3].

وقال أيضاً: (ولم يكن قصد أولئك الشيوخ بها إلا بيان أن العبد الذي يتوقف فعله على الأمر والشرع هو أكمل من العبد الذي يعبد الله بغير شرع، فإن كثيراً من العُبّاد يعبدون الله بما تحبه قلوبهم، وإن لم يكونوا مأمورين به، فقصد أولئك الشيوخ أنّ مَنْ عَبَدَ الله بالأمر، ولم يفعل شيئاً حتى يؤمر به ، فهو أفضل

---

(١) الإنصاف للباقلاني (ص ١٠٢).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٠٢).

ممن عبده بما لم يؤمر به وذكروا هذه الحكاية الإسرائيلية شاهداً لذلك، مع أن هذه لا إسناد لها، ولا يثبت بها حكم، ولكن الإسرائيليات إذا ذكرت على طريق الاستشهاد بها لما عرف صحته؛ لم يكن بذكرها بأس، وقصدوا بذلك الحروف المكتوبة؛ لأن الألف منتصبة وغيرها ليس كذلك، مع أن هذا أمر اصطلاحي، وخط غير العربي لا يماثل خط العربي، ولم يكن قصد أولئك الأشياخ أن نفس الحروف المنطوقة التي هي مباني أسماء الله الحسنى، وكتبه المنزلة: مخلوقةً بائنة عن الله بل هذا شيء لعله لم يخطر بقلوبهم، والحروف المنطوقة لا يقال فيها: إنها منتصبة ولا ساجدة، فمن احتج بهذا من قولهم على أنهم يقولون: إن الله لم يتكلم بالقرآن العربي، ولا بالتوراة العبرية فقد قال عنهم ما لم يقولوه)[1].

وأيضاً فإن الإمام أحمد قد أنكر هذا الأثر أشد الإنكار، قال الخلال في كتاب السّنّة: (ذِكْرُ (السَّرِيّ) وما أحدث: أخبرني أحمد بن محمد، عن مطر وزكريا بن يحيى، أن أبا طالب حدثهم، أنه قال لأبي عبد الله: جاءني كتاب من طرطوس أن سرياً قال: لما خلق الله الحروف سجدت إلا الألف فإنه قال: لا أسجد حتى أؤمر، فقال: هذا الكفر).

قال الخلال: فأخبرني أبوبكر المروذي: قال: جاءني كتاب من الثغر في أمر رجل تكلم بكلام وعرضته على أبي عبد الله، فيه: لما خلق الله الحروف سجدت إلا الألف، فغضب أبو عبد الله غضباً شديداً حتى قال: هذا كلام الزنادقة، وَيْلَه هذا جهمي. . .)[2].

قال شيخ الإسلام: (فاحتج بهذا من يقول من الجهمية: إن القرآن أو حروفه مخلوقة، فقال أحمد: هذا كفر، لأن فيه القول بخلق ماهو من القرآن. . .)[3].

وقال أيضاً: (وأما الإمام أحمد فإنه أنكر إطلاق هذا القول، وما يفهم منه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠).
(٢) نقلته من كتاب الاستقامة (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، ولم أجده في المطبوع من كتاب السّنّة للخلال.
(٣) الاستقامة (١/ ٢٠٢).

عند الإطلاق، وهو أن نفس حروف المعجم مخلوقة ، كما نقل عنه أنه قال: (ومن زعم أن حرفاً من حروف المعجم مخلوق فهذا جهمي، يسلك طريقاً إلى البدعة، فإنه إذا قال: إن ذلك مخلوق فقد قال: (القرآن مخلوق)، أو كما قال.

ولا ريب أن من جعل نوع الحروف مخلوقاً، بائناً عن الله، كائناً بعد أن لم يكن؛ لزم عنده أن يكون كلام الله العربي والعبري ونحوهما مخلوقاً! وامتنع أن يكون الله متكلماً بكلامه الذي أنزله على عبده محمد ﷺ فلا يكون شيء من ذلك كلامه. . .)[1].

المطلب الخامس: أبرز شبهات القائلين بقدم الصوت المسموع من العبد والرد عليها:

هذا المذهب من أفسد المذاهب وأوضحها بطلاناً، ولم أقف على من ينصب الأدلة لهذا المذهب، ويدافع عنه. لكن أشار البخاري ـ رحمه الله ـ في كتاب خلق أفعال العباد إلى بعض شبهات هؤلاء، حين قال في آخر كتابه: (فإن احتج محتج فقال: قد رُوي «إنّ فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه». . .).

وقال البخاري: (وإن قال قائل: فقد رُوِي عن النَّبي ﷺ: «إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه»).

(كما زعم بعضهم: أن القرآن بألفاظنا، وألفاظنا به شيء واحد. . .)، (واعتل بعضهم فقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]).

فهم أخذوا بإطلاق هذه النصوص، وزعموا أن بعض فعل العبد وحركته وصوته يدخل في كونه كلام الله.

ثم جاءت ردود البخاري صريحة قوية، فبين أن حديث (فضل كلام الله على سائر الكلام) ليس فيه حجة لأنه قال: (كلام الله) ولم يقل قول العباد من المؤمنين والمنافقين. . . إلخ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٠)، وانظر (١٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

وقال في قوله ﷺ: «مما خرج منه»؛ قيل له: أليس القرآن خرج منه، فخروجه منه ليس كخروجه منك. . .).

وقال عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ قيل له: إنما قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، لا كلامك ونغمتك ولحنك، لأن الله فضل موسى بكلامه، ولو كنت تُسمع الخلق كلام الله كما أسمع الله موسى عليه السلام؛ لمْ يكن لموسى عليه السلام فضل. . . وإن ادعيت أنك تسمع الناس كلام الله، كما أسمع الله كلامه لموسى، قال له: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]، فهذا دعوى الربوبية؛ إذ لم تميز بين قراءتك وبين كلام الله. . .).

ويتواصل رد البخاري على هؤلاء، وموضع الشبهة عندهم أنه إذا قال: هذا غير مخلوق، فالإشارة تكون إلى الكلام من حيث هو كلام، مع قطع النظر عما بُلِّغ به مِنْ حركات العبد وصوته، فهم التبس عليهم الأمر هنا.

ولذلك فإنّ البخاري تفطن إلى أنّ بعض القائلين: لفظي بالقرآن غير مخلوق صار يقصد بذلك صوت العبد وحركته، وبيّن ـ رحمه الله ـ أنّ هؤلاء ينتحلون الإمام أحمد، وأنّهم والطائفة الأخرى لم يفهموا دقة مذهبه ـ رحمه الله ـ وما ذكروه من الأدلة لا حجة لهم فيه إطلاقاً، ولا يجدون متمسكاً يتمسكون به على هذه البدعة الحمقاء[1]. لذلك ألّف كتاب خلق أفعال العباد، وسماه بهذا الاسم ليردّ على هؤلاء الغالطين.

* * *

---

(١) ذكر شيخ الإسلام أنّ بعض هؤلاء لما وجدوا الناس اختلفوا في بعض حروف المعجم هل هي قديمة أو مخلوقة؟ فبنوا على كونها قديمة أنّ الحروف التي يتكلم بها العباد غير مخلوقة وتعلق بعضهم بكلمات عن الإمام أحمد لم يفهموها على وجهها، انظر مجموع الفتاوى (١٢/٨٣ ـ ٨٥، ١٦٦ ـ ١٧٧، ٤٤١ ـ ٤٤٢).

الفصل السادس
أقوال الطوائف في مسألة اللّفْظ

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اللّفْظية النفاة واللّفْظية المثبتة

المبحث الثاني: حقيقة مذهب الأشاعرة في مسألة اللفظ

المبحث الثالث: حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية في مسألة اللفظ

المبحث الرابع: الواقفة في القرآن، التعريف بهم والرد عليهم

المبحث الخامس: بيان مذهب السلف في اللفظ بالقرآن والآثار الواردة عن السلف في ذلك

المبحث السادس: ذكر من غلط على الإمام أحمد في هذه المسألة

المبحث السابع: حقيقة قول البخاري والذهلي وما جرى بينهما وأثره

المبحث الأول
اللّفْظية النفاة واللّفْظية المثبتة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: المراد باللّفْظية النفاة، واللّفْظية المثبتة

المطلب الثاني: تحذير الأئمّة من بدعة الطائفتين

المطلب الثالث: من نسبت إليه بدعة اللّفْظية النفاة من علماء السنة

المطلب الرابع: من نسبت إليه بدعة اللّفْظية المثبتة من علماء السنة

المطلب الخامس: متأخرو الطائفتين

* * *



المطلب الأول: المراد باللّفْظية النفاة، واللّفْظية المثبتة:

المراد باللّفْظية النفاة هم الّذين يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وسُمُّوا بذلك؛ لأنّ قولهم يرجع إلى قول الجهمية النفاة، الّذين يقولون: القرآن مخلوق: فلُقِّبوا بالنفاة لأجل ذلك، فهم يجعلون الملفوظ به ـ وهو القرآن ـ مخلوق، وينفون تكلم الله بالقرآن وبغيره.

والأئمّة يطلقون عليهم وصف اللّفْظية فقط، فإذا رأيت هذا في كلامهم فمرادهم به: اللّفْظية النفاة، قال الإمام أحمد: (اللّفْظي الذي يقول: القرآن بألفاظنا مخلوق)[١].

وأما اللّفْظية المثبتة؛ فهم طائفة من أهل الحديث أطلقوا القول بأنّ اللّفْظ بالقرآن غير مخلوق، وسمّوا باللّفْظية لكونهم خاضوا في بدعة اللّفْظ، مع كونهم مخالفين للجهمية، ويقرون بأنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وسُمُّوا المثبتة لأنّهم مع أهل الإثبات في سائر الصفات، أو لأنّ قولهم غلوٌّ في الإثبات.

لكن دخل عليهم الغلط في مقابلة بدعة النفاة بهذه البدعة التي أحدثوها، فردُّوا على اللّفْظية النفاة، لكن ببدعة أخرى أنكرها الأئمّة[٢]،

---

(١) هذا النّص من كلام الإمام أحمد، رواه البخاري عنه، فيما ذكر القاضي أبو يعلى أنّه نقله من آخر كتاب الرسالة للبخاري في أنّ القراءة غير المقروء (لعله كتاب خلق أفعال العباد) ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).

(٢) وهذه التسمية اصطلاحية للتعريف بهم، ولبيان الخطأ الذي وقعوا فيه، ولم أر أحداً سمّاهم بذلك قبل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، وقد نقل هو أنّ أبا نعيم الأصبهاني صنّف كتاباً في الرد عليهم سماه: (الرد على اللّفْظية والحلولية)، كذا في درء التعارض (١/ ٢٦٨)، والمراد بهم المثبتة، والذي في المسألة المصرية ضمن مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٩) أنّه سماه: (الرد على الحروفية الحلولية)، وكأنّه هو المناسب ـ والله أعلم ـ وذلك أن أبا نعيم رحمه الله يميل إلى جانب الأشعرية، ثم نظرت فإذا أبو نعيم صرّح بالرد على اللّفْظية وأنّهم جهمية، وصرّح بأنّ القرآن بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، نقل ذلك عنه جمعٌ من أهل العلم، انظر نقض التأسيس (٢/ ٥٢٨)، العلو للذهبي (٢/ ١٣٠٥)، فدلّ على أنّه ـ رحمه الله ـ وإن=

فهذا تعريف مختصر بهاتين الطائفتين.

المطلب الثاني: تحذير الأئمّة من بدعة الطائفتين:

أول ما نشأت بدعة اللّفْظية النافيـة حذر منها الأئمّة، وأنكروا على من قال بها أشد الإنكار، كما حذروا من بدعة اللّفْظية المثبتة، وكان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يحذِّر من بدعة اللّفْظية النافية ويُجَهِّمهم، وأما اللّفْظية المثبتة فإنّه بدّعهم وأمر بهجرهم وهكذا أهل العلم والأئمّة الّذين أدركوا هذه البدعة.

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق؛ فهو مبتدع لا يكلم)[1].

وقال أبو داود السجستاني: سمعت أبا عبد الله؛ يتكلم في اللّفْظية، وينكر عليهم كلامهم، وسمعت إسحاق بن راهويه ذكر اللّفْظية وبدعهم[2].

وقال الإمام أحمد: (اللّفْظي) الذي يقول القرآن بألفاظنا مخلوق[3].

وقال عبد الله بن أحمد: (سئل أبي وأنا أسمع عن اللّفْظية فقال: (من كان منهم جاهلاً ليس بعالم فليسأل ويتعلم)، وسمعت أبي مرة أخرى، وسئل عن اللّفْظية فقال: (من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي)، وقال مرة أخرى: (هم أشر من الجهمية) وقال مرة أخرى: (هم الجهمية). قال: وسمعت أبي يقول: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي))[4].

وفي هذا أنّ اللّفْظية منهم من يحسن الكلام المبتدع ويخوض فيه، فهو من

= كان بينه وبين ابن منده نزاع وشقاق؛ فهو مخالف لطريقة اللّفْظية النفاة في هذه المسألة، ويحتمل أنّه على طريقة الأشعري في النهي عن هذا اللّفْظ، وتبديع أهله، لكن لمعنى آخر كما سيأتي، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) السّنّة للخلال (٧/ ١٠٣) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانيء (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص٢٧١)، وأخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢) رقم (١٣١، ١٣٤)، والسّنّة للخلال (٧/ ١٠٣) وانظر (٧/ ٧٤ ـ ٨٩).

(٣) تقدم قريباً.

(٤) السّنّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٥) وما بعدها، والسّنّة للخلال (٧/ ٧٣ ـ ٧٤، ٨٢)، وسيأتي مزيد من النقول عن أحمد في المبحث السادس.

الجهمية ومنهم من هو جاهل بالمسألة، وليس معروفاً بعلم الكلام المذموم، فينكر عليه، ويؤمر بالتعلم والسؤال، حتى يزول عنه الالتباس.

ولذلك قال عبد الله بن أحمد: وسمعت أبي يقول: (كل من قصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك فهو جهمي) وفي لفظ: (من قصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك يريد مخلوقاً فهو جهمي)[(١)].

فمن أراد بقوله: (لفظي بالقرآن مخلوق القرآن) المتلوَّ الملفوظَ فهو جهمي، بخلاف من لم يقصد ذلك، وإطلاق وصف الجهمية على من لم يرد خلق القرآن؛ لكونه وافقهم في مقالتهم، وأقرّهم عليها، وساعد في نشرها.

وقد صحّ عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنّه قال: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو كافر)[(٢)].

وممن أنكر على اللّفْظية النافية من الأئمّة الكبار: إسحاق بن راهويه وأحمد بن صالح المصري، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وجمع كبير لا يحصيهم إلا الله من أئمّة الإسلام وهداته[(٣)].

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: (وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابيٍّ مَضَى، ولا تابعيٍّ قَضَى، إلا عنْ مَنْ في قوله الغَنَاء[(٤)] والشِّفاء ـ رحمةُ الله عليه ورضوانه ـ، وفي اتباعه الرُّشد والهُدى، ومَنْ يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمّة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل رضي الله عنه، فإنّ أبا إسماعيل الترمذي[(٥)] حدّثني عنه قال: سمعت أبا عبد الله

---

(١) السّنّة للخلال (٧/ ٧٣ ـ ٧٤، ٨٢).

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٠)، وفي الاعتقاد (ص ١١٠) عن عبد الله بن أحمد وإسناده صحيح كما قال الألباني ـ رحمه الله ـ في مختصر العلو (ص ٢١١).

(٣) انظر السّنّة للخلال (٧/ ٦٣ ـ ٨٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٦٢) والشريعة للآجري (١/ ٥٣٢)، والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤٤).

(٤) الغناء، بالفتح والمدّ: الإجزاء والكفاية، يقال: رجل مغنٍ؛ أي مجزىءٍ كافٍ، تهذيب اللغة للأزهري (٨/ ٢٠١).

(٥) أبو إسماعيل الترمذي هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي نزيل بغداد، =

أحمد بن حنبل يقول: (اللّفْظية جهمية، لقول الله جلّ اسمه: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فمِمّنْ يسمع !!).

ثم سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه أنّه كان يقول: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: هو غير مخلوق فهو مبتدع)، ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله، إذ لم يكن لنا فيه إمامٌ نأتمُّ به سواه وفيه الكفاية والمنع، وهو الإمام المتّبع ـ رحمة الله عليه ورضوانه ـ)[1].

وقال ابن حجر: (جمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللّفْظية أنّهم جهمية فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمّة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرد على الجهمية)[2].

وذكر أبو القاسم اللالكائي (ت: ٤١٨ هـ) جمعاً كبيراً من الأئمّة الّذين كفّروا من قال: بأنّ لفظي بالقرآن مخلوق، وأنّ مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو بمنزلة من قال: القرآن مخلوق[3] !!.

وذكر أبو القاسم إسماعيل التّيْمي ـ قِوَام السّنّة ـ (ت: ٥٣٥ هـ) في كتابه الحجة في بيان المحجة أسماء هؤلاء الأئمّة، وأنّهم كلهم بدّعوا الحسين الكرابيسي في مقالته التي أحدثها (أنّ اللّفْظ بالقرآن مخلوق)[4]، وبلغ عدد هؤلاء الأئمّة ثلاثة وتسعين إماماً[5].

وكما أنكر الأئمّة على من قال لفظي بالقرآن مخلوق؛ كذلك أنكروا على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأنكر بدعتهم الأئمّة المتقدمون في زمن أحمد

= الحافظ الثقة، كان فهماً، متقناً، مشهوراً بمذهب السّنّة، توفي سنة (٢٨٠ هـ)، تاريخ بغداد (٢/ ٤٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٦٢).

(١) صريح السّنّة لابن جرير الطبري، ت. بدر المعتوق (ص ٢٥ ـ ٢٦)، ونقلها أبو عثمان الصابوني في عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث، (ص ١٧١ ـ ١٧٢).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٩٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٦٢).

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤٤)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢١).

(٥) وهكذا نقل أبو الحسن الكرجي عن الأئمّة الكبار أنّهم يكفرون اللّفْظية، انظر ما نقله شيخ الإسلام عنه في مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٧).

وبعده، وقد ساق الخلال في كتاب السّنّة إنكار أهل العلم على هؤلاء اللّفْظية المثبتة، وذكر الآثار في ذلك، وعدد الأئمّة الّذين نقل عنهم إنكارها اثنان وعشرون عالماً[(١)].

من ذلك ما قاله معتمر بن سليمان لما سئل عن الصلاة خلف من قال: لفظه غير مخلوق فقال: من زعم أنّ الكلام ـ يعني كلام العباد ـ ليس بمخلوق كمن زعم أنّ السماء ليست بمخلوقة، أو أنّ الأرض ليست بمخلوقة؛ لا يُصَلَّى خلفه، وقال أيضاً: هذا كفر.

وقال حماد بن زيد ـ لما سئل عمن قال: كلام الناس ليس بمخلوق ـ فقال: هذا كلام أهل الكفر[(٢)].

المطلب الثالث: من نسبت إليه بدعة اللّفْظية النفاة من علماء السّنّة:

نُسِبَ القول ببدعة اللّفْظية النافية ـ كما يقول شيخ الإسلام إلى: (غير واحد من المعروفين بالسّنّة والحديث كالحسين الكرابيسي[(٣)]، ونُعَيْم ابن حمّاد الخُزاعي[(٤)]، . . . .

---

(١) السّنّة للخلال (٧/ ٩١ ـ ١١٧).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٩٢ ـ ٩٣)، وانظر كلام الخلال ـ رحمه الله ـ بعد نقله أقوال أهل العلم (٧/ ١٠٤).

(٣) وهذه ثابتة عنه كما تقدم.

(٤) نعيم بن حماد سيأتي ذكره في الكتاب، وثناء البخاري والأئمّة من كل الآفاق عليه، وتوجعهم لما حصل له من المعتزلة، وفي ترجمته في التهذيب (١٠/ ٤١٢) نقل ابن حجر كلام مسلمة ابن قاسم أنه قال فيه: (كان له مذهب سوء في القرآن، كان يجعل القرآن قرآنين، فالذي في اللوح المحفوظ كلام الله، والذي بأيدي الناس مخلوق)، وهذا فيه نظر، وعلى تقدير صحته، فيحمل على أن ذلك في أول أمره لما كان جهمياً ثم لما هداه الله نبذ الباطل وتمسك بالسّنّة ونصرها، وفي السّنّة للخلال عن أحمد لما ذكر كلام الجهمية قال أحمد: (وبلغني أنّهم أنحلوه نعيم، وكذبوا عليه . . .)، وفيه أنّ أحمد قال: (بلغني أنّ نعيماً كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ثم دعا عليه [والظاهر أنّ هذا البلاغ مشكوك فيه] وفي الأثر الذي يليه قال مؤمل بن إيهاب: قلت لنعيم بن حمّاد: ما حملك على هذه الكلمة؛ أن قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؟ فقال: والله ما أرى بها إلا الاحتجاج عليهم، فقلت: لا تعد، فقال: أنا أستغفر الله منها، ما أردت إلا الاحتجاج بها)، السّنّة للخلال (٧/ ٧٢ ـ ٧٣)، وانظر (٧/ ٧٨)، فهذا يبين=

والبُوَيْطي[1]، والحارث المحاسبي[2]، ومن النّاس مَنْ نَسَب إليه البخاري. . .)[3].

وهذه النسبة الأخيرة لا شك في أنّها باطلة، بل أنكرها البخاري ـ رحمه الله ـ وقد نسب هذا إلى الإمام مسلم بن الحجّاج، وتقدم ذكر ذلك في موضعه[4].

وممن قال بهذا القول أيضاً داود الأصبهاني[5] تلميذ الكرابيسي، ورجل

= رجوعه من هذه المقالة ـ إن صحّ ذلك وثبت عنه ـ وأنّ قَصْدَه الردُّ على الجهمية.

(١) يوسف بن يحيى القرشي مولاهم، صاحب الشافعي، حمل في المحنة من مصر إلى بغداد، ومات بها مسجوناً مكبلاً بالحديد سنة (٢٣١ هـ) ـ رحمه الله ـ، انظر السير (١٢/ ٥٨)، والعبر (١/ ٣٢٣)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٦٤)، والظاهر أنّ نسبة مقالة اللّفْظية إليه غير ثابتة، انظر رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٦٩)، فالبويطي ممن أمسك عن الكلام وكذا المزني إسماعيل بن يحيى أبو إبراهيم، صاحب الشافعي، فإنّهما ممن أمسكا لا عن موافقة للواقفة الجهمية، بل لم يخوضوا في هذا إطلاقاً، انظر ذم الكلام للهروي (٤/ ٣٦٠).

(٢) الحارث المحاسبي: هو الحارث بن أسد البصري من شيوخ الصوفية، توفي سنة (٢٤٣ هـ) ببغداد قال شيخ الإسلام: (كان له من العلم والفضل والزهد والكلام في الحقائق ما هو مشهور، وكان يوافق ابن كلاب على أصله، ثم قيل: إنّه رجع عن موافقته) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢١)، انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٨/ ٢١١ ـ ٢١٦)، طبقات الصوفية (ص ٥٦ ـ ٦٠)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩)، شذرات الذهب (٢/ ١٠٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، وكان الإمام أحمد يُحذِّر منه أشدَّ التحذير، وذكرت له توبته ـ كما في طبقات الحنابلة (١/ ٦٣) ـ، فقال: (ليس للحارث توبة يُشهد عليه ويجحد، إنّما التوبة لمن اعترف)، وفي طبقات الحنابلة (١/ ٢٣٣) أنّ أحمد حذّر منه، وذكر في الطبقات أيضاً: أنّ الحارث مبتدع يظهر النسك، وأنّه جالسه المغازلي ويعقوب وفلان، فأخرجهم إلى رأي جهم، وقال ابن خزيمة: (تعلمون أنّ أحمد كان من أشد الناس على ابن كلاب وأصحابه مثل الحارث وغيره)، وذكر توبته شيخ الإسلام، ورجوعه عن أصل ابن كلاب في غير موضع، . انظر: درء التعارض (٢/ ٦ ـ ٧) (٧/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، منهاج السّنّة(١/ ٤٢٤)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٩٥)، الاستقامة (١/ ٢٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٤) انظر ص (٦٧).

(٥) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني، الفقيه المشهور بالظاهري، صاحب مذهب مستقل، تبعه جمع من الظاهرية، سمع إسحاق بن راهويه، وأبا ثور، وغيرهما، وأخذ عن=

يقال له: الشرّاك كان يقول: القرآن كلام الله، فإذا تلوته فتلاوته مخلوقة.

روى هارون بن عبد الله الحمّال (ت: ٢٤٣ هـ) أنّه قال لأحمد ـ رحمه الله ـ: أليس القرآن غير مخلوق في كل حال؟ فقال: بلى، وحكى عنه الإنكار الشديد على من قال لفظه بالقرآن كذا وكذا، كما قال الشّرّاك الضّال المضل(١).

وهكذا نسبت هذه المقالة إلى غير هؤلاء كالرَّازي(٢)، وهشام بن عمَّار المحدِّث (ت: ٢٤٥ هـ)(٣) وغيرهم(٤).

قال أبو داود: (كتبت رقعة وأرسلت بها إلى أبي عبد الله، وهو يومئذ متوارٍ فأخرج جوابه مكتوباً فيه: قلت: رجل يقول: التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن ليس بمخلوق، وما ترى في مجانبته، وهل يسمى مبتدعاً، وعلامَ يكون عقد القلب في التلاوة والألفاظ، وكيف الجواب فيه؟ قال: هذا يجانب، وهو فوق المبتدع، وما أراه إلا جهمياً، وهذا كلام الجهمية، القرآن ليس بمخلوق، قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] قالت:

= الكرابيسي، وابن كلاب، ولد سنة (٢٠٠ هـ)، وتوفي سنة (٢٧٠هـ)، انظر تاريخ بغداد (٨/ ٣٦٩ ـ ٣٧٥)، المنتظم لابن الجوزي (٥/ ٧٥ ـ ٧٧)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٤٧٣ ـ ٤٧٧).

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٧)، وانظر السنّة للخلال (٧/ ٦٣ ـ ٧١)، الإبانة لابن بطة (١/ ٣٣٨)، ذم الكلام للهروي (٤/ ٤٢٥)، ووقع في المطبوعة الشوّاط، ولعله تحرف عن الشراك هذا، ولم أقف على ترجمة للشراك، ولكن اسمه أحمد، ويقال له: أحمد البغدادي، ومن الآثار المروية في الكتب التي ذكرتها هنا يظهر أنّه كان زاهداً يظهر التقشف، وأنّه مقيم في طرسوس، وله أتباع، فكان أحمد ـ رحمه الله ـ يحذر منه، وأنّه هرب إلى (عبادان) لما استعدوا عليه السلطان وأنّ الكرابيسي تأسف لما حصل له، وتوجع عليه، وقال عمّن أخرجه واستعدى عليه: (هؤلاء الكفار هم أعظم من اليهود والنصارى !!)، فقال أبو عبد الله: (رجع أمره ـ يعني الكرابيسي ـ إلى أصل الجهمية لما كفر، وأظهر الجهمية، قال أبو طالب لأحمد: (هذا عقده فأظهره، قال: نعم)، السنّة للخلال (٧/ ٧١).

(٢) السنّة للخلال (٧/ ٨٦).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٨٧ ـ ٨٨)، وانظر (٥/ ١٣٤)، والسير للذهبي (١١/ ٤٣٢).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٨٦ ـ ٨٩).

فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الّذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم؛ فإنّهم هم الّذين عَنَى الله»[1].

فهذا النّص يدل على أنّ اللّفْظية صرّحوا بهذه المقالة في زمن المحنة، لما كان الإمام أحمد متوارياً في خلافة المعتصم والواثق، وكان ذلك فيما بين سنة (٢٢٠ هـ) وسنة (٢٣٤ هـ) تقريباً.

كما يدل أيضاً على نشأة الإشكال، ووجود الاشتباه في النفوس، كما تدل عليه صيغة السؤال.

ويجدر التنبيه إلى أنّ: شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ يرى أنّ بعض متقدمي اللّفْظية هم من أهل العلم والحديث، وليسوا جهمية، وأنّهم أخطؤوا في هذا الإطلاق، لوجود الالتباس في أصل هذه المسألة، ويذكر أنّهم ليس فيهم من ينكر أنّ القرآن كلام الله حروفه ومعانيه، وأنّ الله يتكلم بصوت، بل ذلك حدث في بعض أتباع هؤلاء، ونص على أنّ البدع التي في الكلابية والأشعرية وغيرهم في مسألة كلام الله ليست في اللّفْظية القدماء، من أهل الحديث الّذين أنكر عليهم الأئمّة وقالوا: هم جهمية.

وذكر الفرق بين هؤلاء وبين أتباع ابن كلاب في عدة مواضع، وأنّ أهل الحديث من هؤلاء اللّفْظية مرادهم وقصدهم بالتلاوة واللّفْظ ونحو ذلك: أفعالَ العباد وأصواتَهم، فيطلقون أنّها مخلوقة[2].

وذكر أنّ السلف إنّما جعلوا من قال بذلك من الجهمية في بعض المسائل (أي أنّه وافق الجهمية فيها: ليتبين ضعف قوله، لا أنّه مثل الجهمية، ولا أنّ حكمه حكمهم، فإنّ هذا لا يقوله من يعرف ما يقول، ولهذا عامّة كلام أحمد إنّما هو يجهم اللّفْظية، لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم، كما يطلقه في تكفير المخلوقية [أي القائلين بخلق القرآن])[3].

---

(١) المسائل لأبي داود (ص ٢٦٥).
(٢) انظر درء التعارض (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٧).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٦) وربما يشهد لهذا ما رواه الحاكم بسنده عن فوران، أنّه سأل=

وما تقدم عنه ـ رحمه الله ـ أنّه قال: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن؛ فهو كافر) يدل على هذا المعنى الذي ذكره الشيخ فيتلخص من هذا: أنّ اللّفْظية [أي القائلين: لفظي بالقرآن مخلوق] منهم جهمية صراح، مرادهم هو مراد من يقول بخلق القرآن، ومنهم كلابية وافقوهم على إطلاقهم، وأحدثوا مع ذلك أقوالاً باطلة، كالقول بالحكاية أو العبارة وإنكار الصوت والحروف، وأنّ الكلام هو المعنى النفسي، ومنهم أهل حديث خفي عليهم ما في هذا الإطلاق من الغلط فوافقوهم على إطلاقهم. . . . ولكن هذا الغلط منهم سبّب زيادة الابتداع فيمن بعدهم من أتباعهم.

المطلب الرابع: من نسبت إليه بدعة اللّفْظية المثبتة من علماء السّنّة:

وأما اللّفْظية المثبتة فمن أوائل من قال بمقالتهم؛ محمد بن داود المِصِّيْصِي أحد شيوخ أبي داود وأحد علماء الحديث[1]، ومحمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وأبو حاتم الرازي، ونسب أيضاً إلى أبي زرعة الرازي[2]، وذكر

= الإمام أحمد عن أصحابه الّذين يفرقون بين اللّفظ والمحكي، فقال: القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله [أي أقوال العبد وأفعاله كالكتابة]فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة، قلت: فاللّفْظية تعدهم يا أبا عبد الله في جملة الجهمية، فقال: لا، الجهمية الّذين قالوا: القرآن مخلوق) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٢٩١).

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٥٤)، قال الخلال عنه: (كان من خواصّ أحمد) ، طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٦) ومختصره (ص ٢١٢)، وانظر المنهج الأحمد (١/ ٣٣٣) والمقصد الأرشد (٢/ ٣١٠)، وفي ترجمة أحمد بن حرب الطائي ذكر أنّ أخاه الإمام المحدث علي بن حرب هجره أخوه أحمد، لأنّه قال بقول محمد بن داود المصيصي، انظر تهذيب الكمال (١/ ٣٥)، ومنه يصحح ما في تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٤)، وانظر: التهذيب (١/ ٢٣)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٦١٦).

(٢) ولذلك قالا في شأن البخاري مقالة فيها نكارة، انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢)، وما ذاك إلا لهذه الفتنة التي جرت بينهم ـ رحم الله الجميع ـ وأبو حاتم الرازي هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحدُ الأئمّة الحفّاظ، ومن كبار نُقَّاد الحديث، توفي سنة (٢٧٧ هـ)، التهذيب (٩/ ٣١)، وأبو زرعة هو عُبَيْد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ الإمام الحافظ المشهور توفي سنة (٢٦٤ هـ)، وله أربع وستون سنة، التهذيب (٧/ ٣٠).

أنّه هو وأبو حاتم هجرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي.

وهكذا أبو سعيد الأشج وافقهم على هذه المقالة[١].

وهؤلاء هم المتقدمون من اللّفْظية المثبتة، ومرادهم بقولهم: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة ـ أي المقروء الذي نزل به جبريل ليس بمخلوق[٢]، فهم على طريقة السلف، لكنهم ابتدعوا هذا اللّفْظ، لكونهم أرادوا رد بدعة اللّفْظية النفاة، ولوجود الاشتباه في أصل المسألة، ولما حصل من الخطأ في النقل عن الإمام أحمد[٣] ولذلك صار في أتباعهم وعوامهم من ظن أنّ بعض أفعال العبد غير مخلوقة لله تعالى.

قال شيخ الإسلام: لما ذكر قول متقدمي اللّفْظية المثبتة: (وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك، أو يقف فيه، ففهم ذلك بعض الأئمّة، فصار يقول: أفعال العباد أصوات مخلوقة، رداً لهؤلاء، كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهما من أهل العلم والسّنّة)[٤].

المطلب الخامس: متأخرو الطائفتين:

أولاً: تابع اللّفْظيةَ الّذين يقولون ـ لفظنا بالقرآن مخلوق ـ طائفةٌ كبيرة، وهي أيضاً تنتسب للإمام أحمد يزعمون أنّهم موافقون له، بل نقلوا عنه ـ زوراً ـ أنّه قال: لفظي بالقرآن مخلوق[٥] !!.

---

(١) نقل ذلك عنه وعن أبي حاتم؛ قِوام السّنّة الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني، في كتاب الحجة في بيان المحجة (١/٣٨٨)، وأبو سعيد هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ت: (٢٥٧ هـ)، انظر التهذيب (٥/ ٢٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤) (١٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٣) انظر السّنّةللخلال (٧/ ٩٣ ـ ١٠١)، وما سيأتي في المبحث السادس في ذكر من غلط على الإمام أحمد والبخاري.

(٤) درء التعارض (١/ ٢٦٢)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٣).

(٥) روى ذلك البيهقي عن أحمد في الاعتقاد في مناقب الإمام أحمد، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٤)، وصارت بينهم وبين اللّفْظية المثبتة منازعات في هذا الباب، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٩) وانظر ما سيأتي في المبحث السادس.

فأبو الحسن الأشعري وأتباعه، كالباقلاني، وأبي ذر الهروي، والبيهقي، وافقوا اللّفْظية النافية تماماً؛ فهم يقولون: إنّ التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وأنّ الله لم يتكلم بحروف القرآن، فوافقوا اللّفْظية في المعنى؛ بل زادوا عليهم، ومنهم من صرح بجواز قول اللّفْظ بالقرآن مخلوق كالباقِلّاني والبيهقي[1] وغيرهما.

ومنهم من منعه وأنكر على الطائفتين الخوض في هذا، وعلّلوا ذلك بأنّ اللّفْظ: الطَّرْح والرَّمْي، والقرآن لا يُلْفَظُ بهذا المعنى، وزعموا أنّ هذا هو سبب منع الإمام أحمد للمقالتين، وغفلوا عن المعنى الحقيقي الذي لأجله أنكره الإمام أحمد في كلٍّ من المقالتين كما قال عنهم البخاري: (وربما لم يفهموا دقة مذهبه. . .).

واختلف هؤلاء، فمع اتفاقهم على النهي عن هذا اللّفْظ تأدباً، منهم من قال بمعناه وقال: اللّفْظ بالقرآن مخلوق، صحيح من جهة المعنى، وهذا قول الأشعري والباقلاني وأتباعهم، ومنهم من قال بالمعنى الآخر؛ وهو أنّ اللّفْظ بالقرآن غير مخلوق هو الصحيح من جهة المعنى: كالقاضي أبي يعلى، وأبي الحسن ابن الزاغوني وأمثالهما[2].

والخلاصة أنّ بدعة اللّفْظية النافية ساعدت في نشر عقيدة الجهمية الفاسدة التي حقيقتها تعطيل الصفات عن طريق التلبيس والخداع.

فمتأخرو اللّفْظية النافية زاد عندهم الابتداع والشر، فمن ذلك إنكارهم أنّ الله يتكلم بصوت، وزعمهم أنّ القرآن المنزل مخلوق، وجعلوا الحروف من إحداث الرسول، وليست مما تكلم الله به بحال، ويقولون: إنّه ليس لله في الأرض كلام[3]، وهذه البدع هي التي عند الأشعرية كما سيأتي في المبحث

---

(١) انظر الإنصاف (٨٠ ـ ٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٢)، المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى (ص ٧٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩) (١٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

الثاني بيان حقيقة مذهبهم في هذه المسألة.

ومع ذلك فمنهم من يقول: إنّ الكلام سُمِعَ مِن الله، وأنّه يُسْمعُ المعنى القديم القائم بذات الرب، مع سماع الصوت المحدث فيُسْمعُ القديم والمحدث!.

ومنهم من يقول: لا يَسْمعُ الناسُ كلامَ الله، لا من الله، ولا من غيره! قالوا: لأنّ الكلام لا يُسْمعُ إلا من المتكلم، ثم من هؤلاء من قال: تُسْمع حكايته ومنهم من قال: تُسْمع عبارته، لا حكايته، ومنهم من قال: يُسْمع شيئان: يُسْمع الكلام المخلوق والذي خلقه، والصوت الذي للعبد)[1]، فهذه الأقوال المبتدعة المخترعة من آثار بدعة اللّفْظية النافية ولوازمها الباطلة.

ثانياً: وتابع اللّفْظية المثبتة طائفة من أهل العلم بعدهم: كأبي عبد الله بن منده وأهل بيته[2]، وأبي عبد الله ابن حامد[3]، وأبي نصر السِّجْزي[4]، وأبي إسماعيل الهَرَوي الأنصاري[5]، و أبي الفرج

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٦ ـ ٦٥٧).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد الأصبهاني (ت: ٣٩٥ هـ)، انظر ترجمته في طبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣١)، شذرات الذهب(٣/ ٣٣٧)، وانظر عن كتبه ومؤلفاته ما كتبه بروكلمان (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٨٨)، وفي تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، نسب له كلاماً يدلُّ على مذهبه في مسألة اللّفْظ، ولم أجد في المطبوع من مؤلفاته شيئاً عن هذا الموضوع، وانظر كتاب ابنه عبد الرحمن: الرد على من يقول: (الم) حرف، لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل بتحقيق الجديع (ص ٤٢، ٤٥ ـ ٤٧، ٦٦، ٧٥ ـ ٧٧).

(٣) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الحنبلي، توفي سنة (٤٠٣ هـ)، انظر طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٨)، ونقل أبو يعلى قوله في كتاب الروايتين والوجهين، (ق ٢٥٢/ ب) [نقلاً عن كتاب المُسائل والرسائل المروية عن أحمد (١/ ٢٤٩)].

(٤) عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي، توفي (٤٤٤ هـ)، انظر تذكرة الحفاظ (٣/ ١١١٨)، شذرات الذهب (٣/ ٢٧١)، وانظر مقدمة كتابه الرد على من أنكر الحرف والصوت للمحقق محمد با كريم با عبد الله.

(٥) عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي الأنصاري أبو إسماعيل، كان يدعى شيخ الإسلام توفي سنة (٤٨١ هـ) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، الذيل لابن رجب (٣/ ٥٠ ـ ٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٨٣ ـ ١١٩١).

المقدسي[1]، وأبي عمرو عثمان بن مرزوق[2]، وأبي العلاء الهمذاني[3]، وغيرهؤلاء.

وهؤلاء الأئمّة والعلماء صاروا ينسبون قولهم هذا إلى أحمد! ويروون عنه أنّه يقول: اللّفْظ بالقرآن غير مخلوق[4]!!.

وصار في أتباع هؤلاء اللّفْظية المثبتة من متأخريهم مَنْ يُدخل في إطلاقه صوت العبد المعيَّن بالقرآن، وأنّه قديم غير مخلوق! وأنّ الصوت القديم يُسْمَع من العبد! أو أنّ هذا الصوت صوتُ الله! أو يُسْمَع معه صوت الله[5]!.

ويظنُّ هؤلاء أنّهم موافقون لأحمد، وإسحاق، وغيرهما ممن ينكر على اللّفْظية، وليس الأمر كذلك، فالمنصوص عن أحمد والأئمّة النهي عن القول بأنّ ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو غير مخلوقة، وإنكار أحمد مشهور على من هو أقل خطأً من هؤلاء وأحسن منهم حالاً بكثير[6].

والمقصود أنّ هذه الأقوال مبتدعة، أحدثها المتطرفون من أتباع هؤلاء[7]،

---

(١) عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي الأنصاري، شيخ الشام في وقته، توفي سنة (٤٨٦ هـ)، طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، الذيل لابن رجب (٣/ ٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٩٩).

(٢) أبو عمرو هو: عثمان بن مرزوق بن حميد بن سَلاّم القرشي الفقيه الزاهد نزيل الديار المصرية، توفي سنة (٥٦٤ هـ)، انظر ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٣٠٦)، وانظر كلامه في ذيل الطبقات وتعليق ابن رجب عليه (٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)، (٧/ ٤٣٣).

(٣) الحسن بن أحمد العطار الهمذاني أبو العلاء، توفي سنة (٥٦٩ هـ)، انظر ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٣٢٤ ـ ٣٢٩)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٨٦)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢٤).

(٤) هذا من الغلط على الإمام أحمد كما سيأتي في المبحث السادس، وانظر درء التعارض (١/ ٢٦٦)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٧، ٣٦١).

(٥) انظر ما تقدم (ص ٣٩٨، ٣٩٩).

(٦) التسعينية (٣/ ٨٧٠ ـ ٨٧١).

(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٩)، وصيغة السؤال في أول الفتوى الكيلانية (١٢/ ٣٢٣). (١٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٣١٠).

قال عنهم شيخ الإسلام: (وهؤلاء اتحادية حلولية في الصفات، يشبهون النصارى من بعض الوجوه. . .)[1].

والمراد بهم السّالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمّة الأربعة، وبعض المنتسبين للحديث.

وأختم بكلام شيخ الإسلام حيث يقول: (فاضرب بكلام البدعتين رأس قائلهما، والزم الصراط المستقيم، صراط الّذين أنعم الله عليهم من النَّبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وبسبب هاتين البدعتين الحمقاوين، ثارت الفتن، وعظمت الإحن. . . .)[2].

* * *

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٤).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، وانظر (١٧/ ٣٥ ـ ٣٦) و(١٦/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).

المبحث الثاني

حقيقة مذهب الأشاعرة في مسألة اللّفْظ

لا يخفى أنّ أبا الحسن الأشعري[1] إمام هذه الطائفة وُلد سنة (٢٦٠ هـ) وتوفي سنة(٣٢٤ هـ)، وهذا يقتضي أنّه لم يعاصر فتنة اللّفْظ أول ما حدثت ، لكن حقيقة مذهبه الذي استقر آخر الأمر عليه ـ بعد توبته من الاعتزال ـ أن سار على طريقة ابن كُلّاب ووافقه، هذا مع انتصاره لأهل الحديث، فابن كُلّاب سبقه في هذا الأمر، وأدرك فتنة اللّفْظ وعاصرها.

وابن كُلّاب[2] كما يقول شيخ الاسلام: (كان له فضيلة ومعرفة ردّ بها على

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى، أبو الحسن الأشعري، وكان أول أمره معتزلياً أربعين سنة ثم أعلن توبته من ذلك، وتمسك بمذهب أهل الحديث لكنه قليل الخبرة بمذهبهم فبقيت عليه آثار من مذهبه القديم متابعاً لبعض النظار كابن كُلّاب وغيره، انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٧)، البداية والنهاية(١١/ ١٨٧)، تبيين كذب المفتري (ص ٥٦)، وفيات الأعيان(٢/ ٤٦٤)، الخطط للمقريزي (٣/ ٣٠٨)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (١/ ٣٧٧ ـ ٤١٢).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد كُلّاب القطان. يقول الذهبي: لم أقع بوفاة ابن كُلّاب، وقد كان باقياً قبل الأربعين ومائتين ، السير (١١/ ١٧٥)، وفي طبقات السبكي أنه توفي بعد الأربعين والمائتين بقليل (٢/ ٢٩٩)، وفي هدية العارفين(١/ ٤٤٠) أنه توفي سنة (٢٤١هـ)، وقال ابن حزم في الفصل (٥/ ٧٧): (وقال شيخ قديم لهم) يعني للأشعرية، وفي الإرشاد للجويني (ص ١١٩) قال عنه: (من أصحابنا)، وحدد وفاته الزركلي في الإعلام (٤/ ٩٠) بسنة (٢٤٥ هـ)، وعزا إلى فضل الاعتزال (ص ٢٨٦)، والفهرست لابن النديم (ص ١٨٠)، وانظر الملل والنحل (١/ ٩٣)، منهاج السنة (٤/ ١٤٥)، درء التعارض (٢/ ١٦) (٦/ ١٢٢)، التدمرية (ص ١٩١)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٣)، الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، لسان الميزان (٣/ ٢٩١).

الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات، وبيّن أنّ الله تعالى فوق العرش، وبسط الكلام في ذلك، لكنه لم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص؛ بل ظن أنّ الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته)[1] فقد التزم بلوازم أصل الباطل المحدث الذي أخذه عن الجهمية في مسألة حلول الحوادث ومتعلقاتها، ولذلك حذر السلف والأئمّة الّذين أدركوا ابن كُلاّب من بدعته، وإمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل كان يحذر منه.

يقول ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ لما أنكر على بعض أتباعه والمنتسبين إليه، فقالوا له: ما الذي أنكرت علينا أيها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه؟ قال: (ميلكم إلى مذهب الكُلاّبية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشدِّ الناس على عبد الله بن سعيد بن كُلاّب وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره...)[2].

وإنكار أحمد على الحارث المحاسبي وهجره له وتحذيره منه أمر مشهور، وذلك لتأثره بأهل الكلام ومتابعته لهم[3]، وابن كُلاّب لم يُنْقل عنه قول خاص في مسألة اللّفْظ، لكن نقل عنه أعظم من ذلك كما ذكر أبو الحسن الأشعري في المقالات: (قال عبد الله بن كُلاّب: إن الله سبحانه لم يزل متكلماً، وإن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به، وإنه قديم بكلامه، وإن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به، والقدرة قائمة به، وهو قديم بعلمه وقدرته، وإن الكلام ليس بحروف ولا صوت، ولا ينقسم ولا يتجزأ، ولا يتبعض ولا يتغاير، وإنه معنى واحد بالله عز وجل، وإن الرسم هو الحروف المتغايرة، وهو قراءة القرآن)[4]، ثم ذكر تفصيل قوله في المعنى النفسي والعبارة وغير ذلك.

فتصريحه بأنّ القرآن لا ينقسم ولا يتغاير، وأنّ الرسم هو الحروف

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٢).

(٢) أخرج هذه القصة الحاكم في تاريخ نيسابور كما في درء التعارض (٢/ ٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٧)، وانظر درء التعارض (٧/ ١٤٧ ـ ١٤٩).

(٣) انظر طبقات الحنابلة (١/ ٦٢ ـ ٦٣، ٦٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٠).

(٤) المقالات (٢/ ٢٥٧).

المتغايرة، وهو قراءة القرآن؛ معناه: أنّ القراءة عنده مخلوقة، وهذا مرادف للقول بأنّ اللّفْظ بالقرآن مخلوق.

كما أنّ تصريحه بأنّ الكلام ليس بحروف ولا صوت، قد سُئِل الإمام أحمد عن ذلك فقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله عز وجل موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي: (بلى إن ربك عز وجل تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت، وقال أبي: هؤلاء كفار، يريدون أن يموهوا على الناس)[١].

وممن جرى على طريقة ابن كُلاّب: الحارث المحاسبي، وأبو العبّاس القلانسي وغيرهما.

ثم جاء أبو الحسن الأشعري فاتبع طريقة ابن كُلاّب وأمثاله، وذكر في كتبه جُمَل مقالة أهل السُّنَّة والحديث، وأنّ ابن كُلاّب يوافقهم في أكثرها[٢].

ولما كان نَقْلُ الأشعري لأقوال الناس في هذا الباب يوضِّحُ حقيقة مذهبه، فهذا نصُّ كلامه عن القراءة واللّفْظ في كتابه مقالات الإسلاميين[٣]، حيث يقول: (هل القراءة هي المقروء... فأما عبد الله بن كُلاّب فالقراءة عنده هي غيرالمقروء، والمقروء قائم بالله، كما أنّ ذكر الله سبحانه غير الله، فالمذكور قديم لم يزل موجوداً، وذكره محدث[٤]، فكذلك المقروء لم يزل الله متكلماً به، والقراءة محدثة مخلوقة، وهي كسب الإنسان[٥]... وقالت المعتزلة: القراءة غير المقروء، وهي فعلنا، والمقروء فعل الله سبحانه، وحكى البلخي أنّ

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٨)، وما تقدم في المبحث الخامس في مسألة الحروف والصوت (ص ٣٧١).

(٢) المقالات (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٢) (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

(٣) (٢/ ٢٥٦).

(٤) هذا المثال خطأ واضح وقياس باطل، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٨)، وانظر أيضاً (١٢/ ٢٣٩، ٥٦٥) (٨/ ٤٢٤).

(٥) فمذهبه هو مذهب اللّفْظية النافية تماماً؛ فالمذكور عنده يقابله المقروء وهو قديم ليس بحادث، والذكر عنده يقابله القراءة وكلاهما محدث مخلوق.

قوماً قالوا: القراءة هي المقروء، كما أنّ التكلم هو الكلام).

ثم قال الأشعري: (وقال الحسين الكرابيسي: القرآن ليس بمخلوق، ولفظي به مخلوق، وقراءتي له مخلوقة.

وقال قوم من أهل الحديث ـ ممن زعموا أنّ القرآن غير مخلوق ـ: إن قراءته واللّفْظ به غير مخلوقين، وإن اللّفْظية يجرون مجرى من قال بخلقه، وأكفر هؤلاء الواقفة التي لم تقل: إن القرآن غير مخلوق ومن شكّ في أنّ القرآن مخلوق، والشّاكّ في الشّاكّ، وأكفروا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق...

وقال قوم: إن القرآن لا يُلْفَظُ به، منهم الإسكافي وغيره، وقالوا: لو جاز أن نلفظ به لجاز أن نتكلم به.

وقال قائلون: قراءتي للقرآن لا يقال مخلوقة ولا غير مخلوقة)[1].

وقد قال قبل ذلك في حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة: (ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللّفْظ، من قال باللّفْظ أو الوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال: اللّفْظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق...)[2].

وفي خاتمتها قال: (وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب...)، ثم ذكر مذهب ابن كُلاّب عَقِبَها وقال: (فأما أصحاب عبد الله بن سعيد القطان فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السُّنَّة...)[3].

وحينئذ فالأشعري يعتقد أن ابن كُلاّب يقول بأكثر ما نقله عن أهل السُّنَّة ويخالفهم في أشياء يسيرة، ولم يبين الأمور التي خالفهم فيها إلا أن تكون تصريح ابن كُلاّب بالفرق بين القراءة والمقروء، وأنّ القراءة مخلوقة، وهي مثل

---

(١) المقالات (٢/ ٢٧١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤٦).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٥٠).

مسألة اللّفْظ، والأشعري خالفه في الصورة فمنع الإطلاقين، ووافقه في المعنى كما سيأتي.

وقد قال في الإبانة: (فإنْ قال: حدِّثونا عن اللّفْظ بالقرآن كيف تقولون فيه؟ قيل له: القرآن يقرأ في الحقيقة ويتلى، ولا يجوز أن يقال يلفظ، لأن القائل لا يجوز له أن يقول: إنه كلام ملفوظ به؛ لأنّ العرب إذا قال قائلهم: لفظت باللقمة من فمي، معناه رميت بها، وكلام الله عز وجل لا يقال: يلفظ به، وإنّما يقال: يقرأ ويتلى، ويكتب ويحفظ، وإنّما قال قوم: لفظنا بالقرآن مخلوق ليثبتوا أنّه مخلوق[1]، ويزيّنوا بدعتهم وقولهم بخلقه، فدلّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم، فلما وقفنا على معناهم أنكرنا قولهم، ولا يجوز أن يقال: إن شيئاً من القرآن مخلوق، لأنّ القرآن بكماله غير مخلوق)[2].

فهنا صرّح بالمنع من الإطلاقين، ولم يتفطّن للسبب الذي لأجله منع الأئمّة من ذلك، فليس كما ظن أنّه لأجل ألاّ يقال: إنه يُلْفظ به، أي: يُرمى، بل منع الأئمّة ذلك لما يحتمله من المعنى الباطل[3].

وأما متأخِّرو الأشاعرة فمذهبهم: (أنّ الله سبحانه خلق كلامه في اللوح المحفوظ؛ ثم مكّن جبرائيل أن يأخذه منه نقلاً، ويعلمه رسول الله ﷺ، فجبرائيل إذا نطق به كان نطقه بمنزلة من يقرأ كتاب غيره، لكن الحروف والأصوات في الحقيقة لجبرائيل، لم تقم بذات الرب حروف القرآن ولا ألفاظه، ولا سمعه

---

(١) أي المعنى النفسي القديم عند الأشعري، هذا مراده، ليس هذا المنزل؛ لأنه يقول بأن كلام الله معنى نفسي قديم، كما نَسَبَ ذلك إليه جمع من أتباعه كابن فورك والجويني والشهرستاني، وكما نسب ذلك إليه أبو نصر السجزي وغيره من أئمّة أهل السنة، انظر المجرّد (ص ٦٧)، الإرشاد (ص ١٢٠)، نهاية الإقدام (ص ٣٠٤، ٣١٣، ٣٢٠)، الملل والنحل (١/ ٩٦)، كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٨٥)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٥)، وانظر ما تقدم في مبحث صفة الكلام.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة (ص ٦٥) ط. دار الكتاب العربي، و (ص ٤٦) ط. جامعة الإمام.

(٣) انظر ما تقدم في الفرق بين التلاوة والمتلو، وما سيأتي في المبحث السادس ذكر من غلط على الإمام أحمد، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٠)، مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٨٩).

جبرائيل من الله تعالى، وإنّما نزل به من المحل الذي خلق فيه.

وهذا قول كثير من الكُلّابية؛ فعندهم أنّ المسموع قول الرسول الملكي حقيقة، سمعه منه الرسول البشري، فأداه كما سمعه، فالرسول الملكي ناقل لما في اللوح المحفوظ، غير سامع له من الله، والرسول البشري ناقل له عن جبرائيل قوله وألفاظه ! !.

ومن هؤلاء من يقول: بل الله تعالى ألهم جبرائيل معانيه، فعبّر بها جبرائيل بعبارته، فهذه الألفاظ كلام جبرائيل في الحقيقة لا كلام الله.

ومنهم من يقول: جبرائيل علّم رسول الله ﷺ معانيه، وألقاها في رُوْعه، ومحمد رسول الله ﷺ أنشأ ألفاظها، وعبّر بها من عنده دلالة على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه الملك، فالقرآن العربي على قولهم: قول محمد ﷺ، أو قول جبرائيل عليه السلام(١).

قال ابن القيم: (وهذا قول من لا نسمّيهم لشهرتهم، وإنْ حرّفوا العبارة، وزيّنوا له الألفاظ، فهو قولهم الذي يناظرون عليه، ويكفِّرون من خالفهم فيه، يقولون فيه: قال أهل الحق كذا، وقالت سائر فرق أهل الزيغ بخلافه !)(٢).

وهذا لا يختلف كثيراً عما نُقِل عن الأشعري وابن كُلّاب، لكن المتأخِّرون صرَّحوا بما لم يصرِّح به أشياخهم ومتقدموهم، واقتربوا من المعتزلة كثيراً، ولذلك هم أشدُّ انحرافاً من اللّفْظية الّذين حذر منهم الأئمّة وجعلوهم من الجهمية.

وحقيقة مذهبهم في اللّفْظ بالقرآن أنّه مخلوق؛ هكذا يطلقون هذه المقالة ويقصدون باللّفْظ: الملفوظ به، من حروف القرآن وكلماته، فهي ـ عندهم ـ مخلوقة لم يتكلم الله بها كما تقدم.

وهم يطلقون الفرق بين التلاوة والمتلو، والقراءة والمقروء، واللّفْظ

---

(١) مختصر الصواعق (٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) المرجع السابق نفسه.

والملفوظ ويقولون: التلاوة والقراءة واللّفْظ كل ذلك مخلوق، وليس مرادهم بذلك فعل العبد وصوته وحركته، بل يدخلون في ذلك نفس القرآن العربي الذي هو سور وآيات وحروف وكلمات، فهذا عندهم مخلوق، وذلك غير المتلو والمقروء، فالمتلو غير مخلوق، ومرادهم بالمتلو: المعنى النفسي المعبّر عنه بهذه الحروف[1].

وتقدم أنّ البخاري ـ رحمه الله ـ أيضاً يطلق الفرق بين التلاوة والمتلو، والقراءة والمقروء، فزعم من زعم من الأشعرية أنّ البخاري موافق لهم! وهذا باطل.

فإن البخاري ـ رحمه الله ـ مراده غير مرادهم، ومقصوده واضح فإنه أراد بالقراءة والتلاوة ونحو ذلك: فعل العبد وحركته وصوته، فهذا عنده مخلوق، وأما المقروء عند البخاري فهو هذا القرآن العربي المنزل على محمد ﷺ، وهو غير مخلوق، وقد صرح ـ رحمه الله ـ بأنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنّ الله يتكلم بصوت وينادي بصوت، وبيّن الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به، وبين الصوت الذي يُسْمع من العباد، وأنّ الصوت الذي يتكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارىء، وبيّن دلائل ذلك، وأنّ أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق، وغير ذلك من المعاني التي تدل على الفرق بين البخاري وبين هؤلاء الأشعرية[2].

وقد صرح الباقِلاني وهو من كبارهم ـ لما بين الفرق بين القراءة والمقروء، بأنّ المراد بالمقروء ـ عندهم ـ هو المعنى النفسي، وأنّ حروف كلام الله تعالى مخلوقة[3]، وهي القراءة عندهم، وهكذا صرّح الغزالي والجويني، والرازي، والإيجي، وغيرهم[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥) (١٢/ ٣٧٤).

(٢) وقد تقدم ذكر بعض كلامه ـ رحمه الله ـ في (ص ٣٦٥).

(٣) الإنصاف (ص ٨٠ ـ ٩٣)، (ص ١٠٥ ـ ١٣٦).

(٤) انظر الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٧٤ ـ ٨٣)، والمواقف في علم الكلام (ص ٢٩٤)، ولمع الأدلة للجويني (ص ١٠٤ ـ ١٠٦)، والإرشاد للجويني (ص ١٠٧ ـ ١٠٨ وص ١٢٧ ـ ١٣١)، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨).

يقول الإيجي لما حكى الخلاف في مسألة الكلام والقرآن: (وقالت المعتزلة: (أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ، أو جبريل، أو النّبي، وهو حادث)، وهذا لا ننكره ولكن نثبت أمراً وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالنفس ونزعم أنّه غير العبارات. . . فإذاً هو صفة ثالثة قائمة بالنفس، ثم نزعم أنّه قديم لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى. . . إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ ما يقوله المعتزلة وهو خلق الأصوات والحروف وكونها حادثة قائمة[1]، فنحن نقول به ولانزاع بيننا وبينهم في ذلك، وما نقوله من كلام النفس، فهم ينكرون ثبوته، ولو سلموه لم ينفوا قدمه، فصار محل النزاع نفي المعنى وإثباته.

فإذاً الأدلة الدالة على حدوث الألفاظ؛ إنَّما تفيدهم بالنسبة إلى الحنابلة، وأما بالنسبة إلينا فيكون نصباً للدليل في غير محلّ النِّزاع، وأما ما دلّ على حدوث القرآن مطلقاً، فحيث يمكن حمله على حدوث الألفاظ لايكون لهم فيه حجة علينا. . .)[2].

وقال البيجوري: (ومذهب أهل السُّنَّة[3] أنّ القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللّفْظ الذي نقرؤه فهو مخلوق!، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق ويراد به اللّفْظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم؛ لأنّه ربما أوهم أنّ القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمّة من القول بخلق القرآن)[4].

وقال: (والراجح أنّ المنزَّل اللّفْظ والمعنى، وقيل: المنزَّل المعنى، وعبّر عنه جبريل بألفاظ من عنده، وقيل: المنزَّل المعنى وعبّر عنه النّبي ﷺ بألفاظ من عنده، لكن التحقيق الأول، لأنّ الله خلقه أولاً في اللوح المحفوظ، ثم أنزله

---

(١) كذا في المطبوع.
(٢) المواقف في علم الكلام (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(٣) أي: الأشاعرة.
(٤) جوهرة التوحيد (ص٩٣ ـ ٩٤)، (ص ٥٥ ـ ٥٦) ط. دار إحياء الكتب العربية.

في صحائف. . .)[1]، (والحاصل أنّ كل ظاهر من الكتاب والسُّنَّة دلّ على حدوث القرآن، فهو محمول على اللّفْظ المقروء، لا على الكلام النفسي، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم)[2]. وقال: (واعلم أنّ كلام الله يطلق على الكلام النفسي القديم، بمعنى أنّه صفة قائمة بذاته تعالى، وعلى الكلام اللّفْظي، بمعنى أنّه خلقه وليس لأحد في تركيبه كسب وعلى هذا المعنى يحمل قول عائشة: ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى، وإطلاقه عليهما قيل: بالاشتراك، وقيل: حقيقي في النفسي، مجاز في اللّفْظي)[3].

ويقول: (وهل القرآن بمعنى اللّفْظ المقروء أفضل أو سيدنا محمد ﷺ ! ! . . . والحق أنّه ﷺ أفضل، لأنّه أفضل من كل مخلوق. . .)[4]. فهذا بعض كلام كبار الأشعرية يدل على تصريحهم بخلق القرآن العربي المنزَّل، نسأل الله العافية والسلامة.

والأئمّة الّذين أدركوا بدعة الأشعرية أول ما نشأت أصولها عند ابن كُلّاب وغيره حذروا من مقالتهم أشد التحذير وبينوا بطلانها.

قال الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن سنان الواسطي: (من زعم أنّ القرآن شيئين أو أنّ القرآن حكاية[5]، فهو والله الذي لا إله إلا هو زنديق كافر بالله، هذا القرآن هو القرآن الذي أنزله الله على لسان جبريل، على محمد ﷺ لا يغيّر ولا يبدل ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، كما قال الله عز وجل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]. . . القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود،

---

(١) جوهرة التوحيد (ص ٩٥)، (ص ٥٥ ـ ٥٦) ط. دار إحياء الكتب العربية.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) جوهرة التوحيد (ص ٩٤ـ ٩٥)، (ص ٥٥) ط. دار إحياء الكتب العربية.

(٥) والذي يقول: إنه شيئان داود الأصبهاني، كما في الأثر الذي بعده، والذي يقول: إنه حكاية هو ابن كُلّاب، والأشعري يقول: هو عبارة، وهما متقاربان.

ليس من الله تعالى شيء مخلوق، ولا صفاته، ولا أسماؤه، و لا علمه)[1].

وقال ابن جرير الطبري: (فأول ما نبدأ بالقول فيه من ذلك عندنا: القرآن كلام الله عز وجل وتنزيله؛ إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا: أنّه كلام الله غير مخلوق، كيف كُتب، وحيث تُلي، وفي أي موضع قُرئ، في السماء وُجد، وفي الأرض حيث حُفظ، في اللوح المحفوظ كان مكتوباً، وفي ألواح صبيان الكتاتيب مرسوماً، في حجر نُقش، أو في ورق خُطَّ، أو في القلب حُفظ، أو باللسان لُفظ، فمن قال غير ذلك، أو ادعى أنّ قرآناً في الأرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا، ونكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد غير ذلك بقلبه أو أضمره في نفسه أو قاله بلسانه دائناً به، فهو بالله كافر، حلال الدم بريء من الله، والله منه بريء، يقول الله عز وجل: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]، وقال ـ وقوله الحق ـ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦])[2].

وقال اللالكائي: (سياق ما دل من الآيات من كتاب الله تعالى، وما روي عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين على أنّ القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنّه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدى به وأن يدعو الناس إليه، وأنّه القرآن على الحقيقة، متلو في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن. . . ومن قال غير هذا فهو كافر ضالّ مضلّ مبتدع مخالف لمذاهب السُّنَّة والجماعة. . .).

ثم أورد النصوص والآيات ثم قال: (فمن قال: إنّ القرآن هو الذي في السماء، فقد خالف الله ورسوله، وردّ معجزات نبيه، وخالف السلف من الصحابة والتابعين. . .)[3].

---

(١) اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن للضياء المقدسي رقم (١٦).

(٢) صريح السنة للطبري (ص١٨)، وانظر شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣٣).

ويقول الآجري: (باب ذكر اللّفْظية ومن زعم أنّ هذا القرآن حكاية للقرآن الذي في اللوح المحفوظ ! ! كذبوا. . .)[1][2].

ومن أفضل من رد على الأشعرية ونقض مذهبهم وبيّن فساد أقوالهم في هذه المسألة وغيْرها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ، فله معهم صولات وجولات في كثير من المؤلفات، نصر الله به السُّنَّة، وقمع البدعة، وقد قال في إحدى مناقشاته بعد أن وضح صور مشابهتهم للمعتزلة: (وبالجملة فعامة ما ذمه السلف والأئمّة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف للكتاب والسُّنَّة والإجماع القديم؛ لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون أشد مخالفة لذلك من المعتزلة وقد شركتموهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها. . .)[3].

* * *

---

(١) الشريعة للآجري (١/ ٥٣٤).

(٢) وهكذا غير هؤلاء من الأئمّة كأبي العباس ابن سريج الشافعي الفقيه المشهور، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو الحسن الكرجي الشافعي، وأبو عثمان الصابوني، وأبو القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد أبي المعالي والموفق أبو محمد ابن قدامة الفقيه، وغير هؤلاء كثير.

(٣) التسعينية (٣/ ٩٨١)، وانظر ما قبلها من المناقشات والردود.

المبحث الثالث

حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية في مسالة اللّفْظ

تقدم الكلام عن الجهمية، والفرق بينهم وبين المعتزلة، وأن المعتزلة وافقوا الجهمية في نفي الصفات، ومن ذلك صفة الكلام.

وحقيقة مذهبهم في اللّفْظ بالقرآن هو مذهبهم في الكلام، فإنهم يقولون: إن كلام الله مخلوق، ولا يفرقون بين اللّفْظ والملفوظ من جهة الحكم، فالقرآن عندهم مخلوق، وهكذا اللّفْظ به، لكنهم اختلفوا بعد ذلك:

فقالت طائفة منهم: إن الله يخلق كلامه عند تلاوة كل تالٍ!! فيُجْرِي كلامه المخلوق على لسان التالي، وفعل التالي هو حركة اللسان فقط، وهي القراءة، فالقراءة صنع العبد عندهم، والمقروء صنع الله وخلقه، فالمسموع عندهم مخلوق بين صنعين: صنع الرب وصنع العبد، وهذا قول أبي هذيل[1] والإسكافي[2] وأصحابه.

وقالت فرقة أخرى: إن العبد هو المحدث لأفعاله وتلاوته، والله تعالى خلقه (أي القرآن) في مكان واحد لا ينتقل عنه، ولا يفارقه إلى غيره، فهذا

---

(١) أبو الهذيل العلاف: شيخ المعتزلة ورأس البدعة محمد بن الهذيل البصري العلاف، له أقوال كفرية، وقد مات سنة (٢٣٥ هـ). وقيل: (٢٢٧ هـ). سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٢)، شذرات الذهب (٢/ ٨٥).

(٢) أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي ثم الإسكافي المعتزلي من رؤوس المبتدعة وكان ذكياً واسع المعرفة وكان يتشيّع، مات سنة (٢٤٠ هـ). سير أعلام النّبلاء (١٠/ ٥٥٠).

المسموع هو صنع التالي: ألفاظه وتلاوته، وهذا قول أكثر البغداديين[1] من المعتزلة وقول جعفر بن حرب[2].

وقالت فرقة: إن القرآن لم يخلقه الله تعالى في الحقيقة، ولا هو فعله، فإنه عرض، وهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله، قالوا: فهو فعل المحل الذي قام به، وهذا قول مُعَمّر[3] وأصحابه من المعتزلة[4].

قال شيخ الإسلام: (ولما كانت الجهمية يقولون: إن الله لم يتكلم في الحقيقة بل خلق كلاماً في غيره ـ ومن أطلق منهم أن الله تكلم حقيقة، فهذا مراده ـ فالنزاع بينهم لفظي؛ كان من المعلوم أن القائل إذا قال: (هذا القرآن مخلوق) كان مفهوم كلامه أن الله لم يتكلم بهذا القرآن، وأنه ليس هو كلامه، بل خلقه في غيره وإذا فسّر مراده بأني أردت أن حركات العبد وصوته والمداد مخلوق كان هذا المعنى ـ وإن كان صحيحاً ـ ليس هو مفهوم كلامه، ولا معنى لقوله، فإن المسلمين إذا قالوا: (هذا القرآن كلام الله) لم يريدوا بذلك أن أصوات القارئين وحركاتهم قائمة بذات الله، كما أنهم إذا قالوا: هذا حديث رسول الله ﷺ؛ لم يريدوا بذلك أن حركات المحدِّث وصوته قامت بذات رسول الله ﷺ. . . فمن قال: إن القرآن مخلوق، أو إن القرآن المنزَّل مخلوق، أو نحو هذه العبارات ـ كان بمنزلة من قال: إن هذا الكلام ليس هو كلام الله. . . ثم إن هؤلاء صاروا يقولون: هذا القرآن المنزَّل المسموع هو تلاوة

---

(١) المعتزلة قسمان: معتزلة بغداد، ومعتزلة البصرة، وبالبصرة أول ظهور الاعتزال، ويقال: إن معتزلة بغداد أخذوا الاعتزال من معتزلة البصرة، وبينهم اختلاف وتنازع في مسائل كثيرة، والبصريون أقرب إلى الإثبات والسُّنَّة من البغداديين. انظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص ٥١ ـ ٥٥)، مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٩) (٢/ ٢٩٨ ـ ٣٣٨)، الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٨٣٧).

(٢) أبو الفضل جعفر بن حرب الهَمَذَاني المعتزلي، من ضلاّلهم، وله تصانيف، وكان عابداً هلك سنة (٢٣٦ هـ). سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٩).

(٣) مُعَمّر بن عمرو، وقيل: ابن عبّاد البصري، السُّلَمي مولاهم العطّار المعتزلي له تصانيف، هلك سنة (٢١٥ هـ)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٦).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٨٠)، وانظر مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٥).

القرآن وقراءته وتلاوة القرآن مخلوقة، وقراءة القرآن مخلوقة، ويقولون: تلاوتنا للقرآن مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع، ويقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، ويدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتلو المسموع، فأنكر الإمام أحمد وغيره من أئمَّة السُّنَّة هذا، وقالوا: اللّفْظية جهمية، وقالوا: افترقت الجهمية ثلاثة فرق: فرقة قالت: القرآن مخلوق، وفرقة قالت: نقف فلا نقول مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة قالت: تلاوة القرآن واللّفْظ بالقرآن مخلوق)[1].

* * *

(١) درء التعارض (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

المبحث الرابع

الواقفة بالقرآن

التعريف بهم والرد عليهم:

الواقفة[1]: هم الّذين وقفوا في القرآن واكتفوا بالقول بأنه كلام الله، ويسكتون بعد ذلك فلا يقولون: إنه غير مخلوق، ولا إنه مخلوق، وهذا المذهب نشأ في أثناء المحنة وبعدها.

والحقيقة أن الواقفة لم تتكلم في مسألة اللّفْظ نفياً ولا إثباتاً؛ ولكنها خاضت في أصل المسألة، واستغلت غفلة بعض العلماء وتوصّلَتْ بذلك إلى ما هو أعظم من مقالة اللّفْظية، فإنه قبل انتشار بدعة المعتزلة كان المشهور عند أهل العلم القول بأن القرآن كلام الله، فلما أحدث أهل البدع القول بأنه مخلوق؛ ردّ عليهم الأئمَّة وصرّحوا بأن كلام الله غير مخلوق، إذ هو صفة من صفاته تعالى، فصار بعض الناس يقول: أنا لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، وينتحل الوقف مذهباً له.

فالوقف ظهر بعد اندحار مقالة المعتزلة، وإنكار أهل العلم عليهم فأظهرت الجهمية والمعتزلة الوقف تقيّةً خوفاً من أهل السُّنَّة، فهو مرحلة زمنية، انتهت في ذلك الوقت وصار لا يقول بمقالة الواقفة إلا أحد رجلين؛ إما رَجُلٌ يجهل

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية يطلق هذا الاسم على من يتوقف في الحكم على الشيء لا نفياً ولا إثباتاً، وهؤلاء يجوزون إثبات صفات زائدة ولكنهم يقولون: لم يقم الدليل عندنا على نفي ذلك ولا إثباته، وذكر أن هذه طريقة محققي من لم يثبت الصفات الخبرية، وأن هذا اختيار الرازي والآمدي ونحوهما، انظر درء التعارض (٣/ ٣٨٣)، كما أن في كتب المقالات يُطْلَقُ هذا الاسم على صنف من الرافضة والخوارج، انظر المقالات للأشعري (١/ ٢٨، ١١٠ ـ ١١٥).

حقيقة المسألة، وإما رجل يتستر بإظهار السكوت وعدم الخوض.

وهذا مما ينبغي التنبه له وهو أنّ الواقفة فريقان: منهم من وقف عن الكلام في القرآن أول ما حدث الخوض في ذلك، ورعاً و اتباعاً لسبيل من قبله من أهل العلم الّذين لم يُؤْثَر عنهم أن القرآن غير مخلوق.

والحقيقة أن هذا الوقف مبني على قلة بصيرة وعدم تفطّنٍ لبدعة الجهمية والمعتزلة، وفي هؤلاء جماعة من المعروفين بالسُّنَّة والحديث، وممن نسب إلى الوقف من هؤلاء علي بن الجعد[١]، وإسحاق بن أبي إسرائيل[٢]، وبشر بن الوليد الكندي الحنفي[٣]، ومصعب بن عبد الله الزبيري[٤] وأحمد بن المُعذَّل[٥]، ويعقوب بن شيبة السدوسي[٦]، وجماعة غيرهم[٧]، وقد أنكر عليهم العلماء هذا المسلك وحذروا منه، فعن الإمام أحمد، وقد سئل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله؛ ويسكت؟ فقال: ولم يسكت؟ قال: لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون... وقال: (وإنه ربما سألني الإنسان عن الشيء فأقف، لا أقف إلا كراهية الكلام فيه).

فالأشعري لما حكى جملة قول أصحاب الحديث والسُّنَّة وذكر جملاً منه، ثم ذكر أنهم يقولون: (القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللّفْظ من قال باللّفْظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم...)[٨].

---

(١) الحافظ ت: (٢٣٠ هـ)، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٥٩).

(٢) ت: (٢٤٥ هـ) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٦).

(٣) قاضي العراق توفي سنة (٢٣٨ هـ)، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٤).

(٤) توفي سنة (٢٣٦ هـ)، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٥) أحمد بن المُعَذَّل بن غيلان بن الحكم العبدي البصري، من شيوخ المالكية. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٩).

(٦) توفي سنة (٢٦٢ هـ) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٧٦).

(٧) انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٤) (١١/ ٢٨٥٠) (١٢/ ٤٧٨).

(٨) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٤٦).

والفريق الآخر وهم جمهور الواقفة فقد أرادوا الاحتيال والتلبيس على الناس وحقيقة أمرهم، أن القرآن مخلوق، وهؤلاء هم الجهمية وقد تفطّن الأئمَّة لمرادهم وحذروا منهم، ومن هؤلاء ابن الثَّلْجي[١] وأصحابه، وزِرْقان[٢]، وغيرهم.

قال أحمد عن الواقفة: (هم شر من الجهمية استتروا بالوقف)[٣].

وقال إسحاق بن راهويه عمن يقول: القرآن كلام الله ويقف؛ قال: (هو عندي شر من الذي يقول: إنه مخلوق، ويقف!! لأنه يقتدي به غيره)، وقال أيضاً: (إنه جهمي)[٤].

وكذا قال قتيبة بن سعيد: (إنهم شر ممن قال: القرآن مخلوق)، وهذا المعنى نقل عن عثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن صالح المصري، ومحمد بن مقاتل العبّاداني، وسائر الأئمَّة والعلماء في ذلك العصر[٥].

قال شيخ الإسلام وهو يتحدث عن المحنة: (وصارت فروع التجهم تجول في نفوس كثير من الناس، فقال بعض من كان معروفاً بالسُّنَّة والحديث: لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق، بل نقف، وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية!! ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله...)[٦].

---

(١) هو محمد بن شجاع أبو عبد الله المعروف بالثلجي أو ابن الثّلجي، الفقيه البغدادي الحنفي، قال الإمام أحمد عنه: (مبتدع صاحب هوى). سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٩)، البداية والنهاية (١١/ ٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٠).

(٢) زِرْقان: هو أبو يعلى محمد بن شداد بن عيسى المسمعي المعتزلي المعروف بزرقان، وهو من أصحاب النظام، هلك سنة (٢٧٨ هـ). انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٩)، سير أعلام النبلاء (١٤٨/١٣).

(٣) السُّنَّة للخلال (٥/ ١٢٩).

(٤) المصدر السابق (٥/ ١٢٦ ـ ١٣٧).

(٥) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٧٨).

(٦) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٨).

وقال أيضاً: (ولهذا أنكر الأئمَّة على الواقفة في مواضع كثيرة حين تنازع الناس فقال قومٌ بموجب السُنَّة، وقال قومٌ بخلاف السُنَّة، وتوقّف قومٌ، فأنكروا على الواقفة، كالواقفة الّذين قالوا: لا نقول القرآن مخلوق ولا نقول إنه غير مخلوق، هذا مع أن كثيراً من الواقفة يكون في الباطن مضمراً للقول المخالف للسنة، ولكن يظهر الوقف نفاقاً ومصانعة. . .)[1].

وقال أيضاً: (وهذا ابن الثلاج[2] كان من أصحاب بشر المريسي، فأظهر التوبة من ذلك، وأظهر الوقف في لفظ المخلوق دون لفظ المحدث، ومقصوده: مقصود من يقول: هو مخلوق، وعرف الأئمَّة حقيقة حاله، فلم يقبل الإمام أحمد وسائر أهل السُنَّة هذه التوبة؛ لأنها توبة غير صحيحة، حتى كان يعادي أهل السُنَّة ويكذب عليهم حتى كذب على الإمام أحمد غير مرة. . .

وروى الخلّال من وجهين عن زياد بن أيوب قال: قلت: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل يا أبا عبد الله علماء الواقفة جهمية؟ قال: نعم مثل ابن الثلجي وأصحابه الّذين يجادلون. . .)[3].

فابن الثلجي إمام الواقفة وهو من الجهمية، وسئل الإمام أحمد فقيل له: إن بعض الناس يقول: إن هؤلاء الواقفة شر من الجهمية، قال: (هو أشد على الناس تلبيساً[4] من الجهمية هم يشككون الناس، وذلك أن الجهمية قد بان أمرهم، وهؤلاء قد استمالوا العامة، إنَّما يصير هذا إلى قول الجهمية)[5].

وقد رد عليهم الدارمي ـ رحمه الله ـ، وفيما أورده عنهم ما يدل على سوء مذهب الواقفة وأنهم مع بدعتهم في الوقوف أظهروا الإنكار على الفريقين جميعاً؛ على من يقول مخلوق، وعلى من يقول غير مخلوق، وبدّعوا كلّ من

---

(١) التسعينية (١/ ٢١١).

(٢) لعله محمد بن شجاع الثلجي.

(٣) التسعينية (٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٩).

(٤) في السُنَّة للخلال: (تزييناً) ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) السُنَّة للخلال (٥/ ١٣٥).

قال بأحد هذين القولين، وأنهم لم يكثروا الطعن على من قال: مخلوق، كما أطنبوا في الطعن على من قال غير مخلوق[(١)].

وربما احتج هؤلاء بتوقف بعض رواة الحديث وإمساكهم ممن تقدم ذكرهم في الفريق الأول من الواقفة، وهؤلاء المتوقفون عرفوا بقلة البصر بمذاهب الجهمية ـ كما يقول الدارمي ـ وأنهم (أمسكوا عنه إذ لم يتوجهوا لمراد القوم، لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها، ولم يُبْتَلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا. . .)[(٢)].

ولكن حين عرفوا مراد الجهمية لم يُلْتَفَتْ إلى غفلة هؤلاء المتوقفين وقلة بصرهم، فقد سئل أحمد عن من وقف لا يقول غير مخلوق ويقول: أنا أقول كلام الله، قال أحمد: يقال له: إن العلماء يقولون غير مخلوق، فإن أبى فهو جهمي[(٣)].

وفي طبقات الحنابلة عن يعقوب الدورقي: سألت أحمد بن حنبل عمن يقول: القرآن مخلوق؛ فقال: (كنت لا أكفرهم حتى قرأت آيات من القرآن ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقوله: ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، فالقرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر، ومن زعم أنه لا يدري علم الله مخلوق أو ليس مخلوق فهو كافر أشر ممن يقول القرآن مخلوق)[(٤)].

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي سئل عن الواقفة، فقال: من كان يخاصم ويُعْرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يُعْرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل يتعلم.

---

(١) نقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٥٥٤) (١/ ٥٣٤).
(٢) الرد على الجهمية للدارمي (ص ١٧٠).
(٣) السُّنَّة للخلال (٥/ ١٣٠).
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٤١٤).

وسئل أبي وأنا أسمع عن اللّفْظية والواقفة فقال: من كان منهم جاهلاً ليس بعالم فليسأل وليتعلم.

وسمعت أبي سئل عن اللّفْظية والواقفة فقال: من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي. وقال مرة أخرى: هم شر من الجهمية.

وقال أيضاً: أما من كان لا يعقل فإنهُ يُبَصَّر، وإن كان يعقل ويبصر الكلام، فهو مثلهم.

وقال أيضاً: من كان من أصحاب الحديث أو من أصحاب الكلام فأمسك عن أن يقول: القرآن ليس بمخلوق؛ فهو جهمي[١].

وبهذا يعرف أن الأئمَّة فرقوا بين الجاهل الذي وقف عن جهل وقلة بصيرة، فهذا يُعَلّم ولا يُقرُّ على سكوته، فإن ادعى الورع هنا فليس هذا محله، وتقدم كلام أحمد في الساكت، وكذا قال ابن قتيبة: (الكلام لا يعارض بالسكوت، والشك لا يداوى بالوقوف)[٢].

فالواجب عند حدوث البدع ردُّها والإنكار على أهلها، فالتذرّع بالورع مع ترك إنكار البدع ليس بورع صحيح، بل هو ورع مبنيٌّ على جهل.

قال الآجري فيما نقله عن العلماء: إن (هؤلاء الواقفة مثل من قال: (القرآن مخلوق) وأشر، لأنهم شكوا في دينهم، ونعوذ بالله ممن يشك في كلام الرب أنه غير مخلوق...)[٣]. ولذلك سموا الشاكة والواقفة.

قال الآجري: (فينبغي للمسلمين أن يتقوا الله تعالى ويتعلموا القرآن... ويعلموا أنه كلام الله تعالى غير مخلوق، فإن عارضهم إنسان جهمي فقال: مخلوق أو قال: القرآن كلام الله ووقف، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو

---

(١) السُنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٥١)، السُنَّة للخلال (٥/ ١٢٩ ـ ١٤١) (١/ ١٥١).
(٢) الاختلاف في اللّفْظ (ص ٥٠).
(٣) الشريعة للآجري (١/ ٥٢٧).

قال: هذا القرآن حكاية لما في اللوح المحفوظ؛ فحكمه أن يُهْجر ولا يُكَلّم ولا يُصَلّى خَلْفَه ويُحذَّر منه...)[1].

وقال الإمام أحمد: (ولا نقول هؤلاء واقفة؛ نقول: هؤلاء شكاكة)[2].

وفي طبقات الحنابلة عن شاهين بن السميدع أنه قال: (سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: الواقفة شر من الجهمية، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كافر، قال: وسألت أبا عبد الله عمّن يقول: أنا أقف في القرآن تورّعاً، قال: ذاكَ شاكٌ في الدين، إجماع العلماء والأئمَّة المتقدمين على أنّ كلام الله غير مخلوق، هذا الدين الذي أدركت عليه الشيوخ، وأدركوا من كان قبلهم على هذا)[3].

قال الآجري: حدثنا ابن مخلد قال: حدثنا أبو داود السجستاني قال: سمعت أحمد يُسأل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت؟ فقال: (ولم يسكت؟!!، لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون!!).

ثم قال الآجري: (معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى يقول: لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله تعالى، فلما جاء جهم بن صفوان فأحدث الكفر بقوله: (القرآن مخلوق) لم يسع العلماء إلا الرد عليه، بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، بلا شك ولا توقف فيه، فمن لم يقل: غير مخلوق سُمِّيَ واقفيّاً شاكّاً في دينه)[4].

وقال أبو داود في كتاب المسائل: (سمعت أحمد ذكر رجلين كانا وقفا في القرآن ودعيا إليه، فجعل يدعو عليهما!!، وقال في هذا لأجدهما فتنة عظيمة، وجعل يذكرهما بالمكروه).

---

(١) الشريعة (١/ ٥٣٩)، وانظر الاختلاف في اللّفْظ لابن قتيبة (ص ٦١).

(٢) السُّنَّة للخلال (٥/ ١٢٥).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٧٢).

(٤) الشريعة (١/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).

وقال أبو داود أيضاً: (رأيت أحمد سلّم عليه رجل من أهل بغداد ممن وقف فيما بلغني، فقال له: اغرب لا أرينَّك تجيء إلى بابي، في كلام غليظ، ولم يردَّ عليه السلام، وقال له: ما أحوجك إلى أن يُصْنع بك ما صنع عمر بصبيغ)[1].

وإنَّما بُسط الكلام في الواقفة لأن كثيراً من الناس يحسب أن الواقفة هؤلاء وقفهم عن جهل، فيستنكر كلام الأئمَّة فيهم، وليس كذلك كما سبق، فهذا التصور الخاطىء فيه سوء ظنٍّ بأئمَّة السُّنَّة، والغَضّ من شأنهم وكلامهم في الردّ على الجهمية وفروعها، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

* * *

(١) المسائل لأبي داود (ص ٢٦٤).

المبحث الخامس

بيان مذهب السلف في اللّفْظ بالقرآن
والآثار الواردة عن السلف في ذلك

مذهب السلف والأئمّة الكبار الّذين حدثت في وقتهم هذه المسألة أنه لا يقال: اللّفْظ بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، فإنه في كلا الإطلاقين خطأ، وقالوا: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، منه بدأ، وإليه يعود، بحروفه ومعانيه، ليس الكلام الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تُلِي وقرىء وحفظ. . . وأما أفعال العباد وأصواتهم وحركاتهم فهي مخلوقة، وإذا قرأ العبد القرآن فالصوت صوت القارىء، والكلام كلام الباري، فإن الكلام إنَّما يضاف إلى من قاله مبتدئاً منشئاً لا إلى من قاله مبلغاً ومؤدياً.

وإنَّما منع الأئمّة إطلاق أن اللّفْظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لما تقدم شرحه من أن اللّفْظ ونحوه من المصادر، وأسمائها قد يراد بها الفعل والحركة، وقد يراد بها المفعول أي الملفوظ المقروء، وقد يراد بها مجموعهما.

ولا شك أن المقروء هو كلام الله عز وجل، الذي تكلم الله به، وكلامه صفة من صفاته، ولا يكون من صفات الله شيء مخلوق، وسمع جبريل كلام الله، ونزل به على رسول الله ﷺ، فقرأه على الناس، وبلغهم ما أوحى الله إليه، فإطلاق القول بأن اللّفْظ بالقرآن مخلوق ـ واللّفْظ قد يراد به الملفوظ كما سبق أو مجموع المعنيين ـ يتضمن أن المقروء الذي نزل به جبريل مخلوق، وهذا هو

كلام المعتزلة الجهمية القائلين بخلق القرآن، فيكون من أطلق هذا تضمن كلامه قول الجهمية.

وإطلاق القول بأن اللّفْظ بالقرآن غير مخلوق لا يجوز، وهو بدعة منكرة، ولذلك بدّع الأئمّة من قال بذلك، وأنكروا عليه، فهو وإن كان يتضمن نفي الخلق عن كلام الله تعالى وهذا حق، ولكنه يحتمل معنىً باطلاً آخر؛ وهو أن فعل العبد وحركته الذي هو تلفظه غير مخلوق وهذا لا شك في بطلانه، ولذلك نهى الأئمّة عن كلا الإطلاقين.

وأما مع التفصيل والبيان الرافع للإجمال فلا محذور ولا إشكال، كما تقدم في مبحثي قاعدة السلف في الألفاظ المجملة، والتفريق بين اللّفْظ والملفوظ.

والآثار الواردة عن السلف والأئمّة الّذين أدركوا هذه المسألة كثيرة:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: (كان أبي يكره أن يتكلم في اللّفْظ بشيء وأن يقال: لفظي به مخلوق أو غير مخلوق)[1].

وقال يعقوب الدورقي: (قلت لأحمد بن حنبل: هؤلاء الّذين يقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، فقال: القرآن على أي جهة كان لا يكون مخلوقاً أبداً، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ولم يقل حتى يسمع كلامك يا محمد، فقلت له: إنَّما يدور هؤلاء على الإبطال والتعطيل قال: نعم. . .)[2].

وقال أبو موسى إسحاق بن موسى الأنصاري (ت: ٢٤٤ هـ): (يا أبا عبد الله هذا الأمر الذي قد أحدثوه تشمئز منه القلوب، والناس يسألوننا عنه، يقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، قال أبو عبد الله ـ بالانتهار منه ـ هذا كلام سوء رديء خبيث لا خير فيه، قال لـه أبو موسى: أليس نقول: القرآن كلام الله ليس مخلوقاً

(١) السُّنَّة لعبد الله (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، والإبانة لابن بطة (١/ ٣٤٢ رقم ١٤٨).
(٢) السُّنَّة للخلال (٧/ ٧٥ ـ ٧٦)، والإبانة (١/ ٣٣٣ رقم ١٣٦).

على كل حال وبجميع الجهات والمعاني؟ قال: نعم، وكل ما تشعب من هذا فهو رديء خبيث)[1].

وقال أبو إسحاق الهاشمي: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل: (إذا قالوا لنا: القرآن بألفاظنا مخلوق، نقول لهم: ليس هو مخلوق بألفاظنا، أو نسكت؟ فقال: اسمع ما أقول لك: القرآن في جميع الوجوه ليس بمخلوق، ثم قال أبو عبد الله: جبريل حين قاله للنبي ﷺ كان منه مخلوقاً؟! والنَّبي ﷺ حين قاله كان منه مخلوقاً؟! هذا من أخبث قول وأشره) ثم قال أبو عبد الله: (بلغني عن جهم أنه قال بهذا في بدء أمره)[2].

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانىء: سمعت أبا عبد الله يقول: (من زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي) وقال: (أرأيت جبريل جاء إلى النَّبي ﷺ فتلا عليه، تلاوة جبريل للنبي ﷺ القرآن؛ كان مخلوقاً! ما هو بمخلوق)[3].

وسأل يعقوب الدورقي الإمام أحمد عن من قال: لفظنا بالقرآن مخلوق! كيف تقول في هذا؟ قال: (لا يُكَلَّم هؤلاء، ولا يُكَلَّم هذا، القرآن كلام الله غير مخلوق على كل جهة، وعلى كل وجه تصرّف، وعلى أي حال كان، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقول النَّبي ﷺ: «لا يصلح في الصلاة شيء من كلام الناس»[4]، وقال النَّبي ﷺ: «حتى أبلغ كلام ربي»[5]، هذا قول جهم، على من جاء بهذا غضب الله)[6].

وقال محمد بن زهير: (القرآن كلام الله غير مخلوق على جميع الجهات)[7].

---

(١) السُّنَّة للخلال (٧/ ٨١)، والإبانة (١/ ٣٣٤ رقم ١٣٩).

(٢) الإبانة لابن بطة ـ القسم الثالث الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٣٧ رقم ١٤٢).

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد لابن هانىء (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، والسُّنَّة للخلال (٧/ ٨٤).

(٤) أخرجه مسلم في المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة (١/ ٣٨١ رقم ٥٣٧).

(٥) سيأتي تخريجه في الكتاب برقم (٨٧).

(٦) أخرجه ابن بطة في الإبانة ـ القسم الثالث الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٤٤ رقم ١٥٢).

(٧) أخرجه ابن بطة في الإبانة ـ القسم الثالث الرد على الجهمية ـ (١/ ٣٤٥ رقم ١٥٤).

فهذه بعض الآثار والنقول عن السلف في إنكار مقالة من قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

وكذلك أنكر أهل العلم على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وشدّدوا في هذه المقالة، وأمروا بهجر من قال بها وبدَّعوه، وكذّبوا من نقل عن أحمد أنه قال ذلك، وقالوا ـ ما قاله أحمد وغيره ـ: ما سمعنا عالماً قال بهذا، وقد نقل هذا الكلام عن أحمد جمع من أصحابه ومن أعرف الناس به، كما قال إسحاق ابن داود: نحن نقتدي بمن مات، أحمد بن حنبل إمامنا، وهو من الراسخين في العلم يقول: ما سمعت عالماً يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق...)[1].

وقال يعقوب الدورقي: (القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن زعم أنه مخلوقٍ فهو كافر، ومن قال: لفظه بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قال: لفظه بالقرآن غير مخلوق؛ فهو مبتدع محدث، يهجر ولا يكلم ولا يجالس؛ لأن القرآن صفات الله وأسماؤه، والقرآن كلام الله حيث تصرف غير مخلوق، ومن حكى عني أني رجعت عن تبديع من قال هذا فهو كذاب)[2].

وقال الخَلاّل: (أخبرنا أبو بكر المَرُّوذي قال: سمعت علي بن شعيب صاحب شعيب بن حرب يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر، وما نعرف اللّفْظ مخلوق ولا غير مخلوق، ومن قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق فلا نكلمه ونهجره، قلت له: فأدركتَ أحداً من العلماء يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو صوتي بالقرآن غير مخلوق؟ قال: معاذَ الله، ثم قال: قد قال لي رجل بضدِّه، فقلت له: وعلينا أن نقول بضدِّ الشيء!!...)[3].

* * *

---

(١) السُّنَّة للخلال (٧/ ١٠٥)، وانظر الآثار فيه هناك، وانظر الإبانة لابن بطة (١/ ٣٤٧).
(٢) السُّنَّة للخلال (٧/ ١٠٧)، والإبانة (١/ ٣٥١ رقم ١٥٩).
(٣) السُّنَّة للخلال (٧/ ١١٠).

المبحث السادس

ذكر من غلط على الإمام أحمد في هذه المسألة

ابْتُلِيَ الإمام أحمد في مسألة القرآن مع المعتزلة فصبر حتى جعل الله له العاقبة الحسنة والإمامة في الدين، فصار إماماً يُقْتَدى به، وعلماً يُهْتَدى به، ولم يكن في عصره أحد يتقدم عليه في العلم والمعرفة والديانة ونصر السُّنَّة، فكان إمام أهل السُّنَّة، وحجة لأهل السُّنَّة.

كما قال الدورقي ـ يعقوب بن إبراهيم ـ: (وأبو عبد الله أعلم الناس في زمانه بالسُّنَّة، لقد ذبّ عن دين الله عز وجل وأوذي في الله، وصبر على السّرّاء والضّرّاء...)[1].

ولذلك كبار الأئمّة بعد أحمد اعترفوا بفضله وإمامته وصرّحوا باتباع منهجه، ولزوم طريقته، كابن خزيمة، وأبي عثمان الصابوني، والآجري، واللالكائي، وغيرهم كثير.

فكان من علامة السنّي الانتساب إلى عقيدة الإمام أحمد، وعلامة المبتدع الحيدة عنها وتركها، وصار كل من كان من أهل السُّنَّة ينتسب إلى الإمام أحمد ويذكر أنه على طريقته واعتقاده.

قال أبو الحسن الأشعري: (فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة، فعرِّفونا قولكم الذي تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي

---

(١) السُّنَّة للخلال (٧/ ١٠٧)، وانظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩).

ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ، وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ـ نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته ـ قائلون؛ ولما خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وخليل معظم مفخم)[(١)]، وكان الباقلاني وهو من المتكلمين يكتب في أجوبته أحياناً محمد بن الطيب الحنبلي[(٢)].

وقال أبو نصر السجزي: (ثم ظهر الكلام وأهله، وانتشرت كتب الفلاسفة وأهل الزيغ في أيدي الناس، وكثرت المذاهب في الأصول، فأيّد الله سبحانه بمنّه أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ـ رحمه الله ـ حتى قام بإظهار المنهاج الأول. . . وكان شديد الورع، ومتمسِّكاً بآثار السلف، ومتمكناً من العقل والحلم، فنشر ما كان عليه السلف، وثبت في المحنة، ولم يأت من عنده بشيء، ولم يعوِّل إلا على السنن الثابتة، وإنَّما عرف المذهب به لتفرده بالقيام في وقته، وسكوت أترابه عن ذلك إما لخوف البعض، أو عرفان من آخرين بأنه أولاهم بما قام به، لتقدمه عليهم في خصال الخير. . .)[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وصار الإمام أحمد علماً لأهل السُّنَّة، الجائين بعده من جميع الطوائف، كلهم يوافقه في جمل أقواله، وأصول مذاهبه؛ لأنه حفظ على الأمة الإيمان الموروث، والأصول النبوية ممن أراد أن يحرِّفها ويبدلها)[(٤)].

ولما كانت هذه المسألة ـ أعني مسألة اللّفْظ ـ من المسائل الدقيقة، والنقل

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ١٧) ط. دار الكتاب العربي، و(ص ١٥) ط. جامعة الإمام، ومنها صححت بعض الكلمات.

(٢) انظر درء التعارض (١/ ٢٧٠) (٢/ ١٧).

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢٢٥ ـ ٢١٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٨)، وانظر درء التعارض (٥/ ٥)

عن الإمام أحمد وقع فيه ما وقع من الكذب والغلط في فهم كلامه، وتنزيله على غير مراده، حصل بسبب ذلك غلط كبير على الإمام أحمد.

قال البخاري ـ رحمه الله ـ: (وقع عندي عن أحمد بن حنبل على اثنين وعشرين وجهاً كلها يخالف بعضها بعضاً!!، والصحيح عندي أنه قال: ما سمعت عالماً يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق)(١).

وفي كتاب خلق أفعال العباد يقول ـ رحمه الله ـ: (فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد، ويدعيه كل لنفسه، فليس بثابتٍ كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقّة مذهبه. . .)(٢).

وعلَّق عليه ابن القيم فقال: (ولما كان كل من احتج بكلام أحد على شيء فلا بد من أمرين: أحدهما: صحة النقل عن القائل، والثاني: معرفة كلامه. . . فذكر [يعني البخاري] أن من المنقول عنه ما ليس بثابت، والثابت عنه قد لا يفهمون مراده لدقته على أفهامهم. . .)(٣).

والغالطون على أحمد فريقان: الأول اللّفْظية المثبتة: فمنهم من غلط على الإمام في حياته كأبي طالب ـ أحد أصحاب أحمد ـ، ومثلُ كثيرٍ من الغرباء الّذين بَلَغَتْهم النقولُ الخاطئةُ عن أحمد، فظنوا أن أحمد كان يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

وهذا غلط شنيع على الإمام أحمد لم يقله الإمام أحمد، بل أنكره وتبرأ منه وأنكره أخص أصحابه وأعلمهم به.

وقد اجتهد أبوبكر الخَلّال وغيره من أهل العلم ـ رحمهم الله ـ في بيان الحق في هذا، وأسند الخَلّال من الروايات الصحيحة الثابتة عن أحمد ما يُبَيِّن غلط هؤلاء.

---

(١) نقله شيخ الإسلام عن أبي يعلى قال: (نقلت من آخر الكتاب الرسالة للبخاري في أن القرآن غير المقروء. . .) فذكر كلام البخاري، انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).

(٢) أثر رقم (٢٢٨).

(٣) مختصر الصواعق (٢/ ٤٩١).

فمن ذلك ما أخرجه في السُّنَّة قال: (قال أبوبكر المَرُّوذي ـ رحمه الله ـ: قال لي أبو عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ: (قد غيض قلبي على ابن شداد[١]) قلت: أي شيء حكى عنك؟ قال: (حكى عني في اللّفْظ) فبلغ ابن شدّاد أنّ أبا عبد الله قد أنكر عليه، فجاءنا حمدون بن شداد بالرقعة فيها مسائل، فأدخلتها على أبي عبد الله، فنظر، فرأى فيها: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق ـ مع مسائل فيها ـ فقال أبو عبد الله: (فيها كلامٌ ما تكلّمتُ به) فقام من الدِّهْليز[٢] فدخل، فأخرج المحبرة والقلم، وضرب أبو عبد الله على موضع: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وكتب أبو عبد الله بخطه بين السطرين: (القرآن حيث تصرف غير مخلوق)، وقال: (ما سمعت أحداً تكلم في هذا بشيء) وأنكر على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق[٣].

وإنكار أحمد على أبي طالب أحد أصحابه ـ لما غلط عليه ـ أمرٌ مشهور، وجاء عن أحمد من عدة طرق صحيحة، منها ما أخرجه الخَلّال قال: (أخبرني يحيى بن زكريا بن الفرج البزار قال: قال لي أبو محمد فوران[٤] وأخبرني محمد بن علي الوراق قال: ثنا أبو محمد فوران قال ـ رحمه الله ـ: (جاءني صالح ـ وأبو بكر المَرُّوذي عندي ـ فدعاني إلى أبي عبد الله، وقال: إنه قد بلغ أبي أنّ أبا طالب قد حكى عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقمتُ إليه وتبعني صالح، فدار صالحٌ مِنْ بابه، فدخلنا على أبي عبد الله، فإذا أبو عبد الله غضبان شديد الغضب يتبيّن الغضب في وجهه، فقال لأبي بكر: اذهب فجئني بأبي طالب، فجاء أبو طالب، فجعلتُ أسكِّنُ أبا عبد الله قبل مجيء أبي طالب، وأقول: له حرمة، فقعد بين يديه ـ وهو متغير اللون ـ فقال له أبو عبد الله:

---

(١) هو حمدويه، ويقال: حمدون، وحمدان بن شداد، أحد أصحاب الإمام أحمد، ذكره في طبقات الحنابلة (١/ ١٥١)، وفي المقصد الأرشد (١/ ٣٦١ رقم ٣٩٣).

(٢) هو ما بين الباب والدار، فارسي معرب، لسان العرب (٥/ ٣٤٩).

(٣) رواه الخَلّال في السُّنَّة (٧/ ٩٩ ـ ١٠١) عن المَرُّوذي به.

(٤) فوران لقب، واسمه عبد الله بن محمد بن المهاجر، أحد أصحاب أحمد، (ت: ٢٥٦ هـ) له ترجمة في طبقات الحنابلة (١/ ١٩٥)، والمقصد الأرشد (٢/ ٥٢).

(حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟) فقال إنَّما حكيت عن نفسي، فقال له: (فلا تَحْكِ هذا عنْكَ ولا عنّي، فما سمعت عالماً يقول هذا) أو العلماء ـ شكّ فوران ـ وقال له: (القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرّف).

فقلت لأبي طالب ـ وأبو عبد الله يسمع ـ إن كُنْتَ حكيتَ هذا لأحدٍ فاذهب حتى تُخبِره أن أبا عبد الله نهى عن هذا، فخرج أبو طالب، فأخبر غيرَ واحدٍ بنهي أبي عبد الله، وكتب أبو طالب بخطه إلى أهل نصيبين بعد موت أبي عبد الله يخبرهم أن أبا عبد الله نهى أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وجاءني أبو طالب بكتابه وقد ضرب على المسألة من كتابه[1].

زاد زكريا بن الفرج: فمضيت إلى عبد الوهاب الورّاق، فأخذ الرقعة فقرأها فقال لي: من أخبرك بهذا عن أحمد؟ فقلت له: فوران بن محمد، فقال: الثقة المأمون على أحمد. قال زكريا: وكان قبل ذلك قد أخبر أبو بكر المَرُّوذي عَبْدَ الوهاب، فصار عند عبد الوهاب شاهدان. وسمعت عبد الوهاب قال: (من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق: يُهْجَر ولا يُكَلّم ويحذّر عنه، وكان قبل ذلك قال: هو مبتدع)[2].

وذكر الخَلاّل الروايات الصحيحة عن أحمد وأسندها من عدة طرق عنه[3].

---

(١) إلى هنا رواها الخَلاّل من طريقين عن فوران.

(٢) أخرجها الخَلاّل في السُّنَّة (٧/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٣) فقد أخرج قصة أبي طالب من طريق علي بن عيسى عن فوران(٧/ ٩٧ ـ ٩٨ ، ١٠١ ـ ١٠٢)، ومن طريق محمد بن هارون الجرجاني حدثنا إبراهيم بن أبان الموصلي به (٧/ ٩٩)، ومن طريق أحمد بن محمد بن مطر (٧/ ٩٩)، ومن طريق أحمد بن الحسن بن علي البزروي (٧/ ١٠١)، ومن طريق عبد الله بن محمود بن أفلح عن أبي بكر زنجويه (٧/ ١٠٣)، وأخرج قبل ذلك هذه القصة من طريق صالح بن الإمام أحمد (٧/ ٩٥ ـ ٩٦)، ومن طريق أبي بكر المَرُّوذي (٧/ ٩٣ ـ ٩٤).
كما أسند عن عبد الوهاب الوراق وإسحاق بن داود، وعلي بن أسلم الطوسي وإسحاق بن حنبل عم الإمام أحمد وغيرهم فذكر أسماء اثنين وعشرين عالماً (٧/ ١٠٧ ـ ١١٧).

فهؤلاء هم خواصّ الإمام أحمد، وأعلم الناس بكلامه، وكلامهم مقدم على كلام من أخطأ عليه.

وقال الإمام أحمد: (ما أكثر الكذب عليّ، ما قلت في هذا شيئاً)[1].

ومع هذا فقد ظنّ بعض المتأخرين من كبار العلماء المنتسبين إلى الإمام أحمد وغيره أنه كان يقول ذلك.

مثل أبي عبد الله ابن حامد، (وأبي نصر السجزي، وأبي عبد الله ابن منده، وأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، وأبي العلاء الهمداني، وأبي الفرج المقدسي وغير هؤلاء، يقولون: (إن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة)، ويروون ذلك عن أحمد، ويذكرون أنه رجع إلى ذلك!!، كما ذكره أبو نصر في كتابه الإبانة، وهي روايات ضعيفة بأسانيد مجهولة، لا تعارض ما تواتر عنه عند خواص أصحابه، وأهل بيته، والعلماء الثقات، لاسيما وقد علم أنه في حياته خطّأ أبا طالب في النقل عنه، حتى رده أحمد عن ذلك، وغضب عليه غضباً شديداً)[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد رأيت بعض هؤلاء طعن في تلك النقول الثابتة عنه، ومنهم من حرّفها لفظاً...)[3].

وقال أيضاً: (وليس الأمر كما قاله هؤلاء؛ فإنَّ أعلم الناس بأحمد، وأخصَّ الناس، وأصدقَ الناس في النقل عنه هم الّذين رووا ذلك عنه[4]؛ ولكن أهل خراسان لم يكن لهمْ من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الّذين هم أخص به...)[5].

---

(١) السُنَّة للخلال (٧/ ١٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦١).

(٣) المرجع السابق (١٢/ ٣٦٢).

(٤) أي إنكاره على الطائفتين.

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٨)، وانظر درء التعارض (١/ ٢٦٩).

وأما الفريق الثاني ـ ممن غلط على الإمام أحمد في مسألة اللّفْظ ـ فهم اللّفْظية النفاة:

فقد حرفوا المنقول عن أحمد تحريفاً لفظياً، ومنهم من حرّفه تحريفاً معنوياً، فأبو الحسن الأشعري وكثير من أتباعه كالباقلاني، وأبي ذرِّ الهروي، والقاضي عبد الوهاب المالكي، أثبتوا النقل عن أحمد بالمنع من الإطلاقين، لكنّهم تأوّلوا كلامه فقالوا: كره ذلك لأجل ألا يُقال: القرآن يُلْفَظُ به، وقالوا: اللّفْظ في اللغة الرَّمْيُ والإسقاطُ يقال: لَفَظَ الطعام مِنْ فِيْه، ولَفَظَ الشيء مِنْ يَدِه إذا رَمَى به، فكَرِه أحمد إطلاقَ ذلك على القرآن[1].

ومنهم من قال: إن مراد أحمد بذلك المنع: سدُّ باب الكلام في ذلك فقط، ومع ذلك فقد قالوا بمثل قول اللّفْظية النفاة واعتقدوا أن معنى: (اللّفْظ بالقرآن مخلوق)، صحيح كما تقدم.

وكل هذا عدول عما أراده الإمام أحمد، وغلطٌ عليه، وتفسيرٌ لكلامه بغير الحق والصواب.

ومن هؤلاء طائفة زعمت (أن الإمام أحمد كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق)!!، ورَوَوْا ذلك عنه كما فعل ذلك البيهقي في كتابه الاعتقاد في مناقب الإمام أحمد[2]، كما أن البيهقي ـ رحمه الله ـ استدل بقصة أبي طالب وإنكار أحمد عليه على أن أحمد موافق لمذهب المحقِّقين من أصحابه، إلا أنه يَسْتَحبُّ قلة الكلام في ذلك، وتركَ الخوض فيه، مع إنكار ما خالف مذهب الجماعة!!.

واستدل البيهقي على ما نسبه إلى أحمد بما رواه عنه ابنه عبد الله قال: سمعت أبي يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق ـ يريد به القرآن ـ فهو كافر،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٢)، ومختصر الصواعق (٢/ ٤٨٩).

(٢) نقل هذا شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٤)، ولعل مراده في كتاب مناقب الإمام أحمد في باب اعتقاد الإمام أحمد، من هذا الكتاب، والله أعلم، فإن الكتاب في عداد المفقود.

قال البيهقي: (وهذا تقييد حفظه عنه ابنه عبد الله ، وهو قوله: يريد به القرآن، فقد غفل عنه غيره ممّن حكى عنه في اللّفْظ خلاف ما حكينا، حتى نسب إليه ما تبرأ منه. . .)[1].

ونقل شيخ الإسلام عن البيهقي في كتابه (مناقب الإمام أحمد) أنه تأوّل ما استفاض عن أحمد من الإنكار على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ على أنه أراد الجهمي المحض، الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل مخلوق !!.

فصار من لم يفهم كلام أحمد في إنكاره على الطائفتين إما أن يروي عنه خلاف ما يقول، وأما أن يكذِّب ما ثبت عنه، وإما أن يحمل كلامه على غير مراده، كما يقول بعضهم: إنه إنَّما أراد سدَّ الباب، أو يقول: إنه كره ذلك لأجل معنى اللّفْظ أنه الرمي والإسقاط، أو يقول: إنه أراد بمن زعم أن اللّفْظ بالقرآن مخلوق: الجهمي، الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل (وهو المعنى النفسي عندهم) مخلوق، ولخص هذا البخاري ـ رحمه الله ـ كما تقدم في خلق أفعال العباد بقوله المتقدم ذكره: (فليس بثابت كثير من أخبارهم وربما لم يفهموا دقة مذهبه).

أما مَنْ رَوَى عن أحمد أنه كان يقول: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهذا كذبٌ ومحضُ افتراءٍ لا شكّ فيه.

وقد تقدم النقل عن خواصِّ الإمام أحمد، وأصحابه، وأهل بيته الّذين هم أعلم الناس به وبأقواله؛ ما يدل على أن هذه الرواية كذب وإفك وافتراء، وقد قال ـ رحمه الله ـ: (ما أكثر الكذب عليّ)[2].

وهذا يشبه ما افتراه بعضهم على البخاري أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللّفْظية، حتى وقع بينه وبين أصحابه مثل محمد بن يحيى

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٢٠).

(٢) السُّنَّة للخلال (٧/ ١٠١).

الذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون[1].

وأما استدلال البيهقي ونحوه بقصة إنكار أحمد على أبي طالب وابن شداد، وجعله ذلك دليلاً على أن أحمد على ضدِّ قولهما، وزعمه أن الصواب عند أحمد أن اللّفْظ بالقرآن مخلوق؛ فهذا غلطٌ واضحٌ، فقد تقدم مراراً أن أحمد ثبت عنه إنكار المقالتين، وأيضاً فإنكار أحمد لأن الإطلاق فيهما يوهم معنى باطلاً.

وأما ما زعمه من أن أحمد موافق لمذهب محققيهم وبريء مما خالفه؛ فالجواب أن أحمد أنكر هذا المذهب، وجعله أشد من قول الجهمية، وجهّم القائلين به، وإذا راجعت الآثار المتقدمة في المبحث السابق تبين لك هذا.

ومنها ما قاله الدورقي: قلت لأحمد بن حنبل: (ما تقول في هؤلاء الّذين يقولون: لفظي بالقرآن مخلوق؟ فرأيته استوى واجتمع وقال: هذا شر من قول الجهمية، من زعم هذا فقد زعم أن جبريل تكلم بمخلوق، وجاء إلى النَّبي ﷺ بمخلوق)[2].

فالبيهقي ـ عفا الله عنه ـ لم يفهم كلام الإمام أحمد، ومراده بالمحققين من أصحابه؛ أي الأشاعرة، فهم يقولون: المعنى النفسي الذي لم ينزل هو كلام الله حقيقة، وهو المراد بالقرآن، وأما الذي أُنْزِلَ فهو مخلوق، فكلام أحمد متوجه عليهم تماماً، وقد تقدم ذكر مذهبهم في مسألة الكلام والرد عليه.

وأما حملهم كلام أحمد على غير مراده كقولهم: أراد سدَّ الباب، فيقال لهم: سدُّ باب البدع، والنهي عن الخوض فيها حقٌّ، ولكن لماذا فرَّق بين الإطلاقين فقال: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع)، فالتفريق في الحكم على المقالتين دليل صريح على ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٤).

(٢) السُنَّة للخلال (٧/ ٧٥)، وانظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٩٠)، وانظر ما تقدم.

تقدم ذكره، وإلا فقد كان يكفيه أن يُبَدِّع كلا المقالتين، أو ينهى عن الكلام في هذه المسألة فقط، هذا **أولاً**.

وثانياً: سدُّ الباب لا يستدعي تكفير القائلين به، وجعلهم مثل الجهمية، كما استفاض عن أحمد أنه جعلهم جهمية.

وثالثاً: سدُّ الباب لا يمنع من بيان الحق وتوضيحه ودفع الباطل، خلافاً لما زعمه بعض هؤلاء أن الأئمّة عرفوا الحق وكتموه ولم يفصحوا به، وأن هذا من العلم الذي لا يُفْصح به[1] !! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وأما مَن قال: إنه كره ذلك لأجل ألاّ يقال: لَفَظَ به، أي: رَمَى، فالقرآن لا يُلْفَظُ به، فهذا من المغالطة، لأن المراد باللّفْظ هنا مثل المراد بالقول والقراءة والتلاوة، فالحكم فيها واحد، ليس المراد باللّفْظ الرَّمْيُ والإسْقاط مِنَ الفمِ، ولو كان كما زعم هؤلاء لصرّح ـ رحمه الله ـ بذلك المعنى، وهذا واضح لا يخفى.

وأما من قال: إن مراده بقوله: (فهو جهمي)، أي الجهمي المحض الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل مخلوق، فالبيهقي ومن تبعه على هذا إنَّما تأولوا كلام أحمد وحرفوه عن ظاهره حتى يجعلوه موافقاً لمذهبهم الفاسد في كلام الله تعالى[2].

فهذا مبنيٌّ على بدعتهم، وأن القرآن الذي نزل على الرسول ﷺ مخلوق، وتسميته قرآناً مجازاً، وأما القرآن الذي قال السلف: من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر، فالمراد به ـ عند هؤلاء الأشعرية ـ القرآن الذي لم ينزل، وهو المعنى

---

(١) كما زعم ذلك السبكي في الطبقات (٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)، وتبعه على ذلك جلّ متأخري الأشعرية ومنهم عبد الغني بن عبد الخالق كما في كتابه الإمام البخاري وصحيحه (ص ١٦٢ ـ ١٦٣)، وانظر شرح جوهرة التوحيد (ص ٤٣) ط. دار إحياء الكتب العربية.

(٢) ومثل هذا الفعل الشنيع والادعاء الكاذب ما زعمه السبكي كما في الطبقات (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣١)، وكذا رافع لواء الجهمية مؤخراً الكوثري ـ عامله الله بما يستحق ـ كما في حاشيته على كتاب ابن قتيبة الاختلاف في اللّفْظ (ص ٤٤، ٥٢)، وانظر شرح الجوهرة (ص ١٤٣) ط. دار إحياء الكتب العربية.

النفسي !!، فهذه بدعةٌ حمقاء، وسَوْءةٌ ظاهرة في مذهب الأشاعرة، هم أول من ابتدعها من بين الطوائف، لم يسبقهم إليها أحد من علماء الأمة، وأئمّة السلف وأول من ابتدعها ابن كُلّاب وأتباعه ومنهم أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه عفا الله عنهم.

ومن المتفق عليه بين الأمة أن هذا القرآن هو الذي جاء به جبريل إلى النَّبي ﷺ، وهو الذي تلاه على أمته، وهو الذي تحدى الله به الإنس والجن أن يأتوا بمثله، فمن زعم أن هذا مخلوق فهو كافر، هذا مراد السلف قاطبة، ولم يخطر ببال أحدٍ منهم أن هناك قرآناً آخر لم ينزل، ولم يكن هناك جهمية تقول: إن هناك قرآنين؛ قرآن نزل، وقرآن لم ينزل، وهما مخلوقان، بل الجهمية الّذين كفرهم السلف يقولون: ليس لله كلام، والله لا يتكلم، وهذا القرآن مخلوق، فانظر كيف الاتفاق بين هؤلاء وبين الجهمية.

وبعض هؤلاء يريد أنْ يموّه بأن البخاري وأحمد والشافعي وأبا حنيفة وغيرهم من الأئمّة على طريقتهم ومنهجهم فيلوون كلامهم، ولما أقيمت عليه الحجة في تقرير كلام الأئمّة وتوضيح المراد به صار يقول: هذا لم يثبت عن أحمد، بل هو منحول عليه !! أو يقول: إن الحشوية افتروا على أحمد وكذبوا عليه، وهذا ليس بغريب على أمثال هؤلاء، فقد تسلطوا قبل ذلك على نصوص الوحيين بأنواع من التحريف فكيف بكلام أحمد أو كلام غيره ؟! وهم أو كثير منهم عند التحقيق في الأسانيد يفرون عن الحقائق ومستعدون للنبز والرمي بالألقاب، وهذا ليس طريقة المنصفين، فهم تركوا طريق السلف وعظموا الخلف من أمثال الجويني والرازي الذي يقول عن البخاري ومسلم والمحدثين: إن (الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدِّثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها. . .)[1].

ويقول: (وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب. . .، غاية ما في الباب أنّا نحسن الظن بهما، وبالّذين روَيا عنهم، إلا أنّا إذا شاهدنا خبراً

(١) أساس التقديس في علم الكلام للرازي (ص ١٢٨).

مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول ﷺ قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين)[1] انتهى كلامه بحروفه، أفنجعل الرازي وأمثاله إماماً في أصول الدين، وأما البخاري فمسكين راج عليه قول الملاحدة وباطلهم!! وتفطّن لهذا الكذب الرازي وأمثاله!!.

سبحان الله العظيم، ولولا أن الأشعرية فيهم محدثون وفقهاء وزهاد وعبّاد ـ ممن التبس عليهم الأمر ـ وإلا لانكشف أمرهم للناس كما انكشف زيفُ المعتزلة والرافضة ونحوهم من فرق الضلالة والله المستعان.

وبَعْدُ، فهذه أنواع من الغلط على الإمام أحمد في مسألة اللّفْظ، وقع فيها كثير من العلماء من الطائفتين، وكثير من المتأخرين والمعاصرين لم يسلموا من الوقوع فيها، وسبب ذلك أنّهم لم يحرِّروا كلام أحمد الثابت عنه، ولم يفهموه على وجهه، أو أنّهم أحسنوا الظن بمن تقدمهم من أهل العلم فقلدوهم في ذلك.

وكما غلطوا على إمام أهل السُنَّة والجماعة، كذلك نسبوا إلى أتباع الإمام أحمد وإلى أهل السُنَّة والجماعة أشياء لم يقولوا بها، بل لم يقل بها أحد من المسلمين إطلاقاً بغرض تشويه المذهب السلفي والتنفير عنه كنسبتهم إلى القول بقدم جلد المصحف وغلافه، أو قدم المداد، ونحو ذلك من الأقوال الشنيعة[2]، وهذا من الكذب والبهتان والله المستعان.

❊ ❊ ❊

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام للرازي (ص ١٢٩).

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص ١٢٥ ـ ١٢٦)، شرح العقائد النسفية (ص ٥٧)، شرح جوهرة التوحيد (ص ٤٣) ط. دار إحياء الكتب العربية، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٦) و(١٢/ ١٦٧، ٢٣٨، ٣٨١)، درء التعارض (٢/ ٣١٠ ـ ٣١٣)، وانظر للرد عليهم في تسميتهم أهل السُنَّة بالحشوية: نقض التأسيس (١/ ٢٤٢)، درء التعارض (٧/ ٣٥١)، منهاج السُنَّة (٢/ ٥١٧ ـ ٥٢٢).

المبحث السابع

حقيقة قول البخاري والذهلي وما جرى بينهما وأثره

تقدم في الفصل الرابع من الباب الأول، ذكر ما امْتُحِنَ به البخاري بسبب مسألة اللّفْظ، فالبخاري قدم (نَيْسَابُور) سنة (٢٥٠ هـ)، وبقي يحدِّث فيها، وأحبه أهلها، واستبشروا بقدومه، وخرج لاستقباله علماء البلد وأمراؤه والعامة، فبقي فيها مدة حتى وقعت تلك الفتنة، وكان ذلك بعد وفاة أبي عثمان سعيد بن مروان البغدادي ووفاته كانت في نصف شعبان سنة (٢٥٢ هـ).

يقول أحمد بن حمدون: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمرُّ فيه مثلُ السَّهْم، كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فما أتى على هذا شهر، حتى قال محمد بن يحيى: ألا مَنْ يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنَّهم كتبوا إلينا من بغداد: أنه تكلّم في (اللّفْظ)، ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا، فأقام محمد بن إسماعيل ها هنا مدة، وخرج إلى بخارى)[1].

ويظهر من الأخبار الواردة حول هذا الموضوع أن الأسباب التي أثارت هذه الفتنة هي ما يلي:

١ ـ الخطأ في فهم كلام البخاري فإنه أول ما قدم واستقبلوه، ففي اليوم الثاني أو الثالث سألوه عن هذه المسألة فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٢).

أفعالنا. فقوم قالوا: إنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وقوم يقولون: لم يقل ذلك، وحصل اختلاف بينهم، هذا أول ما قدم.

٢ ـ أن البخاري ـ رحمه الله ـ كان يُعْرف بالتفصيل في هذه المسألة، والتَّصْريح بأنَّ أفعال العبد مخلوقة قبل قدومه نيسابور ـ أيام كونه في بغداد ـ يدلُّ لذلك نهي الذهلي تلاميذه عن سؤال البخاري حول هذا الموضوع حتى لا يشمت بهم أحد من أهل البدع[١].

ولأجل أن محمد بن يحيى الذهلي وغَيْرَه من أهل العلم والسُّنَّة يسلكون مسلك الإمساك العام عن كلا الإطلاقين، كما تقدم ذكر ذلك في موضعه[٢] فكان البخاري مخالفاً لهم في هذا، ويرى التصريح بخلق أفعال العباد هنا لحكمة جليلة، فإنه تفطن إلى أن بعض الأتباع ظن أن صوت العبد أو بعض فعله غير مخلوق، فسبَّبَ ذلك نوعاً من الاختلاف يضاف إلى ما تقدم من الغلط في فهم كلامه.

٣ ـ أن محمد بن يحيى الذهلي ـ رحمه الله ـ لم يحصل أن أثار الموضوع مدة سنتين تقريباً منذ قدم البخاري سنة (٢٥٠ هـ)، وحصل في هذه المدة ما حصل من الخلل والنقص في مجلسه من الطلاب والناس لأجل حضورهم مجلس البخاري وإعجابهم به، وأنه وقع شيء من التعصّب على البخاري، وحصل في القضية أهواء وظنون، ونوع من الحسد المشؤوم، كما قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (ساعد ذلك نوع حسد باطن للبخاري لما كان الله نشر له من الصيت والمحبة في قلوب الخلق، واجتماع الناس عليه حيث حلّ، حتى هضم كثير من رياسة أهل العلم، وامتعضوا لذلك، فوافقَ الهوى الباطنُ الشبهةَ الناشئةَ من القولِ المجملِ. . . فتركب من مجموع هذه الأمور فتنة وقعت بين أهل الحديث)[٣].

---

(١) انظر ص ٦٤.

(٢) انظر ص ٣٤٩.

(٣) مختصر الصواعق (٢/ ٤٨٧).

٤ ـ ما كتبه أهل بغداد إلى الذهلي ـ رحمه الله ـ أن البخاري تكلم في مسألة اللّفْظ، ومرادهم أنه تكلم فيها بما لم يُسبق إليه، أو تكلم بما خالف طريقتهم، ولعل ذلك هو مستند الذهلي ـ رحمه الله ـ في تحذيره من سؤال الإمام البخاري عن هذه المسألة.

فهذه الأمور الأربعة هي أعظم أسباب الفتنة التي فرقت بين بعض أهل السنة وحصل بسببها فرقة ونزاع، وإلا فكل من الإمامين البخاري والذهلي رحمهما الله تعالى على طريقة السلف الصالح وهما من أئمة أهل السنة والأثر، وكلامهما في القرآن ومسألة كلام الله تعالى بل وسائر مسائل الاعتقاد على منهج سلف الأمة وأئمتها.

وبسبب هذه الفتنة تحامل كثير من الناس على البخاري، وعند التأمل فكل من ناوأ البخاري في هذا لا يجد متمسَّكاً له، إلا ما نقل عنه ـ إنْ صح ـ أنه قال ـ حين سئل عن اللّفْظ بالقرآن ـ: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا) وهذا كلام واضح لا إشكال فيه، لأنه أراد باللّفْظ فعل العبد لا الملفوظ لقوله: (من أفعالنا)[١].

ولا شك أن الإمساك في هذه الأمور والفتن أولى، ولذلك سأل محمد بن شادل أبا عبد الله البخاري فقال: (هذه المسألة التي تُحْكَى عنك؟) قال: (يا بُنَيَّ هذه مسألة مشؤومة، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي ألا أتكلم فيها)[٢].

فالناس لم يفهموا كلام البخاري على وجهه، ولذلك تُحكى عنه على غير مراده، وحصل افتراء عليه، وسوء ظن به.

---

(١) وقد جاءت للقصة السابقة رواية أخرى ذكرها ابن حجر في مقدمة الفتح (ص ٤٩٤)، وتدل هذه الرواية على أن المنقول من كلام البخاري هو قوله: (القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة)، وهذه الجملة كذلك لا يجدون فيها متمسكاً يرمون به البخاري بغير حق.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧).

وهذا الخلاف أثَّر فيمن بعدهم حتى صاروا طائفتين، وزادت البدع عند الأتباع، وتبع الأتباع في الطائفتين، ودخل في هذا بعض أهل العلم الكبار ! ! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد؛ فهذا شيء مما نُقِلَ فيما جرى بين البخاري والذهلي ـ رحمهما الله تعالى ـ وكلهم من أهل السُّنَّة وأئمتها، وهدى الله الطائفة المنصورة أهل السُّنَّة والجماعة إلى الطريق الوسط، والقول الحق، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.






فهارس القسم الأول

- الدراسة -






١ ـ فهرس الآيات القرآنية الواردة في الدراسة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الإنسان

سورة الفجر

سورة النازعات

سورة التكوير

سورة المطففين

سورة البروج

سورة الشمس

سورة الليل

سورة البينة

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الواردة في قسم الدراسة

* * *

٣ ـ فهرس الآثار الواردة في قسم الدراسة

* * *

٤ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم في الدراسة

* * *

٥ - فهرس الأبيات الشعرية الواردة في الدراسة

* * *

٦ ـ فهرس الموضوعات في قسم الدراسة